

مختار



السنة السادسة
العدد ٧٣ - أغسطس ٢٠٠٦



- حرب لبنان وخيارات إيران الإقليمية ■ خامنئي وتغيير التقسيم السياسية
- الخليج واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ■ الحكومة الوطنية العراقية والعلاقات مع إيران
- مجلس العلاقات الخارجية... عودة المعتدلين للسياسة الخارجية ■ عودة إلى سياسة اللامركزية واللامركزية

مختار الآراء

السنة السادسة - العدد ٧٣ - أغسطس ٢٠٠٦

رئيس مجلس الإدارة

صلاح الغمري

رئيس تحرير الأهرام

أسامة سرايا

مدير المركز:

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير:

د. محمد السعيد إدريس

مستشار التحرير:

د. محمد السعيد عبد المؤمن

وحدة الترجمة

د. مدحت أحمد حماد

أ. فتحى أبو بكر المراغى

د. أحمد محمد نادى

أ. مسعود إبراهيم حسن

أ. محمد حسن الزبيق

د. طارق محمد محمود

أ. حسين صوفى محمد

أ. أحمد فتحى قبال

الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبر
بالضرورة عن رأى مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

صورة الغلاف

نجح حزب الله أن يفرض معادلات سياسية
جديدة مع إسرائيل، لكن يبقى ألا تتحول
هذه المعادلات إلى فرص لتطويق ما تعتبره
أمريكا وإسرائيل (محور الشر) في الشرق
الأوسط.

سكرتارية التحرير الفنية:

مصطفى علوان

المدير الفني:

حامد العويضى

المستشار الفني:

السيد عزمى

مختارات إيرانية

٢

«مختارات إيرانية» دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس ، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط ، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا. ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية» ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث ، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر . ويسعد « مختارات إيرانية » تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة .

المحتويات

| | |
|-----|---|
| ٤ | ◆ افتتاحية العدد: حرب لبنان .. وخيارات إيران الإقليمية .. د. محمد السعيد إدريس |
| | ◆ دراسات: |
| ٦ | ◆ - الخليج واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي .. |
| | ◆ قراءة في كتاب |
| ٢٣ | ◆ - أسباب تأسيس الجبهة الوطنية الإيرانية وحلها .. |
| ٢٥ | ◆ افتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية في يونيو/ يوليو ٢٠٠٦م .. |
| | ◆ قضية العدد: |
| ٢٧ | ◆ - هل تورطت إيران في الأزمة اللبنانية؟ .. |
| | ◆ شئون داخلية: |
| ٤٠ | ◆ ١- عوائق تشكيل وتنامي الأحزاب في إيران .. |
| ٤١ | ◆ ٢- تركيبة وتحديات اليمين واليسار في انتخابات الخبراء .. |
| ٤٣ | ◆ ٣- هل ينجح التحالف الثلاثي في وقف تقدم المحافظين الجدد؟ .. |
| ٤٥ | ◆ ٤- التعددية في تنظيمات رجال الدين .. |
| ٤٨ | ◆ ٥- مجلس العلاقات الخارجية .. عودة المعتدلين للسياسة الخارجية .. |
| ٥٢ | ◆ ٦- توقعات المجلس الاستراتيجي .. |
| ٥٤ | ◆ ٧ - كيف تعمل منظمات المجتمع المدني؟ .. |
| ٥٨ | ◆ ٨ - الثورة الإسلامية والتغير في المؤسسة الدينية .. |
| ٦٠ | ◆ ٩ - أمناء المدن بالانتخاب لا بالتعيين .. |
| ٦١ | ◆ ١٠ - ثورة اقتصادية .. |
| ٦٢ | ◆ أنشطة حزبية |
| | ◆ إيران .. لماذا؟ |
| ٦٥ | ◆ - خامنئي وتغيير التقسيم السياسي .. |
| | ◆ تفاعلات إقليمية: |
| ٦٨ | ◆ ١- إيران والحرب الإسرائيلية على لبنان (ملف خاص) .. |
| ٧٥ | ◆ ٢- أمن الخليج في الخليج في الرؤية الإيرانية (ملف خاص) .. |
| ٨٩ | ◆ ٣- الحكومة الوطنية العراقية والعلاقات مع إيران .. |
| ٩١ | ◆ ٤- استعداد العلمانيين في تركيا لمواجهة الإسلاميين .. |
| | ◆ علاقات دولية: |
| ٩٣ | ◆ ١ - أمريكا والوقت .. |
| ٩٤ | ◆ ٢- تداعيات البرنامج النووي الإيراني على العلاقات الإيرانية - الأمريكية .. |
| ١٠٠ | ◆ ٣ - الجمع الفريد من نوعه .. |
| ١٠١ | ◆ ٤ - عودة إلى سياسة اللاتركية واللاغربية .. |
| ١٠٣ | ◆ ٥ - مجموعة الثماني الإسلامية ... التحالف الإسلامي من أجل التنمية .. |
| | ◆ الزاوية الثقافية: |
| ١٠٥ | ◆ - أهم الأعياد والمناسبات الدينية والمذهبية والسياسية والقومية بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران .. |
| | ◆ شخصية العدد: |
| ١١٣ | ◆ - السيد الطباطبائي: العلامة والمجدد والمفسر .. |
| | ◆ رؤية عربية: |
| ١١٧ | ◆ ١- الموقف الإيراني من العدوان الإسرائيلي على لبنان .. د. السيد عوض عثمان |
| ١٢١ | ◆ ٢ - مكاسب وخسائر إيران من الحرب على لبنان .. محمد أبو الفضل |

افتتاحية

حزب لبنان

وصف وزير الدفاع الإسرائيلي عمير بيريتس "حزب الله" بأنه "وحدة كوماندوز إيرانية". هذا الوصف صدر عن هذا الوزير في أوج المأزق العسكري الإسرائيلي على الجبهة اللبنانية، وفشل تحقيق النصر العسكري المطلوب على "حزب الله"، الأمر الذي اضطر الحكومة الإسرائيلية إلى اتخاذ قرارين يعبران عن فداحة هذا المأزق: **القرار الأول**، اتخذ عقب مشاورات ماراثونية لمجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر يوم الأربعاء التاسع من أغسطس، أي بعد مرور ٢٨ يوماً على الحرب التي بدأت في الثاني عشر من يوليو ٢٠٠٦، ويقضى هذا القرار بتوسيع العمليات العسكرية في الجنوب اللبناني، وهو قرار وصفه المراقبون بأنه "قرار اضطراري" في ظل إحساس بتراجع الفرصة لتحقيق إنجاز سياسي مهم يستطيع أن يفرض نفسه على مجلس الأمن للخروج بقرار يتوافق مع الطموحات الإسرائيلية، وفي ظل إحساس متزايد بأن صورة إسرائيل ومستقبلها باتا على المحك، على ضوء الانطباع الذي خلفته المعارك البرية التي دارت حتى الآن، وخصوصاً في بنت جبيل وكشفت أن بالوسع إلحاق الهزيمة بالجيش الإسرائيلي. أما **القرار الثاني**، وهو قرار اضطراري أيضاً، فيقضى بإقالة اللواء أودي آدم قائد القوات الإسرائيلية في الجبهة العسكرية مع لبنان، وتعيين اللواء موشيه كابلينسكي بدلاً منه، والسبب هو الحذر الشديد الذي سيطر على أداء اللواء أودي آدم وأدى إلى بطء تقدم القوات الإسرائيلية في الجنوب اللبناني.

هذا يعني أن وصف عمير بيريتس "حزب الله" بأنه "وحدة كوماندوز إيرانية" وصف نابع عن فكر الأزمة، لكن هذا ليس صحيحاً، فالتقييم الإسرائيلي لـ "حزب الله" كان وما زال هكذا، والمعركة التي فجرتها إسرائيل مع "حزب الله" خاصة ولبنان كله بشكل عام، تحت ذريعة قيام قوات الحزب بأسر جنديين إسرائيليين عقب عملية عسكرية ناجحة أودت بحياة عدد آخر من الجنود الإسرائيليين، كانت ضمن هذا التصور أو ضمن هذا الإدراك على نحو ما كشف عمير بيريتس نفسه عقب لقاء مطول له مع كل من ديفيد وولش مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية واليوت إبرامز مسئول دائرة الشرق الأوسط في الخارجية الأمريكية بعد يومين فقط من بدء الحرب الإسرائيلية ضد لبنان. فعقب هذا اللقاء خرج بيريتس يقول: "حان الوقت لتوجيه الضربة القاضية إلى جميع الشركاء في محور الشر". وفسر هذا بقوله: "على العالم الحر أن ينتهز الورطة التي وقع فيها كل من "حماس" و "حزب الله" عندما خطفا الجنود الإسرائيليين الثلاثة في غزة وفي الشمال الإسرائيلي، وعندما أطلق الأول صواريخ "قسام" والثاني صواريخ "كاتيوشا" على البلدان الإسرائيلية". الأمر يبدو أكبر من ذلك، فالموقف من "حزب الله" ليس إسرائيلياً فقط ولكنه أمريكي أيضاً. فالولايات المتحدة بدت منذ اللحظة الأولى طرفاً مباشراً في الحرب ضد لبنان وطرفاً مباشراً في المواجهة مع كل من إيران وسوريا.

فإذا كانت الإدارة الأمريكية قد كلفت مندوبها في مجلس الأمن جون بولتون بإفشال أي محاولة في مجلس الأمن لإصدار قرار يقضي بفرض وقف فوري لإطلاق النار، فإن وزيرة الخارجية فعلت ذلك في مؤتمر روما، لكن الأهم أنها كشفت الهدف الرئيسي من هذه الحرب وهو "ميلاد شرق أوسط جديد من مخاض هذه الحرب".

الولايات المتحدة ليست طرفاً شريكاً فقط في هذه الحرب ولكنها الطرف الأساسي في تديرها واتخاذ قرارها، وقد لعب ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي الدور الرئيسي في هذه العملية. فالتقرير الذي أعده واين ماديسن لمنظمة الحقوق المدنية والإنسانية أكد أن قرار الحرب الإسرائيلية على لبنان أعد بين مسئولين إسرائيليين وأمريكيين رفيعي المستوى وبالتحديد في ١٧ يونيو الماضي في لقاء تم بين بنيامين نتنياهو ونائب رئيس الوزراء الإسرائيلي وناتان شارانسكي عضو الكنيست الإسرائيلي عن حزب الليكود مع ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي في مقر معهد أمريكي إنتربرايز (كولورادو).

وما يؤكد هذه المعلومة ما جاء على لسان السفير السوري في واشنطن عماد مصطفى عن اللقاء المهم بين تشيني والبطريرك الماروني اللبناني نصر الله صفير في واشنطن. فقد رفض تشيني طلب صفير بالتدخل لفرض وقف سريع لإطلاق النار في لبنان، وفوجئ صفير بتشيني يقول له، ويحده: "إننا (أي الأمريكيين) لم نعد نتق بكم إطلاقاً. لقد اتفقنا أن نخرج لكم السوريين مقابل نزع سلاح "حزب الله"، فماذا فعلتم؟، لم تنزعوا سلاح "حزب الله" بل تركتموه يزدهر ويصبح له نواب في البرلمان، ولذلك سندع إسرائيل تقوم بالمهمة".

إنهاء الوجود السوري في لبنان مصلحة أمريكية، وكذلك تصفية "حزب الله"، ومن رحم الحرب الدموية ضد "حزب الله"، يسعى الأمريكيون والإسرائيليون إلى تخليق ما أسمته كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية بـ "الشرق الأوسط الجديد" الذي تريده الولايات المتحدة وتريده إسرائيل على أنقاض ما يسميانه (الولايات المتحدة وإسرائيل) "محور الشر" الذي يضم: إيران وسوريا و "حماس" و "حزب الله". لذلك كان الحرص الأمريكي - الإسرائيلي المبكر جداً على الربط بين عملية "حزب الله" وكل من إيران وسوريا، والإصرار على اتهام "حزب الله" بأنه قام بهذه العملية لصالحهما. الهجوم الشديد والمتواصل من جانب الرئيس الأمريكي جورج بوش في كل مناسبة

وخفيات إيران الإقليمية

تحدث فيها عن الحرب يؤكد هذا الفهم. فقد تعمد بوش أكثر من مرة إدانة كل من سوريا وإيران لدورهما في النزاع في لبنان واتهمهما "بتهديد الشرق الأوسط برمته".

ففي كلمته الإذاعية الأسبوعية (٢٠٠٦/٧/٢٢) قال بوش أن "سوريا هي الداعم الرئيسي لـ"حزب الله" منذ سنوات، وساعدت في تزويده بأسلحة مصنوعة في إيران". وعن إيران قال: "إن النظام الإيراني أيضاً تحدى الأسرة الدولية مرات عدة بطموحاته في امتلاك أسلحة نووية ومساعدته مجموعات إرهابية". والخلاصة في رأيه أن أعمال إيران وسوريا "تهدد الشرق الأوسط برمته، وتعرقل تسوية الأزمة الحالية وإحلال سلام دائم في هذه المنطقة المضطربة". هذه الاتهامات لكل من سوريا وإيران جاءت مقترنة بنقاط توضيحية خاصة بالحرب الإسرائيلية على لبنان من أهمها: أن الأزمة الحالية اندلعت "إثر عملية قامت بها مجموعة "حزب الله" الإرهابية وخطفت خلالها جنديين إسرائيليين، وأطلقت صواريخ على المدن الإسرائيلية، وأن من حق الدول ذات السيادة أن تدافع عن مواطنيها، وأن تتخذ الإجراءات الضرورية لمنع هذه الهجمات، وأن مجلس الأمن الدولي اتخذ في عام ٢٠٠٤ قراراً ينص على نزع أسلحة الميليشيات في لبنان (القرار ١٥٥٩)، وأن "حزب الله" تحدى المطالب العادلة للمجموعة الدولية بتمسكه بأسلحة ميليشياه في جنوب لبنان، وهجومه على إسرائيل وتحديه الحكومة اللبنانية المنتخبة ديمقراطياً".

هذه النقاط التي تعتبر "عريضة اتهام" ضد كل من سوريا وإيران و"حزب الله" تعيد تأكيد أن الحرب لم تكن فقط على لبنان أو "حزب الله"، بل كانت أيضاً على كل من سوريا وإيران، هي محاولة للقضاء على ما أسماه عمير بيريتس بـ "كتيبة الكوماندوز الإيرانية" المتقدمة.

هنا يجب أن نسأل: وماذا ستفعل كل من سوريا وإيران؟

القرار الذي أخذ رقم ١٧٠١ الصادر عن مجلس الأمن فجر يوم ١٢ أغسطس الجاري زاد السؤال تعقيداً، ويعطى الانطباع بأن الممارك السياسية والدبلوماسية القادمة ربما تكون أشد عنفاً وهولاً من الممارك العسكرية التي دارت بين إسرائيل و"حزب الله"، فهل تحقق الولايات المتحدة بالسياسة والدبلوماسية ما عجزت عن تحقيقه مع إسرائيل بالأسلحة المتطورة والقنابل الذكية؟ سوريا معروض عليها الآن أحد خيارين: إما أن تكون طرفاً في التحالف الجديد للدول "المعتدلة" الذي تريده الولايات المتحدة وإسرائيل ضمن مسمى "الشرق الأوسط الجديد"، وإما أن تبقى طرفاً في "محور الشر" مع إيران. فماذا يكون الخيار السوري؟ الموقف السوري شديد الصعوبة فهو لا يثق في ما هو معروض عليه من الأمريكيين ومن الدول العربية الصديقة لواشنطن، ومن ثم لا يستطيع أن يجازف بقبول صفقة غير مضمونة، لكنه أيضاً يعرف الثمن الفادح لاستمرار التحالف مع إيران في ظل وقوعه أسير "حالة ضعف شديدة" ليس فقط في موازين القوى مع إسرائيل بل وأيضاً مع إيران، فهو لا يملك أن يكون نداً قوياً لإيران في تحالف إقليمي، لكنه حتماً سيكون طرفاً تابعاً للقوة الإقليمية الإيرانية المتنامية.

أما إيران فخياراتها شديدة الصعوبة، فهي لا تملك ترف التراجع عن المواجهة الحالية. فأى خسارة لـ "حزب الله" هي خسارة مضاعفة لإيران، لأنها سوف تكون أيضاً خسارة سورية، وفي مقدورها أن تعجل بفرض مشروع "الشرق الأوسط الجديد" القائم أساساً على قاعدة "تمط التحالفات" أي بناء تحالفات سياسية جديدة على حساب إيران تلعب فيها إسرائيل الدور الفاعل، بدلاً من قاعدة "تمط السياسات" التي فشلت في العراق وقام على أساسها مشروع "الشرق الأوسط الكبير" الذي كان يريد أن يجعل من "التحول الديمقراطي" ابتداءً من العراق أداة لتغيير الخرائط السياسية في الشرق الأوسط.

إيران مهددة الآن بتوجه أمريكي لبناء تحالف إقليمي معادٍ لدورها المتنامي في العراق والخليج ولبنان وفلسطين، ناهيك عن نجاحاتها حتى الآن في مشروعها النووي، فكيف سيكون رد إيران؟

هل ستترك سوريا تتجرف بضغط الإغراء والتهديد إلى هذا "الشرق الأوسط الجديد"، أم ستدافع عن العلاقة مع سوريا؟ الأسئلة كثيرة والخيارات محدودة أمام إيران بين سيناريو القفز على الأزمة بتفجير الأوضاع ضد الأمريكيين في العراق ورفض صفقة "الحوافز" الأمريكية - الأوروبية في برنامجها النووي، أي إلقاء القفاز في وجه "الشرق الأوسط الجديد" بكافة أطرافه، وبين سيناريو الاحتواء للأزمة عن طريق إعطاء ضوء أخضر في أزمة الملف النووي يشجع روسيا والصين وأوروبا لتجديد عروض الإغراءات الإقليمية للدور الإيراني، والضغط على واشنطن لقبول بقرار من مجلس الأمن يقضي بوقف الحرب في لبنان دون تمكن إسرائيل من اختطاف النصر السياسي على حساب "حزب الله" وتحالفات طهران.

د. محمد السعيد إدريس

دراسة

الخليج واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي

The Gulf and US National Security Strategy
Lawrence Korb, The Emirates Center for Strategic Studies and Research

إعداد: محمد عباس ناجي
آيات شاهر زيدان

٦

قبل الانسحاب البريطاني من شرق السويس في بداية السبعينيات من القرن الماضي، لم تكن قضية أمن الخليج تحظى باهتمام كاف داخل دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن أهمية هذه القضية باتت واضحة خصوصاً بعد أن قامت الدول العربية المصدرة للنفط بإيقاف تصديره إلى الدول المؤيدة لإسرائيل خلال حرب ١٩٧٣، وهو تطور كان له انعكاسات مهمة على السياسات الاقتصادية الأمريكية فيما عرف آنذاك باسم "استراتيجية الخنق". وفي هذه اللحظة بالتحديد بدأت قضية أمن الخليج تدخل ضمن أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة باعتبارها الطريق الرئيس لأمن الطاقة.

ومنذ وقت طويل، لم تنعم منطقة الخليج بفترات طويلة من الاستقرار. فخلال العقدين الأخيرين فقط، شهدت المنطقة ما لا يقل عن أربع حروب مدمرة، هي الحرب الإيرانية العراقية (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، والغزو العراقي لدولة الكويت في عام ١٩٩٠، وحرب تحرير الكويت التي قادتها الولايات المتحدة في عام ١٩٩١، والغزو ثم الاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣. وعلاوة على ذلك، تقف منطقة الخليج اليوم على مفترق طرق، حيث تشهد تطورات عديدة تشمل التحديات الداخلية المتعلقة بالإصلاحات السياسية، وضغوط تزايد نسبة الشباب من السكان وتحديات الإرهاب، بالإضافة إلى التحديات الإقليمية مثل الإرهاب العابرة للحدود وعدم الاستقرار في العراق، والتجاذبات الدائرة حول الملف النووي الإيراني والعوامل الخارجية الأخرى، حيث تتخبط أطراف دولية عديدة في لعبة توازن القوى الجارية في المنطقة. هذه الاعتبارات في مجملها أكسبت قضية أمن الخليج أهمية وزخماً خاصاً.

ويبدو أن الغزو ثم الاحتلال الأمريكي للعراق قد أحدث تغييرات كبيرة بالفعل في منطقة الخليج على ضوء وضع نهاية حقيقية لسياسة الاحتواء المزدوج التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية لعزل كل من العراق وإيران.

من هنا تتبع أهمية الدراسة التي كتبها الدكتور لورانس كورب الخبير بمركز التقدم الأمريكي (Center for American progress) بواشنطن دي سي، تحت عنوان الخليج واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي (The Gulf and US National Security Strategy)، والتي نشرها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية عام ٢٠٠٥. لأنها أولاً، تبحث في كيفية التوفيق بين الأوضاع والتطورات السياسية في العراق مع استراتيجية الأمن القومي الجديدة التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية. ولأنها ثانياً، تتناول معظم الملفات الأمنية التي تمس مصالح الولايات المتحدة في منطقة الخليج وأهمها ملف العملية السياسية في العراق، والملف النووي الإيراني، وقضية الإرهاب والاستقرار الداخلي في دول مجلس التعاون الخليجي. ولأنها ثالثاً، تقدم توصيات لكيفية تعامل الولايات المتحدة مع مثل هذه القضايا. ورغم ذلك لا تخلو الدراسة من ملاحظات ومآخذ عدة.

أولاً: ملامح استراتيجية عامة

في البداية تعرض الدراسة ملامح استراتيجية عامة للأمن القومي الأمريكي، حيث تعتبر أن الهدف من وضع استراتيجية الأمن القومي الأمريكي هو الاستفادة من مكانة الولايات المتحدة المميزة والفريدة، لكونها القوى العظمى الوحيدة بعد انتهاء فترة الحرب الباردة، من أجل ترسيخ عقود من السلام والرخاء والحرية. لكن هذا الهدف المعلن يبدو أنه ليس هدفاً سامياً كما تزعم الولايات المتحدة، فقد أصبحت الولايات المتحدة القوى العظمى الوحيدة عن طريق نشر معتقداتها الديمقراطية وجمع ثروة هائلة من خلال خلق مناخ ملائم للتنافس الاقتصادي الهائل، وبالتالي تأتي رغبتها في نشر السلام، ليس لكونها مؤمنة بالسلام كقيمة يجب أن تنعم بها مناطق العالم المختلفة، ولكن لما للسلام من أهمية قومية في ضبط القوى العسكرية والانفتاح على الأسواق العالمية وهي الظروف التي تجنى منها الولايات المتحدة ثروات طائلة.

وتحصر الدراسة الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج بالنسبة لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في ثلاثة عوامل أساسية هي:

١- الطاقة:

حيث تبرز الأهمية النفطية لمنطقة الخليج بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فمن أهم السمات الاستراتيجية لمنطقة الخليج هو امتلاكها لمخزون هائل من مصادر الطاقة الطبيعية، حيث تحوي نصف المخزون العالمي الثابت من النفط وثلث المخزون العالمي من الغاز الطبيعي وكل منهما تعتمد عليه المجتمعات في اقتصاديات التصنيع، وفي إنتاج الصناعات النفطية وبأسعار ثابتة. هذه السمة تعد في غاية الأهمية لصالح انتعاش الاقتصاد العالمي والأمريكي على وجه الخصوص، وإذا نظرنا لاستهلاك الاقتصاد الأمريكي اليومي سنجد ٢٠ مليون برميل من النفط، يتم استيراد ٢,٨ مليون برميل نفط من منطقة الخليج، حتى إذا استطاعت الولايات المتحدة بطريقة ما أن تقلل من اعتمادها على النفط الأجنبي، فإن ثمة احتمالاً غير مرغوب فيه على الإطلاق ومفاده أنه كلما كانت الصلة قوية بين انتعاش الاقتصاد الأمريكي وانتعاش الاقتصاد العالمي عامة، ستظهر بعض المخاطر التي سوف تهدد نفط منطقة الخليج طالما أن الاقتصاديات الرئيسية مازالت معتمدة عليه، خصوصاً أن كل الاتجاهات الرئيسية الملحوظة بشكل كبير نحو سرعة التصنيع في آسيا والصين على وجه الخصوص أشارت إلى أن اقتصاديات العالم ستصبح أكثر اعتماداً على صادرات

منطقة الخليج من النفط في العشرين عام القادمة، وما سيدعم هذا الاتجاه هو تزايد أهمية الغاز الطبيعي، حيث أن منطقة الخليج تتمتع بأعلى نسبة من المخزون العالمي للغاز الطبيعي أيضاً. ولا تقتصر أهمية منطقة الخليج على امتلاكها أعلى نسبة من مخزون النفط العالمي بل لأن لديها الإمكانيات والتقنيات المتطورة لإنتاجه ونقله إلى الأسواق بكفاءة. ولذلك فإن تكلفة إنتاج النفط و تسويق منتجاته أقل بكثير داخل منطقة الخليج عنها في أي منطقة أخرى في العالم. وثمة اكتشافات واسعة في أماكن أخرى مثل رمال القطران الكندية ولكنها تتطلب سنوات طويلة من التطوير والاستثمار لكي تصل إلى خط الإنتاج. وفي بعض الأحيان يكون للاستثمار عائد اقتصادي يكفي لتغطية متطلبات الاستخراج. ومن هذا المنطلق نجد أن قدرات منطقة الخليج الإنتاجية جعلتها حالياً هي المنطقة الوحيدة المصدرة للنفط التي تستطيع الحفاظ على فائض الإنتاج لديها والذي يسمح لها بأن تقوم بدور المنتج المتقدم النشط والذي له القدرة على مواجهة متطلبات الأزمة.

لكن يؤخذ على هذه الدراسة أنها لم تتعرض لمصادر النفط البديلة لنفط الخليج، خصوصاً أن الاعتماد على نفط الخليج وحده أمر محفوف بالمخاطر في ظل التطورات التي تشهدها المنطقة، ومن هنا يمكن تفسير الاهتمام الأمريكي خاصة والغربي على سبيل العموم بمفهوم أمن الطاقة، الذي ارتبط لدى الدول المستهلكة بعدد من الهواجس، كانت دائماً مؤثرة في سلوك تلك الدول تجاه هذه القضية، وتتمثل هذه الهواجس في كثرة المشاكل الأمنية في دول الخليج؛ فكثير من الدول تعاني من مشاكل داخلية خطيرة قد تؤدي إلى اضطرابات كبيرة، وإذا تغيرت الحكومات المؤيدة للغرب فإن تلك الاضطرابات الداخلية قد تؤثر سلباً على إنتاج النفط وسياساته.

وبالإضافة إلى ذلك يمكن القول أنه لا الولايات المتحدة ولا دول الاتحاد الأوروبي معتمدة اعتماداً كلياً على نفط الخليج، فنقط كندا ودول أمريكا اللاتينية (بما فيها المكسيك) يشكل ٥٠٪ مما تستورده الولايات المتحدة الأمريكية. بينما لا يشكل نفط الخليج سوى ٢٠٪ مما تستورده هذه الدولة. وتشير الأرقام إلى أن الولايات المتحدة تنتج نصف ما تستهلكه من النفط من أراضيها. بينما لا يشكل نفط الخليج سوى ١٠٪ مما تستهلكه. ومع هذا فإن نفط الخليج يلعب دوراً حاسماً في مجال أمن الطاقة.

الوضع نفسه ينطبق على دول أوروبا الغربية؛ فهذه الدول تنتج ٤٠٪ من حاجاتها من النفط من أراضيها (في النرويج وبريطانيا) وتستورد الباقي من خارج منطقة

في القريب العاجل نظرا للحملات الأمريكية المستمرة ضد عناصر القاعدة وطالبان في أفغانستان. وسوف يستمر الوجود الأمريكي والغربي في هذه الدولة حتى الثلاث أو الخمسة أعوام القادمة على الأقل لأن الدول الصناعية قد أدركت أهمية تجنب اعتراض سبيل الولايات المتحدة والا ستتحول في وجهة النظر الأمريكية إلى دولة مارقة وتصبح فجأة ملجأ للإرهابيين المعارضين للسياسة الغربية.

لكن هذه الدراسة أغفلت أن ثمة طرقاً أخرى لنقل النفط غير منطقة الخليج، سوف يكون لها تأثير مهم على أمن الشرق الأوسط. فظهور كميات أكبر من نفط منطقة قزوين في الأسواق العالمية، سوف يكون تطوراً مهماً يمكن أن يؤثر على المكانة النفطية لمنطقة الخليج. وقد نوقش بحرارة على مدى ما يقرب من عقد من الزمن المستقبل المتوقع لخط أنابيب باكو - جيهان، المصمم لإيصال نفط قزوين إلى البحر الأبيض المتوسط عبر تركيا. فمع أن خط باكو - جيهان يحظى بتأييد دبلوماسي قوى من قبل الولايات المتحدة، كانت التوقعات المؤلمة من تطبيق المشروع تركز دائماً، وقبل كل شيء، على جدواه الاقتصادية على المدى الطويل من زاوية نظر المستثمرين التجاريين. وثمة متغيرات ثلاثة رئيسية قادرة على التأثير في جدوى هذا الخط: أولاً، أن المخاطر المهددة للبيئة قد تجبر تركيا على الحد من مرور حاملات النفط الخام الكبيرة جداً والفائقة الكبر عبر مضيق البوسفور مما سيؤدي إلى تضيق طريق (روسيا - البحر الأسود) أمام نقل نفط قزوين. وليس من الواضح إن كان في وسع أنقرة أن تفرض مثل هذه القيود من دون مراجعة بنود معاهدة "Montreaux" التي تنظم المرور عبر المضيق التركي. ثانياً، من الممكن أن تتطور العلاقات الأميركية - الإيرانية بشكل جوهري خلال العقد القادم فتتوفر من خلال ذلك إمكانية انتهاء المعارضة الأميركية لاتخاذ نفط قزوين طريقاً يمر عبر إيران. وقد تجعل المسافات القصيرة ووجود بنية تحتية لخط الأنابيب هذا الطريق جذاباً بالمعايير التجارية، وهناك بين العاملين في صناعة النفط الدولية من يفضل هذا الخيار، إلا أن الطريق عبر إيران سوف يعنى زيادة كبيرة جداً في حركة مرور ناقلات النفط عبر نقاط الخليج العربي الخائفة الحرجة ومن ثم عبر مضيق هرمز. ثالثاً، من المحتمل أن تعود التطلعات المستقبلية لخط باكو - جيهان إلى تدارس كميات النفط والغاز التي سيكون قادراً على نقلها من قزوين خلال فترة زمنية محددة. فمع تسارع عمليات التنقيب والاستكشاف في عموم منطقة قزوين، ومع تصاعد تقديرات حجم الاحتياطيات المثبتة، تحسنت جدوى المشروع. وقد أخذ

الخليج وخاصة من دول الاتحاد السوفييتي السابق وأفريقيا. ومن هنا يتأكد أن الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك دول الاتحاد الأوروبي لا تعتمد اعتماداً كلياً على نفط الخليج بعكس الدول الآسيوية الأخرى، فهي تعتمد اعتماداً كلياً على نفط هذه المنطقة. إذا تشير التقديرات إلى أن آسيا ومناطق الباسيفيك ستستورد في عام ٢٠٢٠ حوالي ٧٠٪ من احتياجاتها النفطية من منطقة الخليج (١).

٢- الملاحة والنقل:

تحظى عملية الملاحة في الخليج بأهمية بالغة من أجل نقل إمدادات النفط، فأكثر من ٩٠٪ من صادرات الخليج النفطية و ٤٠٪ من صادرات النفط العالمية تمر من خلال مضيق هرمز يومياً، حيث لا توجد بدائل بنفس الكفاءة في شحن النفط، بالإضافة إلى أن نقل النفط عبر الأنابيب والشاحنات أمر في غاية الصعوبة وذو تكلفة عالية. وقد أصبحت مسألة الاختناق الملاحى وتعطل المضيق الحر ذات أولوية استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة، خصوصاً أن دول الخليج تعد على مقربة من مثل هذا الاختناق نظراً لوقوعها بالقرب من البحر الأحمر وقناة السويس وباب المندب وهي الطرق التي تسمح بمرور الإجمالى الحر من البضائع بين البحر الأبيض المتوسط وبحار شمال آسيا، ومن ثم يعد الوصول إلى منطقة الخليج عبر مضيق هرمز من الأمور الهامة للوجود العسكرى للولايات المتحدة.

وسوف تزيد إمكانية التعرض للصدمات التي يُحدثها انقطاع الإمدادات أو تعطيل تدفقها، الأمر الذي يعزز الاهتمام بأمن الممرات والمسارات البحرية وأمن خطوط الأنابيب. وفي حال حدوث ما يمكن أن يؤخر أو يُعطل تدفق النفط والغاز من منطقة الخليج فإن الدول الآسيوية وخصوصاً الصين والهند، ستبذل كل ما في وسعها لتأمين استمرار إمدادات الطاقة، الأمر الذي قد يقلص الاعتماد على الولايات المتحدة في ضمان أمن هذه المسارات. ومع ارتباط الأمن والإمدادات وأسعار الطاقة مباشرة مع أمن واستقرار منطقة الخليج، فإن السنوات القادمة مرشحة لأن تشهد تكثيف المنافسة وربما تنامي دور آسيا في منطقة الخليج.

إن الطرق الحيوية لمنطقة الخليج توفر العديد من المسالك والطرق بين القواعد الجوية الأمريكية في تركيا ودول جنوب أوروبا ووسط وجنوب آسيا، وتمثل هذه المنافذ التي تؤدي إلى القواعد الجوية والمطارات فائدة كبيرة مثل القاعدة الجوية الأساسية في قطر وقاعدة العديد، وسوف تظل منطقة وسط آسيا ذات أهمية بالغة

جو التشاؤم الذي كان يخيم على المناقشات بشأن خط باكو - جيهان، والذي كان سمة عقد التسعينيات، في التغير. وقد تم الاتفاق الآن على أمور رئيسية بين تركيا وأذربيجان وجورجيا واتحاد الشركات المشاركة في المشروع. بل إن أعمال الإنشاء التمهيدية توشك أن تبدأ، وهناك أمل كبير في أن يصبح خط باكو - جيهان حقيقة على الأرض بحلول عام ٢٠١٠ (٢).

لذا فإنه في حالة إنشاء خط باكو - جيهان فإن دور تركيا كسوق لتوزيع الطاقة سوف يتعمق، كما سيتعزز موقع منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط في سوق النفط العالمية. لكن الأهم من ذلك هو أن المكانة النفطية لمنطقة الخليج سوف تتأثر بالسلب.

٣- التوازن العسكري المتعارف عليه:

إن الافتقار إلى الترتيبات الأمنية الإقليمية الفاعلة في الخليج يبقى السمة السائدة لهذه المنطقة، كما أن غياب المنظومة الأمنية أدى إلى تقويض خطير لإجراءات بناء الثقة، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاعتماد على القوى الخارجية، إلى جانب انخراط هذه القوى ومشاركتها المباشرة في قضايا أمن المنطقة. إن الدور الأمريكي المتزايد في منطقة الخليج هو أمر أملت الظروف والتطورات التي شهدتها المنطقة، ويبدو أن غياب هيكل مستقر للأمن في المنطقة يعزز من فرص استمرار هذا الدور لفترة من الزمن (٣). ولا شك في أن مستقبل كل من الملف العراقي وأزمة الملف النووي الإيراني إنما يُعتبران من العناصر الرئيسية المؤثرة في مستقبل الدور الأمريكي في المنطقة.

ولهذا تؤكد دراسة لورانس كورب أنه ليس من الغريب أن تتفق نفقات هائلة لضمان تأمين مثل هذه المنطقة، وأن قوات الاحتلال الأمريكي المكونة من ١٣٠ ألف جندي سوف تستمر في تنفيذ عمليات لحفظ الأمن والاستقرار قبل انسحابها من العراق، خصوصاً أن قوات الأمن العراقية العاملة الآن في حالة من التذبذب والتغير خاصة بعد أن تم حلها بواسطة سلطة التحالف في مايو ٢٠٠٣، كما أن توقع ظهور قوة عسكرية جديدة في العراق عندما تستكمل عملية إعادة بناء هذه القوات العسكرية في ظل النظام العراقي الجديد ليس أمراً أكيدا على الرغم من الاهتمام الأمريكي بإعداد وتطوير هذه القوات. وتعتقد الولايات المتحدة أن العراق سيصبح دولة صديقة لجيرانه، وأن إيران هي الدولة الوحيدة القوية التي تشكل تحدياً أمنياً للولايات المتحدة.

وتعاني دول الخليج الصغرى من صعوبة تحمل نفقات قوات الأمن والدفاع، مثل التعثر المالي الذي حدث نتيجة انخفاض أسعار النفط خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي. أما في التسعينيات فقد جاءت مشكلة

الازدياد السكاني لتصعب الموقف على الرغم من أنه كان هناك تشجيع أمريكي للكويت والمملكة العربية السعودية على زيادة قدرات قواتها المسلحة بعد حرب الخليج الأولى، وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية تم تجهيزها بمعدات حربية متطورة، فقد خضعت للتقييد من خلال إجراء تدريبات غير كافية وتحكم محدود باستثناء الطيارين المحاربين، وقد حظيت الكويت بنصيب أكبر من التجهيزات والتدريب العسكري من أجل تأسيس قوة عسكرية متوازنة ولكن يظل تعدادها السكاني القليل يشكل قيداً عليها على الرغم من أنها حققت نسب هائلة من مشتريات الأسلحة وليست هناك دولة أخرى من دول مجلس التعاون الخليجي تحظى بمثل هذا التدريب العسكري المكثف ولذلك فإن الولايات المتحدة كانت دائماً تحاول الحفاظ على وضع يمكنها من الاستعداد السريع وتعبئة جيوشها من أجل الدفاع عن دول الخليج الصغرى ضد أي اعتداء أو غزو عراقي ولكي تحافظ على مياه الخليج خالية من أي مشاحنات.

لكن هذا القول مردود عليه بأن التدخل الأمريكي في منطقة الخليج لم يكن نتيجة للافتقار للترتيبات الأمنية بقدر ما كان سبباً لها، حيث تهدف الولايات المتحدة إلى استمرار الاعتماد على الوجود العسكري الأمريكي كمظلة لحماية أمن دول الخليج، ويعتمد النموذج الراهن لتقديم "المساعدة العسكرية الأمريكية" لدول الخليج على ما تسميه القيادة المركزية الأمريكية بـ "Tier III"، ويعني الاستضافة الإقليمية لقوات سيتم نشرها، بجانب إبرام اتفاقات تسمح بالدخول إلى المواقع، وكذلك إنشاء بنية أساسية تتيح انتشار قوات أمريكية إضافية خلال الأزمات. منهج "Tier III" يمكن الخيار الأفضل لدى واشنطن، لكنه طرح نتيجة لفشل الجهود الأمريكية السابقة لتطوير منهج يتضمن قدراً أقل من التدخل الفعلي المادي في أمن الخليج. فبعد الانسحاب البريطاني من دور الضامن الخارجي لأمن الخليج في بداية عقد السبعينيات، أكدت الولايات المتحدة على أهمية تطوير القدرات الأمنية للحلفاء الإقليميين الرئيسيين (إيران والسعودية). وقد فشلت عملية بناء المقدرات لإيران عندما أطاحت الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ بأحد أعمدة القوة الأمريكية في الخليج، وحال فشل التطوير العسكري في السعودية وتشكيل قوات خليجية فعالة دون أن يحل طرف آخر محل هذه الدعامات.

وقد أدى الاتجاه نحو تنويع مقار القواعد العسكرية الأمريكية خارج السعودية وداخل دول الخليج الأصغر في نهاية التسعينيات، إلى تعجيل انهيار الهيمنة التقليدية للسعودية داخل مجلس التعاون الخليجي، مع دفع دول

أصغر مثل قطر والإمارات للعب دور الحلفاء العسكريين الرئيسيين للولايات المتحدة في المنطقة.

ويتوقع أن تشهد الاستراتيجية الأمريكية إزاء قضية أمن الخليج تطورا لافتا استجابة للتغيرات العميقة في طبيعة التهديدات الدولية في المنطقة، والتي تتزامن مع تحول الوضع الدفاعي الدولي للولايات المتحدة. وقد أشارت استراتيجية الدفاع القومي الأمريكية إلى احتمال تقليل الوجود العسكري الأمريكي في الخليج.

ورغم أن الخليج يمثل أحد أربعة "تهديدات مستقبلية" سيظل الجيش الأمريكي يحتفظ فيها بقواعد رئيسية ودائمة (مثل القاعدة الجوية "العديد" في قطر، ومقر الأسطول الخامس في البحرين)، إلا أن الهيئة الأمريكية المشتركة للمخططين الاستراتيجيين أكدت أنه بنهاية العقد الجاري سوف يتم تقليل الوجود العسكري الأمريكي في الخليج وسيحدث هذا تحت شعار "وصول دائم، انتشار عرضي" بمعنى ضمان قدرة دائمة على الدخول والوصول إلى مكان الأزمة، مع انتشار بحسب الظروف العارضة (٤).

كذلك لم تتناول الدراسة السيناريوهات الأخرى التي يمكن أن تمثل بديلا للاعتماد على المظلة الأمريكية لأمن الخليج. السيناريو الأول، يتمثل في تدشين شراكة أمنية متعددة، وتعني إشراك أطراف أخرى، غير الولايات المتحدة في قضية أمن الخليج، والنموذج الأبرز لهذا التوجه يتمثل في التعاون بين حلف الناتو ودول مجلس التعاون الخليجي الذي شهد تطورات نوعية مهمة: أولها، إجراء مباحثات ثنائية بين مسؤولي الحلف وعدد من دول مجلس التعاون في مارس ٢٠٠٥، وقد أبدت بعض دول مجلس التعاون خلال هذه المباحثات استجابة لطروحات الناتو بخصوص قضايا منطقة الشرق الأوسط. ومن المتوقع أن يعقد حوار بين مسؤولي الناتو ودول مجلس التعاون خلال العام الحالي. وثانيها، انعقاد مؤتمر "تحولات الناتو والأمن في الخليج" بدولة قطر في أبريل ٢٠٠٤، وقد اقترح المشاركون في المؤتمر العمل من أجل إيجاد آلية للتعاون المستقبلي بين دول الخليج الست والحلف، في الوقت الذي أعلن فيه مسؤولو الحلف عن أهمية منطقة الخليج بالنسبة للناتو. وثالثها، الدعوة إلى مبادرة جديدة للتعاون بين الناتو ودول مجلس التعاون الخليجي الست في إطار ما أطلق عليه تحسين مستوى علاقات الناتو مع العالم العربي، هذه المبادرة مهد لها انعقاد قمة الحلف في مدينة اسطنبول يومي ٢٨ و ٢٩ يونيو ٢٠٠٤، والتي استهدفت تطوير علاقة الناتو بالمنطقة، من خلال النظر إلى الأحداث في تلك المنطقة عن قرب، وتأثيرها على أمن الشرق الأوسط ككل، وانعكاسات ذلك على الأمن الأوروبي والأمن الدولي.

ويتضمن التوجه الجديد للحلف إسهامه بفعالية في خمس قضايا وهي عملية السلام في الشرق الأوسط، والمراق، وعملية الإصلاح، ومكافحة الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وقد دعت القمة لإقامة علاقات شراكة بين الناتو ودول الشرق الأوسط.

لكن وفي كل الأحوال، فإن ثمة إشكاليات عدة تواجه مشاركة الناتو في أمن الخليج: أولى هذه الإشكاليات، تتعلق بصعوبة التوفيق بين التزامات دول مجلس التعاون في إطار الاتفاقيات الأمنية الثنائية المبرمة مع الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، والصيغ الجديدة المقترحة من جانب الناتو، فضلا عن الدفاع الخليجي المشترك في إطار قوات درع الجزيرة. وثانيها، تتمثل في كيفية تعامل دول مجلس التعاون مع أطراف المنظومة الأمنية الإقليمية التي قد يقترحها الناتو مستقبلا والتي تضم إلى جانب دول المجلس عددا من الدول العربية، بالإضافة إلى تركيا وإسرائيل، وفي هذه الحالة سوف تجد دول المجلس نفسها أمام معضلة تناقض الالتزامات التي يفرضها التعاون مع الناتو والالتزامات العربية بشأن الصراع العربي - الإسرائيلي.

السيناريو الثاني، هو اتجاه دول مجلس التعاون لإيجاد دور عربي محدد في قضية أمن الخليج يتنامى بالتعاون العسكري الذي قد يأخذ في البداية شكل المناورات المشتركة مع بعض الدول مثل مصر وتونس والمغرب، ثم تبادل المعلومات العسكرية وإعادة إحياء الإسهام الخليجي في هيئة التصنيع العسكري العربية التي صارت هيئة مصرية محضة. لكن هذا السيناريو لا يخلو بدوره من إشكاليتين تعوقان تفعيله: أولاها، أن ثمة رفضا من جانب قوى دولية وإقليمية لأي دور عربي في أمن الخليج، وهو ما بدا جليا في إجهاض "إعلان دمشق" الذي طرح عام ١٩٩١، في أعقاب انتهاء حرب الخليج الثانية، وكان يقضي بإشراك قوات عسكرية مصرية وسورية في حماية أمن الخليج، إلا أن المشروع ووجهه برفض أمريكي إيراني مشترك. وثانيتهما، أنه لا يمكن تلمس رؤية عربية واحدة لأمن الخليج، على خلفية تشابك المصالح وتباين مدركات التهديد، والمثال الأبرز على ذلك هو الرؤيتان المصرية والسورية لأمن الخليج، فرغم أن كلتا الرؤيتين اتفقتا من الناحية الإطارية، أي فيما يتصل بالربط بين أمن الخليج والأمن القومي العربي، إلا أن التعاطي المادي لكلتا الدولتين إزاء هذه القضية ارتبط في النهاية بالمصالح الوطنية وشبكة التفاعلات الإقليمية، فقد تبنت مصر المفهوم التاموي للأمن، أو ما بات يعرف بالمدرسة الليبرالية للأمن التي تقول بضرورة الأخذ بالأبعاد الاجتماعية والسياسية بموازاة البعد العسكري. ولا ريب أن هذه نظرة متقدمة

بالنظر إلى طبيعة الأولويات والأجندة التي كانت مهيمنة على المنظورين الإقليمى والدولى لأمن الخليج، حيث تم اختزاله فى بعد عسكرى مبهم. وقد نبغ تأكيد الرؤية المصرية على البعد العربى لأمن الخليج، من حساسية السياسة المصرية تجاه الدورين الإيراني والتركى فى المنطقة، والتوترات الطويلة فى العلاقات المصرية - الإيرانية. أما الرؤية السورية لأمن الخليج فقد ارتكزت أساسا إلى قضية الصراع العربى - الإسرائيلى، كما أن الحساسية السورية تجاه أنقرة ودورها الافتراضى فى منطقة الخليج ارتبطت هى الأخرى بهذه القضية، خاصة فى ظل المنحى الذى أخذته العلاقات التركية - الإسرائيلىة. ومن هنا عبر إعلان دمشق عن توافق مصرى - سورى على مستوى الأهداف، لكنه لم يعبر عن انسجام فى تشخيص التحديات التى يواجهها أمن الخليج. هذا فضلا عن أن الآليات المراد اعتمادها لتحقيق هذا الأمن ما لبثت وأضحت نقطة خلاف بين دول الخليج من جهة ومصر وسوريا من جهة أخرى. أما فترة ما بين انتهاء حرب الخليج الثانية والاحتلال الأمريكى للعراق فقد شهدت تطورات سياسية عدة ضيققت من هامش المناورة وحرية الحركة المتاحة أمام كل من سوريا ومصر، ومن ثم تباينت الخيارات الإقليمية والدولية لكلتا الدولتين انعكست فى النهاية فى إضعاف الموقف العربى من قضية أمن الخليج.

الإشكاليات التى تواجه السيناريوهات السابقة تكشف عن مضمون مهم مفاده أن الحاجة لتفعيل تعاون عسكرى خليجى خليجى، أصبحت أكثر من ماسة. ورغم أن هذا السيناريو لن يتحقق بسهولة على ضوء حالة التباطؤ الشديد فى تدشين أى نوع من أنواع التعاون العسكرى بين دول مجلس التعاون، إلى جانب غياب الفكر الأمنى الاستراتيجى فى دول المجلس، إلا أن ثمة اعتبارات عدة تكسب هذا السيناريو خصوصية وتفردية عند مقارنته بالسيناريوهات الثلاث السابقة التى تواجه بإشكاليات متعددة.

أهم هذه الاعتبارات يتصل بحقيقة أن الدول الصغيرة، مثل معظم دول الخليج، لا تمتلك عمقا استراتيجيا يشمل الأرض والبشر، ومن ثم فإنها تكون فى معظم الأحيان عرضة للابتزاز من جانب قوى إقليمية ودولية، حتى لو كانت هذه القوى حليفة أو تربطها علاقات بدول مجلس التعاون، والأخطر من ذلك أن عجز دول المجلس عن حماية أمنها القومى يدعوها للاستعانة بقوات أجنبية التى تفرض عليها سياسة التفرغ والإفقار المادى والقيسمى، وتحدث خللا كبيرا فى العلاقة بين الحاكم والمحكوم، أو بمعنى أدق علاقة الدولة بالمجتمع، نتيجة الرفض الشعبى الواسع للوجود العسكرى الأجنبى

فى منطقة الخليج، كما تعد سببا مباشرا لتصاعد موجة العنف والإرهاب التى تواجه دول الخليج، والتى تستخدمها بعض المجموعات الراديكالية لتغيير الأوضاع فى دول مجلس التعاون وتحقيق أهدافها ومن بينها خروج القوات الأجنبية من المنطقة. هذه الاعتبارات فى مجملها تؤكد أنه حتى فى حالة تحقق أى من السيناريوهات السابقة، فإنه لا غنى عن تفعيل الدور الأمنى لمجلس التعاون الخليجى من خلال تدشين تعاون أمنى خليجى خليجى، يستطيع التعاطى بكفاءة مع مجمل التحديات التى تواجهها دول مجلس التعاون أو على الأقل يقلص من حدة تداعياتها السلبية(٥).

٤- أسلحة الدمار الشامل:

أصبح التحكم فى تكتل الأسلحة النووية والإشعاعية والبيولوجية والكيميائية بالإضافة إلى نظام القذائف بعيدة المدى والتى تشكل تهديدا فعليا لمراكز التجمعات السكانية البعيدة على قمة القضايا الاستراتيجية التى تحظى بالأولوية لدى الولايات المتحدة منذ عدة أعوام، فوجود مثل هذا النوع من الأسلحة فى منطقة الخليج والشرق الأوسط أمر فى منتهى الخطورة ويصعب حله خصوصا مع وجود العديد من الخلافات داخل منطقة الشرق الأوسط بالإضافة إلى الخلافات التاريخية و تعدد الأقطاب بها، فيصبح بذلك انتشار أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط أمر مقلق للغاية لأنه قد يعد بديل جديد يعوق تأثير وفاعلية الولايات المتحدة حيث تعد من العقبات التى لا مثيل لها والتى تمكن الدول المتخلفة وغير القادرة على أن تضاهى تفوق القوات الأمريكية وتصل إلى المجال الاستراتيجى وتعارض التطبيق القهرى للدبلوماسية.

وعلى الرغم من أنه قد تم القضاء على التهديد القادم من العراق أثناء حكم صدام حسين، فقد ظهرت إيران كدولة أخرى قادرة على تطوير واستخدام أسلحة الدمار الشامل والتى تهدد بها مصالح الولايات المتحدة وحلفائها، فإيران هى الدولة الثانية فى الترتيب وتأتى بعد كوريا الشمالية مباشرة والتى تحتل المركز الأول فى قائمة الدول التى تهدد المصالح الأمريكية، وعلى عكس نظام صدام حسين فى العراق فإن إيران دولة ذات استراتيجية منظمة فى حيازة أسلحة الدمار الشامل والقذائف بعيدة المدى.

وقد أثبتت إيران مقدرتها ورغبتها فى نشر الأسلحة الكيميائية خلال حرب الثمانى سنوات (الحرب العراقية - الإيرانية) ومن المفترض أن يكون لديها مخزون احتياطى لا بأس به من الأسلحة الكيميائية ونظام الأسلحة البيولوجية النشطة، والمحلولون الأمريكيون ليسوا

متأكدين ما إذا كانت إيران قادرة على صناعة هذه الأسلحة بشكل يمكنها من أن تنقل بواسطة رؤوس قذائف صاروخية كما يزعموا أن هذا يطور من كفاءتهم التي قد تطورت بالفعل حيث تم بنجاح اختبار مثل هذه القذائف الصاروخية التي تستطيع الوصول إلى أهدافها في الشرق الأوسط، مثل صاروخ شهاب ٢ الذي يبلغ مداه ٣٠٠ كم ويحمل داخله العديد من القذائف قصيرة المدى والتي تهدد منطقة الخليج.

وقد أصبح الاتجاه الإيراني نحو تطوير البرنامج النووي محط اهتمام المحللين الأمريكيين، إذا قامت إيران بالتظاهر بسلمية أبحاثها أمام مفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي أعلنت في ٢١ سبتمبر ٢٠٠٤ أنها تحول ٢٧ طن من اليورانيوم المخصب إلى غاز كجزء من عملية صناعة المادة المستخدمة في تخصيب الطاقة النووية والتي تعد مادة أساسية في التخصيب الفعلي لليورانيوم اللازم لصناعة الأسلحة النووية، ويبدو أن التطور السريع للبرنامج النووي الإيراني لأغراض غير سلمية أصبح أكثر وضوحاً وأتى ذلك في أعقاب الاعترافات الأخيرة لعبد القدير خان أبو القنبلة النووية الباكستانية بأنه هو وعلماء من مختبره الخاص قاموا بالتعاون مع عدد من الدبلوماسيين الباكستانيين ووكالات المخابرات ببيع برامج للأسلحة النووية إلى بعض الدول بما فيها إيران، ولذلك فقد لعبوا دوراً حقيقياً في إنشاء محطات نووية في الشرق الأوسط وهذا الأمر يصل بنا إلى سبب وحقيقة قلق الولايات المتحدة من وجود أسلحة دمار شامل في منطقة الخليج، وإمكانية حيازة الجماعات الإرهابية لها والتي من المحتمل أن تستهدف مراكز كثافة سكانية أمريكية عن طريق وسائل غير مألوفة، ولكن المحللين الأمريكيين يستبعدون هذا الاحتمال لأن الحكومة الإيرانية على دراية كاملة بأن نقل هذه المواد المستخدمة في صناعة الأسلحة النووية والتي يصعب الحصول عليها ووصولها إلى الجماعات الإرهابية حتى إذا كان نقلها سيتم بتسهيلات خارجية سوف يعرض هذه المواد إلى الوقوع في أيدي مثل هذه المنظمات سواء في حالة سرقتها أو تعثر نقلها وتبادلها في السوق السوداء، فأى تغير أو تذبذب في النظام قادر على أن يخلق أجواء كبيرة من القلق الاستراتيجي، فما حدث بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر هو أن المراقبين الاستراتيجيين الأمريكيين أصبحوا يتجهون إلى الارتحال والسفر أكثر من اتجاههم للاهتمام بالرؤوس الصاروخية عندما اعتقدوا أن هناك احتمالاً أكيداً في إرسال أنظمة أسلحة الدمار الشامل للإرهابيين وتوجيه تهديدها للمواطنين الأمريكيين.

ولذا مازال من المتعين على إدارة بوش أن تسعى إلى

إقناع دول الخليج بشراء أسلحة أمريكية من أجل موازنة الصعود الإيراني. وقد قام روبرت جوزيف، وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الحد من التسليح والأمن الدولي، بزيارة المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وعمان من أجل تسويق فكرة نشر أنظمة صواريخ دفاعية متقدمة في المنطقة، بحيث تكون موجهة نحو إيران.

٥- الإرهاب العالمي والتطرف الديني

تقول دراسة لورانس كورب أنه من الطبيعي أن تصدر الحرب على الإرهاب أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، وستظل كذلك لمدة طويلة؛ لأن الإرهاب - المرتبط واقعياً بتزايد أسلحة الدمار الشامل - يمثل الآن التهديد الأعظم لأرواح الأمريكيين. ويعد القضاء عليه أولوية تقود، ليس فقط إلى التحرك العسكري لكسر شوكة الإرهابيين الفرديين والدول الداعمة لهم، لكن تقود أيضاً إلى التعاون متعدد الأطراف لتفعيل قوة القانون.

ويدرك واضعو الاستراتيجية الأمريكية أن تمتع الولايات المتحدة بمكانة متميزة كقوة عظمى وحيدة في العالم جعلها مستهدفة من قبل عناصر خارجية تسير وفقاً لتكتك حربي غير مألوف وغير تقليدي، وقبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر جاء إدراكهم مدعماً بإدراك بعض القيادات السياسية الأخرى لمدى طبيعة خطر الإرهاب الذي يتهددهم. وقد تأكد هذا الخطر خاصة بعد الهجمات الإرهابية ومأساتها في أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي دفعت القيادة السياسية في الولايات المتحدة إلى اتخاذ إجراءات صارمة مع مثل هذه الدول المارقة والتي يكمن خطرهما في الفرص التي توفرها للإرهابيين، فالإرهابيون الدوليون مثل أسامة بن لادن وأبو مصعب الزرقاوي والذين يمثلون تهديداً استراتيجياً للولايات المتحدة في المقام الأول يستخدمون مزيجاً من التقنيات الفنية العالية والحقائق العلمية المتوفرة علانية والمصادر الأقل تقنية مثل اعتمادهم على المعرفة الثقافية والدينية والمحلية والدعم التي تقدمه لهم بعض الشبكات، وهذه العناصر لديها القدرة على التقل والسفر والتنسيق بين نشاطاتها والحصول على المساعدات من مختلف الدول حول العالم، كما أنها تشكل تحدياً استراتيجياً خاصاً للولايات المتحدة وهو ما يتطلب منها أن تتأهب على نطاق واسع، بتطبيق القوانين إلى جانب التجهيزات العسكرية والإدارية لكي تواجههم بكل قوة، ومن أهم العوامل التي أدت إلى وضع اللبنة الأولى في التهديد الإرهابي الدولي الذي تواجهه الولايات المتحدة هو صلتها ببعض العناصر المعادية للإصلاح والتطور، كما أن إدارة بوش هي الوحيدة التي قوت هذه الصلة خاصة بعدما بررت غزوها للعراق على أنه رغبة

منها في أن تحارب الإرهاب الدولي و تتصدى له في منطقة الخليج لتؤكد زعمها في أن دول الخليج تلعب دورا هاما في تزايد خطر الإرهاب على عكس ما تؤكد التقارير من أن دول منطقة الخليج في مقدمة الدول المتصدية للإرهاب ولكن بحكم المزج بين الأسباب الثقافية والاجتماعية والأسباب الاقتصادية وبعض العناصر المتطرفة في المجتمعات الخليجية والذين عملوا كمنتجين ومصدرين للمجندين الإرهابيين مدعومين بالموارد المالية ومواقع التدريب وترسيخ معتقداتهم، فقد دفع كل ذلك المحللين الأمريكيين للاعتقاد بأن مثل هذا الدعم هو الذي مكن عناصر إرهابية ذات أصول خليجية من أن تقوم بهجمات الحادي عشر من سبتمبر.

ثمة عامل آخر يجد صانعو السياسة الأمريكية أنه أكثر خطورة وهو اتجاه بعض الأنظمة في المنطقة إلى إجازة إن لم يكن دعم ونشر الأفكار المعادية للغرب، كما أكدوا أيضا على محاولات إيران رعاية الجماعات الإرهابية، خصوصا أنها تحاول تصدير الفكر الإسلامي الشيعي الثوري إلى دول الجوار. وعلى الرغم من أن إيران زعمت أنها ابتعدت عن هذه المحاولات وأنها لم تعد تقدم أي دعم للجماعات الإرهابية التي تعمل خارج المنطقة، إلا أن الأحداث الأخيرة جاءت لتناقض مع سلوكها من هذا المنطلق. فعلى الرغم من أنها تعاونت في التصدي لقاعدة طالبان، إلا أن هناك اشتباها في أنها أرسلت عناصر لدعم العناصر الإرهابية و الثورية في العراق، كما قامت بحماية عناصر القاعدة التي خططت لعدة هجمات ضد المملكة العربية السعودية.

لكن هذه الرؤية غاب عنها أن أحد أسباب تصاعد التهديدات الإرهابية ضد دول الخليج يتمثل في الوجود العسكري الأمريكي داخل هذه الدول التي أصبح على كاهلها جزء كبير من المسؤولية في المساعدة لإيجاد حل، خصوصا أن الولايات المتحدة ترفض أن تتعقب أثر الإرهابيين وتقضي على الإرهاب و تفتي كل مواردها المادية والتجهيزية بدون أن تجد قدرا كبيرا من المساعدة من قبل الجهات الإدارية والمخابرات في دول الخليج. والأمر الأكثر أهمية هنا هو أن الولايات المتحدة تحاول توجيه الرأي العام في دول الخليج لصالحها وهو الأمر الذي سوف تكون له تداعيات سلبية خطيرة على حكومات هذه الدول ومؤسساتها الحكومية وغير الحكومية والأحزاب ووسائل الإعلام، خصوصا أن الولايات المتحدة لها مصلحة قوية في التشجيع على نشر الأفكار الغربية والتي تتسق مع مصالحها في المنطقة والتي ستكون بأي حال من الأحوال مناقضة لمصالح دول الخليج.

٦- التقدم السياسي والاجتماعي

في أعقاب وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر تركزت الجهود الأمريكية المبذولة على قطع دابر عناصر القاعدة الإرهابية والذين جعلوا من أفغانستان دولة مارقة بشكل واضح، فقد قام واضعو الاستراتيجية الأمريكية بإعادة تقدير الموقف والتكاليف المطلوبة التي تمكنهم من التغلب على العجز السياسي والاجتماعي الذي بدا جليا في أحداث سبتمبر. والآن أدركت الولايات المتحدة هذه الحقيقة جيدا والمتمثلة في الآتي:

أن عدم قدرة بعض الدول على السيطرة على شعوبها وحماية قواتها الحربية والحفاظ على أقاليمها من أن تصبح ملجأ للتنظيمات الإرهابية والإجرامية من الممكن أن يشكل تهديدا للاستقرار ومن المحتمل أن يتزايد هذا الخطر الداهم كلما ضعفت الحكومة وأصبح الموقف يفوق قدرتها.

ومن هذا المنطلق نجد أن هناك عوامل مشتركة داخل دول منطقة الخليج فعادة ينقصها الاقتصاد المتنوع ذو الاستثمار والنمو الاقتصادي القوي، كما أنها غير قادرة على جذب الاستثمار الأجنبي بغض النظر عن الاستثمار في مجال الطاقة، وقد أصبحت فرص الاستثمار داخل الأسواق المحلية قليلة خاصة بعدما أصبح أصحاب رؤوس الأموال يفضلون استثمار أموالهم بالخارج وقيام الحكام بتوزيع دخل النفط على قطاع كبير من أفراد المجتمع بالإضافة إلى أن العديد من هذه الدول لديها نسب بطالة عالية بين تعداداتها السكانية، ويرجع هذا إلى اعتمادهم الأساسي على العمالة الأجنبية، كما أن التعليم هناك لا يتم بطرق علمية وتقنية عالية، بالإضافة إلى عدم وجود فرص وظيفية وتعليمية كافية خاصة للمرأة، وبعض حكومات هذه الدول بدأت تتخذ خطوات إيجابية نحو الاستجابة للتغير ولكن لازال التعبير السياسي فيها محصورا في أضيق النطاقات، وباستثناء إيران فإن النمو السكاني في منطقة الخليج يعد من أعلى معدلات النمو في العالم والذي من المحتمل أن يحدث تغيرا ديموغرافيا مؤديا بذلك إلى هبوط متوسط عمر السكان بنسبة متزايدة.

ومن المؤكد أن مثل هذه الاتجاهات تشير عددا من المخاوف الاستراتيجية هي:

١- المشاكل الاقتصادية التي ربما تنتج عن تأخر هذه الدول في إنتاج وتصدير الطاقة.

٢- الجمع بين الركود الاقتصادي والنمو السكاني المتزايد سوف يؤدي إلى وجود احتمالات رفع أسعار الخدمات الاجتماعية وانتشار البطالة خاصة بين الشباب بينما سيجعل ارتفاع أسعار النفط دول الخليج تنعم بحالة من الاكتفاء الذاتي في البيئة الاقتصادية

والدينية والاجتماعية والاقتصادية.

لكن يؤخذ على هذه الدراسة إغفالها حقائق رئيسية (٦): الحقيقة الأولى، أن النموذج الأمريكي للإصلاح السياسي والتغيير الديمقراطي الذي تريد الولايات المتحدة تطبيقه على الدول العربية بدءاً من العراق يبدو ديمقراطياً من ناحية الشكل، لكن التدقيق في المشروع الأمريكي في العراق يكشف أنه مشروع إمبريالي تقسيمي يعتمد على الطائفية والفيدرالية سبيلاً للهيمنة على التفاعلات الجارية داخل العراق تمهيداً لنشر هذا النموذج على بقية الدول العربية. أي أن دعوة الفيدرالية تطرح الآن في العراق ضمن منظومة سياسية أمريكية واسعة وضعت العراق في موضع مركزي منها هي دعوة النظام الشرق أوسطى الموسع التي بدأت بالدعوة إلى إعادة رسم وتخطيط الخرائط السياسية العربية. هناك تأكيدات أمريكية كثيرة ومهمة صدرت عن أشخاص لهم مكانتهم في دائرة صنع قرار السياسة الخارجية الأمريكية، واعتبرت أن الحرب على العراق هي بمثابة الحرب العالمية الرابعة، كما اعتبرت أن العراق هو البداية وبعده تكون دول عربية أخرى خاصة السعودية ومصر ضمن هذا الإطار "التغيير" الذي أخذ في البداية دعوة التغيير الديمقراطي شعاراً، لكنه يأخذ الآن الدعوة التقسيمية شعاراً بديلاً. كما تأتي الدعوة للفيدرالية في العراق في ظل ظروف عربية غير مواتية خصوصاً فيما يتعلق بجدارة الدولة الوطنية "القطرية" العربية التي باتت توصف بـ "الدولة الفاشلة" التي عجزت عن القيام بالوظائف الأساسية للدولة الوطنية خاصة الأمن والاستقلال والتنمية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

الحقيقة الثانية، أن هناك عدة نماذج للديمقراطية. ليس على العملية الديمقراطية إتباع نموذج واحد؛ والحقيقة أنه لا يوجد نموذج ديمقراطي واحد لتقليده. فبدءاً من الملكيات الدستورية إلى الجمهوريات الفيدرالية وإلى الأنظمة البرلمانية من كل الألوان، يظهر التاريخ تنوع الديمقراطية. فهناك فوارق هائلة عبر العالم الإسلامي ويجب تكييف الأنظمة السياسية لكي تتلاءم مع بيئتها المحلية.

الحقيقة الثالثة، أن الانتخابات لا تصنع الديمقراطية. حيث تحاول الأنظمة الأكثر وحشية غالباً إضفاء الصفة الشرعية على حكمها من خلال انتخابات صورية. من هنا، وجب على الانتخابات لكي تعبر بصدق عن رغبات الشعب، أن تكون مندمجة مع مجتمعات توجد فيها مؤسسات مدنية قوية وناضجة وتوزيع للسلطة. تجربة البحرين تصوّر هذه النقطة: فقد جرت الانتخابات هناك

الحالية وأي هبوط فعلى في أسعار النفط سوف يؤدي حتماً إلى حالة من التعثر الاقتصادي، مثل الانخفاض الذي حدث في أسعار النفط في فترة الثمانينات وما عانته المملكة العربية السعودية من التكاليف الهائلة بعد تمويلها لحرب الخليج الأولى والتي استنزفت مواردها المالية وأغرقتها في الديون علاوة على أن نسبة البطالة العالية المصحوبة بعدم وجود منافذ حقيقية للتعبير السياسي الحر والفعال من المحتمل أن تؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار وكذلك ظهور حركات متطرفة معادية للغرب.

ثانياً: المتغيرات الهامة: إيران والعراق

المتغيرات الأكثر أهمية في منطقة الخليج تتركز في وضع القوتين العظميين بها (العراق وإيران)، فكلتا الدولتين سوف تواجه العديد من المتغيرات الهامة في المستقبل القريب والنتيجة ستكون تغييراً جذرياً في الصورة الاستراتيجية للمنطقة ككل.

إن مستقبل العراق كدولة شديد الارتباط والصلة بالإجراءات التي تقوم بها الولايات المتحدة في محاولاتها لتحويل عراق (صدام حسين) إلى دولة ديمقراطية صديقة ذات اقتصاد حر. والتفكير الآن منصب على مدى تأثير مثل هذه النتائج والسيناريوهات على مكانة ودور الولايات المتحدة في المنطقة.

١- السيناريو الخاص بالديمقراطية

تتعلق مسألة الديمقراطية بالعراق أكثر من أي دولة شرق أوسطية أخرى. وثمة عوامل إيجابية يمكن أن يفرزها التحول الديمقراطي في العراق، وقد أعطى بعض المؤيدين للغزو الأمريكي في العراق بعض الأمثلة للفوائد الاستراتيجية من الإطاحة بنظام صدام حسين واستبداله بحكومة أخرى تنعم بالديمقراطية وسوق حرة، حكومة ديمقراطية ليبرالية تهدف إلى تسوية الخلافات والنزاعات العرقية ديمقراطياً بدلاً من اللجوء إلى القوة، فوجود ديمقراطية في العراق سوف يمنعها من أن تظل بمثابة تهديد لدول الخليج المجاورة لها وكذلك ستخفف مسؤوليات الولايات المتحدة في الدور الذي تقوم به من أجل الحفاظ على الأمن في المنطقة.

وتم التوصل إلى اقتناع تام بأن مثل هذا التحول الناجح إلى حالة من الديمقراطية المطلقة وخلق سوق حرة في أهم دول الخليج الإسلامية من الممكن أن يؤدي إلى إصلاح اجتماعي وسياسي فعال في المنطقة كما توقع بعض المفكرين النتيجة الفعلية التي تمكن للعراق من أن يصبح دولة ناجحة ديمقراطياً وفرصة مناسبة لإنشاء سوق حرة لتظهر قوته في منطقة الخليج والشرق الأوسط بقدرته على تسوية معظم المشاكل السياسية

بعد أن اتخذت خطوات لإطلاق سراح السجناء السياسيين، وألغيت السلطات الاعتبائية من الدستور، وتم إصلاح القضاء والسماح لوسائل الإعلام بالعمل بصورة مستقلة. وبالمقابل، ألقت تجربة الجزائر، سنة ١٩٩١، الضوء على خطورة إجراء الانتخابات في غياب مجتمع تعددي.

الحقيقة الرابعة، أن الديمقراطية تحتاج إلى وقت. كما أن زرع الأفكار وتطوير العملية السياسية والمؤسسات والتقاليد يحتاج إلى الوقت. فقياس العملية الديمقراطية لا يقاس بالأسابيع أو الأشهر بل بالسنين والعقود والأجيال. فكما لاحظت مؤخراً كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية: "استادا إلى تاريخنا نحن، نعرف في الولايات المتحدة أن علينا أن نكون صبورين ومتواضعين. التغيير، حتى عندما يكون المقصود منه الأحسن، كثيراً ما يكون صعباً. والتقدم كثيراً ما يكون بطيئاً". إن ديمقراطيتنا أبعد من أن تكون مثالية، وهي مفتحة دائماً للتحسين، كما دلت على ذلك التعديلات التي أدخلت على دستورنا وكذلك الخطوات التي اتخذت لمنح الأمريكيين من أصول إفريقية والنساء كامل حقوق المواطنة.

الحقيقة الخامسة، أن الديمقراطية تعتمد على شعب مطلع ومتعلم. فالتعليم يمكن الشعب من التعرف إلى حقوقه وإلى كيفية ممارستها، حيث تستند الشعوب المتعلمة القدرة على اتخاذ قرارات إلى معلومات تساعد الديمقراطية على التجذر. لقد حققت البلدان في العالم الإسلامي تقدماً بارزاً في تعزيزها القراءة والكتابة، لكنها قامت بجهود أقل في إيجاد شعوب واسعة الاطلاع والقراءة. يلاحظ المعلقون المسلمون أن الأنظمة التعليمية لا تعدّ الطلاب للنجاح في القرن الواحد والعشرين. يُحدّد عبد الحميد الأنصاري، عميد كلية الشريعة في جامعة قطر، المشكلة بصورة مباشرة تماماً: "إن قسماً هاماً من خطابنا التعليمي منقطع عن العلوم الحديثة وهو قائم على نظرة ذات بعد أحادي، مما يخلق عقلية مغلقة ومنحى سهلاً باتجاه التعصب. فهي تزرع مفاهيم خاطئة تتعلق بالنساء وبالأقليات الدينية أو الإثنية؛ وتسيطر عليها أساليب الحفظ غيباً والتكرارية". التعليم يعني أكثر بكثير من مجرد الذهاب إلى المدرسة. فالديمقراطيات المزدهرة تتطلب تقاليد المساءلة وليس الحفظ عن ظهر قلب.

الحقيقة السادسة، أن الوسائل الإعلامية المستقلة والمساءلة أمور ضرورية. حيث تمارس دوراً حاسماً باعتبارها عنصر أساسي في المجتمع المدني. تكون هذه الوسائل، في الديمقراطيات، حرة ولا تسيطر عليها الدولة. وهذا يسمح بظهور آراء وأفكار ووجهات نظر

متعددة يجري نشرها في ساحة سوق الأفكار. إن أفضل حماية ضد الأفكار التي تنشرها وسائل الإعلام ولا يوافق عليها الناس هو نشر أكبر عدد من وجهات النظر بدلاً من إسكات الأصوات الإعلامية. على وسائل الإعلام المستقلة، في الوقت نفسه، مسؤوليات كما على الحكومات والمواطنين مسؤوليات. فعليها دعم المعايير المهنية والتشديد على تقارير تكون مستندة إلى حقائق. وعليها التثقيف وليس فقط الدعوة للقضايا.

الحقيقة السابعة، أن المرأة عنصر حيوي في الديمقراطية. لا يمكن أن تتجح البلدان إذا حُرم نصف سكانها من الحقوق الديمقراطية الأساسية. فالحقوق التي تتمتع بها النساء هي عامل حاسم أساسي في الحياة النابضة لأي مجتمع. فالمجتمعات التي يحكمها الرجال والتي تلعب فيها النساء دوراً تابعاً لدور الرجال هي أيضاً مجتمعات يلعب فيها الرجال دوراً تابعاً لدور رجال آخرين، حيث يُحال مبدأ الجدارة إلى المقاعد الخلفية وتسببه العلاقات الشخصية والمحسوبية ومحابة الأقرباء.

الحقيقة الثامنة، أن الإصلاحات السياسية والاقتصادية تقوى بعضها البعض. يساعد تحديث الاقتصاد القائم على قوى السوق في إدخال عناصر الديمقراطية: حكم القانون، وصنع القرار بشفافية، وحرية تبادل الأفكار. ويصح قول الشيء نفسه عن عناصر الديمقراطية التي بدورها تدعم وتسرع النمو الاقتصادي. ولا يحتاج ذلك لأن يكون مساراً متتابعاً كمثل تنمية الاقتصاد التي يتبعها التحرير السياسي. فعندما تسير الحرية السياسية والحرية الاقتصادية يداً بيد، تقوم بتقوية بعضها البعض. وتوفر الديمقراطية للشباب طريقاً للتعبير عن طموحاتهم. فالديمقراطية هامة بنفس الدرجة إذ أنها تعزز النمو الاقتصادي بحيث يمكنه توفير الأمل للشباب حين يقدم لهم قطعة من الكعكة الاقتصادية المتنامية.

الحقيقة التاسعة، أنه في حين يمكن تشجيع الديمقراطية من الخارج، لكن الأفضل بناؤها من الداخل. فالديمقراطية عملية يدفعها بالأساس أعضاء المجتمع، أو مواطنوها. وهم فقط يمكنهم تعزيز روح وممارسة التسامح بحيث تأمن الاحترام لحقوق الأقليات والأفراد. وإذا حاولت الولايات المتحدة أو أي فريق آخر فرض المظاهر الخارجية الديمقراطية على بلد ما، فإن النتيجة سوف تكون غير ديمقراطية وغير قابلة للاستدامة. إن الطريقة الوحيدة لتجذر الديمقراطية هو تركها تثبت في الداخل.

٢- سيناريو التقسيم

تقول الدراسة أن تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات

وفقا للطوائف العرقية والدينية الرئيسية الثلاثة الموجودة به سواء كان هذا التقسيم بالمفاوضات أو بالعنف هو احتمال حقيقي مطروح حاليا من بين التوقعات المحتملة الحدوث، وتعمل الولايات المتحدة حاليا جاهدة على منع مثل هذا الاحتمال من أن يصبح حقيقة لما سيكون له من عواقب وخيمة، فأى تقسيم سوف يأتى مصحوبا بنزاعات إقليمية أو حتى تطهير عرقي، وقد حدث بالفعل مثل هذا النشاط في كركوك فتأتى دولة كردية مستقلة لتكشف قدرتها في التصدي لكل من إيران و سوريا وتركيا على وجه الخصوص وكل من هذه الدول لها تاريخ من الخلافات والنزاعات مع الأقليات الكردية فيها، والتي ربما تجعل تهديد إقامة كردستان العظمى يترسخ. وسوف توظف الولايات المتحدة مجموعة من العناصر لمساعدتها في أن تصنع سلاما واهيا هناك.

٣- سيناريو الحرب الأهلية

وصف المراقبون الأمريكيون ثورة العنف الطائفي المتعصب وحالة الفوضى التي يعاني منها العراق بأنها تهديد خطير خاصة لما تعاني منه الدولة من انقسامات دينية وعنصرية وقبلية، كما أن توافر الاستعداد لظهور العديد من الميليشيات المستقلة سيجعل الظروف في العراق مواتية لأن يجدد الشعب العراقي تاريخه في الصراعات والعنف، وإذا اتسع نطاق العنف في الانقسامات بين العرب والأكراد، والسنة والشيعة، و الانشقاقات المتعددة في القبائل المحلية سوف تضطر الولايات المتحدة لأن تقرر إلى من ستتجه: إلى الحكومة المركزية أم إلى حزب معين.

فبجانب أن هذا سيؤدى إلى تأخير عملية إعادة البناء فالاحتمالات التي ستعقب هذا الصراع سوف تأتى غير مبشرة على الإطلاق. فلابد للولايات المتحدة أن تتصدى لمثل هذه النتائج السلبية المتوقعة الحدوث لكى لا تتأثر شعبيتها في المنطقة وحتى لا يفقد الشعب الأمريكى مثابرته على تأييده لدعم القتال، وهو ما سيتطلب مجهودا مضاعف من الولايات المتحدة والاتحاد الدولى لتحقيق الأمن حيث أن إنتاج الطاقة في العراق من المحتمل أن يقل مما سيعطى الفرصة لإيران وتركيا لأن تتدخل في المناطق التي تعاني من نقص في الطاقة مما يعرض منطقة الخليج بالكامل لأن تمر بحالة من التخبط وعدم الاستقرار.

٤- حكم القيادات الدينية (المراجع الشيعية) وملائمة السيناريو الإيراني

تقول دراسة لورانس كورب أن الولايات المتحدة ترغب في تجنب قيام حكومة عراقية يحكمها أحد الأحزاب المتطرفة من الأغلبية الشيعية، وعلى الرغم من أن

الولايات المتحدة ترغب جديا في قيام دولة إسلامية إلا أن وجود نظام حكم ديني (ثيوقراطي) يخيفها كثيرا خاصة إذا قامت تلك الحكومة بواسطة قادة ثوريين مسلمين تتفق مصالحهم مع المصالح الإيرانية ويمكن أن نلاحظ أن مثل هذه الحكومة من الممكن أن تقوم بطرق ديمقراطية فأى دولة فيدرالية ضعيفة ومجزئة من الممكن أن تسمح للأغلبية الشيعية المتطرفة أن تفرض سيطرتها على نطاق واسع تتحكم فيه عن طريق صناديق الاقتراع ويأتى اشتراك الدولتين الأكثر قوة في منطقة الخليج في هذه المعادلة أمرا مقلقا بالنسبة للولايات المتحدة ويمكن أن يدفعها لأن تزيد نفقاتها في احتواء وضبط الدولتين وحفظ الأمن في منطقة الخليج.

ورغم أهمية هذه القضية، إلا أنها لم تعط الحيز الكافى من الاهتمام في الدراسة، خصوصا في ضوء التصورات والترتيبات المختلفة لدى كل من إيران، ورجال الدين الشيعة، وعموم الشيعة، عن الوضع في العراق. فالشيعة العراقيون يفضلون إقامة نظام "ديمقراطي"، يتيح لهم الفرصة للوصول إلى الحكم والهيمنة على مقاليد الأمور، باعتبارهم الطائفة الدينية الأكبر -وهذا مجرد ادعاء- عددا في مواجهة المسلمين السنة، ولكن رؤية هؤلاء للديمقراطية كانت تعاني من قصور واضح منذ البداية، كما أنهم كانوا يتأرجحون بين الرغبة في إقامة ديمقراطية علمانية وبين إقامة نظام إسلامي. ومن ناحية ثانية، فإن السبب الأهم لهذا الارتباك هو أن رجال الدين الشيعة يتنازعهم تياران، أحدهما يتبنى توجهها إسلاميا "راديكاليا" والآخر يتخذ موقفا صوفيا انعزاليا

وترغب الجماعات الإسلامية التي يقودها مقتدى الصدر في إقامة حكومة إسلامية في العراق على الطراز الإيراني، أما كون الحكومة المقترحة ستستند إلى ولاية الفقيه "حكم العالم المثقف" أو تطبيق مشابه له، فهذا أمر غير واضح تماما، ولكن هذا المنظور حاضرا بقوة، ومن المتوقع أن يفرض نفسه بوضوح خلال المرحلة القادمة. والمعضلة الرئيسية التي تواجه هذا التيار في العراق اليوم هو أنه يُقاد من قبل زعيم صغير، هو مقتدى الصدر الذى لا يحمل أوراق اعتماد تؤهله ليكون مرجعية دينية مثل السيستاني، ولكنه يستعيز عن ذلك بما يتمتع به من شعبية كبيرة وما يحظى به من مقومات للزعامة لا تتوافر للكثيرين.

أما التيار الصوفي، الذى يدافع عن الفصل بين الدين والسياسة، فيقوده آية الله السيستاني، والذى يتحمس لإقامة "ديمقراطية" في العراق على أسس إسلامية، ووفقا لوجهة نظره، فإن العراق يجب أن يحكم من خلال ديمقراطية تسيطر عليها الشيعة، ويلعب خلالها "الإسلام

المعتدل" دوراً هاماً، والسيستاني يصر على ضرورة إجراء الانتخابات في أقرب فرصة، وبطبيعة الحال، فإنه مع اقتراب موعد انعقاد هذه الانتخابات، يتزايد دور ونفوذ السيستاني باعتباره أهم مصادر الدعم والمساندة للمرشحين الإسلاميين في هذه الانتخابات.

ولاشك أن دور إيران في الجانب الشيعي للمعادلة السياسية العراقية هام ومحوري، وقد قامت إيران بتوفير الدعم للعديد من الحركات الشيعية المعارضة لنظام صدام حسين، وتقوم حالياً بدعم الجماعات الشيعية في مواجهة القوات الأمريكية، كما أن إيران لها نفوذ قوى على الاقتصاد العراقي ولو بصورة غير مباشرة، ومن المتوقع أن تلعب دوراً كبيراً في التأثير على الخريطة السياسية للعراق في المرحلة المقبلة.

لكن العقبة الرئيسية التي تواجه إيران في العراق تتمثل في غياب رؤية واضحة لدى شيعة العراق بشأن طبيعة الحكومة العراقية القادمة، وهل ستكون على طراز الجمهورية "الإسلامية" في إيران، أم سيتم إقامة ديمقراطية إسلامية في ظل دور محدود لرجال الدين. وبصفة عامة فإن الشيعة في العراق يتوجسون من الصراع الذي تعيشه إيران بين المحافظين والإصلاحيين، ويخشون من حدوث ذلك في العراق. وهنا يمكن للسيستاني أن يلعب دوراً حاسماً في التأكيد على ضرورة إقامة ديمقراطية عراقية تتبنى نهجاً إسلامياً معتدلاً. وأياً ما كان الأمر، فإن إيران سوف يظل تأثيرها قائماً في العراق، على نحو يثير قلق ومخاوف الولايات المتحدة. وبالتأكيد، فإن إقامة ديمقراطية إسلامية في العراق سوف تعتبره الولايات المتحدة ضربة قاصمة لحلمها الكبير بالديمقراطية في العراق والشرق الأوسط، وسيجعل لعبة الشد والجذب في العراق بين الولايات المتحدة وإيران تزداد حدة، وستسعى إيران لاستغلال قوتها الاقتصادية وعلاقتها بالشيعة من أجل تدعيم نفوذها بالعراق. ولا تبدو إيران، على الأقل في الوقت الراهن، قلقة من إعلان بوش تصميمه على تنفيذ مشروعه الديمقراطي في الشرق الأوسط، فهي تدرك أن الولايات المتحدة، بما ارتكبه من مجازر في العراق، وما فعلته من فظائع في سجن أبو غريب، قد زرعت بذور الكراهية لها في العراق وفي المنطقة بأكملها وجعلت الجميع يتشكك في مصداقية الإدارة الأمريكية وسياساتها تجاه الشرق الأوسط (٧).

٥- إيران:

على عكس الوضع في العراق، فإن الصراع الداخلي في إيران من الممكن أن يثمر عن فوائد غير متوقعة بالنسبة للولايات المتحدة وعلى عكس الوضع في العراق أيضاً فإن الأعمال التي تقوم بها الولايات المتحدة لن تؤثر

تأثيراً مباشراً على الوضع في إيران، وفي ظل هذه الثورة الإسلامية فشلت الولايات المتحدة وواضعو الاستراتيجية الأمريكية في التنبؤ بظهور تيارات الإصلاح في فترة التسعينيات.

وفي الواقع فإن هناك بعض الجهود الأمريكية التي قد ساعدت بطريقة غير مباشرة في دعم الجهود الإصلاحية في إيران، قبل فوز محمود أحمدى نجاد بانتخابات الرئاسة وإضفاء صيغة متشددة على السياسة الإيرانية، فقد ساعد استمرار وضع معتدل وملأئم ولا يحتوى على أى نوع من أنواع التهديد في إضعاف قدرة المحافظين، وساعد الإصلاحيين في أن يظل الحوار السياسى متركزاً على نقاط الضعف الاقتصادية والاجتماعية الحالية. لكن جاء فوز الرئيس أحمدى نجاد ليحدث ردة في العلاقات الإيرانية - الأمريكية على خلفية السياسة المتشددة التي تنتهجها إيران إزاء أزمة الملف النووي الإيراني.

لذا فإن المزيد من الجهود الموجهة لدعم الأحزاب الإيرانية والمنظمات الأهلية من المحتمل أن لا تثمر عن أية نتائج ويرجع ذلك لعدم الثقة المتراكمة تاريخياً في الولايات المتحدة وفي التطفل الأجنبي ككل.

٦- الخليج واستراتيجيات الأمن القومي

إن الخصائص التي تم عرضها مسبقاً جعلت منطقة الخليج منطقة هامة استراتيجياً لدى الولايات المتحدة والتي تعد بمثابة مدخل هام للأمن الاستراتيجى الأمريكى والتي ستسعى ورائها أى حكومة أمريكية وتتعبها في المستقبل القريب، ويقوم الآن صانعو السياسة الأمريكية بوضع استراتيجية أمن أمريكى وتصميمها وفقاً لعدد من البدائل من أجل مواجهة هذه التحديات.

وتعد الأولويات الاستراتيجية الأساسية التي أعلنتها إدارة بوش في استراتيجية الأمن القومي لعام ٢٠٠٦ شديدة الصلة لسعيها وراء تحقيق هدفها الأساسى في حفظ الأمن ونشر السلام وتدعيم فكرة توازن القوى ونشر الحرية وتتمثل فيما يلي:

أ - محاربة الإرهاب والمتطرفين.

ب - إقامة علاقات قوية بين الدول الكبرى.

ج- تشجيع المجتمعات الحرة والمفتوحة على الالتزام بحقوق الإنسان وحرية الرأى.

هذه الأهداف تبدو واضحة وغير قابلة للنقاش ومن الممكن لأى حكومة أن تشارك في تحقيق أهداف مشابهة نسبياً للأهداف الاستراتيجية الأمريكية.

وقد جاءت تفاصيل الاستراتيجية الأمريكية لإدارة بوش متشددة للغاية وذلك في أعقاب أحداث الحادى عشر من سبتمبر حيث أصبح هناك رأى موحد داخل

الولايات المتحدة يرى ضرورة وضع الإرهاب العالمى فى المرتبة الأولى فى قائمة تهديدات الأمن.

إن العلاقة الوثيقة بين تنظيم القاعدة وحكومة طالبان الأفغانية أظهرت أن تشجيع الحكومة على التجاوب والقدرة على حماية دولتها من أن تكون عرضة لأى اعتداء من الضرورات الهامة للمصلحة القومية. وقد وافق أغلبية الأمريكيين على اتخاذ إجراءات وقائية أحادية الجانب والتي يمكن تبريرها فى بعض الحالات المحدودة مثل: حالات تجنب أى هجوم يقترب منهم، أو الانتقام والرد على الدول الموالية للإرهاب، أو منع حيازة أى دولة من الدول المعادية للولايات المتحدة للأسلحة النووية. وحتى الآن تسير إدارة بوش وفقا لهذا الإجماع الأمريكى وأصبحت الآن تتبع ما أسمته باستراتيجية "الضربات الوقائية" و"السيطرة العسكرية"، التى تشير إلى ثلاث خصائص هى:

أ - الإبقاء على القوة الأمريكية كقوة عظمى فى العالم.

ب - عدم تقيد الولايات المتحدة بأى اتفاقيات أو قوانين دولية عند اتخاذها أى إجراءات وقائية ضد الإرهابيين وكل من يدعمهم من الطغاة الذين يحاولون حيازة أسلحة الدمار الشامل.

ج - العمل على نشر الديمقراطية والانفتاح العالمى. وقد زعمت إدارة بوش وجود ارتباط وثيق بين تلك العناصر الثلاثة والتي ستؤدى إلى إعاقه الجهود الأمريكية المبذولة من أجل تحويل الدول التى تعتبرها الولايات المتحدة دول إرهابية مارقة ومحورا للشر إلى دولا ديمقراطية حرة.

لذا فإن بقاء السيطرة العسكرية الأمريكية يعد مطلباً أساسياً لاستراتيجية الضربات الاستباقية والتي تتم بدون دعم من التحالفات القائمة بالفعل.

وعلى صعيد آخر جاءت التبريرات الأمريكية لخروج القوات العسكرية من دائرة التقيد بالقوانين الدولية معللة بأن الدول الأخرى تدرك جيداً أن القوى الأمريكية هى القوة العظمى الوحيدة التى تعمل على نشر الديمقراطية وتحقيق أهدافها. وسوف يسمح هذا الإدراك للدول الصديقة أن تتقبل تفرد الولايات المتحدة ببعض المسئوليات وحصولها على امتيازات فى حرية التصرف واتخاذ أية إجراءات سياسية على الصعيد العالمى وفقاً لمكانتها كقوة عظمى وحيدة راعية للديمقراطية الحديثة. وليس مصادفة أن تقوم إدارة بوش والسياسة الأمريكية بانتهاج استراتيجية الضربات الاستباقية لىتم تجريبها على الساحة الخليجية، فهى بالفعل نية مسبقة لديهم ورؤية خاصة كتحدى استراتيجى تراهن به فى منطقة الخليج، ومن هذا المنطلق فشلت الحلول والإجراءات التى

اتخذتها الولايات المتحدة لحفظ الاستقرار والأمن فى المنطقة، وما هو مؤكد أن الدول غير الديمقراطية تتسبب فعليا فى زيادة نفقات الإجراءات الأمنية الأمريكية من أجل تجفيف منابع الإرهاب التى تدعمه تلك الدول كما تدعم التطرف الدينى، وترى الولايات المتحدة أنها غير قادرة على تأمين مصادر الطاقة فى منطقة الخليج فى ظل اتجاه دول محور الشر مثل إيران إلى تطوير أسلحة الدمار الشامل التى تخشى الولايات المتحدة من أن تصل إلى أيدي الإرهابيين وتعمل على تشجيع الحركات الدينية المتطرفة كما تخشى أيضا أن يهدد هذا التطور تحالفاتها ومصالحها.

والحل الأمثل لضمان الاستقرار وتأمين مصادر الطاقة هو تحويل حكومات الدول المستبدة إلى حكومات ديمقراطية مع التأكيد على تفوق القوة العسكرية للولايات المتحدة وممارسة ضغط على دول المنطقة من أجل التحرك نحو وجود حكومى ديمقراطى متجاوب. وجاءت تصريحات ريو مارك جريشت أحد مسئولى جهاز المخابرات المركزية الأمريكية بأن الدروس الأولى المستفادة من أحداث الحادى عشر من سبتمبر والتي أدركها الرئيس الأمريكى جورج بوش جيداً هى أن الدعم والمساعدة السابقة لمثل هذه الحكومات فى الشرق الأوسط كان عاملاً أساسياً فى تمكين عناصر القاعدة من الاستمرار فى قتالها المستميت، ومن ثم اعتبروا أن نشر الديمقراطية هو الطريق المثلى للقضاء على مثل هذه المعتقدات الدينية والتي قد تحولت لإجراءات سياسية، ومن الممكن أن تعارض بعض الدول والمنظمات الدولية فكرة الإجراءات الوقائية الحربية (مبدأ الضربات الاستباقية) وهى الدول التى لا ترتبط مصالحها بالمصالح الأمريكية بشكل كبير ولذلك يأتى إسهامها فى حفظ الأمن فى منطقة الخليج إسهاماً محدوداً.

علاوة على ذلك، يرى بوش أنه إذا كانت هناك بعض التحالفات الآن تعارض استخدام القوى الأمريكية، فسوف يستطيعوا لاحقاً تقدير الجهود الأمريكية المبذولة من أجل تغيير المنطقة على المدى البعيد. وإذا تمكنت الولايات المتحدة من تتبع هذا الخيار الاستراتيجى فسوف تتمكن من اتخاذ خطوات إيجابية إيذاء خططنا لتحقيق ديمقراطية فعالة فى منطقة الخليج، وأصبح استثمار جميع الموارد اللازمة أمراً ضرورياً خاصة منذ أن تزايدت المخاطر فى العراق.

ولو تم افتراض نجاح عملية إعادة بناء العراق سوف يصبح هذا بمثابة نجاح للولايات المتحدة فى بناء دولة ديمقراطية عراقية يمكنها من تشجيع الدول الأخرى فى المنطقة على التحرك نحو الإصلاح. ويأتى فى مقدمة

هذه الدول إيران والمملكة العربية السعودية يليهم فى المرتبة الثانية مصر وسوريا .

وفى إيران سوف تقوم الولايات المتحدة بفرض عقوبات على الحكومة الإيرانية لعزل النظام مع محاولة منها لكسب حلفاء جدد أكثر تأييدا لوجهات النظر الأمريكية .

وقد تبنت الولايات المتحدة سياسة الهجمات الدفاعية فى إيران تصديا لدعم إيران المقدم للإرهاب العالمى وتطويرها لبرنامج الأسلحة النووية وفى الوقت ذاته أقدمت الولايات المتحدة على تقديم الدعم اللازم للمعارضة الإيرانية والجماعات الأهلية الإيرانية والذى سيصل فى شكل مساعدات خفية من أجل تحقيق الإصلاح اللازم والإطاحة بالحكومة الحالية .

هذا ومن المحتمل الآن عدم تمكن إدارة بوش من نهج مثل هذا الخيار الاستراتيجى بقوة كما كان الحال فى الماضى، فمن الملاحظ ظهور تأييد لوجهات النظر المعارضة لهذه الاستراتيجية من بعض المتخصصين فى شئون الدولة والمجال العسكرى مؤكدين أن تغير الحكومتين الأفغانية والعراقية لم يلقى تأييدا واستحسانا بل هجوم ورفض شديد لسياسة الضربات الاستباقية والتي من المتوقع أن تزيد من فاعلية الآراء المعارضة وتصبح أكثر تأثيرا، وقد بدأت الإدارة فى الابتعاد عن اتباع مثل هذه السياسة بالفعل، حيث من الواضح أن المؤيدين لهذه الاستراتيجية شديدا المبالغة فى تقدير قدرة الولايات المتحدة على إسقاط الدول المارقة والعدوانية و إحلال الديمقراطية بها دون مساعدات من حلفاءها، ونتيجة لذلك بدأت الإدارة الأمريكية فى إظهار رغبتها فى الخضوع للقوانين الدولية والتحالفات، وقد أصبحت أقل عدوانية فى تطبيق الإصلاحات الديمقراطية .

وتتطرق الدراسة فى هذا السياق لاثنتين من البدائل الهامة لاستراتيجية السيطرة والضربات الاستباقية والتي سوف تتبعها وتطبقها الحكومة الإدارية الحالية أو المستقبلية:

أ- استراتيجية الاستقرار والردع

يعد هذا الخيار نظرة استراتيجية مستقبلية و التى طالما تم تأييدها من قبل صف عريض من واضعى السياسة الأمريكية الأجنبية، ولكن الآن تحتاج إلى بعض التعديلات الثانوية اللازمة لمواجهة التهديد الإرهابى الحالى وسيتم تجريب خيار الاستقرار والردع من أجل دعم ورعاية مصالح الأمن القومى مع التأكيد على الاستخدام الرشيد للديمقراطية وإقامة تحالفات حول المصالح المشتركة والخطوط الواضحة والموثوق فيها

بالنسبة لاستخدام القوة .

ورغم إدراك الولايات المتحدة لأهمية نشر الديمقراطية والأسواق الحرة وكذلك حماية الدول من أن تصبح معرضة للفشل، فقد عادت لتؤكد على أن تحقيق الديمقراطية لا يمكن أن يأتى كأولوية أولى من قائمة أولويات الأمن القومى ولا بد من أن يوضع فى نهاية هذه القائمة طالما أنها تتعارض مع الأولويات الأمنية التقليدية الأخرى .

هذه النظرة الاستراتيجية المستقبلية تهدف إلى استخدام الإجراءات الوقائية العسكرية من أجل الدفاع عن النفس لأنها بالطبع هامة وضرورية لتحقيق ردع قوى ولكن قد تكون أسلوب خاطئ يمكن أن يؤدى إلى اعتباره طريقة مثلى وإجراء قابل للتكرار، وفى هذه الحالة لا يطلق عليه صراع عسكرى وقائى ولكنه سياسة تهدف إلى نشر الديمقراطية بطريقة مقبولة مميزة، وهو ما يراه البعض وسيلة ناجحة وصائبة لرعاية مصالح الأمن القومى الأمريكى عن طريق الهيمنة العسكرية، وسوف تثير الجهود المبذولة من أجل نهج سياسة الهيمنة العسكرية حالة من العداء وعدم الارتياح من قبل الدول الصديقة والمعادية . وبالنسبة لمنطقة الخليج تتفق السياسات الأمنية السابقة على ما قبل الغزو العراقى مع وجهة النظر هذه، وتتعارض مع الاتجاه السياسى الذى تبنته إدارة بوش منذ أن أصبح الأمر أكثر تعقيدا وصعوبة فى احتلالها للعراق فهى تدعى تأمين مصادر الطاقة واستقرار المنطقة ومحاربة الإرهابيين كأولويات أساسية .

وأى إدارة تتهج هذا الاتجاه الاستراتيجى سوف تتمكن من إقامة حكومة عراقية موحدة بدون أى عداوات مع جيرانها فى منطقة الخليج أو مع الولايات المتحدة، ويهدف هذا الاتجاه إلى تقليل أعداد القوات الأمريكية المربطة فى العراق بقدر الإمكان ولكن بدون أخطار تهدد استقرار المنطقة . والطريقة المثلى لتحقيق هذا تتمثل فى عودة السيادة العراقية الكاملة والاستقلال التام الذى يمكنها من التحكم فى شئونها السياسية والاقتصادية والعسكرية .

ومن الممكن أن تحصل الحكومة الجديدة على أية مساعدات عن طريق حوارها الدائم وتأكيدا على أن النظام العراقى الجديد لا يتخلله أى رغبة فى الرجوع لطموحات العراق فى السيطرة الإقليمية عن طريق إبرام اتفاقات سريعة تحد من تطوير أسلحة الدمار الشامل .

وبالنسبة لإيران فسوف تستخدم الولايات المتحدة كل وسائل التهريب والردع الممكنة، كما أنها تتوخى الحذر فى التصدى لمحاولات إيران فى استيراد تقنيات أسلحة الدمار الشامل والأسلحة المحظورة استخدامها عالميا،

ومن الممكن أيضا أن تقوم بإعادة تقييم فاعلية نظام العقوبات الاقتصادية، كما أنها تبنت النية في اتخاذ إجراءات عسكرية مباغتة وعنيفة إذا أصبح لديها أى دليل واضح يؤكد معاداة المصالح الأمريكية عن طريق دعم الإرهاب وامتلاك الأسلحة النووية.

ويرى المسؤولون الغربيون ضرورة أن تقدم الحوافز المشجعة لإيران بشكل يساعد على القيام بإصلاحات داخلية والتخلي عن الطموحات النووية.

هذا المنظور الاستراتيجي سيضمن وجود حكومة إيرانية تبقى على علاقات حميمة وحوار متبادل مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج الصغرى في القضايا التي تتعلق بشئون الدفاع ومصادر الطاقة، في الوقت نفسه التي ستظل محافظة على موقفها تجاه التصدي للإرهاب والتطرف الديني والقوة المعادية للسياسة الأمريكية، كما أنها سوف تشر الفكر السياسي المتحرر، مع حرصها على تهدئة مخاوف السلطات الحالية تجاه كيفية مواجهتهم للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الدائمة وبذلك ستضمن الولايات المتحدة وجودا فعليا و دورا هاما في منطقة الخليج وستشعر من داخلها بالثقة في أن هذا الدور الذي تلعبه في تأمين مثل هذه المنطقة الاستراتيجية الخطيرة لا يمكن لأى دولة أخرى القيام به في المستقبل.

وهناك العديد من الدلالات على أن الإدارة الأمريكية الحالية قد بدأت بالفعل في التحرك تجاه منظور استراتيجي تقليدي لمواجهة الصعوبات الخاصة باستقرار العراق، فقد أبعدت السلطة عن المؤيدين للتصورات النظرية في البنّاجون والذين يؤيدون فكرة إحداث تغيير في منطقة الشرق الأوسط، وفريق عمل مجلس الأمن القومي ومكتب نائب الرئيس وكل العاملين في قطاع الدولة للشئون الخارجية، وظاهريا فقد تضاعلت التوقعات الخاصة بإقامة دولة عراقية ديمقراطية وإعادة بناءها من جديد، كما أبدت الولايات المتحدة رغبتها في التحدث مع كل من إيران وكوريا الشمالية ودول محور الشر الأخرى وتوقفت ظاهريا عن ضرورة قيامها بشن ضربات استباقية واتخاذ إجراءات عسكرية وقائية.

إن الولايات المتحدة تدرك جيدا أن المزيد من المساعدات الأمنية والدولية سيزيد من دعم موقف استقرار العراق، وأعلنت الولايات المتحدة مجددا رغبتها في التعاون مع المجتمع الدولي في عدد من القضايا المتعلقة بعمليات إعادة البناء ومن الملاحظ أنه عندما قامت الولايات المتحدة بسحب دعمها لأحمد الجلبى رئيس المؤتمر الوطنى العراقى ووضعت الاختيار في أيدي مبعوث الأمم المتحدة (الأخضر الإبراهيمي)، ألقت الضوء على إغفال الحكومة الأمريكية وتجاهلها لدور

القوانين الدولية في مثل هذه المشاكل الأمنية، وعلى الرغم من أنه ليس من المحتمل اتخاذ الحكومة الحالية خطوات أكثر إيجابية نحو إيجاد استراتيجية أمنية تسير وفقا للقوانين الدولية فإن إمكانية إحداث أى تغيير في الحكومة أمر يستحق التفكير في ماهية هذه الاستراتيجية وكيف ستبدو (١١).

ب- استراتيجية التعاون الدولي والمشاركة

تؤكد هذه الاستراتيجية مدى التأثير الفعال للولايات المتحدة على الساحة السياسية ونظرا لأهميتها الاقتصادية والثقافية والدبلوماسية، فإن هذه الاستراتيجية تؤكد قدرتها على استخدام مثل هذه القوى قبل التفكير في اللجوء إلى الخيارات العسكرية، وتماشيا مع وجهة النظر هذه فإن تفوق الولايات المتحدة عسكريا عمل على إعطائها قدرة عالمية ومنحها شرعية استخدام التلويح بهذا التفوق العسكري وأن تتعدى وتتحدى الأعراف الدولية والقانون الدولي بل أصبح لها القدرة على المبادرة والتصرف منفردة دون الحاجة للآخرين.

كما تؤكد هذه الاستراتيجية أهمية نشر الديمقراطية وحرية الاقتصاد والأسواق ليعم السلام مما يتطلب التحرر من القوانين القديمة والإجراءات الروتينية، وكذا المشاركة في اتفاقيات دولية يتم التنسيق والتعاون فيما بينها تحت مظلة الأمم المتحدة (UN)، وحلف شمال الأطلسي (Nato)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO) والبنك الدولي.

ولذلك يتعارض منح الولايات المتحدة قدر كبير من الحرية في استخدام نفوذها وسيطرتها في إطار النظام المتطور للقوانين والأعراف الدولية مع الإجراءات الوقائية والتي لا تتفق في غالب الأمر مع القانون الدولي حيث أنها تأتي في غير محلها و تثير بعض المشاكل لكونها مقيدة بالقوانين والاتفاقيات الدولية.

وقد تحتاج الولايات المتحدة أحيانا إلى اتخاذ مثل هذه الإجراءات الوقائية في بعض النطاقات المحدودة ولكن ثمة العديد من القيود خاصة إذا اتخذت هذه الإجراءات بدون موافقة الحلفاء وخرقا للشرعية الدولية.

فإذا تخلت الولايات المتحدة عن مبدأ الضربات الاستباقية واللجوء للقوة العسكرية دائما وسعت وراء مصالحها عن طريق التعاون الدولي الجاد والبناء، فسوف يقلل هذا من إنفاقها العسكري لاستمرار الهيمنة العسكرية الأمريكية، فتبنيها لهذه الاستراتيجية الاستباقية باستخدام القوة يظهر نيتها الواضحة في استمرار الغزو واللجوء للقوة العسكرية، وهذا الأمر يجعل الدول المؤيدة لها تنفر منها، كما يستقر الدول المعادية لها ويجعل مهمة الدبلوماسيين الأمريكيين أكثر تعقيدا وصعوبة. لذا يوصى بانتهاء سياسة التعاون لتوفير

النفقات التي تنفقها الولايات المتحدة على ميزانية الدفاع للتصدي للهجمات الإرهابية لتتفقها على تنفيذ المطالب اللازمة للتعاون ودعم الجهود المشتركة لأجهزة المخابرات من أجل نشر الديمقراطية وتطوير القوانين الاجتماعية والاقتصادية في مناطق الأزمات والتوترات.

وفي الخليج ستطلب هذه الاستراتيجية إحضار قوات وهيئات دولية إلى العراق في أسرع وقت ممكن لتشارك في عملية إعادة البناء وتحجم من المشاركة الأمريكية في عمليات حفظ الأمن هناك وسوف تقع المشاركة الأجنبية في حفظ الأمن بالعراق على عاتق منظمة الأمم المتحدة وحلف الناتو من أجل تنفيذ مهمة السلام.

وفي إيران يتعين على الولايات المتحدة إعادة النظر في سياسة العقوبات الأحادية والعمل مع الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأخرى المهتمة بالأمر من أجل تشكيل جبهة موحدة لمنع انتشار السلاح النووي.

وتؤيد هذه الاستراتيجية الاتفاقيات متعددة الجوانب من أجل تأمين مصادر الطاقة، على سبيل المثال الإسراع بتحويل مجلس التعاون الخليجي إلى شراكة أمنية إقليمية فعالة مع مراعاة إعطاء العراق عضوية في هذه الشراكة، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي واليابان والتي تستطيع المشاركة بالدعم اللوجستي والتقني لحفظ الأمن في منطقة الخليج، وسوف يأخذ الوجود الأمريكي في المنطقة الطابع السياسي والاقتصادي والعمل مع المنظمات الأهلية وغير الحكومية من أجل نشر الإصلاح السياسي والاقتصادي والذي لا بد أن يدعم مبدئيا من خلال زيادة المساعدات المالية ثم وضع ترتيبات أمنية جديدة وتطوير المساعدات اللازمة لإنشاء أنظمة إقليمية قادرة على التطوير الدائم فيما يتعلق بالسياسات الحكومية وحقوق الإنسان.

وأخيرا فإن الولايات المتحدة ستضاعف مجهوداتها لنشر المفاهيم الإصلاحية والديمقراطية عن طريق انشغالها الدائم والنشط بعملية السلام (الفلسطيني - الإسرائيلي) على الرغم من أن صنع سلام بين الدول العربية وإسرائيل غير كاف لحل الخلافات الجذرية والعميقة في الشرق الأوسط وهو الأمر اللازم تحقيقه من أجل نشر السلام. مما يترتب عليه عودة القوات الأمريكية إلى بلادها بعيدا عن المشاركة والتدخل الخارجي كما حدث في حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران.

إن ما ينبغي قوله في هذا السياق، وهو ما لم تركز عليه الدراسة أيضا، هو أن تقوية نظم منع انتشار الأسلحة النووية في ضوء الدروس المستفادة من البرنامجين الليبي والإيراني ليس بالمهمة السهلة. فبعض

الدول غير النووية غاضبة بسبب فشل الدول النووية في القيام بمسؤولياتها حسب معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والتي تتمثل في العمل أجل تقليل والقضاء على الأسلحة النووية كما يبدو جليا من خلال وجود أعداد كبيرة من الرؤوس النووية بعد خمسة عشر عاما من نهاية الحرب الباردة. وينبغي على الإدارة الأمريكية أن تؤكد على أن التوصل إلى اتفاق حول سبل تقوية نظم منع الانتشار النووي هو أحد أهم أهداف الولايات المتحدة، وأنها على استعداد لدفع الثمن من أجل تحقيقه. وقد يعنى ذلك إحياء القرار الخاص بالتصديق على الاتفاقية الخاصة بحظر النشاط النووي وكذلك العمل على تحجيم الأسطولين النوويين الأمريكي والروسي.

ويمكن للولايات المتحدة أن تعمل مع حلفائها وشركائها من أجل تطوير قواعد جديدة للدول المحايدة والتي يمكن أن تطبق على كل الدول. هذه القواعد يجب أن تستهدف الدول ذات الإشكاليات مثل إيران. لكن أيضا لابد من أن يتم تطبيقها عبر أدوات دولية عوضا عن أن تكون موجهة إلى دولة بعينها. هذه القواعد والمبادئ لابد أن تشمل التالي (٨):

× إن قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٠ الصادر في أبريل ٢٠٠٤ يطالب الدول الأعضاء بإقامة وتنفيذ التشريعات الخاصة بحماية المواد النووية وتقوية سبل التحكم في الصادرات النووية وتجريم التجارة فيها. وقد تم تبني هذه القرارات في الجزء السابع والذي يقدم الضمانات الكفيلة للانصياع لهذه الأحكام. ويحدد هذا القرار الأسس التي يمكن من خلالها توسيع وتعميق مبادرة "تأمين الانتشار النووي" لتصبح نظاما دوليا لتحريم الأنشطة النووية ولتطوير نظام لتتبع الشركات والأفراد المسؤولين عن عمليات انتشار السلاح النووي والتي كشفت عنها تحقيقات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا الإطار، ينبغي على الولايات المتحدة فرض ضغوط على باكستان لكي تقدم تقريرا شاملا ومفصلا عن أنشطة العالم الباكستاني عبد القدير خان.

× على الإدارة الأمريكية أن تستخدم كل المقترحات المفيدة - بما في ذلك ما تقدمت به فرنسا حول الخطوات التي يجب على مجلس الأمن أن يتخذها من أجل تفعيل معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. ومن بين الأفكار المطروحة أيضا تحميل أية دولة مسؤولية مخالفتها معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية حتى إذا ما انسحبت منها. كما يمكن أيضا لمجلس الأمن أن يعلن أن أية دولة تسحب من الاتفاقية عليها أن تتنازل عن كل الميزات التي حصلت عليها باعتبارها من الموقعين على المعاهدة. وهو ما يعنى أن الدولة المنسحبة من المعاهدة عليها تفكيك وإغلاق أو إعادة كل الأجهزة ومواد

التكنولوجيا النووية التي حصلت عليها بناء على توقيعها على المعاهدة. كما أنه ينبغي على الإدارة الأمريكية الدفع باتجاه تبني الوكالة الدولية للطاقة الذرية لقرار يوقف التعامل مع أية دولة تخالف شروط معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية أو تفشل الوكالة في تقديم ما يكفي من الأدلة على الطبيعة السلمية لبرنامجها النووي. وعلى المجتمع الدولي أن يمارس المزيد من وسائل التحكم في عمليات تخصيب اليورانيوم وفصل البلاتينيوم، كما طالب بذلك رئيس الوكالة والرئيس جورج بوش أيضا.

× على الإدارة الأمريكية العمل على التأكد من وجود تمويل كاف لبرنامج التعاون لتقليص المخاطر والخاص بزيادة تأمين كل المواقع (مثل المعامل والمواقع النووية والمنشآت النووية) التي يوجد بها مواد نووية في الاتحاد السوفيتي السابق أو غيره والتي من الممكن أن تتحول إذا ما وصلت لأيدي الإرهابيين إلى سلاح نووي أو قنبلة قذرة. ومن أجل إجهاد الخطر المحدق بنا، فإن التقدم السريع في هذا المجال يحتاج إلى قيادة رئاسية وميزانية كبيرة ومشاركة أكبر عدد ممكن من الدول. إن المشاركة الدولية ضد انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل والتي بدأت منذ عام ٢٠٠٢ لا بد أن تتخطى دول مجموعة الدول الثمانية الصناعية. لذلك، ينبغي على الولايات المتحدة أن تقدم مبلغ العشرة مليارات دولار التي وعدت بتقديمها في هذا الشأن والتي وعدت الدول الصناعية الأخرى بأن تقدم مثلها.

× على الرغم من أن حكومات دول الشرق الأوسط وعدت بتأييد إقامة منطقة خالية من السلاح النووي، إلا أنه من غير العملي تنفيذ مثل هذا الهدف قبل أن تلتزم إسرائيل بالتخلص من مخزونها من أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الإطار ينبغي على الولايات المتحدة تعمل على تشجيع دول المنطقة للبحث عن وسائل للسيطرة على سباق التسلح ووسائل بناء الثقة التي يمكن أن تتخذ من أجل الإسراع بالتوصل لإقامة هذه المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل.

خاتمة

وأخيرا فإن الولايات المتحدة بعد أن تورطت في احتلال العراق وفقا لاستراتيجية الضربات الوقائية، تحاول الآن جاهدة إعادة صياغة الترتيبات السياسية والاستراتيجية في منطقة الخليج. ولا شك أن احتمال نجاح إقامة عراق ديمقراطي سوف يؤثر بشدة على مستقبل الوجود الأمريكي في منطقة الخليج وعلى الرغم من اختلاف الموقف الأمريكي من إيران حيث أن الإجراءات الأمريكية لم تتزايد هناك بشكل ملحوظ حتى الآن، إلا أن مقاومة الإصلاحيين الإيرانيين سوف تؤثر بشكل كبير أيضا.

ويغض النظر عن هذه الاحتمالات والنتائج، فمن الواضح أن الولايات المتحدة قد أقحمت نفسها في مثل هذه الورطة، ومن هذا المنطلق ستجد الولايات المتحدة نفسها في المستقبل أمام سلسلة من الخيارات التي تمكنها من تدبر الأمر وتقرير كيفية استخدام نفوذها وسيطرتها في التعامل مع الموقف الأمني العالمي، بدءا بالاتجاهات التي تؤيد استخدام القوى العسكرية أحادية الجانب وانتهاء بالاتجاه الذي يفضل تغيير الأسلوب الأمريكي من خلال التحالفات والهيئات الدولية والطرق الدبلوماسية الهادئة.

ولا يمكن لأي من هذه الاتجاهات تجاهل الأهمية البالغة لمنطقة الخليج في حفظ ونشر السلام وطالما لازالت مكافحة الإرهاب كمطلب عالمي والحاجة إلى الطاقة النفطية في مقدمة أجندة صانعي السياسة الأمريكية، لذا ستظل المصالح الأمريكية ومصالح منطقة الخليج شديدة الارتباط والصلة، كما ستظل منطقة الخليج هي المحور الرئيسي لأي استراتيجية أمن قومي أمريكي على وجه الخصوص وغربي على وجه العموم.

المراجع:

(١) إسلام آباد: محمد باسط - تركيا: جيهان للأنباء، أطماع أمريكية وخليج مضطرب (١)، <http://www.islam-online.net>.

(٢) مؤسسة راند، أمن الطاقة والشرق الأوسط أبعاد جديدة وآثار استراتيجية، ترجمة: الصباح (العراق)، <http://www.alsabaah.com>.

(٣) عبد العزيز بن عثمان بن صقر، الطاقة تحدد معالم الهيكل الأمني الجديد لمنطقة الخليج، الخليج (الإماراتية)، ٢٨/٦/٢٠٠٦.

(٤) محمد عباس ناجي، مستقبل الدور الأمني لمجلس التعاون الخليجي، عمان، ١٤/٥/٢٠٠٦.

(٥) المرجع السابق.

(٦) نص خطاب السفير ريتشارد هاس مدير قسم التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأميركية القي في مجلس العلاقات الخارجية واشنطن، العاصمة ٤ كانون الثاني/ديسمبر، ٢٠٠٢، <http://www.islam-online.net>.

(٧) عبدالله صالح، لعبة الشد والجذب في العراق بين الولايات المتحدة وإيران، مجلة العصر (<http://www.alasr.ws>، ٢٠/٨/٢٠٠٤).

(٨) The Washington Institute for Near East Policy, Security, Reform and Peace The Three Pillars of Us Strategy in the Middle East, 2005.

قراءة فى كتاب

أسباب تأسيس الجبهة الوطنية الإيرانية وحلها

(١٣٢٨ - ١٣٣٢ ش = ١٩٤٩ - ١٩٥٣ م)

لؤلفه: أحمد على زارعشاهى

أ.د. محمد نور الدين عبد المنعم

كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر

على النشاط السياسى الذى أثر فيه تدخل الأجانب ولم يكن عملاً خاضعاً لإرادة الحكام ، ظهرت ثلاثة تيارات فكرية إحداها هو التيار الدينى بزعامة بعض علماء الدين من أمثال آية الله الكاشانى الذى إندمج فى النشاط السياسى . وقد تبلور هذا الإتجاه فى الأنشطة السياسية على شكل جماعتى "فدائيان اسلام" و "مجاهدين اسلام" . أما التيار الثانى الذى تأثر بالإيديولوجية السائدة لدى الجار الشمالى لإيران فقد تبلور فى إطار تشكيلات حزب توده . وقد ضم هذا التيار قسماً كبيراً من المفكرين والعمال والطلبة . وفى النهاية تم نعت هذا

التيار بأنه غير قانونى بحجة أنه كان ينوى إغتيال الشاه فى ١٥ بهمن عام ١٣٤٧ هـ . ش (١٩٦٨ م) .

أما التيار الثالث فقد كان التيار القومى الذى إتضحت ملامحه منذ العصر الدستورى فى إيران ، وقويت أركانه ودعائمه بانتشار الطبقة المتوسطة فى عصر رضا شاه . وعلى الرغم من أن هذا التيار كان ذا منشأ خارجى إلا أنه إلتقى مع النظم والأساليب المحلية وشكل نوعاً معيناً من النزعة القومية .

وعلى الرغم من أن بساط الحركة الوطنية الإيرانية قد طوى مع قيام إنقلاب ٢٨ مرداد ١٣٣٢ هـ ش (١٨ أغسطس ١٩٥٣ م) ضد حكومة مصدق ، إلا أنه لا ينبغى إستعراض الإنقلاب بوصفه حركة عسكرية وسياسية سريعة إستمرت لعدة أيام ، ذلك لأن إرهابات هذا الإنقلاب كانت موجودة منذ بداية الفترة الثانية من



صدر هذا الكتاب عن مركز وثائق الثورة الإسلامية فى عام ١٣٨٠ ش = ٢٠٠١ م ، ويعتبر موضوع الكتاب من أهم الموضوعات السياسية فى العصر الحاضر بالنسبة لتاريخ إيران حيث أنه أثر تأثيراً كبيراً فى مسار أحداث هذه البلاد وتشكيل مستقبلها . ويهتم المركز المذكور ببحث مثل هذه الموضوعات ونشر بحوث جادة حولها بهدف توضيح تاريخ إيران المعاصر وكشف أسرارها . ويرى مؤلف الكتاب أنه عند تشكيل الجبهة الوطنية الأولى كان لوجود الطبقة المتوسطة والنخبة المتعلمة ذات الهدف المشترك فى المجتمع ، والوضع

الدولى المناسب وتخلف البلاط وضعفه دور أساسى كما كانت التكتلات داخل الجبهة وضعف الإمكانيات والضعف الإيديولوجى ، وأخطاء القيادة ، وعدم حل قضية النفط والظروف الدولية المتغيرة من العوامل الهامة لحل الجبهة الوطنية الأولى وإخفاقها . ومن ثم فقد تدخلت عوامل متعددة فى تشكيل الجبهة الوطنية وكذلك فى حلها . وقد درس المؤلف دور كل هذه العوامل وتأثيرها على هذه الحادثة التاريخية . وأثبت أن ما حدث كان نتيجة لعوامل داخلية وخارجية متعددة .

ففى أوائل القرن الماضى أدت سياسات إعادة البناء والتحديث التى قام بها رضا خان فى مجال التعليم والجيش إلى تطور الطبقة المتوسطة .. حيث دخلت إيران فى عصر جديد من التحولات السياسية والاجتماعية فى عام ١٣٢٠ ش (١٩٤١ م) ، ومع الإنفتاح

رئاسة مصدق للوزارة ووصلت إلى هذه النتيجة في ٢٨ مرداد .

ويتناول المؤلف في الفصل الأول من كتابه هذا تاريخ نشأة الجبهة الوطنية الأولى ولائحتها وبرنامجه ، ويرى أن أهم مهمة للوزارات التي شكلت في أواخر عمر مجلس النواب الخامس عشر كانت تلخص في مدى نجاح هذه الوزارات في تطبيق هذا البرنامج . وكان من أهم هذه المهام تأسيس المجلس التشريعي وتغيير الدستور في سبيل تقوية البلاط في البعد الداخلي وحل مشكلات شركة النفط الإيرانية الإنجليزية .

تولت حكومة (ساعد محمد ساعد) القيام بهذه المهام في ٢٥ آبان ماه عام ١٣٢٧ (١٦ نوفمبر = ١٩٤٨م) بدلا من سلفه عبد الحسين هژير ، فبدأ ساعد بإزاحة المعارضين من الساحة السياسية واستطاع الاستفادة بطريقة جيدة من حجة محاولة اغتيال الشاه محمد رضا بهلوي المشكوك في أمرها في ١٥ بهمن ١٣٢٧ (٢ / ٢ / ١٩٤٩م) في جامعة طهران ، كوسيلة لإزاحة حزب توده كحزب غير شرعي ، وزيادة الكبت والقهر عن طريق القبض على العناصر الوطنية ومصادرة الصحف الخاصة بها والموافقة على مشروع المجلس التشريعي . وهكذا جرت المباحثات النفطية بين جاس (GASS) رئيس وفد شركة نفط إيران) وكلشائيان (وزير المالية ورئيس وفد إيران) في جو غير طبيعي بحيث لم يوجه أقل اهتمام لهذه المباحثات .

وظهرت نتيجة مباحثات (جس) وكلشائيان (جلشائيان) في شكل إتفاقية إضافية تضاف إلى إتفاقية عام ١٩٣٣م في ٢٦ تيرماه ١٣٢٨ (١٩٤٩م) وقدمت إلى مجلس النواب للتصديق عليها . وبدل تصرف الحكومة بالنسبة لإحالة الإتفاقية الإضافية للتصديق في الأيام الأخيرة من عمر مجلس النواب الخامس عشر على : أولا ، الإطمئنان إلى التصديق الفوري عليها ، وثانياً ، الاستفادة من الجو المحافظ الذي يسود عادة أواخر كل دورة من دورات المجالس النيابية .

غير أن الجناح المعارض استطاع عن طريق تكتيك إضاعة الوقت الحيلولة دون التصديق عليها حتى نهاية عمر المجلس الخامس عشر وانتهت هذه الدورة لمجلس النواب في أوائل مرداد ١٣٢٨ (١٩٤٩م) وأحيل مصير الإتفاقية الإضافية إلى التشكيل الجديد لمجلس النواب السادس عشر . وعلى هذا الأساس كان من الضروري أن يشكل مجلس النواب السادس عشر بشكل يضمن التصديق على هذه الإتفاقية ، ولهذا كان التدخل وإعمال النفوذ في الإنتخابات الخاصة بهذه الدورة من دورات مجلس النواب يعتبر أهم واجب لحكومة ساعد .

وقد وصلت الأمور في الإنتخابات إلى الحد الذي جعل

لجان الإشراف على الإنتخابات تستقيل جميعها إعتراضاً على فساد الإنتخابات ، إلا أن حكومة ساعد استمرت في تدخلها في الإنتخابات ودخل الدكتور مصدق في هذه الدورة إلى الساحة السياسية بناء على طلب حسين مكى ومظفر بقايى وهما من الجناح المعارض ، حيث تولى زعامة المعارضين لإنتخابات الدورة السادسة عشرة لمجلس النواب .

وفي جلسة عقدت في منزل الدكتور مصدق في ١٨ مهر ١٣٢٨ (١٩٤٩م) حضرها مديرو الصحف وبعض ممثلي الأقلية في الدورة السابقة لمجلس النواب تحدث عن إنحرافات المجلس التشريعي ، وتصرفات الشاه غير القانونية، ومساعي الحكومة آنذاك للتدخل في الإنتخابات، واعتبر أنه من الأنسب الإعتصام أمام أبواب البلاط الملكي للتعبير عن هذه الإعتراضات ، ودعا الشعب إلى الإعتصام والإجتماع في مقابل البلاط الملكي في الإعلان الذي نشر يوم ٢١ مهر ١٣٢٨ ش في الصحف (١٣ / ١٠ / ١٩٤٩م) .

وعقد هذا الإجتماع في يوم الجمعة ٢٢ مهر ١٣٢٨ أمام البلاط وانتهى في نهاية الأمر بإعتصام عشرين شخصا داخل البلاط . هؤلاء الأشخاص العشرون كانوا هم أنفسهم مؤسسي الجبهة الوطنية الأولى فيما بعد ، حيث لم يصلوا إلى نتيجة من هذا الإعتصام وتركوا البلاط .

وتتلخص طلبات المعتصمين في شيئين هما : الأول : إلغاء الإنتخابات المزورة في البلاد ، وثانياً : تعيين حكومة محايدة تتولى الإنتخابات بكل حرية ونزاهة . ولم تهتم الحكومة ولا البلاط الملكي بطلبات المعتصمين فحسب بل أصروا على تدخلهم في الإنتخابات .

وقد إجتمع هؤلاء الأشخاص في اليوم الأول من آبان عام ١٣٢٨ هـ ش (٢٣ / ١٠ / ١٩٤٩م) من جديد في منزل مصدق وقوى لديهم الإحساس بأن هذه الحقبة تحتاج إلى إطار سياسي منظم لتوجيه الرأي العام . ولم يكن ذلك ممكناً عن طريق تشكيل حزب لذلك أطلقوا على هذا التشكيل إسم "الجبهة الوطنية" (جبهه ملی) . ولم يكن لإصطلاح "ملی" (وطني) صلة بالإتجاه القومي (ناسيوناليسم) بل كان يشير أكثر إلى الحركة الشعبية ونفى الارتباط بالأجنبي .

وافق الحضور على قرار تشكيل الجبهة الوطنية في نفس هذه الجلسة الأولى لشهر آبان واختاروا لجنة شكلت من السادة : مشار أعظم والدكتور شايبكان وزيمان وامير علايى والدكتور سنجابی لإعداد لائحة الجبهة . وفي نفس هذه الجلسة تم تحديد لجنة الدعاية وبدأ العمل فوراً ، واتخذت قرارات أخرى حول حفظ صناديق إنتخابات طهران والإهتمام بشكاوى

انتخابات الأقاليم وتنظيم الإعتراض على الأعمال المخالفة لقانون الشعب الفرعية .

وهكذا تم الإعلان عن قيام الجبهة الوطنية رسمياً في اليوم العاشر من شهر آبان عام ١٣٢٨ هـ . ش وقد قوى وضع هذه الجبهة بعد إغتيال هزير وزير البلاط على يد اللجنة المركزية للرقابة على انتخابات طهران ، وكان هذا دافعا أكبر لاستمرار هذه الحركة .

وقد إستفادت الجبهة الوطنية من نجاحها في إلغاء إنتخابات طهران بطريقة جيدة ، وإستطاعت في الإنتخابات المعادة إتاحة الفرصة أمام تشكيل كتلة برلمانية للجبهة الوطنية داخل مجلس النواب السادس عشر . وفي هذه الإنتخابات إنتخب الدكتور مصدق وبقايى ومكى ونريمان وشايكان وآزاده وصالح وآية الله الكاشانى عن طهران وشكلوا هذه الكتلة .

ويمكن تلخيص مسار الأحداث الخاصة بالجبهة الوطنية منذ تأسيسها وحتى إنقلاب ٢٨ مرداد ١٣٣٢ ش إلى فترتين : الفترة الأولى منذ تأسيسها وحتى ٣٠ تير ١٣٣١ ش (٢١ / ٧ / ١٩٥٢ م) والفترة الثانية منذ رئاسة الدكتور مصدق الثانية للوزارة وحتى إنقلاب ٢٨ مرداد . وتتصف الدورة الأولى بخاصية التقارب ، وتتصف الدورة الثانية بخاصية تفرق القوى السياسية والعناصر الموجودة في إئتلاف الجبهة الوطنية .

إستطاعت الجبهة الوطنية في الدورة الأولى بإعتمادها على شعار تأميم البترول ومحاربة الإمبريالية توفير الأيديولوجية الضرورية لإيجاد تقارب بين القوى المختلفة ، وقد أدى هذا الأمر نفسه أيضاً إلى أن أصبحت القوة التنفيذية في يد الجبهة في ٧ ارديهشت عام ١٣٣٠ ش (٢٨ / ٤ / ١٩٥١ م) .

وفي الفترة الأولى كانت السياسة العامة للحركة الوطنية مهمة بإخراج الإستعمار الإنجليزي من البلاد ، وقد أدى هذا النجاح النسبي للجبهة الوطنية في قيادة حركة تأميم صناعة البترول بمساعدة القوى السياسية في المجتمع - وخاصة القوى الدينية بزعامة آية الله الكاشانى منذ أوائل عام ١٣٣١ هـ . ش (١٩٥٢ م) - إلى تحويل إهتمام الدكتور مصدق من الخارج إلى داخل البلاد ، حيث بدأ يسعى إلى إجراء إصلاحات داخلية .

وبعد أن قبل الدكتور مصدق رئاسة الوزراء قدم إستقالته فوراً وبشكل رسمى من زعامة الجبهة الوطنية غير أنه كان يعد زعيماً لها ، ولكى يقوم بالإصلاحات الداخلية عمل على تقوية مكانته ، ولهذا دخل في صراع في ٢٥ تير ١٣٣١ (١٦ / ٧ / ١٩٥٢ م) مع البلاط الملكى وكذلك مع مجلس النواب السابع عشر وعندما وجد مقاومة من الجهتين أقدم على الإستقالة في مناورة سياسية .

وقد قوبل رأى مجلس النواب بتعيين قوام السلطنة رئيساً للوزراء برد فعل عنيف من آية الله الكاشانى الذى دعا الشعب للوقوف ضد قوام وإعتصام جناح الحركة الوطنية في البرلمان والمطالبة بإستقالة رئيس الوزراء الجديد ، وإنتهى الإعتصام في يوم ثلاثين من شهر تير ١٣٣١ ش (٢١ / ٧ / ١٩٥٢ م) وهو الذى كان يهدف إلى الإعتراض على حكومة قوام ويطالب بعودة مصدق وصدر الأمر بتعيين مصدق كرئيس للوزارة من جديد وإعطائه القيادة العامة للقوات المسلحة والصلاحيات القانونية لمدة ستة أشهر من قبل مجلس النواب ، وهكذا بدأت الفترة الثانية من حياة الجبهة الوطنية .

وقد تسببت جهود مصدق لتقوية قدرته ومكانته وعمل بعض الإصلاحات إلى ظهور تصدع شديد في الجبهة الوطنية ، مما تسبب في إضعافها . وأدت مساعيه للسيطرة على القوات المسلحة والحد من قدرة الجيش وتقليل الميزانية العسكرية إلى وضعه في مواجهة مع البلاط الملكى . كما أدت سياسة زيادة نصيب الفلاحين من المحصول وإعادة النظر في النظام الضريبي إلى معارضة بعض الأثرياء والملاك . وتسبب القيام ببعض الإصلاحات في القضاء إلى تشكيل جماعة معارضة قوية من كبار القضاة . والأهم من ذلك كله السعى من أجل عزل المؤسسة الدينية الشيعية مما أدى إلى إنزعاج القوى الدينية وإنفصال آية الله الكاشانى عن الحركة . وكان آية الله الكاشانى وفدائيان اسلام يشكلون ظلاً للقوى السياسية والدينية المؤيدة للحركة الوطنية ، رغم أنهم لم يكونوا أعضاء فيها ، إلا أنهم لعبوا دوراً حيوياً في نجاحها . ومن هنا فقد أنزل إنفصال القوى الدينية والسياسية ضربة قاصمة بالحركة .

هذا بالإضافة إلى أن سياسات مصدق من أجل زيادة نفوذه وصلاحياته أدت إلى إنزعاج وإنفصال أصدقاء الجبهة الوطنية المقربين ، من أمثال حسين مكى وبقايى . وكانوا يشكلون عامل قوة وتقارب داخل الجبهة الوطنية ، ومع ضعف الحركة وتدخل الأجانب ومساعدة العوامل الداخلية لإنقلاب ٢٨ مرداد أغلق ملف الحركة الوطنية الإيرانية وبالتالي الجبهة الوطنية الأولى مؤقتاً . أما عن لائحة الجبهة الوطنية فقد كانت تضم المواد التالية :

المادة الأولى : تتشكل الجبهة الوطنية من هيئة مؤسسين ومجموعات وطنية مختلفة تؤمن بالعدالة الإجتماعية والمحافظة على الدستور .

المادة الثانية : يشكل المؤسسون الأوائل مجلس إدارة الجبهة الوطنية ، وتعين المجموعات المختلفة ممثلاً لها يتكون من مجموعهم مع مجلس الإدارة مجلس الجبهة الوطنية ، وعند الضرورة يشارك ممثلو مختلف

المحافظات أيضاً في المجلس بعد موافقة مجلس الإدارة عليهم .

المادة الثالثة : هدف الجبهة هو إيجاد حكومة وطنية عن طريق حرية الانتخابات وحرية الفكر .

المادة الرابعة : سوف تكون القضايا المتعلقة بالإصلاحات الاجتماعية والإقتصادية محل بحث ونقاش في مجلس الجبهة الوطنية .

المادة الخامسة : لا يمكن لأي شخص أن يصبح عضواً بالجبهة الوطنية مباشرة ويشترط للحصول على عضويتها أن يكون عضواً في جمعية لها صلة بالجبهة الوطنية .

المادة السادسة : تحدد أسلوب تنفيذ هذه اللائحة قوانين منفصلة يوافق عليها مجلس الإدارة .

أما عن قانون الجبهة الوطنية الأولى فينص على :
مادة ١ : تتشكل سكرتارية الجبهة الوطنية من ثلاثة أشخاص هم سكرتير الجبهة وأمين الصندوق وعضو يعين بأغلبية الآراء من بين مجلس إدارة الجبهة لمدة عام .

مادة ٢ : يشكل مجلس الجبهة على النحو التالي :

أ - أعضاء مجلس إدارة الجبهة .

ب- ممثلوا الجماعات المتصلة بالجبهة ؛ حيث يعين شخص واحد لكل جماعة تضم مائة شخص . ويعين شخصان من المجموعة التي تضم من مائة إلى ألف شخص ، ويعين خمسة أشخاص من كل مجموعة يزيد عددها على الألف ويكون إنتخابهم لمدة عام .

ج- ينتخب رئيس المجلس ونائب الرئيس بالإقتراع السري وبأغلبية آراء الحضور لمدة عام .

مادة ٣ : هيئة التفتيش ، سوف يكون للجبهة الوطنية هيئة تفتيش تتكون من ثلاثة من أعضاء الجبهة ، وتعين من قبل مجلس الإدارة لمدة عام .

وتتوالى المواد الخاصة بقانون الجبهة فتبين بعد ذلك كيفية عرض الطلبات للإنضمام للجبهة وكيفية عرض الموضوعات في المجلس وعقد جلسة مجلس الإدارة مرة كل شهر على الأقل .

وفي القسم الثاني من الكتاب يتحدث المؤلف عن

أ- عوامل تشكيل الجبهة الوطنية ويتناول في الفصل الثاني العوامل الداخلية التي ساعدت على تشكيل الجبهة الوطنية الأولى ويرى أن العوامل المؤثرة في تشكيل الجبهة الوطنية الأولى وتقويتها تنقسم إلى عوامل عينية وذهنية ، وقد بحث المؤلف أولاً في دور التحولات والخصائص العامة للمجتمع الإيراني في عام ١٣٢٠ (١٩٤١م) في ترسيخ الجبهة ثم وضع البلاط الجديد ودور النخبة السياسية والاجتماعية ، وفي النهاية دور قضية البترول مرتبطاً بنضج الجبهة .

أ - أما عن المجتمع الإيراني في عام ١٣٢٠ (١٩٤١م) والجبهة الوطنية ، فإن أهم خصائص المجتمع في ذلك الوقت هي الإحساس بالصلة القوية والتماسك بين أفراد الشعب وطبقاته ، ووحدة الهدف ، والتجمعات والتحيزات غير الرسمية . وبالنسبة للأوضاع السياسية فمع سقوط رضا شاه وإبتهاده عن إيران كانت قضية الحريات العامة من أهم المشاكل التي تواجهها الوزارات ، فتجد أن فروغی الذي تولى نقل السلطة من الأب (رضا شاه) إلى الابن (محمد رضا شاه) وقام بهذه المهمة على خير وجه قد واجه هذه المشكلة ؛ منذ أن تولى عمله كرئيس للوزراء ، وكان يطالب الشعب في خطبه بنسيان الماضي والاستفادة من الحريات العامة المتاحة .

كما أن الإنفتاح السياسي في إيران بعد فترة من الكبت الشديد الذي ساد عهد رضا شاه قد خلق وضعاً جديداً بعد ظهور عشرات الصحف والمجلات وجماعات من المفكرين المستيرين وكذلك تغير الأوضاع الاجتماعية في إيران لصالح الطبقة المتوسطة .

وبالنسبة للأوضاع الإقتصادية ؛ فبعد إحتلال إيران من قبل الحلفاء وتعاون بعض رجال الحكومة الإيرانية معهم في مجال تقديم التسهيلات الإقتصادية لصالحهم دون منقعة الأمة ساءت الأوضاع الإقتصادية ، وزاد التضخم وانخفضت قيمة العملة الإيرانية .

وفي هذا المناخ السياسي والإقتصادي المضطرب إجتهدت السفارات الأجنبية لإستغلال هذا الجو السياسي في خلق جماعات وأحزاب سياسية ، فبدأ الإتحاد السوفييتي أولى خطواته لتشكيل حزب "توده" الذي قام بانتقاد الحكومة وأصبح محط أنظار الراغبين في الحرية والساعين لها .

ولم تكن إنجلترا في حاجة إلى تأسيس حزب تابع لها مع وجود هذه الهيئة الحاكمة الممثلة لها والماسونيين المتواجدين في الوظائف الحساسة في الدولة .

ب- وضع البلاط

إشتعل الصراع العلني على السلطة بين القوى المستبدة المتضررة والقوى المضادة للإستبداد اليسارية واليمينية عقب سقوط رضا شاه ، وكان محمد رضا بهلوی شاباً قليل الخبرة ، وسطحى المعلومات ، ولكنه كان يود الإمساك بزمام الأمور في يده كوالده ، غير أنه لا يستطيع فعل ذلك بنفسه بل ينتظر من الآخرين القيام به لصالحه . وبدل التفسير المحدود لنص وروح دستور عام ١٢٨٥ هـ . ش (١٩٠٥م) أن الشاه يتمتع بصلاحيات تعادل تلك التي يتمتع بها أمثاله في الدول الملكية الدستورية في أوروبا . فقد كان الشاه من الناحية النظرية رئيساً للبلاد وهو محصن من أي نوع من المسؤولية الحكومية أو السياسية ، وكان يساعد على هذا

سيطرة الشاه على الجيش وحقوقه الخاصة في الدستور من ناحية تعيين رئيس الوزراء وإعتماد قوانين البرلمان ، مما خلق كثيراً من المشاكل بينه وبين رؤساء الوزارات .

أما أسباب ضعف الشاه فترجع إلى إرتباطه المتزايد يوماً بعد يوم بالولايات المتحدة في المسائل العسكرية والإقتصادية ، وخاصة بالنسبة لتشكيل جيش جديد والبدء في برنامج الخطة السبعية الإقتصادية مما أوقعه في مشاكل كثيرة .

وقد استطاعت الجبهة الوطنية في هذه الفترة التصدي للإستبداد وخرق القوانين ، وكان هذا في الحقيقة ضمن أهدافها التي قامت من أجلها ، ومن هنا يمكن إعتبار الجبهة تجسيدا لآمال المجتمع الإيراني في فترة من أكثر فترات حياته حساسية .

ج- النخبة السياسية والاجتماعية

لا شك أن طريقة تأثير النخبة السياسية في تشكيل الجبهة الوطنية الأولى ونوعية تركيب النخبة وفائدتها الإجتماعية ومشاركتهم في تنظيم هذه الجبهة كان له أهمية كبيرة جداً .

ففي هذه الحقبة الزمنية من تاريخ إيران دخلت الأحزاب والنخبة السياسية مع الكيانات الإقتصادية والاجتماعية المختلفة في كل واحد وتجمعوا فيما يسمى بالجبهة الوطنية . والواقع أن الجبهة كانت في شكلها العام رد فعل واستجابة للمشكلات والإخفاقات السياسية والإقتصادية في إيران .

ومن ناحية تكوين الأفراد الذين كان لهم دور في التشكيل الأولى أو الإبتدائي للجبهة اللجنة التي إنتخبت للقيام بمباحثات مع وزير البلاط في ٢٢ مهر ١٣٢٨ ش . وقد شكلت هذه اللجنة فيما بعد النواة الأساسية للجبهة الوطنية . ويدل الإهتمام بالتنوع الطبقي بل والفكري للأفراد الموجودين في هذه اللجنة والذين شكلوا بسرعة الجبهة الوطنية على أن هذه الحركة كانت حركة (وليس تحركاً حزبياً) لها شكل قانوني لمواجهة مشكلات العصر .

ويتضح للوهلة الأولى أن هناك ثلاث جماعات في هذه اللجنة يمكن تمييزها عن بعضها البعض ، المجموعة الأولى وتشمل السياسيون المناهضون للبلاط من أمثال أمير علایی ومحمد نريمان ، والذين كانوا بالصدفة من حلفاء قوام السلطنة أيام رئاسته للوزراء . والمجموعة الثانية التي تضم المرتبطين بالسوق من أمثال سيد عبد الحسين حائري زاده ومظفر بقايي (وهو قانوني له أصول في أسواق كرمان) وحسين مكي (وهو سياسي شاب من أسرة تعمل في السوق في يزد) .

أما المجموعة الثالثة والأهم في هذه اللجنة فهي التي تضم عدداً من الشباب المثقفين الذي تلقى تعليمه في الغرب . ومن بين هؤلاء الدكتور كريم سنجابی وأحمد

زيرك زاد - وهما من زعماء "حزب إيران" . وكان الدكتور على شايكان وحسين فاطمي وأحمد رضوي أيضاً مؤيدين من قبل حزب توده وأيضاً من قبل الجناح المتشدد في الحزب الديمقراطي .

ومن هنا فإن أي تشكيل سياسي - يظهر أحياناً على شكل حزب وأحياناً أخرى في أشكال مختلفة - يكون له قدم في الحكومة وقدم في المجتمع ، وتعتبر معرفة قاعدته الإجتماعية وتأييد النخبة داخل المجتمع له أمراً هاماً .

وقد تم تأييد الجبهة الوطنية في بداية حركتها من قبل ثلاث جماعات من النخبة في المجتمع . مجموعة النخبة المثقفة التي لها ميول قومية ليبرالية وكانت مؤيدة بشدة لهذه الحركة . وكان محمد مصدق الذي يمثل هذا الفكر أهم لاعب في الجبهة .

وعلى الرغم من أن وجود ممثلي هذا الفكر في الجبهة الوطنية كان مبهماً ولافتاً للنظر إلا أنه لا يجب إعتبار هذا التواجد دليلاً لتعريف الجبهة الوطنية الأولى كبلورة للقومية الليبرالية (ناسيوناليسم ليبرال) في إيران . فقد كانت هذه الجبهة مؤيدة من قبل النخبة التي تمثل أفكاراً مختلفة في إيران وهذا نفسه يدل على أن إيديولوجية الجبهة كانت أبعد من فكر القومية الليبرالية في معناها الخاص .

أما المجموعة الثانية التي أثرت في تشكيل الجبهة الوطنية وكانت تؤيدها فهي نخبة الطبقة المتوسطة التقليدية التي كانت تتمتع بتأييد السوق والتجار .

وتشكل المؤسسة الدينية من ناحية فعاليتها السياسية القاعدة الثالثة لمساندة النخبة لهذا التوجه السياسي في إيران ، إلا أنه كان هناك تفاوت واختلافات من ناحية إستقبال المؤسسة الدينية لحركة الجبهة الوطنية الأولى ، فقد رأى بعض علماء الدين أن أهدافاً للجبهة كالحرية والمطالبة بالقانون لا تتعارض مع قيم الدين ، ورأى البعض الآخر أن هناك في الجبهة من يعتق اتجاهات غير دينية مستترة وراء هذه الأهداف ، إلا أنهم إعتبروا هذه الحركة مفيدة بشكل مؤقت لمقاومة الإستعمار والإمبريالية المسيحية .

وبعد مقتل رزم آرا على يد فدائيي الإسلام بدأ علماء الدين في الدخول تدريجياً إلى ساحة السياسة وأيدوا برامج الجبهة الوطنية خاصة تنفيذ قانون تأمين البترول . وفي الوقت الذي أعلنت فيه الجبهة الوطنية عن وجودها دخلت مجموعة من النخبة السياسية ذات التطلعات المختلفة وبكل قوتها في عضوية هذه الجبهة ودعمتها . وكان ضمن هذه الأحزاب والجماعات "حزب إيران" بقيادة اللهيار صالح والدكتور كريم سنجابی وكاظم حسيبي وأحمد زيرك زاده ؛ (حزب كادحي الأمة

(الإيرانية) بقيادة خليل مكى والدكتور مظفر بقاى وبتعاون جلال آل أحمد ، وهوشنگ ساعدلو ، وقندهاريان ، وخنجى ، ونادريور ، ووثوقى ووثيق ، وحزب كل ايران تحت قيادة داريوش فروهر ، وجمعية حرية الشعب الإيرانية بزعامة محمد نخشب ، ومن الجماعات الإسلامية "جمعية المسلمين المجاهدين" بقيادة شمس قنات آبادى وبمعاونة آية الله الكاشانى ، إلى حد ما ، و"فدائيان اسلام" بزعامة نواب صفوى ومساندة آية الله خوانسارى وآية الله طالقانى .

د- قضية البترول

كانت قضية البترول ومنح الإمتيازات البترولية للدول الأجنبية أهم عامل محسوس وملمس فى توافق وتضامن الجماعات والأفراد المختلفين فى إطار الجبهة الوطنية . وكان البترول يعد من أكثر المصادر حيوية بالنسبة لإيران والدول صاحبة الإمتياز ، وكان يشكل أكبر دافع لتدخل الأجانب فى البنية السياسية الإيرانية ، ومن ناحية أخرى فقد كان الإهتمام بهذه القضية يشكل عملياً أهمية خاصة وربما كان الطريق الوحيد للوصول إلى الإستقلال الشامل من وجهة نظر الأفراد والجماعات المختلفة فى المجتمع .

لقد أدرك الرأى العام وكذلك النخبة السياسية مع الإنفتاح السياسى فى إيران فى عام ١٣٢٠ ش (١٩٤١م) أن إتفاقية البترول الإيرانية الإنجليزية فى عام ١٩٣٢م التى فرضت على إيران ينبغى أن تعدل فى أول فرصة ، وكان البعض ومنهم الدكتور مصدق وآية الله الكاشانى ، وهما من أهم اللاعبين السياسيين فى هذه الفترة ، يعتقد بأن إمتيازات البترول الإيرانية الممنوحة للإنجليز هى ليست غارة وسلب للأموال فحسب بل الأهم من ذلك أنها كانت تدخلاً من الإنجليز فى حكم الأمة الإيرانية ومصيرها . وهكذا لعبت قضية البترول فى هذه الفترة دوراً هاماً كقوة جامعة فى المجتمع الإيراني ، وهى نفسها التى لعبت بعد ذلك دوراً فى إنهاء الجبهة الوطنية .

أما عن العوامل الذهنية التى تحدث عنها المؤلف ، فهو يرى أن ذهن أى مجتمع يخضع للتحول والتغير بمرور الوقت عندما يصطدم بالواقع ، وعندما واجه المجتمع الإيراني المتخلف فى العصر القاجارى واقع المجتمع الدولى آنذاك أعد نفسه للتحول من عدة نواح ؛ ففي هذه الفترة سعى الإيرانيون بجد واجتهاد لتعويض ما فاتهم من تقدم وإزدهار بعد ما رأوا مدى التقدم الذى أحرزه الغرب فى كافة المجالات ، وخاصة فى مجال العلوم والتقنيات .

ولا شك أن المؤسسة الدينية وهى أهم حامية وحارسة للدين كانت أيضاً من أكثر القوى المؤثرة فى المجتمع

الإيراني عبر المائة وخمسين سنة الأخيرة . كما لعبت الإتجاهات الفكرية المختلفة دوراً هاماً فى حل مشكلات المجتمع الإيراني بطريقتها الخاصة . وكان من أهم هذه الإتجاهات الفكرية القوى المؤيدة للحكومة الدستورية . كما أثر المستيريون اليساريون والمؤيدون للإشتراكية ، وكانوا أساساً من المعارضين لحكومة رضا شاه ، على الرأى العام المطالب بالمشاركة السياسية الواسعة والحرية والعدالة الإجتماعية والإستقلال الوطنى . وقد أدت البرامج الإصلاحية التى قدمها رضا شاه وخاصة فى مجال التعليم إلى إتاحة أرضية إجتماعية مناسبة لتقوية الإتجاه الليبرالى ، مما أدى إلى الإسراع بالصلح والتعايش بين الليبرالية والقومية فى أوائل عام ١٣٢٠ هـ ش (١٩٤١م) .

وقد لعبت المعتقدات الدينية دوراً فى فكر المجتمع الإيراني عبر العصور المختلفة ، ومن ثم لا يمكن تجاهل الدور الهام لها فى التعبئة السياسية للشعب عبر التحولات التى حدثت فى إيران . ولم يكن آية الله الكاشانى هو فقط العالم الفعال على الساحة السياسية الإيرانية ؛ فقد كان هناك أيضاً آية الله محمد تقى خوانسارى الذى أصدر فتواه المؤيدة لتأميم صناعة النفط . وآية الله أبو الفضل الزنجانى الذى أخلص العمل مع مصدق والجبهة الوطنية . وآية الله سيد محمود الطالقانى الذى أيد مصدق وسعى من أجل الحيلولة دون إختلاف مصدق والكاشانى . وكان الكاشانى دائماً يتحدث عن حياة أئمة الشيعة من أجل التعبئة السياسية للشعب .

وقد ساعدت المؤسسة الدينية مستندة على الحكم الفقهى الذى يبيح دم من يضر بالإسلام ويسمونه "بالمرتد" أو "المفسد فى الأرض" أو "المحارب" على تكوين الأيديولوجية اللازمة للجماعات الراديكالية الإسلامية وإجازة الإغتيال والكفاح المسلح من أجل حل مشكلات المسلمين . فتشكلت جماعة "فدائيان اسلام" بزعامة سيد مجتبى نواب صفوى عام ١٣٢٤ ش مستفيدة من هذه القوة الموجودة فى الفقه الشيعى ، وكان آية الله الكاشانى يؤيدها . وكانت هذه الجماعة تقوم بهذه الإغتيالات بدافع "التكليف الشرعى" ويتأيد من الكاشانى كما قلت ، وكان هدفهم النهائى تطبيق أحكام الإسلام وإقامة حكومة إسلامية .

وقد أعلن الكاشانى أن الإغتيالات السياسية التى يقوم بها فدائيو الإسلام هى عمل شرعى ولا يجوز معاقبة من قاموا بها .

على أية حال فإن الدين شكل واحداً من أكثر العوامل الذهنية أو الفكرية تأثيراً فى تأسيس الجبهة الوطنية فى عام ١٣٢٠ ش (١٩٤١م) وساعد على التعبئة

السياسية للشعب ، وسعت الحركة الدينية في هذه الفترة جنباً إلى جنب مع القوى الوطنية للحصول على الإستقلال والحرية ومعاربة الديكتاتورية ، وإحياء تطبيق الأحكام الدينية في المجتمع ، وقد زاد تضامن المؤسسة الدينية مع طبقات الشعب المختلفة من قدرة هذه المؤسسة على المناورة .

وفي الفصل الثالث من هذا الكتاب يتحدث المؤلف عن العوامل الخارجية التي ساهمت في تأسيس الجبهة الوطنية الأولى ، ويشير إلى أن أهم البحوث النظرية التي تدور حول إرتباط التطورات الداخلية للوحدات السياسية بالنظام الدولي وخاصة في الإطار الإقتصادي والتنمية تشاهد في النظريات الماركسية المتأخرة حول التنمية مثل "نظرية الإرتباط" و "النظام العالمي" ، ومن العوامل التي ساعدت على تأسيس الجبهة مايلي :

أولاً النظام الدولي

إتجه النظام الدولي في أواخر عام ١٣٢٠ هـ . ش (١٩٤١م) إلى ناحية نظام القطبية الثنائية، واشتمل لاعبو القطبين على الولايات المتحدة وأوروبا الغربية من جهة والإتحاد السوفييتي وحلفائه في أوروبا من جهة أخرى .

وقد أتاحت الظروف الدولية الجديدة في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وخاصة بالنسبة لحصول الولايات المتحدة على القبلة الذرية ، إمكانيات جديدة لهذه الدولة بحيث أنها كانت قادرة على الردع من جانب واحد بمعنى أن أمريكا لم تكن تمتنع عن التهديدات المباشرة لتحقيق أهدافها . وقد عمق تنفيذ المشاريع المعروفة بإسم "مارشال" و "ترومان" الهوة الموجودة بين القوتين العظميين . وفي المقابل نهض الإتحاد السوفييتي لمواجهة الولايات المتحدة عن طريق إيجاد مكتب معلومات الأحزاب الشيوعية في العالم . وجعل توقيع ميثاق حلف شمال الأطلسي (الناتو) في ٢٥ فبراير ١٣٢٨ (٤ إبريل ١٩٤٩م) وتفجير أول وثائق قبلة ذرية سوفيتية في ٧ شهرير ١٣٢٨ (٢٩ أغسطس ١٩٤٩م) و ١١ مهر ١٣٣٠ (٣ أكتوبر ١٩٥١م) الظروف بين القوتين العظميين أكثر تعقيداً .

وبشكل عام فإن السياسة الخارجية الأمريكية في فترة الحرب الباردة كانت تقوم على ثلاثة مبادئ أولها : منع إنتشار الشيوعية والنفوذ السوفييتي .. ثانياً : إعطاء الأولوية لأوروبا الغربية التي تشكل الحليف الأصلي للولايات المتحدة وتأييد الحكومات الأوروبية الغربية مثل حكومتى إنجلترا وفرنسا وسياستهما الإستعمارية ، وأخيراً منع تدخل الإتحاد السوفييتي وسيطرته على الدول التي تسمى اليوم إصطلاحاً بالعالم الثالث .

في مثل هذه الظروف ظهرت الجبهة الوطنية

وتطابقت إيديولوجيتها السياسية والثقافية مع الأفكار الليبرالية الديمقراطية ، أما من الناحية الإقتصادية فقد تسببت في تكبيد إنجلترا بعض الأضرار ، حيث أدى تأميم صناعة البترول وقطع أهم شريان رئيسي للإقتصاد الإنجليزي إلى إغضاب هذه الدولة ، ويذكر أنطوني إيدن في مذكراته ما نصه : لا شك أن الحكومة الإنجليزية كانت ترغب بشدة في التدخل واستعادة الأموال التي سُرقت إلا أن الضغوط الأمريكية للحيلولة دون ذلك كانت شديدة .

وكان الأمريكيون يخشون من أنه إذا نزلت القوات الإنجليزية في إيران فإن الإتحاد السوفييتي سوف يطبق إتفاقية ١٩٢١م التي تنص على حق الإتحاد السوفييتي في إحتلال إيران عند إعتداء دولة ثالثة عليها ، وسوف يؤدي هذا إلى هزيمة الوطنيين المعتدلين وتولي الشيوعيين زمام الأمور .

وبشكل عام فإن الظروف المواتية في النظام العالمي التي أتاحت ظهور الجبهة الوطنية في إيران وتقويتها في عام ١٣٢٠ هـ . ش (١٩٢١م) هي عبارة عن :

١- لقد أوجبت مصالح القوى المحتلة في فترة الحرب العالمية الثانية وأساساً بعد إحتلال إيران بواسطة الحلفاء أن يسود الهدوء خلف الجبهة ، وعلى هذا كان لابد من إنتهاج سياسة إعطاء بعض الحريات للشعب للوصول إلى هذا الهدف في إيران . وكان من نتيجة ذلك إتاحة الفرصة لتبادل الآراء ووجهات النظر بحرية بشأن قضايا البلاد ؛ مما أدى بدوره إلى ظهور صحافة حرة نسبياً وأحزاب ، ومهد الطريق أمام ظهور الحركة الشعبية للجبهة الوطنية .

٢- تأثير التحول السياسي والإقتصادي الناتج عن الحرب العالمية الثانية وتبلور ذلك في المبادئ الجديدة المقررة للحقوق الدولية الواردة في ميثاق ومبادئ الأمم المتحدة ومنها التأكيد على مبدأ حرية مصير الشعوب والتعاون الدولي من أجل التنمية الإقتصادية والإجتماعية لأعضاء المجتمع الدولي وخاصة الدول النامية .

٣- إستمرار إختلاف وجهات النظر بين الحكومة الأمريكية والإنجليزية حول تطبيق مبادئ ميثاق الأطلسي والنظام الإقتصادي والمالي الناتج عن توافقات "برتون وودز" حول الحصول على المصالح العالمية ، ومن ذلك إنهاء إمتيازات البترول .

٤- إعادة النظر في الأسس القانونية والإقتصادية لإتفاقيات إمتياز البترول على أساس مبدأ المناصفة (٥٠ ٪ أسهم لكل طرف من الطرفين) ...

٥- ظهور الحرب الباردة وتقسيم العالم إلى كتلتين سياسيتين وإقتصاديتين وإيديولوجيتين متعارضتين مما

شكل بدوره ظروفًا مناسبة للحكومات التي تريد الاستفادة من سياسة التوازن السلبي أو عدم الإنحياز بالمعنى اللاحق .

٦- تطبيق سياسة حصر الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية في حدودها الجغرافية والسياسية من قبل الولايات المتحدة، وذلك عن طريق تأييد القومية في مواجهة الشيوعية . وبعبارة أخرى تأييد الحكومات الوطنية والشعبية في الدول ذات الحدود المشتركة مع الاتحاد السوفييتي ، وكذلك التأكيد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه المجتمعات بهدف الحيلولة دون تسلل نفوذ الأحزاب الشيوعية ، وكذلك طرح وجهات نظر في بعض المحافل السياسية والإعلامية الأمريكية تقوم على أساس أنه لما كانت أمريكا تتولى مسؤولية ردع الاتحاد السوفييتي وتأمين النفقات اللازمة لذلك ، فلا بد أن تكون شريكة بشكل فعال في منافع ومصادر الدول التي لها علاقة بهذه المسؤولية .

ثانياً : الاتحاد السوفييتي

توترت العلاقات الإيرانية - السوفييتية التي وقعت بعد الحرب العالمية الثانية تحت تأثير إمتناع الاتحاد السوفييتي عن خروج قوات الجيش الأحمر من إيران وربط ذلك بالحصول على إمتياز نفط الشمال ، ودخلت تحت تأثير ثلاثة عوامل مصيرية هي : النفط ، ومستقبل إيران ، ودور الولايات المتحدة في قضايا الشرق الأوسط . فقد كان السوفييت يعتمدون على قوام السلطنة لحل مشكلة علاقاتهم مع إيران وذلك عقب فشلهم في الحصول على إمتياز نفط الشمال ورفض إتفاقية قوام - ساداتشيكوف في ٢٩ مهر ١٣٢٦ (٢٢ / ١٠ / ١٩٤٧م) وذلك بإتخاذ مواقف أكثر تشدداً مع إيران ، واستمر هذا النهج متبعاً حتى وصول رزم آرا في تير ١٣٢٩ (١٩٥٠م) إلى السلطة ، واستطاع رزم آرا عن طريق إنتهاج مبادئ جديدة في السياسة الخارجية التوصل إلى تسوية مع السوفييت . وكلما تحرك لصالح إنجلترا ، يعنى الموافقة على اللائحة الإضافية للنفط ، أتبع ذلك في نفس الوقت بحل المشاكل وتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفييتي . وكانت أول نتائج مباحثات رزم آرا مع ساداتشيكوف السفير الروسي في إيران هي إطلاق سراح مجموعة من الجنود الإيرانيين الذين وقعوا أسرى في أيدي القوات السوفييتية في حوادث حدودية ، وكذلك تشكيل لجنة حدودية مشتركة لحل الخلافات بين الجانبين . كما أن هناك عمليتين أخريين قام بهما رزم آرا من أجل إزالة التوتر وتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفييتي أحدهما هو الموافقة الضمنية على هرب المسجونين من حزب توده ، والآخر هو عقد إتفاقية

تجارية مع الاتحاد السوفييتي .

وقد أدى ظهور الجبهة الوطنية في إيران وتبنيها حركة تأميم صناعة البترول إلى رد فعل سلبي لحزب توده الذي كان راعياً لمصالح الاتحاد السوفييتي في إيران بشكل محدد ، وكانت سياسة الاتحاد السوفييتي بالنسبة للجبهة الوطنية ومسألة تأميم صناعة البترول تتسم بالصبر والإحتياط ، غير أن حزب توده على عكس وجهة نظر السياسة الخارجية السوفييتية كان ينتهج سياسة عدائية بالنسبة للجبهة الوطنية حتى أن سياسة هذا الحزب تجاه الجبهة أصبحت محل عتاب ولوم من الاتحاد السوفييتي نفسه . ويرجع موقف الحزب هذا إلى أنه كان يعتبر الجبهة منافساً له في قيادة الحركة الشعبية في إيران ولم يكن مرتاحاً إلى تمكن الجبهة من القيام بدور القيادة الذي لعبته في الحركة الشعبية الإيرانية وإقصاء حزب توده من هذا السبيل ، بينما إعتبر السوفييت الجبهة الوطنية حركة إيجابية ، ويمكن تلخيص السياسة المذكورة التي نتجت عن عدة ملاحظات سياسية وإقتصادية فيمايلي :

١- منذ عام ١٣٢٦ (١٩٤٧م) وما تلاه كان تصور الزعماء السوفييت هو أن حكومة إيران تخطو بخطوات واسعة للتقرب من الغرب ، وظل هذا التصور قائماً إلى أن تولى مصدق المسؤولية وكانت فلسفته تقوم على أساس مواجهة تسلط إنجلترا على إيران .

٢- لم تكن الحكومة السوفييتية تنظر إلى الدكتور مصدق نظرة حسنة ذلك لأن هذا الزعيم الوطني هو الذي إقترح في عام ١٣٢٢ (١٩٥٣م) قانوناً يمنع منح إمتياز البترول للأجانب ، وحال دون منح إمتياز بترول الشمال إلى الاتحاد السوفييتي ، كما أنه هو الذي شجع أعضاء مجلس النواب بعد ذلك في عام ١٣٢٦ (١٩٤٧م) على عدم الموافقة على مشروع إتفاقية "قوام - ساداتشيكوف" رغم عدم وجوده في المجلس وذلك عن طريق إرسال رسائل لهم .

٣- ترك فشل الاتحاد السوفييتي في أحداث آذربيجان أثراً عميقاً على مخطط سياسته . وكانت جهود السوفييت الفاشلة في خلق حركات عرقية في إيران ومعارضة الشعب الإيراني للأفكار الشيوعية ورؤية مجلس النواب بالنسبة للضغط السوفييتي من الأسباب التي أدت إلى عدم رغبة السوفييت في الإنحياز والتأييد المؤثر لحكومة الدكتور مصدق . ولهذا إتسمت سياسة الاتحاد السوفييتي بالشك وسوء الظن والتحفظ خلال هذه الفترة .

٤- على المستوى العالمي لم يكن الاتحاد السوفييتي قادراً على القيام بمناورات سياسية واسعة في مواجهة إنجلترا والولايات المتحدة ؛ فقد كانت مواجهة الولايات

المتحدة في تركيا واليونان وكوريا سبباً في أن يتخذ ستالين سياسة الحذر والإحتياط ويسعى إلى عدم خلق مواجهة جديدة مع الغرب في منطقة الشرق الأوسط .

٥- ربما فضل الزعماء السوفييت أن تبقى المصالح النفطية الإنجليزية في إيران ولا تمتد يد الأمريكيين إليها ؛ ولهذا شوهد نوع من التعاون بين حزب توده وعمال شركة النفط في مواقف مختلفة ضد حكومة مصدق .

كل هذه المسائل جعلت الإتحاد السوفييتي طوال حياة ستالين لا يقوم بأي عمل مؤثر أو فعال في مساعدة الحركة الوطنية ، إلا أنه بعد وفاة ستالين في ٥ مارس ١٩٥٣م تغيرت السياسة الخارجية للإتحاد السوفييتي وظهر شعار "التعايش السلمي" وتحسين العلاقات مع دول الجوار ، وعلى الرغم من تغير السياسة السوفييتية إلا أن هذه الدولة لم تقدم من الناحية العملية أي مساعدة لإيران حتى إنقلاب ٢٨ مرداد ١٣٣٢ ، بل أن الإتحاد السوفييتي تعاون في نهاية الأمر مع الإنجليز ضد الجبهة الوطنية بشكل ضمني .

وبشكل عام فإنه يمكن في التحليل النهائي إبراز تأثير الإتحاد السوفييتي على تشكيل الجبهة الوطنية وتقويتها على النحو التالي :

١- إن التهديد دائماً بالتوجه إلى الإتحاد السوفييتي كان ورقة رابحة في يد مصدق في مواجهته مع الإنجليز والولايات المتحدة على وجه الخصوص ؛ ومن هنا كانت أمريكا دائماً تحذر الإنجليز من المواجهة مع الجبهة الوطنية مما أعطى مصدق وأنصاره مجالاً أوسع للمناورة .

٢- إن إتخاذ سياسة إنفعالية وحيادية في أغلب الأحيان من قبل الإتحاد السوفييتي في مواجهة تشكيل وتطور الجبهة الوطنية في إيران وتوصية حزب توده باتباع سياسة مناسبة مع هذه الجبهة أراح فكر الجبهة على الأقل من الجار الشمالي إلى حد ما .

ثالثاً : الولايات المتحدة الأمريكية

يمكن الإشارة في دراسة دور الولايات المتحدة في خلق مجالات ظهور الجبهة الوطنية في إيران ودعمها إلى وجهتي نظر مختلفتين ؛ فبينما يشير البعض إلى الدور الواقعي للولايات المتحدة في التحولات السياسية الإيرانية في عام ١٣٢٠م (١٩٤١م) يؤكد البعض الآخر أكثر على دوافع الولايات المتحدة وأهدافها في مجال سلوكيات هذه الدولة بالنسبة لإيران .

وهناك خلاف حول دور الولايات المتحدة في هذه الفترة وأهمية هذه القوة الجديدة في تشكيل التحولات الإيرانية وإيجاد توازن بين المتنافسين التقليديين (الإنجليز والسوفييت) ؛ فبعد الحرب العالمية الثانية

بدأت السياسة الخارجية للولايات المتحدة فعاليتها في منطقة الشرق الأوسط وإيران ، وسعت منذ ذلك الوقت إلى إخضاع تطورات هذه المنطقة لسيطرتها وإرادتها . فقد ثبت رد فعل الحكومة الأمريكية المتشدد نسبياً داخل إطار الأمم المتحدة وخارجها بالنسبة لأزمة آذربايجان دور أمريكا أكثر من ذي قبل وأظهرها كقوة ثالثة فعالة ، ولا شك أن موقف الولايات المتحدة في قضية آذربايجان ساعد على إظهار الوجه الإيجابي لهذه الدولة في إيران .

وقد مهدت سياسة تأييد النزعة الوطنية وتقويتها في الدول المجاورة للإتحاد السوفييتي ، تلك السياسة التي كانت موضع إهتمام الولايات المتحدة ، المجالات لظهور الجبهة الوطنية في إيران .

وقد بدأت أحداث التدخل الأمريكي في أهم قضية وطنية إيرانية وهي تأمين صناعة البترول منذ خريف عام ١٣٢٩م (١٩٥٠م) . وقد كرر كثير من المسؤولين الأمريكيين في تصريحاتهم قولهم بأن شركة البترول الإيرانية الإنجليزية لا تعطى الحقوق القانونية لإيران وهي المسئولة عن عدم الرضا السائد في البلاد حول موضوع البترول وعدم الإستقرار الإقتصادي في البلاد . ويعتقد البعض أن "جريدة" السفير الأمريكي في إيران هو أول من فكر في تأمين البترول .

وقد وصلت حركة الجبهة الوطنية الإيرانية إلى أوجها بمساعدة الولايات المتحدة وذلك بتوفير المجال الذهني للحركة الوطنية وبعد ذلك الحيلولة دون القضاء على هذه الحركة على يد الإنجليز ، إلا أن أمريكا غيرت دورها من الحماية إلى دور الوساطة بين إيران وإنجلترا بعد ذلك بعد تولى مصدق المسئولية ومشاركته بفعالية في الساحة السياسية حتى أن أمريكا أعلنت في بيانها الصادر في ٢٨ أدييهشت ١٣٣٠ (١٨ مايو ١٩٥١) حول البترول عن قلقها العميق لإختلاف الدولتين إيران وإنجلترا وأملها في أن تحل الدولتان خلافتهما بشكل ودي .

وهكذا لعبت الولايات المتحدة دوراً في مرحلة تشكيل الجبهة ومواجهة إنجلترا ، ولكن لا ينبغي التفاضي عن أن الجبهة الوطنية قد إستفادت فقط من السياسات التشجيعية والمؤيدة من جانب الولايات المتحدة في بداية الحركة ، ومن هنا لا ينبغي إعتبارها نتيجة أو رغبة لها . وفي القسم الثالث من الكتاب يتحدث المؤلف عن حل الجبهة الوطنية الأولى ويبدأ ذلك بالعوامل الداخلية التي أدت إلى حل الجبهة الوطنية الأولى ، ومنها :

أولاً : ضعف التنظيم

هناك إختلافات في وجهات النظر حول ضعف التنظيم في الجبهة الوطنية ، فهناك من يرى أن زعماء

هذه الحركة كانوا مشغولين بالشؤون السياسية والوظائف التي يتولونها ، ولم تكن لديهم الفرصة للقيام بهذه العملية التنظيمية أو لم يكونوا مهتمين بها أصلاً ، وقد إعتبر البعض الدكتور مصدق مقصراً في هذا الصدد وكذلك خليل ملكي .

ثانياً : الضعف الأيديولوجي

من الناحية الفنية فإن كل تنظيم سياسي ينبغي أن يكون له مبادئ عامة على الأقل تلعب دوراً إيديولوجياً لهذا التنظيم ، وبسبب ضعف الأسس الأيديولوجية فقد إستبدل القانون ذي التسع مواد الخاص بتأميم صناعة البترول إلى أيديولوجية وإعتبر أقل إنحراف عن تنفيذ خيانة للحركة الوطنية .

والواقع أن عدم وجود عقيدة ومدرسة إجتماعية في الجبهة الوطنية كان يعد مصدراً لكثير من الأخطاء التكتيكية وحتى الإستراتيجية . ويذكر خليل ملكي في مجلة "نبرد زندكي" (صراع الحياة) في عام ١٣٢٥ (١٩٥٦م) في حديثه عن أسباب فشل الجبهة الوطنية وخاصة عن الضعف الأيديولوجي للجبهة ، أن السبب في ذلك لا يرجع إلى الأحداث التاريخية بقدر ما يرجع إلى الزعامة الصحيحة وإمتلاك أيديولوجية مناسبة . لقد إستفادت الحركة الوطنية الإيرانية في بداية الأمر من التناقض والإختلاف السياسي بين أمريكا وإنجلترا إلا أنه للأسف بسبب إستهتار وعدم مبالاة الجهاز الحكومي وفكر قادة الحركة الوطنية الذي تعبر عنه بالليبرالية واللامركزية ، كل ذلك وضع الحركة الوطنية في طريق مسدود .

وقد كانت هناك جهود لتحديد حد أدنى للأيديولوجية التي تحكم الجبهة ، فقد أطلق عدد من الكتاب عليها "الليبرالية الديمقراطية" ، وأطلق عليها البعض الآخر من الكتاب "القومية المستقلة والمناهضة للإمبريالية" ، وأطلقت عليها جماعة ثالثة من مؤسسي "الجبهة الوطنية الثالثة" نظرية "التوازن السلبي" بالنسبة لمدرسة مصدق ، ويبدو أن هذه النظرية أقرب ما تكون للإستراتيجية منها للأيديولوجية .

ثالثاً : أخطاء زعامة الجبهة الوطنية

يرى بعض الكتاب أنه كان ينبغي على مصدق أن يواجه الشاه والمتآمرين بحسم وحزم أكبر ، وذلك بما يتمتع به من قوة نابعة من الشعب ، كما كان اليساريون يرون أن روح المحافظة التي إتسم بها الدكتور مصدق كانت السبب في فشله وأنه لم يكن ثورياً بما فيه الكفاية . ويرى البعض الآخر أن أسباب فشل مصدق والجبهة الوطنية يكمن في الإتجاهات والسياسات غير العقلانية للقيادة . كما أن تعيين العميد دفتري في رئاسة دائرة الشرطة في يوم ٢٨ مرداد - بينما كان دفتري نفسه على

صلة بالشوار - يعد من الأخطاء التكتيكية لمصدق في السيطرة على الأزمة .

رابعاً : عدم حل قضية النفط

إعتبر البعض موضوع النفط هو أهم عامل مؤثر في فشل الحركة الوطنية وأن إقتراح "لوى هندرسن" القائم على قبول مسألة تأميم البترول وقبول الحكومة الإنجليزية وشركة النفط الإيرانية الإنجليزية وإعتبار التأميم مسألة داخلية وإحالة موضوع التعويضات والخسائر إلى محكمة العدل الدولية وتولى إيران عمليات صناعة النفط والإستفادة من الخبراء الأجانب ، كان إقتراحاً مناسباً ، ولو كان قد قبل لما حدث إنقلاب ٢٨ مراد .

خامساً : تفرق الجبهة الوطنية

كانت الجبهة الوطنية تضم أحزاباً واتحادات وجمعيات وطنية وأفراداً وجماعات إجتماعية مما أبعداها عن كونها حزياً سياسياً . وكان مصدق يرى أن الشعب الإيراني لا يملك الوعي الكافي لتأسيس حزب سياسي ، وكانت الجبهة الوطنية واحدة من التنظيمات التي تعاني من نقصان في التنظيم والإيديولوجية بالإضافة لبعض المشكلات الحزبية مما أدى إلى وقوعها في الفرقة والتمزق . وكانت قد ترسخت في المجتمع الإيراني روح الفرقة والإنفرادية إلى حد ما في الثقافة العامة للمجتمع ، ويلاحظ هذا بوضوح في النموذج السلوكي للحركة الدستورية ، وهو نفسه الأمر الذي أدى إلى فشل الحركة .

وقد حدث التفرق والتحزب داخل الجبهة الوطنية في مجالين : الأول : التحزب بين الجماعات والأحزاب الموجودة داخل الجبهة ، والثاني : تفرق الأفراد البارزين وذوى النفوذ في الحركة . ومثال ذلك ما حدث من "حزب إيران" الذي كان يشكل أهم الأحزاب المشتركة في إئتلاف الجبهة الوطنية ، والذي كان يضم مفكرين وأساتذة جامعات وطلاباً ، ودوره في إيجاد الفرقة بين مصدق وزملائه والقيام بالدسائس التي اضطرت مصدق إلى إبعاد آية الله الكاشاني عن عمل إدارة الأوقاف كذلك دور "منظمة الرقابة على حرية الإنتخابات" بزعامة الدكتور مظفر بقايي التي إنضمت في البداية إلى إئتلاف الجبهة وسلكت بعد ذلك مسلكاً أدى إلى الفرقة والتحزب ، هذه المنظمة هي التي تبذلت في عام ١٣٣٠ هـ . ش (١٩٥١م) في عهد رئاسة مصدق للوزارة إلى حزب كبير نسبياً يسمى "حزب كادحي الأمة الإيرانية" وزاول نشاطه السياسي من خلال الجبهة الوطنية ، ثم تشعب بعد تجديد رئاسة مصدق للوزارة . وكذلك الحال بالنسبة لحزب الأمة الإيرانية الذي تأسس عام ١٣٢٦ (١٩٤٧م) وكانت له أيديولوجية قومية

أولاً : وضع النظام الدولي

إن تقسيم العالم إلى كتلتين غربية وشرقية عقب الحرب الباردة ومحاولات القوتين العظميين الحصول على مكاسب أكبر في مناطق مختلفة من العالم ، كانت تعتبر في البداية أحد العوامل المساعدة على تحقيق أهداف الحركة الوطنية الإيرانية . وبعد تهديد النظام الإقتصادي الدولي عقب قطع إنتاج البترول الإيراني أحد المجالات المساعدة للجبهة الوطنية حتى تجعل الإنجليز يقبلون بشروطها .

كما أن نهاية تقوية النزعة القومية والوطنية في مواجهة الشيوعية التي طرحت من قبل بعض محافل وزارة الخارجية الأمريكية والأشخاص المتصلين بها كان لها كبير الأثر في دعم هذه الحركة .

ثانياً : أهداف الأمريكيين في إيران والجبهة الوطنية

بالإضافة إلى النفط الذي كان يشكل أهمية كبيرة بالنسبة لأمريكا ، فإن هذه الدولة كانت ترغب في نشر نطاق تجارتها في هذا الجزء من العالم ، وكان الخوف من إنتشار النفوذ السوفييتي كمنافس قوى للولايات المتحدة في مناطق العالم المختلفة ومنها الشرق الأوسط ، دافعاً آخر من دوافع السياسة الخارجية الأمريكية . ومن ثم فقد كان أساس إستراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية بالنسبة لإيران في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية جعل إيران دولة مستقرة وقوية في منطقة الشرق الأوسط ، ذلك إن ضعف إيران وعدم إستقرارها سوف يؤدي إلى تدخل أكثر من الروس والإنجليز ، ومن المحتمل إتفاقيهما من جديد على تقسيم إيران مما يضر بالمصالح الأمريكية . وترجع أهمية إيران للولايات المتحدة في أربع مسائل هي :

١- لإيران موقع إستراتيجي يربط بين قارتي أوروبا وأفريقيا من ناحية وقارة آسيا من ناحية أخرى ، وبعبارة أخرى فإنها توفر إمكانية الإتصال والنقل بين القارات الثلاث .

٢- كانت إيران دائماً محط أنظار القوى العظمى من الناحيتين العسكرية والتجارية نظراً لإتصالها بالبحار الحرة والمحيطات وخاصة بسبب تسلطها على الخليج الفارسي .

٣- كانت إيران دائماً موضع إهتمام لكونها دولة لها حدود طويلة ومشتركة مع الإتحاد السوفييتي ، ومن ثم فبالإضافة إلى المزايا الإقتصادية والإستراتيجية التي تبحت عنها أمريكا في إيران ، فإنها لم تستبعد أيضاً إمكانية منع إعتداء الإتحاد السوفييتي ، ووقف نفوذه الأيديولوجي .

٤- كانت إيران كدولة منتجة ومصدرة للنفط الخام تتمتع بأهمية كبيرة في الحرب العالمية الثانية بالنسبة

، وأصيب بعد ذلك بالتشعب بعد أن حدث تغيير في كادر زعامته . أضيف إلى هذه النماذج جمعية فدائيان إسلام بزعامه سيد مجتبي نواب صفوي وإختلافها بعد ذلك مع مصدق وتغير علاقتها به . كذلك "مجمع مسلمانان مجاهد" أو جمعية المسلمين المجاهدين المرتبطة بآية الله الكاشاني وبتزعّمها شمس قنات آبادي وهي من الجماعات التي إشتكرت في إئتلاف الجبهة الوطنية ، وكانت تتكون من التجار والعمال وظلت بجانب الحركة الوطنية حتى تيرماه عام ١٣٣١ (يوليو ١٩٥٢م) ، إلا أنها بعد ذلك دخلت في خلاف مع الدكتور مصدق ومعها آية الله الكاشاني . كما أن ظهور الخلاف بين الكاشاني و "فدائيان اسلام" من ناحية والدكتور مصدق من ناحية أخرى ، أتاح المجال لإضعاف الحركة الوطنية ومن ثم فشل الجبهة الوطنية الأولى .

الفرقة بين النخبة :

كان التشعب والإختلاف بين الأفراد ذوي النفوذ في الجبهة الوطنية عاملاً مهماً جداً لإتجاه

الحركة إلى الفشل . ومن بين ذلك إختلاف مصدق زعيم الحركة الرئيسي وهو آية الله الكاشاني ؛ ذلك الإختلاف الذي بدأ منذ ٢٠ تير ، ووصلت الإختلافات إلى أوجها عندما طرحت لائحة المد لمدة سنة لمصدق التي إعتبرها الكاشاني حركة في إتجاه الديكتاتورية وتعطيلاً للديمقراطية إلا أن مصدق أصر عليها ، إلا أنه يبدو أن أساس موضوع التمزق داخل الحركة ظهر من إختلاف مصدق مع المجلس النيابي . وتفكير النخبة في أنه ينوي السيطرة على مجريات الأمور والحد من سلطة المجلس النيابي .

ومن مظاهر ظهور الشقاق في الحركة الوطنية أيضاً ميل مصدق لحل مجلس النواب السابع عشر عن طريق الإستفتاء ، وهو من الأحداث الهامة التي حدثت قبل إنقلاب ٢٨ مرداد ١٣٣٢ ش . والواقع أن إختلاف الكاشاني مع مصدق شكل ضربة قاضية للحركة .

كل هذه العوامل ساعدت على إضعاف الحركة الوطنية الإيرانية التي تبلورت في إئتلاف الجبهة الوطنية مما أدى إلى أفول الجبهة الوطنية وفشلها .

وفي الفصل الخامس من هذا الكتاب ؛ يتحدث المؤلف عن العوامل الخارجية لإنحلال الجبهة الوطنية الأولى حيث يرى أن إنضواء إيران تحت راية التحولات والسياسات العالمية بسبب الظروف التاريخية والإستراتيجية ، وتحولات النظام الدولي بشكل عام وسياسات الدول صاحبة النفوذ بشكل خاص كل ذلك أثر على التحولات الداخلية الإيرانية ، حتى أن السياسة الداخلية كانت تتبع التحولات الدولية في كثير من الأحيان . ويشير المؤلف إلى عدة عوامل منها :

لأمريكا . وقد قوّى التوسع فى الحرب وقلة الإحتياط النفطى الأمريكى بسبب مدها الحلفاء بالوقود رغبة الولايات المتحدة فى المشاركة فى مصادر البترول فى العالم وخاصة إيران .

ويمكن تقسيم سياسة الولايات المتحدة بالنسبة للحركة الوطنية الإيرانية إلى ثلاث مراحل هى :

١- مساندة حقوق الشعب الإيرانى بهدف تحطيم الإحتكار النفطى للإنجليز .

٢- التوسط الودى بين إيران والإنجليز لحل الخلافات بينهما .

٣- الإنضمام للإنجليز والشركة فى الإطاحة بالحكومة الوطنية .

ثالثاً : إنجلترا وسعيها من أجل الإطاحة بمصدق

بعد الحرب العالمية الثانية ، وخاصة بعد إعلان إستقلال الهند وباكستان ، فكر الإنجليز فى تأسيس إمبراطورية فى الشرق الأوسط بدلاً من الإمبراطورية التى ضاعت من بين أيديهم ، إلا أن تأميم صناعة البترول فى إيران وتولى حكومة مصدق زمام الأمور وقتل الملك عبد الله فى المسجد الأقصى وثورة الضباط الأحرار فى مصر ، أنزل ضربات ساحقة ومتوالية بالسياسة الإنجليزية فى الشرق الأوسط ، وقضى على فكرة تأسيس إمبراطورية الشرق الأوسط أو على الأقل قيادة موحدة فى هذه المنطقة .

وكان من ضمن إستراتيجية إنجلترا السعى من أجل القضاء على القاعدة الإجتماعية للجبهة الوطنية فى إيران عن طريق الحصار الإقتصادى ومنع تصدير النفط الإيرانى إلى الخارج والعمل فى الخفاء من أجل الإساءة لرجال الجبهة وإبراز الاختلافات القائمة بينهم ، وقد وفقت فى هذا الجانب من إستراتيجيتها . فقد أدى منع تصدير النفط الإيرانى إلى إتخاذ حكومة مصدق سياسات تتسم بالإعتماد على النفس ، وبيع أوراق ذات قيمة والتخطيط لإقتصاد لا يقوم على النفط من ناحية ، والبحث عن مشتر لنفط إيران من ناحية أخرى . وعلى الرغم من أن حكومة مصدق قد نجحت إلى حد ما فى المجال الأول إلا أنها فشلت فى بيع النفط لدول من أمثال إيطاليا والإتحاد السوفىيتى . كما منعت إنجلترا تبديل العملة الإيرانية بغيرها من العملات الأجنبية الأخرى بعد قطع المباحثات الخاصة بحل قضية النفط . بالإضافة إلى أنها كانت تصف مصدق بأنه أداة من أدوات السوفىيت والشيوعيين ، مما أثر تأثيراً كبيراً فى إضعاف الجبهة الوطنية .

وأخيراً تمكنت الإستراتيجية الإنجليزية من إقصاء مصدق عن طريق إنقلاب عسكرى ، من المؤكد أنه كان بموافقة أمريكا بعد أن أظهرت إنجلترا مصدق على أنه شيوعى أو على الأقل سيقود إيران إلى هذا الإتجاه ،

وركزت فى هذا الصدد على تأييد حزب توده له .

رابعاً : الإتحاد السوفىيتى ، السكوت على الإطاحة بمصدق

إذا نظرنا إلى سياسة الإتحاد السوفىيتى كقوة عظمى وجار شمالي لإيران وسلوك حزب توده كمنفذ لمشاريع هذه الدولة فى إيران ، نجد أن أوضاع نتيجة يمكن إستخلاصها هى أن هذه الدولة مع حزب توده كان يمكنها منع تنفيذ الإنقلاب الإنجليزى - الأمريكى فى ٢٨ مرداد ١٣٣٢ ، إلا أنها إمتنعت عن القيام بأى عمل فى سبيل المحافظة على الحكومة الوطنية فى إيران . فقد كان الإتحاد السوفىيتى وحزب توده فى هذه المرحلة متوافقاً مع سياسات الغرب بشكل عام ومع إنجلترا بشكل خاص . إذ أن الإتحاد السوفىيتى لم يفعل شيئاً فى سبيل فك الحصار الإقتصادى من أجل إنقاذ إيران ، بل لم يكن مستعداً حتى لشراء النفط منها ، وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على أن الحكومة السوفىيتية لم تكن ترغب فى إنتصار إيران فى كفاحها ضد الإمبريالية الإنجليزية والأمريكية .

المسألة الثانية أن حزب توده وقع فى خطأ كبير فى هذه المرحلة أيضاً وهو عدم معرفته لحقيقة الجبهة الوطنية وطبيعتها ، وكان من نتيجة ذلك عدم تأييده لهذه الحركة وكان هذا ممكناً بالنسبة له ..

وبشكل عام فإن عدم رضا الإتحاد السوفىيتى عن سياسة التوازن السلبي التى إتبعها الدكتور مصدق والتطلع إلى إمتياز نفط الشمال وفشله فى أحداث آذربايجان ساعد كثيراً على إتخاذ سياسة الإحتياط والحذر بخصوص إيران وسياسة السكوت وعدم التأيى . وخلاصة القول أن تاريخ إيران ، وخاصة فى المائة وخمسين سنة الأخيرة ، تميز بالجهود المبذولة من أجل الخروج من دائرة التخلف والتبعية ، وقد تبلور ذلك فى أشكال وقوالب مختلفة ، تضمن كل منها جوانب مختلفة من سعى الإيرانيين المسلمين من أجل تحسين أوضاعهم والوصول إلى مكانة متميزة فى هذا العالم .

ولقد كانت الجبهة الوطنية الأولى شكلاً من هذه الأشكال التى ظهرت ووحدت كل القوى السياسية والإجتماعية والدينية فى البلاد ، غير أنه لم يمض وقت طويل إلا واختفى هذا النموذج الذى جسد آمال الأمة الإيرانية خلف ستائر الإستبداد والإستعمار .

والخلاصة التى نستنتجها فى نهاية الأمر هى أن الشعوب قادرة على تشكيل حركات والقيام بثورات وضمان إستقرارها . والدليل على ذلك مقارنة دور الشعب فى ٣٠ تير ١٣٣١ (٢١ / ٧ / ١٩٥٢م) و ٢٨ مرداد ١٣٣٢ (١٨ أغسطس ١٩٥٣م) والنتائج التى حدثت ، فإن بذور الإستبداد والإستعمار لا تقدر على النمو فى الأماكن التى تطوّر أقدام الشعوب .

افتتاحيات الصحف الإيرانية
الصادرة باللغة الفارسية في
شهر تيرماه ١٣٨٥ هـ.ش.
الموافق يونيو/يوليو ٢٠٠٦ م

ثلاثة موضوعات رئيسية سيطرت على اهتمامات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية في شهر تيرماه ١٣٨٥ هـ.ش. الموافق يونيو/يوليو ٢٠٠٦ م، وانعكست في افتتاحياتها، هي: المشكلة الاقتصادية وتداعياتها، الرد على المقترحات الأوروبية بشأن البرنامج النووي الإيراني، العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين واللبنانيين.

فيما يتعلق بالمشكلة الاقتصادية فقد كثفت الصحف مع بداية هذا الشهر نقدها للأوضاع الاقتصادية، خاصة الصحف ذات التوجه الإصلاحى التى اتهمت الحكومة بأنها أضاعت منجزات حكومة خاتمی الاقتصادية بعدم متابعتها لسياسة هذه الحكومة، مما أدى لزيادة التضخم، وغلاء الأسعار، وارتفاع معدل البطالة. وقد دافعت الصحف الإصلاحية عن تقرير قدمه خمسون خبيراً اقتصادياً ينتمون إلى التيار الإصلاحي ينتقد السياسة الاقتصادية للحكومة، ويقترح اتجاه الحكومة إلى الانفتاح الاقتصادى والخصخصة. وقد انقسمت الصحف الإيرانية حول بيان الرئيس محمود أحمدى نجاد فى الرد على هذا التقرير، وتبرئة الحكومة من التسبب فى حالة الغلاء باعتبارها. من تداعيات السياسة الاقتصادية السابقة، حيث وقفت الصحف تجاه رد الرئيس ما بين موافق ومدافع وبين معارض ومهاجم. كان من الواضح أن

تقف الصحف ذات الميول الأصولية إلى جانب بيان الرئيس مثل صحيفة كيهان فى افتتاحيات أعدادها بتاريخ ٦/٢٥ و ١٠ و ١١ و ١٢/٧/٢٠٠٦ م حيث دافعت عنه وأكدت مصداقية الحكومة وفعالية سياستها الاقتصادية، وهاجمت أولئك الذين يوجهون إليها الاتهامات اليوم فى أنهم لم يفعلوا شيئاً للاقتصاد الإيراني عندما كانوا يديرونه. كما كان طبعياً أن تنتقد الصحف ذات الميول الإصلاحية بيان الرئيس، مؤكدة أنه تغطية غير مقنعة لأخطاء الحكومة، كما فعلت صحيفة آفتاب فى افتتاحيات أعدادها بتاريخ ١١ و ١٢/٧ و صحيفة شرق فى افتتاحيات أعدادها بتاريخ ٥ و ٩ و ١١/٧، وصحيفة اطلاعات فى افتتاحية عددها بتاريخ ١١/٧.

وقد تسبب هذا الجدل الإعلامى بين الصحف فى أن يضطر الرئيس أحمدى نجاد للاستجابة لبعض مقترحات تقرير الخمسين خبيراً اقتصادياً، وأن يتقدم بالتماس إلى الزعيم خامنئى يطلب فيه الاستفادة من الفقرة الثالثة من البند ٤٤ من الدستور فى خصخصة بعض المشروعات الحكومية والعامة، وقد استجاب الزعيم خامنئى لطلب رئيس الجمهورية فأصدر قراراً بالموافقة على اقتراح رئيس الجمهورية بتخصيص نسبة تصل إلى ٥٠٪ من أسهم الشركات والمؤسسات الحكومية والعامة المدرجة بالبند ٤٤ من

الدستور، للقطاع التعاوني والخاص في المحافظات، وبيعها بسعر البورصة على أقساط تصل إلى عشر سنوات، وقد امتدحت الصحف باختلاف توجهاتها وعلى رأسها كيهان، جمهوري اسلامي، رسالت، همشهرى ذات الاتجاه الأصولي، واطلاعات، هميستكى، شرق، آفتاب، ذات التوجه الإصلاحي هذه الخطوة من جانب الرئيس، وهذا القرار من جانب الزعيم، في افتتاحيات أعدادها منذ تاريخ ٧/٥ وحتى ٧/٢٠ بدون توقف، معتبرة إياه خطوة على الطريق الصحيح للخروج من الأزمة الاقتصادية، كما أنه يشير إلى اتجاه جديد في المجال الاقتصادي، يسمح بالتخلص من اختلاط الاشتراكية بالليبرالية في الاقتصاد الإيراني، وهو ما أدى إلى تعثر المسيرة الاقتصادية، فتأكدت المسيرة نحو الاقتصاد الحر من خلال الخصخصة مع تشجيع القطاع التعاوني لاحتلال دور بارز في الحركة الاقتصادية يعمق فكرة السعي من أجل الوصول إلى الاقتصاد الإسلامي الحر. واعتبرت الصحف تدخل الزعيم خامنئي في الشؤون الإجرائية، خاصة الاقتصادية هو الأول من نوعه منذ توليه الزعامة. كما انتهزت الفرصة لتقدم تقارير ودراسات واستطلاع لرأى الخبراء حول الخصخصة وفوائدها وموانعها، والعدالة الاجتماعية، وكيفية تغيير سياسات وأساليب عمل الحكومة من أجل تحقيق الهدف منها باعتبارها ضرورة لإنهاء الآلام الاقتصادية.

أما فيما يتعلق بموضوع رد إيران على المقترحات الأوروبية بشأن الملف النووي الإيراني، فقد مثلت افتتاحيات الصحف بمختلف اتجاهاتها في هذا المجال دعماً لصانع القرار وفريق المفاوضين، حيث انتقدت الصحف موقف الاتحاد الأوروبي من إفشاء ما ورد في هذه المقترحات قبل الرد الإيراني عليها، كما انتقدت موقف دول الثماني في اجتماعها الأخير الذي هدد بإعادة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، تمهيداً لفرض عقوبات في حالة عدم الاستجابة الفورية من جانب إيران لطلب وقف تخصيص اليورانيوم، وأكدت إيجابية موقف إيران في لقاء على لاريجانى كبير المفاوضين الإيرانيين مع خافير سولانا المنسق الأوروبي، كما طالبت الصحف بمناقشة بيان الوكالة الدولية للطاقة الذرية بجدية، كما دعت الصحف إلى الثبات على الموقف الإيراني بحق إيران في امتلاك دورة وقود نووي كاملة، كما

سخرت الصحف من الضمانات الأمريكية باعتبارها تفتقد إلى المصداقية.

فيما يتعلق بالحرب التي شنتها إسرائيل على الأراضي الفلسطينية بالضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى لبنان فقد تابعت الصحف الإيرانية تفاصيل هذه الحرب، وأشادت في افتتاحياتها بموقف المقاومة الفلسطينية وحزب الله اللبناني، ووصفتها بأنهما وجهان مضيئان للمقاومة الإسلامية (صحيفة كيهان في ٧/١٥)، وأنهما يمثلان أسطورة أخرى (صحيفة هميستكى في ٧/١٧)، وأن حزب الله أصبح ظاهرة جديدة في تاريخ البشرية (صحيفة رسالت في ٧/١٩)، ووصفت هذه الحرب بأنها حرب الكرامة الإسلامية (صحيفة همشهرى في ٧/١٦)، وأنها بداية النهاية للنظام الصهيوني (صحيفة اطلاعات في ٧/١٥)، وانتقدت مجلس الأمن في موقفه تجاه هذه الحرب (صحيفة رسالت في ٧/٨ و ٧/١١)، ووصفته بالعجز (صحيفة رسالت في ٧/١١)، مؤكدة أنه في أزمة (صحيفة همشهرى في ٧/١٧)، كما انتقدت موقف بعض الدول العربية والإسلامية تجاه حزب الله (صحيفة جمهوري اسلامي في ٧/١٨)، وسكوتهما في مواجهة العدوان الهمجى الإسرائيلي (صحيفة شرق في ٧/١٩)، ووصفت الصحف الإيرانية العسكرية الإسرائيلية بالجنون (صحيفة رسالت في ٧/١)، وأنها تقوم بجريمة تاريخية (صحيفة جمهوري اسلامي في ٧/١)، وأكدت الصحف الإيرانية أن هدف إسرائيل من شن هذه الحرب لن يتحقق ولن يدفع الخوف عن قلوب الإسرائيليين (صحيفة كيهان في ٧/٨)، وأنها لن تستطيع إضعاف المقاومة الإسلامية أو نزع سلاح حزب الله، أو كسره كما ادعى وزير الدفاع الإسرائيلي، كما سخرت من الادعاءات الإسرائيلية الأخرى المتعلقة بتورط إيران في حرب لبنان، وقالت صحيفة كيهان في افتتاحية عدد ٧/١٧ ليت ادعاءات إسرائيل تكون صحيحة، فهذا شرف لإيران، كما طالبت الصحف بضرورة الوحدة الإسلامية في هذه المرحلة الحساسة (صحيفة جمهوري اسلامي في ٧/١٧)، وأن باستطاعة المسلمين مواجهة الصلف الإسرائيلي والغربي (صحيفة جمهوري اسلامي في ٧/٢)، وأن هذه الحرب لن تنهى المشكلة وستكون هناك أزمات أخرى (صحيفة شرق في ٧/١٩) بل ستكون بداية طوفان قادم (صحيفة شرق في ٧/١).

هل تورطت إيران في الأزمة اللبنانية؟

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن

أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

سائر المنظمات الفلسطينية ماعدا النذر اليسير لبعض جماعات المقاومة، ومنها حركتا حماس والجهاد، ومع أن إيران لديها خبرات جيدة في مجال التفاوض، فإنها لم تعرض هذه الخبرات على الفلسطينيين في مفاوضاتهم مع إسرائيل، واكتفت بموقفها السياسي نتيجة لظروف الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها إيران. فما هو حقيقة الدور الإيراني في الأزمة اللبنانية؟ سؤال يتكرر في الأوساط السياسية بعد حرب التصريحات بين إيران وإسرائيل قبل وخلال الأزمة. إيران وإسرائيل تتهم كل منهما الأخرى بأنها تريد جر المنطقة إلى حرب جديدة، وأن كلا منهما تشجع الإرهاب وتمارسه.

لا شك أن إيران تسعى لتثبيت ثقافة المقاومة في المنطقة ضد التدخل الأجنبي في شئونها، وتعتبر الكيان الصهيوني جسما غريبا داخلها، كما تسعى لدعم حركات المقاومة باعتبارها العمود الفقري لتفعيل حركة شعوب المنطقة، وهي تنفي عنها فكر الإرهاب، كما تساعد على التحرك في الإطار العسكري الذي يبعد عنها هذه الصفة. لم تتردد إيران في الإعلان عن استعدادها للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة وليس تحت قيادة الولايات المتحدة، واستغلت ما أثير حول قضايا الإرهاب، مؤكدة أن معارضة إيران للمصالحة مع إسرائيل سببها أنها دولة إرهابية، وأكدت أن النظام الصهيوني هو أكبر مظهر للإرهاب الدولي والعنصرية العالمية، وأنها تريد السلام في فلسطين، السلام الذي يتمتع فيه المسيحي والمسلم واليهودي والعربي وغير العربي وكل من يعيش على أرض فلسطين بحياة مستقرة وهادئة، وطالبت على لسان غلامرضا آصفى المتحدث باسم وزارة خارجيتها عمل استفتاء عام في جميع الأراضي المحتلة لتقرير مصيرها، مؤكدة أن النظام الصهيوني لم يكتف بالاعتداء على حقوق الشعب الفلسطيني وإنما اعتدى

يقول حسين شريعتمداري رئيس تحرير صحيفة كيهان المحافظة في تغطية واضحة لحقيقة دور إيران مع حزب الله اللبناني: (ليت ادعاءات إسرائيل حول دعم إيران لحزب الله في لبنان تكون حقيقة) ويقول هاشمي رفسنجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام: تعتقد إيران أن مساعدتها لحزب الله في لبنان واجب مذهبى وثورى، وأنها سوف تستمر في دعمه طالما ظلت أراضيها محتلة أو مهددة، وإنها مع تقديرها للمواقف الشجاعة لشعب لبنان وحكومته في دعم جبهة المقاومة أمام محاولات التوسع للنظام الصهيوني تؤكد استمرار دعم إيران للمقاومة الشعبية في لبنان. وهو ليس رأى رفسنجاني وحده بل هو رأى الزعيم سيد على خامنئى والقيادات الإيرانية، وحتى المعارضة الإصلاحية، فلا خلاف بين الجميع في إيران على دعم حزب الله اللبناني دعما مفتوحا، حيث يشعر الجميع أنه أحد أبناء الثورة الإسلامية في إيران، وأن دعمه يتجاوز المصلحة وحتى مبادئ الثورة إلى التعاطف العقائدى والوجداني، وإيران مع نفيها ما تردده إسرائيل حول الوجود الإيراني العسكري في لبنان أو تزويد حزب الله بالصواريخ المتطورة، لا توضح تفاصيل أو نوع الدعم الذى تقدمه لحزب الله. ومن الواضح أنها حالة خاصة في إطار الموقف الإيراني من القضية الفلسطينية وقضايا جماعات المقاومة الإسلامية بشكل عام، لأن هذا الدعم لم يعد ينسحب على باقى فصائل المقاومة الفلسطينية، مع ثبات الموقف الإيراني من القضية الفلسطينية ومن إسرائيل، فالدعم الإيراني لأية دولة أو حزب أو جماعة غير إيرانية أو شيعية يخضع لمراجعات كثيرة، ويكون هدفه تحقيق مصلحة مباشرة لإيران، ولذلك فقد توقف دعم إيران لمنظمة التحرير الفلسطينية بدعوى انخراطها في مباحثات السلام مع إسرائيل، وهو ما لا يحقق مصلحة للفلسطينيين، وكذلك انتهى الدعم الإيراني أو كاد تجاه

أيضا على شعب لبنان وسائر البلاد العربية والإسلامية، وإن اعتراضها على النظام المحتل للقدس إنما هو اعتراض على الإرهاب في العالم، وأنها تعتبر المقاومة حق مشروع للدول الحرة المعتدى عليها، وإنها في إطار قيمها الثورية والإسلامية سوف تدافع عن حقوق هذه الشعوب، وأن هذا ليس واجبها وحدها، وإنما واجب الدول الإسلامية كلها، إن إيران لا تبغى التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ولكنها تعطى لنفسها الحق في أن تدافع عن المظلوم وتعارض الإرهاب في العالم.

فإذا كانت إسرائيل تريد أن تغير رسم خريطة لبنان، فهل تسعى إيران هي الأخرى إلى مواجهة هذا التغيير بتغيير مقابل؟ إن إيران لا توافق على نزع سلاح حزب الله أو إبعاده عن الجنوب اللبناني، ولو خلف نهر الليطاني، وترى أن إسرائيل لن تستطيع مهما حاولت أن تحقق ذلك، لأن حزب الله هو الذراع القوية للمقاومة اللبنانية، وأن الشعب اللبناني يدرك ذلك، ولن يسمح بعزل حزب الله أو إضعافه.

إن طبيعة الثورة الإسلامية في إيران سمحت لها باكتساب القدرة على حسن التعامل مع حركات المقاومة، وإمكانية التواصل الخلاق معها، كما أن جيش حراس الثورة الإسلامية يتحرك في إطار يشبه إطار حركات المقاومة، مما يسمح له التعامل بمصداقية معها، وتوفير آليات التعاون، وتبادل المصالح، وحركة حماس الفلسطينية وحزب الله اللبناني خير مثال على ذلك. لذلك فمن الممكن توقع أن إيران ستكون أكبر الرابحين في الأزمة اللبنانية، لأن موقفها يبدو فيه التوازن المطلوب بين نصرته المقاومة، والقدرة على تقديم الحلول، وهو الموقف الذي يرتضيه الشارع السياسي العربي والإسلامي، كما يتناغم مع موقف الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، لأن هذه الأزمة سوف تستوجب بدء مرحلة جديدة من المفاوضات، وسيكون الطرح الإيراني أكثر الأطروحات قبولا لجميع الأطراف، فهي تستطيع التوصل لحل أزمة الرهائن مع كل من حماس وحزب الله، على أن تعرض المقابل المناسب لهما، ليس فقط في إخلاء سبيل عدد من المعتقلين الفلسطينيين واللبنانيين في السجون الإسرائيلية، بل لإعطاء مكانة أكبر لكل من حماس وحزب الله في طاولة المفاوضات المستقبلية، كما ستعطى حزب الله مكانة خاصة في الساحة السياسية اللبنانية، إن إيران سوف تبرهن أن حركة حماس أفضل من غيرها في التعامل، وأنها تسيطر على الجماعات النضالية المتطرفة، مثل الجيش الإسلامي الذي أشيع أنه أحد فروع تنظيم القاعدة، فإذا سقطت أو

استبعدت أو همشت، فسوف تخرج جماعات متطرفة لا يمكن التنبؤ بحركتها، ويمكن أن تدخل المنطقة في فوضى عارمة، كما استطاعت إيران أن تثبت مدى مصداقية حزب الله في حركته النضالية، وأن الولايات المتحدة ومعها إسرائيل يخطئان إذا حاولا إبعاده، لأنه خصم شريف.

وإذا كانت إسرائيل قد ذهبت إلى أن تصفية القوى المناوئة تحت شعار القضاء على الإرهاب هو خير وسيلة لتحقيق السلام في المنطقة، كما أن الإجراءات العملية التي تقوم بها في سبيل تحقيق أطماعها، فإن إسرائيل تبدو غير جادة في سبيل السلام، بل إنها تتسلف مشروع الشرق الأوسط الكبير أو الموسع، وتريد إبقاء الأوضاع في المنطقة على ما هي عليه، لأنها تسمح لها بحركة أفضل وتحقيق مكاسب أكثر.

في حين أن إيران قد عرضت مشروع الشرق الأوسط الإسلامي، واعتبرته أساسا لوقف الإرهاب في المنطقة، وأن الوجود الإسرائيلي غير شرعي، وتسعى إيران إلى كسب مؤيدين وأنصار إلى مشروعها، من أجل تحقيقه، وقد نشطت الدبلوماسية الإيرانية خلال الفترة السابقة لإقناع دول المنطقة بجدوى المشروع، ورغم الأحداث الأخيرة فقد ضاعفت إيران جهودها المبذولة في إطار الشرق الأوسط الإسلامي، ولم تفقد رباطة جأشها في السعي لتشكيل كتل عربي إسلامي في مواجهة التهجم الغربي على الحضارة الإسلامية، وليس هدف إيران من هذا التكتل بطبيعة الحال أن يكون حلفا عسكريا في مواجهة التحالف الأمريكي الدولي تحسبا لتطور العمل العسكري، لكن الجوانب السياسية والثقافية والأمنية هي أبرز الجوانب التي تبغىها من هذا المسعى، حيث تدرك أن الظروف لا تسمح الآن بحلف عسكري جديد، كما أنها تدرك الارتباطات الخاصة للدول التي تسعى إيران لضمها إلى هذا التكتل، لذلك تعول إيران على الاتفاقات الأمنية التي تعقدها مع دول المنطقة في مبادرة جديدة من نوعها، وتسعى فيها إلى التركيز على تبادل المجرمين والإرهابيين، وهي مسألة مهمة لدول المنطقة التي لها معارضون في الخارج لحل قضية الأفغان العرب، وعناصر تنظيم القاعدة الذين عادة ما يلجأون إلى إيران للحصول على الحماية أو الدعم والذين أصبحوا ورقة في يد القيادة الإيرانية، يمكن أن تستفيد منها لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية مع الدول التي ترغب في استعادة هؤلاء الثوار، وتسعى إيران كذلك إلى استخدام علاقاتها مع العراقيين الشيعة خاصة الذين كانوا موجودين في أراضيها، ويدرك المتتبع لتحركات الإيرانية على

الساحة الإقليمية والدولية منذ بداية الأزمة العراقية أن إيران في سعيها لرسم خريطة جديدة للمنطقة تسعى لإقامة حزام أمنى جديد لها، حيث تبين لها أن موقف الحياد الفعال الذي اتبعته خلال الأزمة الأفغانية ثم بداية الأزمة العراقية قد استنفد أغراضه، وأصبحت في حاجة إلى موقف جديد أكثر فعالية تستثمر فيه عددا من الإيجابيات التي تحققت من خلال موقفها الأول، فضلا عن رصيد باتت تنميه خلال تلك الفترة لها عند بعض دول المنطقة وخارجها، وتشير الأحداث إلى نجاحها في ذلك، وإذا كانت تحركات المسئولين الإيرانيين كل حسب أهمية المكان الذي يتوجه إليه، قد كشفت إلى حد ما عن التوجه الإيراني الجديد لرسم خريطة جديدة للمنطقة إلا أنها تعتبر حلقة في سلسلة التحرك الإيراني لتحقيق الهدف، مؤكدة على لسان قائد جيش حراس الثورة الإسلامية أن مصير إيران مرتبط بمصير فلسطين ولبنان وأفغانستان والعراق وسائر دول المنطقة، ولا شك في أن هذه السياسة تفتح الباب للتوسط بين المقاومة العنيفة والاستسلام، وتعلن عن توجه إسلامى جديد يتمثل في إسلام العقل والمنطق، الذى يدرك التنوع في إطار التضامن، والكثرة في إطار الوحدة، والثبات في إطار التعايش. إن مشروعات الوحدة والتعاون الإيرانية تسعى لرسم خريطة جديدة للمنطقة تضم العالم العربى وإيران وتركيا ودول آسيا الوسطى الإسلامية والمنطقة الإسلامية في أفريقيا، ومن الملاحظ أن المشروعات الإيرانية للتجمعات الإقليمية تقوم أساسا على السياسة الأمنية، ويشرح على أكبر ولايتى منطلق إيران في هذا بقوله: إن جمهورية إيران الإسلامية تعتقد اعتقادا راسخا في مبدأ التعاون الإقليمى باعتباره دليلا على الجدية والريادة في تنمية العلاقات الثنائية والثلاثية والمتعددة الأطراف كسبيل وحيد لضمان السلام والاستقرار والأمن في المنطقة وأن جهود إيران في إقرار الأمن سواء في منطقة الخليج أو في مجموعة دول الجوار أو في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز من أجل إقرار السلام والاستقرار إنما يتم في إطار هذه الاستراتيجية حيث أن الأمن القومى لإيران يتحقق من خلال إقرار السلام والأمن في المنطقة.

إيران تريد أن توضح لدول المنطقة أن الحصول على التقنية النووية ليس قضية إيران وحدها، ولكنه مشروع المنطقة الإسلامية كلها، وأن المبادرة الإيرانية في هذا السبيل هي ما جعلها أمام فوهة المدفع لمن لا يريدون حصول العالم الإسلامى على هذا الحق، وإيران خط الدفاع الأول للعالم الإسلامى في الحصول على حقوقه أمام الغرب، ومن ثم فإن هذا الموقف يقتضى من كل الدول الإسلامية أن تسانده وتدافع عنه، خاصة تلك الدول التى تعتبر من أقطاب العالم الإسلامى. من الواضح أن إيران تسعى لاستثمار كل السبل التى تستطيعها من أجل تحقيق مشروعها الشرق الأوسط الإسلامى، وتحاصر الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، ومن الطبيعى لإيران أن تقوم بترتيبات كثيرة عبر مفاوضات مكثفة، مع كثرة الألفام التى تكتنف طريق مفاوضاتها، فالتعاون لا يتحقق بغير تسوية عدد آخر من القضايا المعلقة بين الدول العربية وإيران، بعضها يتعلق بالشيعة في المنطقة خاصة في الدول الخليجية، وتصدير الثورة الإيرانية إلى الدول العربية، وبعضها يتعلق بالديون المستحقة لإيران على بعض الدول، وبعضها يتعلق بالجزر الإماراتية والعراق وأفغانستان ومنظمة القاعدة، وبعضها يتعلق بمستقبل القضية الفلسطينية وإسرائيل، بل والعلاقات مع الولايات المتحدة، فضلا عن العلاقات الثنائية وخاصة الثقافية، ولا شك في أن كل ملف من هذه الملفات لا يقل شأنًا عن الآخر، ويحتاج فتحه إلى تحضير طويل. ومن الطبيعى أن يجرى طرح احتمالات عقلانية على أساس الواقع الجارى، لأن كل حلقة من المفاوضات تؤدي بالضرورة إلى الحلقة التالية. إن أحد أهم عوائق هذه المباحثات هو فقدان الثقة والتشكك في حقيقة النوايا الإيرانية، ومدى علاقة إيران بالمنظمات والجماعات المعادية للحكومات العربية! وإن كثيرا من الحكومات العربية تتأثر برأى إسرائيل في أن إيران هي التى تحرض حركة حماس وحزب الله اللبناني من أجل إشعال الحرب في المنطقة، تحقيقا لأهدافها. إن علينا هنا أن ندرس حقيقة التوجه الإيراني وعلاقته بالأحداث الراهنة، وكيف يمكن التعامل معها، إذ لا مفر من هذا التعامل.

عوائق تشكيل وتنامي الأحزاب في إيران

■ حسين شاه اويس ■ نامه (الرسالة)، العدد ٥١، يوليو ٢٠٠٦

العظيم والذي لقب بملك الملوك من قبل (آهورا فردا) أما الثاني فينطبق على جنكيزخان ملك المغول. ومن هذا المنطلق فإن يجب تحديد السلطة وأن تكون مقننة وتحت الرقابة المباشرة للأمة، وأفضل طريق لذلك هو تقسيم السلطات وحرية الأنشطة للمؤسسات المدنية. وسائل الإعلام والنقابات والأحزاب هي بالطبع بمثابة مؤسسات ثابتة غير قابلة للتغيير في المجتمعات الحرة ومن هذا المنطلق فإن وجود السلطة الحاكمة أحد العوائق الأخرى لتشكيل وتنامي الأحزاب، فعندما تتحول السلطة في المجتمع إلى استبداد فإن تأثير هذا الأمر يدفع في اتجاه واحد وهو الحياة والسلوك اليومي للشعب لتتغير الأخلاق الثانوية لأفراد المجتمع تدريجياً وتكون النتيجة تحول أفراد المجتمع إلى مستبدين في المدرسة وفي الأسرة وفي الجامعة والعمل وينعكس الأمر بالمثل على الأداء الحكومي فبدلاً من تخدم الحكومة الشعب، يتحول الشعب إلى خادم للحكومة وفي مثل هذه المجتمعات تظهر الديكتاتورية، والديكتاتور لا يستطيع أن يمارس العدالة ولا يستطيع التحدث عن المساواة ونجد أن القرآن الكريم قد أوضح أن آلية الوصول للتقوى هي العدالة.

والبديهي أن في مثل هذه الساحة تقل الأحزاب والموجود منها لن يسمع لها ولا تحظى بالأضواء المناسبة وبالطبع فهي مقهورة وموضع تهديد وخوف. ولكن يجب على هذه الأحزاب المستقلة أن تكون بمثابة المرشد للمجتمع والحكومة لأنها لديها إمكانية الحرية، وبشكل كلي فإن وجود المؤسسات المدنية في ساحة الحرية ضرورة لأي مجتمع مسالم. لأن المجتمع بدون أحزاب تماماً مثل السيارة بدون موتور.

العائق الآخر في تشكيل ونمو الأحزاب في إيران هو أن الساسة أحياناً يشعرون أنه ليس لديهم منافس، ولذا فإن أعمالهم تتم دون مراعاة لمطالب الشعب، ولكن عندما يوجد المنافس فإن الجماعات كلها تسعى أن تعمل لمصلحة الشعب وتلبية رغبات ومطالب الشعب

يمثل هجوم الإسكندر والمغول على إيران حلقة من حلقات التاريخ الإيراني، ولا يمكن إنكار ما قاموا به. ويجب علينا نحن الإيرانيين أن نأخذ العبرة من ماضينا، يجب أن نعرف ما هي الأسباب التي دعت المغول مثلاً للهجوم على؟ إننا يجب أن نعقد تصالحاً مع ماضينا، لأننا كشعب لدينا جفاء مع تاريخنا، فكيف يمكن لشعب أن يحارب المعتدين على أرضه دون أن يعرف تاريخه وشعبه؟ ويجب أن يعرفوا أن مصالح الأمة دوماً مقدمة على المصالح الشخصية وأن نتدارك أخطاء الماضي وعلى كل حال فإن هذه الأمور موجودة بيننا الآن.

وقضايا الأحزاب في إيران لا تتفصل إطلاقاً عن قضايانا الأخرى وفي المجتمعات المتقدمة الحزب مؤسسة للسياسة الحديثة.

وأحياناً يمكن القول أن الحزب بمثابة حلقة اتصال بين الشعب والسيادة. وهو أعلى شكل من قواعد الديمقراطية في المجتمعات، وفي النظم العالمية الحديثة فإن الأحزاب والمؤسسات المدنية بمعناها الحقيقي تقوم بدور الرقيب بشكل منتظم على أمور المجتمع.

وتستطيع الأحزاب أن ترسخ القيم والمبادئ وأن تقوم بتوزيع السلطة والمساعدة على تحقيق الاستقرار السياسي من خلال الرصيد الشعبي والرقابة السليمة وبالتالي ستتحقق العدالة الاجتماعية وترسخ الديمقراطية في المجتمع.

ومن عوائق تشكيل وتنامي دور الأحزاب في إيران تتركز السلطة اللامحدودة في يد حزب واحد، وفي أغلب الأوقات دوماً ما تتركز السلطة في مكان واحد وهنا تتلون العدالة وبالنظر لهذه الآلية فإن في تاريخ الفكر السياسي نجد بشأن الحكومات أن مشروعية الحكومة لها طريقان فقط إما من الله عز وجل أو أن تمنح المشروعية بحد السيف واستخدام القوة. وفي التاريخ الإيراني ينطبق الطريق الأول على كوروش

وهذا من أسباب تقارب التجمعات الحزبية من مجتمعات السيادة الشعبية ووجود الأحزاب في المجتمع يكون سبباً في أن يؤدي الشعب دوره على أكمل وجه. وعلى هذا النحو نقيم الحوزة السياسية في الدولة. ويسعى الشعب للوصول إلى مستقبل أفضل.

والأمر الملفت هنا أنه في عام ١٣٧٦هـ. ش (١٩٩٧م) في انتخابات رئاسة الجمهورية اختار الشعب المرشح الذي كانت شعاراته الإصلاح في الداخل وإزالة التوتر في العلاقات الخارجية، ولكن بعد ثماني سنوات وفي انتخابات الرئاسة الماضية انتخب مرشح آخر لا يتوافق ولا يشابه مرشح الثماني سنوات الماضية بل على النقيض تماماً.

هذا وإن دل فيدل على عدم الاستقرار والثبات السياسي في آراء وأفكار الشعب ونخلص من هذا أن من أكثر عوائق تشكيل ونمو الأحزاب بجانب أمور أخرى مثل المشاكل المالية يمكن أن نشير إلى عدة نقاط هي:

- ١- دور الاستعمار في إخماد دور الأحزاب وتأثيرها على الرأي العام.
- ٢- التاريخ وأحداث الماضي.
- ٣- الاستبداد والساحة السياسية المغلقة.
- ٤- عدم الاستقرار السياسي.

تركيبة وتحديات اليمين واليسار في انتخابات الخبراء

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٧/٨

كما أعلن رجال دين بارزون في التيارين الإصلاحي والمحافظ، فإن قوائم المرشحين الإصلاحيين والمحافظين لانتخابات مجلس الخبراء المزمع إجرائها في نوفمبر القادم، قد تم الانتهاء منها، وقد وصل عمل التيارين إلى مرحلة تنظيم الصفوف.

وأعلن محمد علي ريازي أحد أعضاء المجلس المركزي لمجمع باحثي ومدرسي الحوزة العلمية بقم، أن اللجنة المشتركة بين هذا التنظيم ومجمع روحانيون مبارز التي تتولى محورية بحث الخبراء بين الإصلاحيين، قد أنهت عملية دراسة الخطوط العامة. وكان ريازي قد صرح قائلًا: "إن هذه اللجنة هي في حالة مشاور مع الجماعات الإصلاحية والمرشحين الموجودين على القوائم، بحيث يتم بعد تجميع وجهات النظر تقديم قائمة واحدة تخوض هذه الانتخابات".

وكان سيد محمد غروي المتحدث باسم جماعة مدرسي الحوزة العلمية بقم قد أعلن أن قوائم روحانيت مبارز وجمعية مدرسي الحوزة (التنظيمان المحوريان للتيار اليميني في انتخابات مجلس الخبراء) قد أصبحت نهائية وتشمل أسماء كل من محمد تقى مصباح يزدي وأكبر هاشمي رفسنجاني، وفي الوقت نفسه كشف عن أسماء غير مشاركة في القائمة، إلا أنه أضاف أنه في معظم المحافظات اتفق التنظيمان على شخص واحد ومازالت المداوالات تتواصل بخصوص عدد محدود من المحافظات. وكما جاء في الأخبار المنشورة من جانب أعضاء التنظيمات الدينية في الجناح اليميني فقد تم

تحديد الأشخاص منذ فترة في لجنة لتحديد مرشحي هذا الجناح، خمسة من جمعية روحانيت مبارز وخمسة من جمعية المدرسين، وقبل هذا كانت تقارير عدة قد أفادت نقلاً عن بعض المصادر الأخبائية أنه قد تكونت لجنة من ستة أشخاص لتوحيد قوائم جمعية روحانيت وجمعية المدرسين، وبناءً على هذا تفيد الأخبار أن أشخاصاً مثل محمد يزدي، وسيد أحمد خاتمي، وسيد هاشم حسيني بوشهرى من جمعية المدرسين، وحسين إبراهيم، وسيد رضا تقوى، ومحمد حميدى من جمعية روحانيت هم أعضاء في هذه اللجنة. وكذلك أيضاً ثمة مؤشرات تفيد بأن وجود السادة مشكيني، وأحمد جنتي، ومحمد يزدي، ورضا استادي، وإمامي كاشاني، ومصباح يزدي، ومحمدى جلبايجاني، وري شهرى، وحسين راستى كاشاني، وموسوى خوانسارى، وسيد محمد حسن خراساني، وهاشمى رفسنجاني على قائمة جمعية المدرسين قد بات مؤكداً تقريباً إلا أن درى نجف أبادى ومحمد قمى لم يزالا غير موجودين في هذه القائمة.

التحدى الأول: تزامن عقد الانتخابات.

في هذا الوقت ومع انتشار الأخبار القائمة على حركة أغلبية المجلس واتفاق الحكومة ومجلس صيانة الدستور على العقد المتزامن لانتخابات مجلس الخبراء والانتخابات المحلية، يبدو أن الحركة الطبيعية والمنوال القائم بالنسبة للجناحين، خاصة الإصلاحيين للمشاركة في انتخابات مجلس الخبراء تواجه تحدياً.

وكان موضوع تزامن عقد انتخابات مجلس الخبراء والانتخابات المحلية، الذي كان قد أعلن أول مرة منذ أواخر العام الماضي من جانب وزير الإعلام، قد تم تجميده بسبب معارضة مجلس الوزراء، لكنه أعيد فتحه مرة ثانية أوائل الأسبوع الماضي من جانب محمد رضا باهنر نائب رئيس المجلس. وقد قوبل إعلان هذا الخبر برد فعل سلبي من جانب التيار الإصلاحى، وحتى الآن أعلن مجمع روحانيون مبارز ومنظمة مجاهدى الثورة معارضتهم بشكل رسمى للانعقاد المتزامن لهذه الانتخابات.

وكذلك أيضاً رفض "على محمد غريبانى" الأمين العام لجمعية المهندسين الإسلامية الذى انتخب مؤخراً كرئيس دورى لمجلس تنسيق جبهة الإصلاحات، ووصف عملية الانعقاد المتزامن لهذه الانتخابات بأنها "اختطاف سياسى".

التحدى الذاتى: الائتلاف

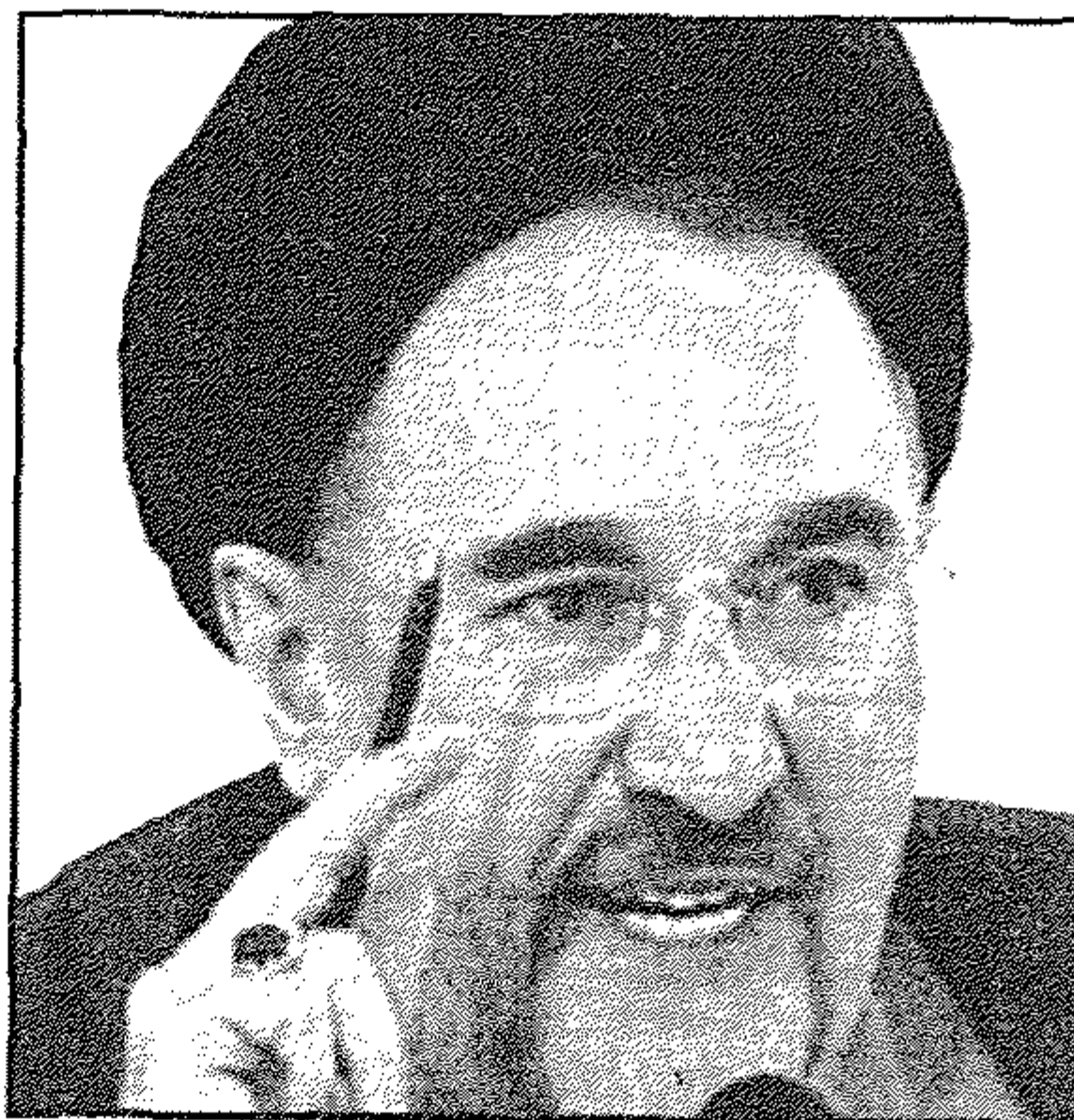
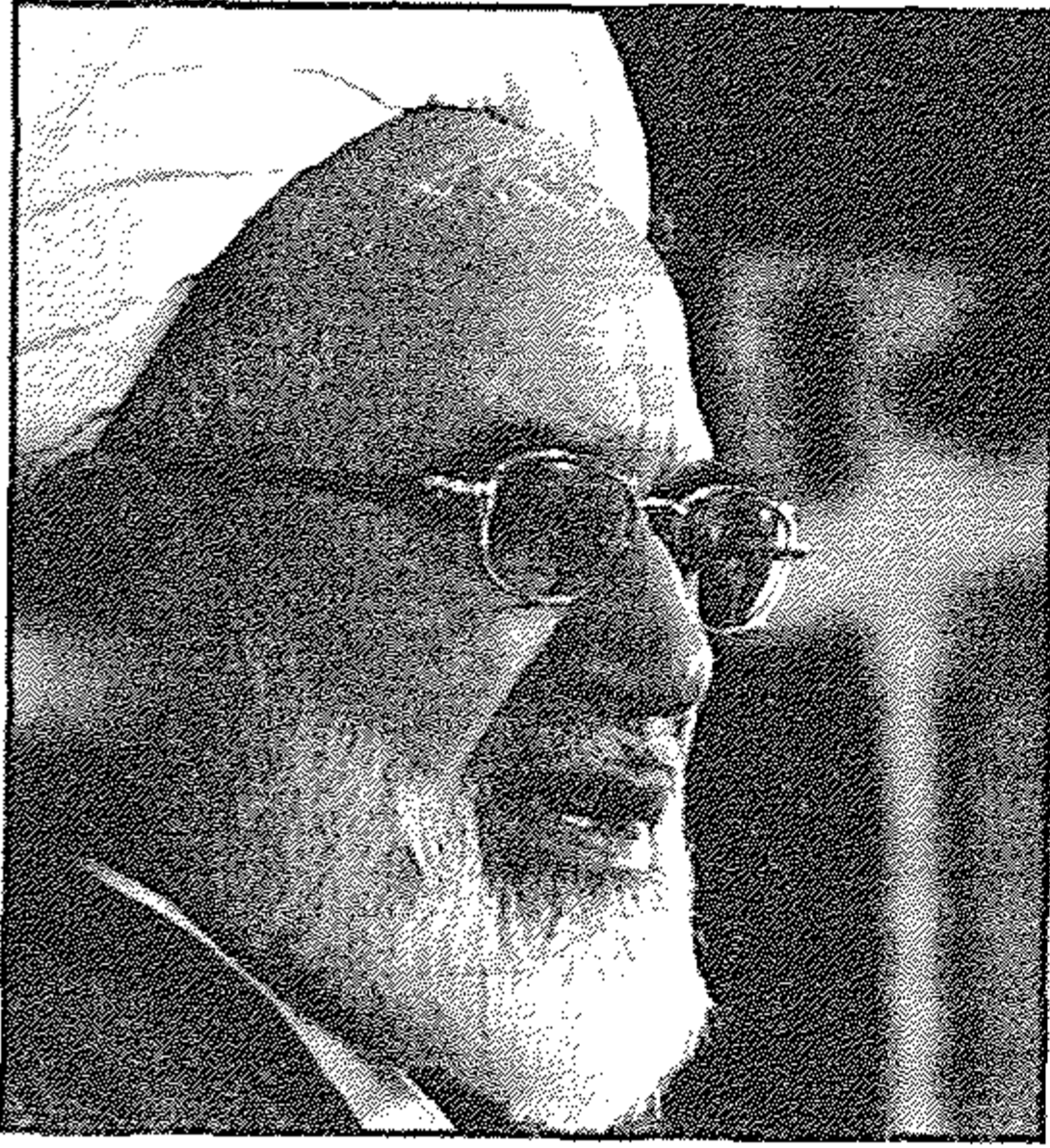
المسألة الأساسية التى تهم كلا الجناحين التى ستبدو فى حالة الانعقاد المتزامن للانتخابات المحلية ومجلس الخبراء، مسألة "الائتلاف" لأن الائتلاف فى انتخابات مجلس الخبراء أكثر بساطة وسهولة من الانتخابات المحلية. هذه القضية تصدق وبشكل أكبر فيما يخص الإصلاحيين لأن هذا التيار بالفعل ليس له مرشحون كثيرون فى انتخابات الخبراء. لكن فيما يخص الانتخابات المحلية، على الرغم من المسامى

التي قد بدأت منذ شهور من أجل الائتلاف، لكن العمل الأصعب، ومن المحتمل مع تقديم موعد الانتخابات، ألا يتحقق هذا البرنامج. هذا فى حين أنه فيما عدا حزب الاعتماد الوطنى الذى يؤكد المشاركة الفردية فى الانتخابات المحلية، وفى أفضل الحالات يفضل الائتلاف على محورية "الأشخاص" وليس "الأحزاب"، فإن كل الجماعات الإصلاحية الأساسية تؤكد الائتلاف فى الانتخابات القادمة. فى هذه الأثناء يبدو أن اللقاءات الأخيرة لمجالس تنسيق جبهة الإصلاحات مع هاشمى رفسنجانى وسيد محمد خاتمى ومهدى كروبي هى الطريق الوسط الذى اختاره الإصلاحيون.

وفى هذا الصدد قال "حسين مرعشى" المتحدث باسم حزب كوادى البناء لوكالة أنباء "أفتاب": "بصفة عامة يجب أن تكون جبهة شاملة وهذه الجبهة يجب أن تتكون من الأحزاب والشخصيات العامة التى لا تتخبط فى عمل حزبي" وأضاف مرعشى: "لو أن الائتلاف مع الأحزاب يعنى أنه علاوة على الأحزاب تدخل وجوه أخرى الساحة، فإنه يكون خطوة للإمام، أما لو أن "الائتلاف مع الأشخاص" يعنى تقليل دور الأحزاب وإيجاد صدع بينها لا يكون مفيداً". ووصف المتحدث باسم حزب الكوادى اللقاءات الأخيرة للإصلاحيين مع هاشمى وخاتمى وكروبي بأنه أمر مؤثر للغاية لإيجاد ائتلاف بين الإصلاحيين، وأضاف: "لو أن مظاهر التنسيق هذه حدثت من قبل لشاهدنا اليوم ظروفاً مختلفة".

هل ينجح التحالف الثلاثي في وقف تقدم المحافظين الجدد؟

عباس بازوكي ■ مردم سالاري (الديمقراطية) ٢٠٠٦/٦/١٥



٤٣

المحافظة في انتخابات مجلس الخبراء، والتصدي للخطوة الرابعة للمحافظين الجدد . هؤلاء المحافظين الجدد هم في الواقع نفس القوى السياسية الجديدة التي حلت منذ الانتخابات البلدية محل المحافظين التقليديين في إيران، وقد تقدمت في برامجها لدرجة أنها أدت إلى إثارة قلق المحافظين التقليديين.

ومع أن هذا القلق ليس كبيراً نظراً لتوحد بعض المصالح، وفي أوقات الضرورة وحيثما تتطلب المصالح تتحول هذه الانشقاقات إلى وحدة ثانية، فمن الواضح أن هناك عناصر داخل تيار المحافظين التقليديين تعمل على وضع حدود للمحافظين الجدد الذين يسيطرون بشكل غير متكافئ على الثروة والسلطة ولهذا وصل الجميع إلى نتيجة واحدة هي أن الطريق الصحيح للإيرانيين هو الديمقراطية الشعبية.

لكن مفكراً مثل خاتمي كان يؤمن منذ البداية بالديمقراطية الشعبية ولهذا يؤكد أنه يجب على معارضي الديمقراطية أن يصلحوا أنفسهم . أما مهدي كروبي مع أنه لم يعرف كقوة تنظيمية وفكرية، ولكنه وللإنصاف هو واحد من أكثر وجوه الجبهة الإصلاحية فعالية وتأثيراً، وقد أثبتت تجربة الأعوام الماضية أنه يمكن الاستفادة من شجاعته وصراحته لتحقيق المصالح القومية، والسؤال هنا ما هو العمل المشترك الذي يمكن لهؤلاء الثلاثة أن يقوموا به ؟، وكيف ؟، وهل يمكن حشد قوة هؤلاء الثلاثة لتحقيق المصالح القومية ؟

رغم انتهاء فترة الرئاسة الثانية للرئيس السابق محمد خاتمي، إلا أنه ما يزال يمارس دوراً كبيراً في إيران خاصة في أوساط الإصلاحيين، حيث يعقد الكثير من الإصلاحيين الآمال على خاتمي من أجل العمل على لم شمل ما تبقى من هذا التيار بعد أن تلقى سلسلة من الهزائم بدأت بالهزيمة في الانتخابات البلدية عام ٢٠٠٣، ثم انتخابات المجلس السابع عام ٢٠٠٤ وانتهت بالانتخابات الرئاسية التي فاز بها محمود أحمدى نجاد .

وعلى مدى الأشهر الماضية كان هناك تحرك ملحوظ من جانب اثنين من أهم الرموز السياسية في إيران هما السيد مهدي كروبي أحد أقدم الوجوه اليسارية في النظام، وهاشمي رفسنجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام، فقد كثف مهدي كروبي نشاطاته بين صفوف الإصلاحيين على الساحة السياسية وخاصة الحزبية والإعلامية، وقام بعمل كبير لتنظيم الإصلاحيين في إطار حزب الاعتماد الوطني، إلى جانب ذلك يواصل هاشمي رفسنجاني نشاطاته على الساحة السياسية، هؤلاء الثلاثة هم أهم الوجوه التي قامت على مدى الشهور الماضية بمشاورات منفصلة لضبط قوة المحافظين الجدد في إيران، وفي بعض الأحيان قاموا بعقد جلسات مع بعضهم .

ومن المؤكد أنه حتى الآن لا توجد أخبار موثقة عن تلك الجلسات، ولا يزال الأمر في طور التخمينات. وتهدف هذه المشاورات إلى تنظيم صفوف القوى غير

الفيلسوف الأردكاني

في عام ١٩٤٣، في أردكان إحدى المدن الصغيرة بمحافظة يزد الصغيرة، ولد محمد خاتمي وكان منذ طفولته وصباه يعمل على القيام بأعمال لمساعدة الأسرة، كان والده يزرع في أبنائه الحرية ووضوح الرؤية. ولهذا كانت العلاقات بينهم حميمة وكانوا يتبادلون الرأي والفكر، وتصف أمه فترة صباه : أمضى محمد فترة صباه في القراءة والرياضة وحب الأب والأم والأسرة، كان عطوفاً جداً، كان خاتمي رجل دين يتبادل الرأي والعلم في كل الحوارات العلمية .

وفي قم ومع تحصيله العلوم الدينية شارك في الامتحان العام في ذلك الوقت وتم قبوله في قسم الحقوق بجامعة طهران، لكن ظل تحصيله للعلوم الدينية في المرتبة الأولى، وانصرف عن الدراسة في قسم الحقوق، ولكنه بعد فترة في عام ١٩٦٥ اتجه إلى كلية الآداب بجامعة أصفهان ليدرس الفلسفة، وفي أصفهان أيضاً شق طريق الحوزة العلمية وواصل دراسته الحوزوية حتى حصل على مرتبة الاجتهاد، ثم تخرج من جامعة أصفهان، وعلى الرغم من توافر شرط الاجتهاد والإعفاء من الخدمة العسكرية، ذهب لتأدية الخدمة، وكان واحداً من رجال الدين القليلين الذين أدوا الخدمة في ذلك الوقت، وأصبح ضابط شرطة. وفي عام ١٩٧٠ قبل مرحلة الماجستير في العلوم التربوية بجامعة طهران واصل دراسته حتى حصل على بعثة دراسية للدكتوراة خارج البلاد، وعاد إلى قم وعلى مدى إقامته سعى بكل جدية لدراسة الفقه والأصول وأتم مرحلة الفلسفة العليا على يد آيات عظام وأساتذة كبار مثل مرتضى حائري يزدي، ووحيد خراساني، وسيد موسى شبيري، والشهيد مرتضى مطهري وعبد الله جواد أملي، وفي هذه الفترة كان يشارك في الدروس الخاصة للشهيد مطهري عن فلسفة هيغل والماركسية، وتدرج في كثير من المناصب إلى أن وصل إلى رئاسة الجمهورية، وكانت فترة رئاسته مصحوبة بتغييرات كبيرة على الساحة السياسية، وكثير من النخبة السياسية المحنكة مثل الدكتور إبراهيم يزدي الأمين العام لحركة الحرية الإيرانية يقيم رئاسة خاتمي بصفة عامة بأنها كانت إيجابية، ولكن يعترف بأن خاتمي باستخدامه مدراء العشرين عاما الماضية في نظام الجمهورية الإسلامية وخاصة في المجال الاقتصادي لم يستطع تحقيق ما كان يتوقعه الشعب منه .

وعلى الرغم من كل هذا فإن سيد محمد خاتمي قد أصبح محور الإصلاحيين لخلق إجماع بين الجماعات الإصلاحية .

السياسي الرفسنجاني

ولد أكبر هاشمي رفسنجاني بن علي في عام ١٩٢٤ في قرية نوف بهرمان إحدى توابع رفسنجاني . ذهب في سن الخامسة إلى مكتب تحفيظ القرآن . وفي عام ١٩٤٨ توجه إلى قم لدراسة العلوم الدينية، وقد تزامن وصوله إلى قم مع وجود حركة تأميم النفط، درس لمدة سبعة أعوام وبعد ذلك بدأ مرحلة التخرج، درس الفقه والأصول وحضر دروس العلامة طباطبائي .

ألقى القبض عليه بعد أحداث المدرسة الفيزية، وتم اقتياده كجندي إلى ثكنة باغ مشاه، قام منذ عام ١٩٦٤ بنشر مجلة مدرة التشيع، وفي أواخر عام ١٩٦٤ تم اعتقاله ثانية بحجة نشر بيانات، أطلق سراحه بعد ثلاثة أشهر وبعد نجاح الثورة كان هدفاً لعملية اغتيال من جانب جماعة الفرقان، وكان له دوراً مؤثراً في تشكيل روحانيت مبارز بطهران وبناءً على أوامر الإمام تم تعيينه عضواً في مجلس الثورة، وعضواً بمجلس الخبراء ورئيساً للمجلس ونائباً للقائد العام للقوات وعضو مجمع تشخيص مصلحة النظام، وكان طوال هذه الفترة رئيساً لمجلس الشورى الإسلامي .

تولى رئاسة الجمهورية، وفي عهده أُلغى منصب رئيس الوزراء وهاشمي رفسنجاني مع أن له تجربة غير طيبة مع بعض الإصلاحيين في الانتخابات السادسة بمجلس الشورى إلا أنه مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية التاسعة حدث مرة أخرى تقارب أكبر مع هذه الجماعات، وهذا التقارب يزيد من حجم نشاطه السياسي لكن هاشمي إزاء مواجهة الهجمات الواسعة المنظمة من جانب المحافظين الجدد يعتقد أن هذا الجناح الذي وصل إلى السلطة حديثاً سيعمل على إلغائه من الساحة السياسية الإيرانية .

وهو ذكي جداً ولا يشك أحداً في هذا الأمر، لكن الذكاء وحده لا يكفي لخروج هذا السياسي من الأزمة التي يعيشها، لأن الخصم بكل ما يملك من إمكانيات يستطيع بكل سهولة أن يشوه صورة رفسنجاني حتى في أصغر قرية في إيران .

لكن هاشمي على الرغم من إصرار بعض الأحزاب والشخصيات المقربة منه على تركه لرئاسة مجمع تشخيص مصلحة النظام اعتراضاً على ما يحدث له قد رفض كل هذه الاقتراحات لأن تركه لهذا المنصب يجعله أعزل أمام الهجمات التي تستهدفه .

الإصلاحي اللرستاني

ولد مهدي كروبي في عام ١٩٣٧ في الوجوديرز . ظل في هذه المدينة حتى نهاية الفصل السادس الابتدائي . وبدأ دراسته الحوزوية في قم في عام ١٩٥٤، وفي عام ١٩٦٤ ميلادياً التحق بجامعة طهران

للدراصة بقسم الإلهيات وقد تم اعتقاله مرات عديدة في الفترة من ١٩٦٣ حتى ١٩٧٨، ومن المسؤوليات الرسمية التي تولاهها مهدي كروبي يمكن ذكر رئاسة لجنة إمداد الإمام الخميني، ورئاسة مؤسسة الشهيد وممثل الإمام في بعثة الحج وممثل الشعب في المجالس الأول والثاني والثالث والسادس وتولى رئاسة المجلسين الثالث والسادس.

وكروبي من السياسيين الإصلاحيين يملك جراءة وشجاعة واضحة يتضح هذا من خلال تعاطفه مع موضوعات اعتقال هاشمي أغاجري وحسين لقمانيان والمعتقلين السياسيين في الأعوام الأخيرة .

إدارة الجبهة المتحدة للثورة الإسلامية

هؤلاء الثلاثة هم من الوجوه التي تؤمن بإصلاح الأمور في إطار الأهداف الأولية للثورة الإسلامية، ولذا فهم من الإصلاحيين الذين يقولون بهذا النوع من

الإصلاحات، ويعتقدون أن من الممكن إنجازها في إطار شعارات الثورة الإسلامية ولا يرون تضاداً بين الجمهورية والإسلامية، ويستطيعون الاستفادة من المميزات التي يتمتعون بها مثل الرصيد الشعبي والدولي الذي يتمتع به خاتمي، ونفوذ هاشمي رفسنجاني بين رجال الحوزة وبعض مراكز السلطة وصراحة وشجاعة مهدي كروبي من الممكن أن تحشد كوادرهم وإعدادهم للإصلاحات، وهؤلاء الثلاثة أصحاب التجربة لو يتحدوا في الدفاع عن الحقوق الأساسية للأمة ومواجهة سيطرة المحافظين الجدد من المؤكد أنهم سينجحون بشرط أن تقوم الجبهة المتحدة للثورة الإسلامية بإعادة تعريف شعارات وأهداف الثورة، وتقوم ببحث المشاكل والمعوقات بشكل علمي ودقيق .

التمددية في تنظيمات رجال الدين

■ حوار مع محمد علي أبطحي ■ شرق (الشرق) ٢١/٦/٢٠٠٦

٤٥



يعتبر محمد علي أبطحي من الوجوه المعروفة في إيران، إذ كان يشاهد دائماً إلى جوار الرئيس محمد خاتمي، وعلى الرغم من أسلوبه السياسي الهادئ، لكن نشاطاته في مجال الكتابة بالمواقع الإلكترونية أظهرت وجهاً مختلفاً لذلك الشيخ التقدمي، وعلى حد قوله فإنه كان يواصل كتاباته هذه على الرغم من جميع مشاغله وكان يطلعها أكثر من ٢٥ ألف فرد يومياً. يدير أبطحي حالياً منظمة غير حكومية تعمل في مجال حوار الأديان، وقد أصدرت عدداً من المطبوعات

القيمة. وفيما يلي نص الحوار الذي أجرته جريدة شرق معه.

× السيد محمد أبطحي، ما هو الاختلاف والسمات الفارقة بين مجمع روحانيون مبارز وجمعية روحانيت مبارز؟ ولماذا ظهر روحانيون مبارز كتنظيم جديد لرجال الدين؟

- بعد قيام الثورة وفي السنوات الأولى من عمر الجمهورية الإسلامية وجدت اختلافات تنظيمية في الساحة السياسية وسرعان ما كرست تلك الاختلافات

وأصبحت أكثر تحديداً ووضوحاً، هذه الاختلافات التي ظهرت بين التيارات السياسية كانت جوهرية ذات جذور، ولم تستثنى تيارات رجال الدين من ذلك بل كانت فيما بينها القدر الأكبر من تلك الاختلافات فقد كان هناك نوعان من القراءات الدينية حافظ على وجودهما على الدوام وعلى الرغم من مرورهما بفترات متباينة من القوة والضعف لكنهما كان موجودين على الدوام، ويمكن القول أن تيارات رجال الدين كانت تنقسم إلى وجهتي نظر متباينتين منذ البداية، الأولى لها وجه ثابت في كل زمان وتحت أي ظروف ويمكن تسميتها بالفرقة المتحجرة أما الثانية فلها ملامح مختلفة إذ تؤمن بأطروحة أن الإسلام يتوافق من التغيرات الحديثة، وكتعريف موسع لها يمكن تسميتها بوجهة النظر التقدمية، وأصحابها يؤمنون بضرورة رؤية مختلفة للمصادر المعرفية الأساسية للدين وأصحابها على خلاف المجموعة الأولى يؤمنون أن آليات العمل الموجودة الرائجة حالياً هي الأفضل حتى ولو لم تؤد إلى نتيجة، لقد طرح هذا الموضوع أثناء فترة تولي مير موسى رئاسة الوزراء، فعلى سبيل المثال أحضر عدد من السياسيين كتابي توضيح المسائل وتحرير الوسيلة للإمام الخميني وكانوا يقولون أنه ينبغي أن نعمل وفق الآراء الواردة فيهما، لأن سعادتنا كامنة بين دفتيهما.

كانوا يريدون أن يضعوا قانون العمل وجميع ما تحتاجه الدولة من قوانين وفق أحكام هذين الكتابين. هناك نقطة على جانب كبير من الأهمية وينبغي أن نتناولها هنا وهي أن فكر الإمام الخميني لم يكن الفكر الغالب في الحوزات الدينية، وإنما كان فكر الإمام فكراً استثنائياً غريباً على الحوزة، كما أن الثورة لم تكن نتاج فكر رائج آنذاك، ولقد أكدت هذه المسألة مراراً، إن الثورة لم تخرج من قلب الفكر الديني الرائج آنذاك، وإنما هذه الشخصية الاستثنائية وفي نفس الوقت الغريبة على الحوزة والمقصود بها الإمام هي التي تزعمت الثورة وأرشدتها، لقد قال الإمام عدة مرات أنه عندما كان ولدي يشرب من الماء في مدرسة الفيزيائية بقم، كانوا يقولون أن كوبه نجس ولا يجوز الشرب فيه، لأن ابن فلان قد استعمله وشرب منه، إن هذا القول في أوساط الحوزة يعني ارتكاب أغلظ الآثام فهو يعني أن أحداً كفر ذلك الشخص واعتبره نجساً بمعنى كفره المطلق.

بناء على هذا فإن فكر الإمام لم يكن سائداً بالحوزة بحيث يتزعم الثورة، لكن عندما نجحت الثورة دخل الفكر المسيطر على الحوزة آنذاك وهو الفكر التقليدي التيار الثوري، لقد التقى هذان التياران في نقطة

واحدة، بمعنى أن الفكر التقدمي الذي كان الإمام زعيماً له والفكر التقليدي الذي كان مسيطراً على الحوزة، وقفاً إلى جوار بعضهما البعض بعد الثورة.

x هل يمكن القول أن كل واحد منهما كان في نفس المسار؟

لا، لم يكونا يخطوان في نفس المسار، وإنما التقيا في نقطة واحدة، فلأن زعامة الثورة كانت بيد الإمام وكان رجل دين صارت الثورة باسم جميع رجال الدين، حتى التيار الذي لم يكن يؤمن بفكر الإمام ولم يقبله. من الناحية الأخرى هناك الجماعة التي اعتقدت بالإمام وكونت التيار الثوري التقدمي، كانوا يريدون في هذه الظروف أن يكونون دعماً لبعضهما البعض، ثم ظهرت التصادمات بسبب وجود أزمات في إدارة الدولة فذهبت مجموعة صوب التقليدية، ومجموعة أخرى صوب التقدمية.

كان آية الله بهشتي نموذج التيار الثاني بعد الإمام، وداخل صفوف هذين التيارين وجد أفراد لم يؤمنوا بالثورة ووقفوا في مواجهتها فتم استبعادهم، ووجود هذه الأفكار المتضاربة كان يؤدي إلى ظهور صدامات، وشيئاً فشيئاً انتقلت تلك الصدامات إلى الأوساط التنفيذية في الدولة وعبر أصحابها عن أنفسهم في القضايا السياسية والاقتصادية بل والاجتماعية أيضاً، استمرت هذه الصدامات حتى انتخابات المجلس الثالث، في هذه المرحلة كان زمام التيار التقدمي بيد السيد أحمد الخميني وكان يحافظ على ربط التقدميين بالإمام ويدير تلك العلاقة، وفي الدورة الانتخابية الثالثة لمجلس الشورى الإسلامي ظهر الخلاف جلياً واضحاً، وكان السبب وراء ذلك أن روحانيت مبارز قدمت قائمة انتخابية لم تضع فيها أي فرد من التيار التقدمي لرجال الدين، ولو كانت هذه المسألة قد استمرت لاستولى التقليديون بشكل فعلي على السلطة والنفوذ والإدارة.

x هل هذا يعني أن سلطة ونفوذ التقليديين كانت تتوحد داخل إطار النظام؟

- لم تكن تتوحد وإنما كانت تقوى وتتدعم، وكان الإمام وأفراد آخرون يقفون في مواجهة هذا الأمر، على الرغم من وجود خلافات داخل الحكومة نفسها، لكن المهم في تلك المرحلة أن التيار المتحجر لم يحصل على إدارة كل مؤسسات الثورة، ولو أن هذا الأمر حدث لدفعت الثورة ثمناً باهظاً.

في ذلك الوقت كانت روحانيت مبارز أقوى التنظيمات السياسية، لذلك السبب شكل مجموعة من أصدقاء الإمام الذين لهم تاريخ نضالي طويل وكان لهم دور رئيسي في الثورة بالوقوف أمام الفكر التقليدي،

وكونوا حلقة أولية للدفاع عن الفكر التقدمي، وكان رمانة الميزان في تلك الحلقة السيد أحمد الخميني. وكان معظم رجال الدين الأعضاء بإدارة مكتب الإمام من أنصار الفكر التقدمي وتقريباً هم جميع من كان في مكتب الإمام مثل السيد توسلي ومحمد علي أنصاري والسيد سراج والحاج حسن صانعي والسيد خاتمي والسيد كروبي والسيد موسوي خوئيني ها وبين هؤلاء الأفراد من ينبغي أن تفصلهم نهائياً عن التيار التقليدي مثل هادي غفاري وكروبي وموسوي خوئيني ها وجلالي خميني، هؤلاء الأفراد طالبوا بتشكيل تنظيم جديد وآمنوا بضرورة إنقاذ فكر الإمام والثورة والتصدي لتصاعد موجات الفكر المتحجر، وبالطبع عندما أرادت هذه المجموعة أن تفصل كانت قلقاً من رأي الإمام ثم حصلت بشكل ضمنى على موافقة الإمام.

x ما هو دور السيد أحمد الخميني؟

- لم يكن لأحمد الخميني وجوداً مباشراً لكن كان الجميع أصدقاء للإمام يمكن القول أنه كان هناك تنسيق مع الإمام وهو الذي كان يقوم بهذا الدور. ذات يوم تجمع كل الأصدقاء بالقرب من حسينية جماران في منزل السيد صدوقي، وتبادلوا وجهات النظر حول كيفية الانفصال عن المجموعة التقليدية الفكر، حيث كانوا في ذلك الوقت ما زالوا يمارسون نشاطاتهم تحت اسم روحانيت مبارز.

x ماذا حدث لكي تأخذوا اسم روحانيون مبارز لتنظيمكم؟

- لم يكن هذا الاسم مطروحاً في الجلسة الأولى، لكن قبل أن تبدأ انتخابات الدورة الثالثة للمجلس، قرر عدد من الأصدقاء أن يختاروا اسماً لأنفسهم، واختار كبار هذه المجموعة اسم (روحانيون مبارز) ثم ذهبوا إلى الإمام لكي يحصلوا على الموافقة على هذا المسمى، فشجعهم الإمام وقال هذا يعني أنه ليس هناك اختلاف.

كانت هذه النقطة مهمة جداً لأن الإمام كان قلقاً جداً من أن تلتصق الأفكار المتحجرة باسم رجال الدين بمعنى أن يترادف اسم رجال الدين في التاريخ مع

الأفكار المتحجرة، فكان يرى أنه من الضروري جداً وجود مجموعة أخرى من رجال الدين داخل التيارات السياسية.

x ما هي القضايا التي حدث اختلاف حولها بين روحانيت مبارز وروحانيون مبارز كتيار ذي توجه يساري؟

- كان الاختلاف حول قضايا مثل الضرائب، تقسيم الأرض، حدود الملكية، قانون العمل وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وحدث كل ذلك في العقد الأول من عمر الثورة، كانت وجهات نظر الطرفين مختلفة، وكانت آراء روحانيون مبارز أقرب إلى الدفاع عن المستضعفين والمحرومين.

x في التجمع التقليدي قبل الثورة كان يتم السعي إلى توحيد صفوف رجال الدين، كضرورة لازمة للنضال بعكس نظام الحكم الذي كان يسمى إلى إحداث الفرقة بين رجال الدين وكذلك المناضلون، فكيف بعد الثورة يتجه هذا التيار الموحد إلى التعددية؟

- قبل نجاح الثورة أيضاً لم يكن رجال الدين موحدين، فقد كانت هناك اختلافات على سبيل المثال كانت هناك وحدة بين رجال الدين في عهد السيد بروجردي في ذلك الوقت لم تكن هذه المسألة مطلقة، فكان هناك آية الله الكاشاني أيضاً، والإمام الخميني أيضاً وعلى الرغم من أنه لم يكن له ظهور كبير آنذاك ولكن ميوله كانت مختلفة عن الجميع، لم يكن لرجال الدين تيار موحد في أي وقت، دوماً كانت بينهم أفكار وتيارات مختلفة، ونرى ذلك إبان الثورة الدستورية ١٩٠٦م حيث كانت هناك تيارات كثيرة مختلفة بين رجال الدين وكانت اختلافاتهم جوهرية.

x ألم تؤد هذه التعددية بين رجال الدين إلى توزع الناس؟

- لا، الناس إنما يواجهون هذه التعددية ومعتادون عليها، فبعد وفاة آية الله بروجردي في عقد الأربعينيات، كان هناك عدد من مراجع التقليد بتوجهات مختلفة، وتوجه كل فرد من الشعب صوب مرجع منهم، لكن الأغلبية في النهاية اختارت الإمام وسارت على نهجه في حين أن فكره ونهجه كان في موضع الأقلية داخل الحوزات الدينية.

مجلس العلاقات الخارجية.. عودة المعتدلين للسياسة الخارجية

■ شرق (الشرق) ٢٧/٦/٢٠٠٦

الخارجية الإيرانية.

٣- الاستفادة من خبرات المختصين والنخب. وهذه النخب حتى وإن تمت باختيار مرشد الثورة فهي نفسها أولئك الأشخاص الذين كانوا منذ عام مضى يقومون بتنفيذ القرارات والسياسات الخارجية للدولة ثم ابتعدوا عنها بعد تشكيل الحكومة الجديدة، حيث تمت إعادتهم بقرار من المرشد إلى ذات الدائرة ولكن من باب آخر. في هذا يقول المرشد: "من اللائق أن يدخل السادة الدكتور على أكبر ولايتي، على شمخاني، محمد شريعتمداري ومحمد حسين طارمي كأعضاء لمدة خمس سنوات وأن يتولى رئاسة هذا المجلس السيد الدكتور كمال خرازي".

الحقيقة أن أعضاء المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية يُعرفون في الأوساط والمحافل السياسية بأنهم وجوه وشخصيات معتدلة.

أولاً: على أكبر ولايتي

لقد ظل على أكبر ولايتي وزيراً للخارجية طوال ١٦ سنة في حكومات مير حسين موسوي وعلى أكبر هاشمي رفسنجاني وعلى الرغم من أنه خرج من الحكومة في عصر خاتمي إلا أنه أسس لعلاقات قائمة على الاحترام مع الإصلاحيين وصار مستشاراً لمرشد الثورة في الشؤون الدولية بوصفه قريب إلى قادة النظام.

لقد حدد ولايتي وكشف عن "حدوده" بصراحة ووضوح تامين أثناء الانتخابات التاسعة لرئاسة الجمهورية وهي "الحدود" التي رسمت وحددت دوائر علاقاته مع الأجنحة المتشددة لدرجة أن أجنحة التحالف اليميني أعلنت أنه في حالة تأييد ترشيحه - على أكبر ولايتي - بواسطة مجلس التنسيق بين قوى الثورة برئاسة على أكبر ناطق نوري فإنها سوف تنفصل من التحالف وربما لهذا السبب تم صرف النظر عن ترشيح ولايتي لرئاسة الجمهورية من جانب المجلس التنسيق بين قوى الثورة وذلك في حين أن ترشيح "على لارييجاني" لم يمنع دون انفصال الجناح الراديكالي عن ذلك الائتلاف ومع إعلان استقلالية مرشحين اثنين يختلفان تمام الاختلاف عن بعضهما البعض أي على أكبر ولايتي من جانب ومحمود أحمدی نجاد من جانب آخر فإن مجلس التنسيق بين قوى

أثار تأسيس المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية ردود فعل داخلية واسعة، ففي أول رد فعل من جانب المتحدث الرسمي باسم حكومة محمود أحمدی نجاد صرح غلام حسين إلهام قائلاً: "لقد تم تحديد وظائف هذا المجلس ودوره الأكبر يتمحور في نطاق العمل الاستشاري ودائرة المرشد، وليست له أية وظيفة تنفيذية". وأضاف: "إن المنفذ الأساسي للسياسات الرئيسية في دولتنا هو وزارة الخارجية هذا إلى جانب وظائف واختصاصات المجلس الأعلى للأمن القومي في هذا الصدد والذي يجب أن يتم التصديق على قراره من جانب مرشد الثورة .. إن تشكيل المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية سيصبح سبباً لزيادة قدرات واضعي السياسات الرئيسية في دولتنا دائرة وقطاع العلاقات الخارجية كما أن تشكيل هذا المجلس هو حق أصيل للمرشد، ونحن نعتقد أن هذا القرار يهدف إلى حماية المصالح الرئيسية للدولة ومصالحنا القومية ومن ثم فإن هذا الأمر موضع ترحيبنا". من هنا يتبين أن المتحدث باسم حكومة أحمدی نجاد على الرغم من أنه دافع عن تأسيس المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية إلا أنه يجتهد لكي يفرق بين هذا المجلس وبين الحكومة ووزارة الخارجية وهو يعارض مقولة وجود تبعية من جانب الثاني للأول وهو يسعى لقصر دوره بوصفه مؤسسة "استشارية" صرف وذلك في الوقت الذي لم يتم فيه الاستفادة من كلمة "مشورة" بأي شكل من الأشكال في قرار المرشد الخاص بإنشاء هذا المجلس والذي ينص على الآتي: "السيد الدكتور خرازي .. بهدف المساعدة في وضع واتخاذ القرارات الرئيسية وبحث ودراسة الآفاق الجديدة في العلاقات الخارجية للجمهورية الإسلامية والاستفادة من رؤى وخبرات النخب المختصة في هذا الصدد، كان من اللازم تشكيل المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية".

ووفقاً لنص هذا القرار فإن ثلاث وظائف أساسية يُتوقع لها أن تشكل دائرة مهام واختصاص هذا المجلس وهي كالتالي:

١- المساعدة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية والرئيسية.

٢- بحث ودراسة الآفاق الجديدة في العلاقات

الثورة لم يتمكن من الاستمرار في عمله.

بعد سنة أعلن "على أكبر ناطق نوري" أن "هاشمي رفسنجاني" هو الوحيد الذي لديه استعداد للتعاون مع مجلس التنسيق بين قوى الثورة ومن ثم أصبح الفرد - المرشح - الوحيد الذي سيتم تأييده من جانب المجلس - كأفضل الوجوه المعتدلة - وليس "على أكبر ولايتي". ربما كان هذا الأمر سبباً لأن يعلن ولايتي صراحة أنه في حالة ترشيح هاشمي رفسنجاني فسوف ينسحب من المنافسة وهو ما نفذه فعلاً، بل وانضمت هيكله الانتخابية في ربيع العام الماضي وقبل الانتخابات بأشهر إلى العمل إلى جانب رفسنجاني على الرغم من أنه - أي ولايتي - انتقد "المنهج المختلف" لممارسات الهياكل والمؤسسات الانتخابية التي قادت ونفذت الحملة الانتخابية لهاشمي رفسنجاني.

لقد بقي ولايتي وبشكل دائم موضع احترام من جانب الإصلاحيين، وأثناء انتخابات رئاسة الجمهورية في عام ١٣٧٦ هـ / ش / ١٩٩٧ التي فاز فيها خاتمي كلما كان يتم طرح اسم على أكبر ولايتي في الأوساط السياسية فإن جريدة "سلام" الناطقة باسم مجمع روحانيون مبارز كانت تذكره باسم "السياسي المعتدل" الذي من الممكن أن يصبح مرشحاً لرئاسة الجمهورية. في نفس الوقت فإن ولايتي - وبسبب سياساته المعتدلة في فترة رفسنجاني - كان موضع انتقاد دائم من جانب رموز الأجنحة والتيارات اليسارية خاصة فيما يتعلق بقضايا مثل علاقات إيران والسعودية أو المفاوضات مع الغرب، وهو الحدث - أو النقد - الذي لم يتم في العقد التالي نظراً لأن الإصلاحيين كانوا قد ولدوا وخرجوا من "رحم" اليسار حيث أخذوا يؤيدون فض النزاع في السياسة الخارجية الإيرانية. من هنا أصبح "الوجه" الحالي لولايتي مطلوباً من جانب - أو لكل من - الجناح الإصلاحي المعتدل وكذلك المحافظين.

إن مواقف ولايتي بشأن الملف النووي الإيراني وتأكيده ضرورة تغيير الاستراتيجية الخاصة بالسياسة الخارجية الإيرانية من استراتيجية النظر إلى الجنوب (أمريكا الجنوبية) أو الشرق إلى التمرکز حول الشرق الأوسط تدل على تفاوت في الرؤية الدبلوماسية المعتدلة وعن الدبلوماسية الجديدة.

لقد كتب ولايتي مقالة في هذا الصدد شرح فيها هذه الرؤية وقد نشرتها جريدة "شرق" في عددها السنوي الذي نشرته في ربيع هذا العام والأكثر من ذلك أنها نشرت تعقيباً مختصراً في هذا الصدد قبل سفر ولايتي إلى السعودية كمندوب شخصي للمرشد. يُقال إن ثمة "استراتيجية إقليمية" قد طرحت في هذه

الزيارة المهمة كاستراتيجية رئيسية لهاتين الدولتين المحوريتين والشرق أوسطيتين أي إيران والسعودية لقد جاء الرد بزيارة ولايتي أثناء زيارة محمود أحمدی نجاد إلى السعودية (في إطار اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي) وفي النهاية حمل "سعود الفيصل" رسالة من ملك السعودية إلى مرشد الثورة الإيرانية.

قبل كل هذه الأحداث كان هاشمي رفسنجاني قد اصطحب معه، في زيارة إلى المملكة العربية السعودية لزيارة بيت الله الحرام، اصطحب معه جمع من السياسيين من خارج الحكومة كان من بينهم غلام حسين كرياسجي وعلى أكبر ولايتي.

وهو الأمر الذي كان يكشف عن المكانة المستقلة لولايتي خارج إيران تجاه حكومة أحمدی نجاد. ولأول مرة يقوم المرشد بالاستفادة من "فرد" خارج الجهاز الرسمي للحكومة لكي يوصل له رسالة وهو ما كان يدل - بالنسبة لرجال السياسة الخارجية - على ترحيب الجهاز الحكومي في هذا الشأن حتى أن أحد كبار المسؤولين التنفيذيين في الحكومة اعتبر أن زيارة الدكتور ولايتي إلى السعودية بمثابة زيارة "ممهدة" من أجل إنجاح زيارة رئيس الجمهورية إلى الرياض. بالإضافة لكل هذا فإن ولايتي يتمتع بخبرة ١٦ سنة في وزارة الخارجية وكذلك تجربته إنهاء - وغلق ملف - الحرب المفروضة مع العراق والمباحثات الخاصة بالقرار ٥٩٨ وهو ما سوف يوظف بشكل جيد لصالح الملف النووي الإيراني.

ثانياً: كمال خرازي

كما ينص قرار المرشد فإن كمال خرازي هو رئيس المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية لكنه في مقابل ذلك يُعرف بوصفه وزير خارجية السيد محمد خاتمي الوجه الأبرز في سلة الإصلاحيين. قضى كمال خرازي سنواته الدبلوماسية في الأمم المتحدة بوصفه مندوباً للجمهورية الإسلامية فيها. قبل ذلك كان رئيساً لوكالة أنباء الجمهورية الإسلامية وذلك أثناء تولي "خاتمي" وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي.

طوال فترة وزارة خرازي كانت وزارة الخارجية تعمل تحت النفوذ السياسي المباشر لسياسة خاتمي التي عرفت بسياسة "فض النزاع" في العلاقات الخارجية الإيرانية حتى أن علاقات إيران وأوروبا وصلت إلى أعلى مستوياتها آنذاك.

كان خاتمي قد سافر أثناء رئاسته للجمهورية إلى كل من ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، وأسبانيا، وعلى الرغم من أنه بتعيين "حسن روحاني" أميناً للمجلس الأعلى للأمن القومي ومستولاً عن الملف النووي الإيراني، قد حدث انتقاص ما من قدرة وزارة الخارجية إلا أن التعاون

الاستراتيجي والتسيق المتناغم بين "روحاني - خرازي" قد حال دون حدوث تضاد في السياسة الخارجية الإيرانية نظراً لأن كلا من الرجلين - روحاني وخرازي - كان يعرف بوصفه من الوجوه المعتدلة. لقد كان السفراء المعتدلون من جملة "الأدوات" الأساسية بالنسبة لكمال خرازي أثناء توليه وزارة الخارجية وهو ما كان يعطى سياسة "فض النزاع" في العلاقات بين إيران والعالم "معنى". نذكر من هؤلاء: محمد حسين عادلي في لندن، صادق خرازي في باريس، محمد جواد ظريف في نيويورك، فريدون وردى نجاد في بكين و... الخ ومن جملة هؤلاء كان "محمد جواد ظريف" فقط هو الوحيد الذي بقي حتى الآن في منصبه في نيويورك وبتأييد كبير جداً من جانب الحكومة. من هنا فإن اختيار "كمال خرازي" يُعد رسالة مضيئة للإصلاحيين أيضاً. وعلى الرغم من أن الإصلاحيين كانوا يميلون لاختيار وزراء أكثر ليبرالية من خرازي إلا أن ثمانى سنوات له في حكومة خاتمي وفي المجلس السادس قد صارت دليلاً على أن الإصلاحيين كانوا يسعون - وبشكل تدريجي - وراء أن يكون على رأسها فرد يحظى بتفاهم بين قادة النظام.

ثالثاً: علي شمخاني

العضو الثالث في المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية، هو وزير دفاع سيد محمد خاتمي الذي كان من أهم الأشخاص المؤثرة - من قادة الحرس الثوري - في انتخابات الثاني من خرداد ١٣٧٦/يونيو ١٩٩٧ (التي فاز فيها خاتمي) في الدفاع عن خاتمي وتأييده في تلك الانتخابات والذي بسبب ذلك فقد مكانه في هذه المؤسسة بسبب عدم تأييده للمرشحين الآخرين. وبنفس هذا التحليل وتلك المكانة التي صارت له قام بترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية في الفترة الثانية لخاتمي وأصبح منافساً له، لكن بالرغم من ذلك فإن المجلس السادس قد أعلن موافقته على تمديد عمله كوزير للدفاع وذلك على لسان "محسن أرمين". لقد كان شمخاني من كبار قادة الحرب أثناء الحرب الإيرانية العراقية. آنذاك - وبعد ذلك - ظل على الدوام من جملة الشخصيات التي تحظى بتفاهم وقبول بين كبار رموز النظام والدولة. سواء كان ذلك في فترة هاشمي رفسنجاني حيث تولى القيادة المشتركة للقوات البحرية التابعة للجيش والقوات المسلحة وسواء كان ذلك في فترة خاتمي عندما أصبح وزيراً للدفاع. هو أيضاً شغل لفترة صغيرة أو قصيرة منصب القائم على - أو المشرف على - وزارة الحرس الثوري في حكومة ميرحسين موسوي وهي الوزارة التي تم إلغاؤها في عام ١٩٨٩ عندما حدث تغيير في

هيكل الحكومة نظراً لتعديل الدستور. الحقيقة أن "وضعية" علي شمخاني تشبه إلى حد ما "مكانة" محمد شريعتمداري وزير التجارة في حكومة محمد خاتمي والذي كان مؤيداً من جانب "محمد محمد نيك ريشهري" أمين عام جبهة "جمعية الدفاع عن قيم الثورة الإسلامية" التي كان شريعتمداري أحد الأعضاء المؤسسين لها. لكنه بعد ذلك أصبح أحد أفراد حكومة خاتمي ممثلاً عن هذه الجبهة.

ومثلما حدث لأحمد بورنجاني العضو الآخر في جمعية الدفاع عن قيم الثورة الإسلامية، فإنه عندما اقترب من الإصلاحيين تم تثبيتته في الحكومة الثانية لخاتمي.

قبل ذلك كان شريعتمداري يعمل في مكتب مرشد الثورة ثم عمل لدورة كمندوب شخصي لرئيس الجمهورية خاتمي في سجن "أوين" وقام بعقد لقاء مع "أكبر كتجي" لتحسين حالته ووضعها. أثناء توليه المنصب الوزاري استقدم للعمل معه عدداً من معاونين والمديرين الإصلاحيين وأخذ يجهز المناخ لانضمام إيران لمنظمة التجارة العالمية.

رابعاً: محمد حسين طارمي

آخر عضو معين في المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية، وهو يعد العضو الوحيد في المجلس المنتمي للتيار الديني. بعبارة أخرى هو رجل الدين الوحيد في المجلس. كان قد درس في المدرسة الحقانية في قم. عندما كان الإمام الخميني زعيماً للثورة الإسلامية عين "طارمي" مساعداً سياسياً لهيئة الإذاعة والتلفزيون وذلك في فترة رئاسة أبو الحسن بنى صدر أول رئيس للجمهورية. ثم عمل بعد ذلك في وزارة الخارجية فعمل سفيراً لإيران لدى كل من الصين والسعودية. وخلال عمله في السعودية فقد عدداً من أفراد أسرته في حادثة مأساوية.

الحقيقة أن طريقة اختيار أعضاء المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية تكشف عن وجود "حكومة كاملة". وجه عسكري (شمخاني) وجه اقتصادي (شريعتمداري) ووجه سياسي - ثقافي (ولايي) فإذا ما وضع هؤلاء الثلاثة إلى جانب رئيس المجلس (خرازي) يمكنهم إدارة أي لجنة من اللجان النوعية المتخصصة، هذا بالطبع إلى جانب الوجه الديني (طارمي). إن تركيبة وفحوى المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية الإيرانية تدل على أن أهداف هذا المجلس أوسع وأكبر وأشمل من مجرد تقديم المشورة، أمس تحدث "رشيد جلالى جعفرى" عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية بالمجلس السابع للصحفيين قائلاً: إن تركيبة هذا المجلس من

المقرر لها أن تشمل عشرة أشخاص. ومن المقرر أن يصلوا الى ما يشبه القرار أو التوصيات في القضايا النووية ثم يقومون بتقديم هذه التوصيات الى مقام المرشد.

لكن نظرا لأن المرشد قد نص في قراره على خمس شخصيات فقط لذا يبدو للنظر أنه حتى في حالة زيادة عدد الأعضاء الى عشرة فإن رئيس هذا المجلس هو الذي سوف يختار الأعضاء الجدد هذا في الوقت الذي لم يتم فيه فصل دور المجلس الأعلى للأمن القومي ووزارة الخارجية عن بعضهما البعض فيما يخص الملف النووي الإيراني، ومن هنا فإن زيادة أو إضافة مؤسسة جديدة للهيكل الدبلوماسي للدولة من شأنه أن يجذب ويجتذب رؤى جديدة خاصة من جانب الإصلاحيين هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنه استنادا الى الصبغة أو الصفة "الاستراتيجية" لهذا المجلس يكون من الممكن أن يقوم هذا المجلس بقيادة أو توجيه المؤسسات الأخرى ذات الصلة استنادا الى أن أعضاءهم - وفقا لنص قرار المرشد- من أعلى وأرفع المسؤولين السياسيين في الدولة.

على صعيد آخر فإن لاريجاني أعلن في ٢٦/٦/٢٠٠٦ عن استعداد الأمانة العامة للمجلس الأعلى للأمن القومي للتعاون مع المجلس الاستراتيجي للسياسة الخارجية الذي تم تشكيله بواسطة مقام مرشد الثورة. كذلك قال ردا على سؤال طرحه مندوب وكالة فارس الاخبارية حول تقييمه لتشكيل المجلس الاستراتيجي من جانب المرشد وكذلك دوره في ترسيم السياسة الخارجية للدولة، قال : إن هذا النوع من المراكز ذات الابعاد الاستراتيجية والقيادية كانت دوما موضع اهتمام من جانب دولتنا ولهذا يكون طبيعيا أن نعلن عن استعدادنا التام للتعاون مع هذا المجلس - المؤسسة - بهدف وضع واختيار ودراسة أفضل وأنسب المشاريع الاستراتيجية فيما يخص السياسة الخارجية لدولتنا. مما لاشك فيه ان مثل هذه المؤسسات ومثل هذه الهياكل هي موجودة في النظم السياسية الأخرى. ففي أمريكا يوجد منذ عام ١٩٢١ مجلس العلاقات الخارجية. والذي يقع مقره في نيويورك وله مكتب آخر في واشنطن. يصدر هذا المجلس مجلة فصلية كل شهرين بعنوان "الشئون الخارجية" Foreign Affairs التي يكتب فيها كتاب مثل صامويل هنتينجتون وفرانسيس فوكوياما، وهذا المجلس هو مؤسسة جماعية - شاملة ذات مجال عمل أوسع وأشمل من مجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية حيث يضع

السياسات الاستراتيجية الكلية للنظام، وعلى الرغم من أن هذا المجلس لا يتدخل في الشئون الداخلية التنفيذية إلا أنه يقوم بالربط بين السياسة العملية والسياسة النظرية.

يعتقد الخبراء أن تأسيس وتشكيل المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية الإيرانية بمثابة خطوة نحو عدد من التوجهات في السياسة الخارجية الإيرانية.

إن تركيبة خرازي، ولايتي، لاريجاني ومثي سوف تسفر عن دخول مجموعة من المعادلات من الدبلوماسية متعددة الاتجاهات نظرا لأن كل خطوة وكل واحد منهم بمثابة تمثيل لتيار سياسي وفكري داخل الدولة، ومن ثم فما سوف يتبقى هو بعض المبادرات والاجتهادات الشخصية لرؤساء الحكومات في إيران وذلك على غرار ما حدث في عصر خاتمي مثل حوار الحضارات وفي عصر أحمدى نجاد مثل نقد "الهولوكوست"، وهي المبادرات التي يتم وضعها وصياغتها من جانب كبار المستشارين المقربين لخاتمي مثل "محسن أمين زاده" في وزارة الخارجية من جانب المستشارين الرئيسيين لأحمدى نجاد مثل "سعيد جليلي" "مساعد وزير الخارجية"، مجتبي هاشمي ثمره، غلام حسين الهام ومسعود زربافان وغالبا ما تكون مثل هذه المبادرات خارج "الهيكل الإداري" للدولة حتى أن بعض المصادر المطلعة قد أعلنت أنه حتى "منوتشهر مثي" وزير الخارجية كان قد علم برسالة محمود أحمدى نجاد إلى جورج بوش قبل عدة أيام فقط من إرسالها بل إنه علم ذلك في اجتماع عام ودون أن يعلم بتفاصيل الرسالة.

على هذا النحو جاء إعلان وثيقة الخطة العشرينية لتسمية إيران والمعروفة "بخطة إيران ١٤٠٤ - ٢٠٢٥/" لتحكم طبيعة عمل الحكومات في إطار العمل التنفيذي وحسب، ووفق ذات الإطار وانطلاقاً من ذات الأهداف جاء قرار تأسيس المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية ليضع الحكومات في إطار محدد حيث لن يكون هناك مفر من القبول بالقواعد والمحددات والأسس الأوسع القادمة من الخارج وحيث لن يتجاوز دورها - أو يبتعد عن - نطاق تغيير المديرين في الانتخابات. ومن ثم فإن السؤال هو: هل ستخضع الحكومة لهذا المجلس؟ المؤكد أن الملف النووي الإيراني سوف يشكل الامتحان الأول في هذا الصدد.

توقعات المجلس الاستراتيجي

■ محمد رضا سرداري ■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٧/٣

بالقضايا الخارجية وأن عملية اتخاذ القرارات قد تركزت أكثر من ذي قبل في وزارة الخارجية والحكومة والمجلس الأعلى للأمن القومي.

في إطار مثل هذه المعطيات فإن الفلسفة التي تقف وراء إنشاء هذا المجلس الاستراتيجي لا تنحصر فقط - في مجال العلاقات الخارجية - باعتباره مؤسسة استشارية فحسب ومن ثم يصبح دوره دوراً استشارياً فقط وبذلك فليس مقرر أن يصبح مؤسسة مرتبطة باتخاذ القرارات التنفيذية.

ثانياً: المجلس الاستراتيجي والقضية النووية:

ثمة فرضيتان استباقيتان يجب طرحهما في هذا الصدد قبل طرح غيرهما من الفرضيات. الأولى تتمثل في الإشارة إلى سياسة قبول الاقتراحات الأوروبية لكن نظراً لأن أياً من المؤسستين القائمتين بأمر السياسة الخارجية ليس ليهما أي استعداد للمواجهة مع هذه السياسة الجديدة يكون من اللازم إنشاء "مؤسسة" جديدة تكون لديها القدرة على بحث أبعاد وتبعات قبول هذه الاقتراحات مع توضيحها للأسباب والمبررات الخاصة بذلك.

لكن البعض من العارفين بالأمور ينظرون إلى القضية برؤية أخرى. هم يعتقدون أن سياسة النظام مازالت وستظل قائمة على التأكيد على حماية حق إيران فيما يخص تخصيص اليورانيوم وأن القرار ليس مرتبطاً بتغيير هذه السياسة وهذا هو الافتراض الثاني.

لهذا كله فإن النظام سعى من خلال إنشاء مؤسسة جديدة - وبلاستفادة من أعضاء الحكومة السابقة - إلى إيجاد المجال اللازم للوحدة الوطنية والقومية استعداداً للعمل الموحد في مواجهة الهجمات الجديدة من جانب الدول الغربية ضد البرنامج النووي الإيراني.

ثالثاً: المجلس الاستراتيجي والتفاوض مع أمريكا :

إن بحث "التفاوض" مع أمريكا يعد أيضاً من الموضوعات التي تسعى إليها الحكومة الحالية - وبكثير من الاجتهاد - للتعاطي معها حتى تصل فيها للقرار الأصوب، طوال العام الماضي جرت محاولات وأساليب غير تقليدية من جانب الحكومة الجديدة بشأن إيجاد - أو الحصول على - منفذ قانوني من

فترة قليلة فقط تلك التي مضت على قرار المرشد بشأن تشكيل المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية وتعيينه لخمسة أشخاص في هذا المجلس، وبهذا صار هذا المجلس على عتبة اتخاذ القرار بشأن قبول أو رفض الاقتراحات الأوروبية الخاصة بالملف النووي من جانب الخبراء والمضطلعين بالأمور والقضايا السياسية علماً بأن هذا المجلس بات يضم ثلاثة وزراء من حكومة خاتمي.

وهنا ثمة أسئلة عديدة سوف نحاول الإجابة عليها منها: ما هي مكانة هذا المجلس؟ وما هي وظائفه؟ وأية قضايا سوف يبحثها؟ وهل سيصبح بحث القضايا النووية من جملة اختصاصات هذا المجلس؟

أولاً: ضرورة تأسيس المجلس:

من المعروف أن عدداً من المؤسسات المختلفة تتمتع بأدوار معينة فيما يخص تحديد اتجاه وطبيعة السياسة الخارجية في الدولة، حيث تتمتع كل منها بحصة أو سهم في هذا الصدد بما يتفق ويتوافق مع القدرات المتاحة لها في إطار هيكل السلطة السياسية في الدولة. هذه المؤسسات هي:

- ١- مجلس الشورى الإسلامي كمؤسسة تشريعية.
- ٢- مجمع تشخيص مصلحة النظام بوصفه "الواضع" و"المخطط" للسياسات الرئيسية والعامّة للنظام.
- ٣- وزارة الخارجية بوصفها الجهاز المنوط به تنفيذ السياسات الموضوعة في القضايا الدبلوماسية.

٤- المجلس الأعلى للأمن القومي بوصفه أعلى مؤسسة منوط بها اتخاذ القرارات في القضايا الاستراتيجية والتي من جملتها تلك القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية.

لكن السؤال هنا - بعدما سبق - هو كالتالي:

هل هذه المؤسسات كانت كافية لاتخاذ القرارات في مجال أو دائرة القضايا الخارجية؟

الواقع أن بحثاً سريعاً سوف يكشف لنا بواقعية أن دور كل من مجلس الشورى الإسلامي ومجمع تشخيص مصلحة النظام - في ظل الحكومة الجديدة أي حكومة نجاد - قد خفت عن ذي قبل خاصة فيما يتعلق باتخاذ القرارات المرتبطة

أجل إجراء "حوار مباشر" مع أمريكا لكن لأسباب كثيرة لم تسفر هذه المحاولات أو الأساليب عن نتيجة. ومن جملة هذه الجهود قبول طلب أمريكا للتفاوض المحدود بشأن العراق وكذلك إرسال رسالة مفتوحة من محمود أحمدى نجاد للرئيس الأمريكى جورج بوش. ولهذا السبب ربما يتمكن المجلس الجديد من أن يفتح هذه الدائرة.

ان وجود دبلوماسيين بارزين منسوبين أو ينتسبون الى هاشمى رفسنجانى وخاتمى كان لكل منهم جهود كبيرة فى عصر كل من الرئيسين السابقين بشأن تحسين العلاقات مع أمريكا من شأنه - فى ظل الظروف التى يمر بها النظام وهو على عتبة اتخاذ قرار حيوى ومصيرى فيما يخص القضية الأمريكية - من شأنه أن يشكل دعما ومساعدة كبيرين لجهاز الدبلوماسية الخاص بالدولة.

رابعا: نظرة ورؤية مختلفة للمحافظين تجاه المجلس الاستراتيجى:

أفرز قرار تأسيس المجلس الاستراتيجى ردود فعل مختلفة لدى المحافظين ، حيث اجتهد المحافظون المسيطرون على مجلس الشورى من أجل التعظيم من مكانة المجلس الاستراتيجى.

فى هذا الصدد يعتقد "علاء الدين بروجردى" رئيس لجنة الأمن القومى أن قرار المرشد فى ايجاد وإنشاء مثل هذا المجلس فى السياسة الخارجية كان ناجحا نظرا لأن هذا المجلس سوف يملأ الفراغ القائم حاليا فى هذا الصدد.

بدوره أعلن "رضا باهنر" - نائب رئيس المجلس - إن إنشاء مثل هذه المؤسسة يرتبط تماما بالأوضاع الراهنة التى تمر بها إيران والمنطقة معتبرا ذلك بمثابة الخطوة المفيدة والمؤثرة تماما.

على العكس من ذلك وجدنا ترحيبا أقل بهذا المجلس الاستراتيجى فيما بين أعضاء المجلس الأعلى للأمن القومى الذى يترأسه رئيس الجمهورية أحمدى نجاد . ففى هذا الصدد صرح "إلهام" المتحدث الرسمى باسم الحكومة بأن وظيفة هذا المجلس لا تتعلق باتخاذ القرارات التنفيذية فى مجال السياسة الخارجية.

وعلى نفس المنوال ذهب الكثيرون الى أن الحكومة والمجلس الأعلى للأمن القومى ليسا على استعداد لقبول وجود مؤسسات أخرى فيما يخص دوائر اختصاص كل منهما، ولهذا السبب سعى الكثيرون الى التأكيد على أن الصبغة "البحثية- الإستشارية" هى أهم ما يتميز به المجلس الاستراتيجى الجديد وأن الأمر لا يتجاوز فى

حقيقته هذا النطاق. أما بخصوص مجمع تشخيص مصلحة النظام الذى قلما يختص لنفسه بالقضايا الاستراتيجية فقد اعتبر أن هذا المجلس الجديد هو فى حقيقة الأمر وواقعه "مؤسسة" جديدة هدفها - أو الهدف منها- هو ايجاد التوازن بين الحكومة وبين المجلس الأعلى للأمن القومى.

خامسا: المجلس الاستراتيجى من كلام أعضائه:

من جملة الأعضاء الخمسة المعينين لم يتحدث سوى كمال خرازى الذى يترأس هذا المجلس.

ويعتقد خرازى - الذى كان مندوب إيران الدائم فى الأمم المتحدة والذى تولى وزارة الخارجية لثمانى سنوات هى كل عمر حكومة خاتمى - يعتقد أن هذا المجلس الهدف منه يتمثل فى تعويض النقص القائم فى "سلسلة" التخطيط الخاصة بالعلاقات الخارجية. الواقع أن خرازى سعى مثل المجلسيون - أعضاء مجلس الشورى الإسلامى- إلى التعظيم من مكانة المجلس الجديد.

أما بقية الأعضاء أى على أكبر ولايتى وزير الخارجية الإيرانية لمدة ١٦ سنة، شمخانى وزير الدفاع فى عصر خاتمى، محمد شريعتمدارى وزير التجارة فى حكومة خاتمى وكذلك رجل الدين "طارمى" فإنهم جميعا أثروا الصمت.

لكن هذه التركيبة من الأعضاء تكشف عن التنبؤ بأنه لا يمكنهم اتخاذ مواقف مختلفة عن كمال خرازى. السؤال هنا هو كالتالى: الى أى حد يمكن لهذا المجلس الجديد أن يفتح طريقا جديدا لحل المشكلات الدبلوماسية فى إطار التركيبة المذكورة؟

المؤكد أيضا أن هذا السؤال يتعلق بالسياسات التى سوف يقوم هذا المجلس بأمرها من جهة وبطبيعة وماهية هذه السياسات من جهة أخرى. فلو أن هذا المجلس أخذ يهدف إلى اتخاذ أو انتهاج سياسة انبساطية - منبسطة - فالتوقع أنه سوف يقابل ويواجه بعقبات وصعوبات، لأن المواقف الخاصة بأعضاء هذا المجلس والمستتبطة من خلال أقوالهم وتصريحاتهم الأخيرة لا تتوافق أو تتفق كثيرا مع الرؤية الانبساطية أى الانفتاحية ولهذا السبب نفسه تكون الحاجة الى مزيد من التفاهم فيما بين أعضائه أمرا لازما.

ولكن إذا ما اتجهت تلك السياسات نحو العكس أى نحو الانقباض والتحفظ فسوف نكون أمام وضعية مختلفة الى حد كبير، ففى هذه الحالة ستكون الحاجة الى التفاهم غير مجدية ومقبولة الثمن وسوف يصبح اتخاذ القرار أكثر سهولة ويسرا بالنسبة لهذا المجلس الوليد.

كيف تعمل منظمات المجتمع المدني؟

■ شرق (الشرق) ٢١/٦/٢٠٠٦

١ - المنظمات القانونية: طلب بإعادة النظر

طلب عماد الدين باقى عضو جمعية حماية الحق فى الحياة من كل من رئيس السلطة القضائية ووزير الاستخبارات الإيرانى ضمن رسالة بعث بها إليهما، إعادة النظر وإجراء تحقيق عادل فى ملف التسعة المحكوم عليهم بالإعدام فى مدينة الأهواز، وفيما يلى نص هذه الرسالة: سيادة آية الله هاشمى شاهرودى رئيس السلطة القضائية

سيادة حجة الإسلام محسنى أجه أى وزير الاستخبارات

الغرض من هذه الرسالة هو تحمل المسؤولية الثقيلة التى يستشعر بها فى مواجهة وقوع بعض الأحداث فى المجتمع الإيرانى، لأن حياة الإنسان لا يمكن التعامل معها بعدم اكتراث.

ومن خلال مراجعة مجموعة من أسر المحكوم عليهم بالإعدام فى الأهواز وبعض المحامين عنهم، نرجو الأخذ فى الاعتبار، أنه لا يوجد أى دافع لكاتب هذه الرسالة سوى القلق بشأن إعدام عدد من مواطنينا.

وكاتب هذه الرسالة كمسلم وكأحد النشطاء فى مجال حقوق الإنسان يحترم قوانين الدولة، ويتوقع كمواطن إيرانى أن يقتدى المسئولون الإيرانيون بكلمات الإمام على التى وردت فى نهج البلاغة ضمن أوامره لملك الأشر.

نعلم جيداً أن أعداء استقلال إيران ورفعتها يفكرون دائماً فى إثارة قضية الأقليات فى إيران من أجل أهدافهم المغرضة، وما يمكن أن يجعل هذه الدسائس مجرد حبر على ماء هو حكمة الدولة وعدالتها.

فى عام ٢٠٠٥م انفجرت قنبلة فى شارع نادى بالأهواز، وقتل عدة أفراد من أهالى خوزستان، وتم اعتقال العناصر المنفذة لهذا التفجير وإعدامها. بعد ذلك تم اعتقال مجموعة أخرى بتهمة إعداد قنابل أو عمل تفجيرات فى خطوط أنابيب نفط الأهواز، وحكم بالإعدام على تسعة من هذه المجموعة وهم عبد الزهرا هليجى، يحيى ناصرى، ريسان سوارى، عبد الإمام زايرى، جعفر سوارى، محمد على سوارى، حمزه سوارى، ناظم بريهى، بعض هؤلاء التسعة تتراوح أعمارهم بين ١٨ إلى ٢٠ عاماً وحصلوا على شهادة الابتدائية ويستغلون كعمال.

وطبقاً للمعلومات الواردة بعضهم لا صلة له بأى تفجير، وقد تم اغواؤهم من قبل شخص طلب منهم نقل قنابل

صوتية وحرصهم على ذلك والبعض منهم لم يكن له أى صلة بالموضوع من الأساس.

هؤلاء الأفراد بعد حصولهم على المواد المتفجرة امتنعوا عن القيام بالتفجيرات، وتركوا تلك المواد المتفجرة فى مكان آخر غير المدبر له أو أنهم تخلصوا منها وتركوها.

الغريب فى الأمر أن الشخص الذى اعترف عليه هؤلاء التسعة والذى قام بتحريضهم وتوصيل القنابل إليهم يعيش حالياً بمدينة الأهواز ويتجول فيها علانية، لكن المخدوعين الذين غرر بهم، حكم عليهم بالإعدام هؤلاء الأفراد يجب معاملتهم بالرحمة للأسباب التالية:

١ - جميعهم مواطنون إیرانيون.

٢ - مسلمون شيعة والأهم من ذلك أنهم بشر (طبقاً لقول الإمام على، المواطنون إما أخوة لك فى الدين، وإذا لم يكونوا من دينك، فهم مثلك بشر، ويجب أن تعاملهم بالرحمة).

٣ - أنهم من المهجرين أو منكوبى الحرب المفروضة مع العراق.

٤ - أن عرب خوزستان قد صنعوا أعظم الملاحم فى مواجهة اعتداءات البعثيين العراقيين، ووقفوا أمام تقدم الأعداء كالسد المنيع، وقدموا الكثير من الشهداء.

٥ - شعب خوزستان قدم أكثر من ١٦ ألف شهيد دفاعاً عن إيران.

٦ - شعب خوزستان يملك معظم معادن ونفط الثروة القومية الإيرانية ويعيش فى فقر وحرمان دائم، ومع هذا يعتبر نفسه جزءاً من الجسد الإيرانى.

٧ - بعض أفراد هيئة الادعاء يعتقدون أن هؤلاء التسعة لم يشتركوا فى أى تفجير ويستحقون تخفيف العقوبة.

٨ - لم يكن لديهم أى تنظيم وبعضهم لا يعرفون بقية المجموعة، وكل واحد منهم تم التفرير به بشكل منفرد، هذا على الرغم من أن ملف القضية تم إعداده بشكل مبالغ فيه ليبدو أنهم مشتركون فى تنظيم موحد.

٩ - حيث أن هؤلاء الأفراد لا دخل لهم بأى تفجير ولم يقع قتلى جراء أعمالهم بحيث تطبق عليهم أحكام القصاص، ولا يوجد مشتكى فى الأساس، لا يحق للحكومة أن تتدخل كولى للدم فى حق خاص والحكومة الآن هى خصمهم المباشر، ولذلك فإن تجاوز ورأفة الحكومة وإيقاف إعدام هؤلاء الأفراد سيؤدى إلى زيادة شعبية الحكومة.

١٠ - هؤلاء الأفراد كما أنهم غير مشمولين بأحكام القصاص، لا ينطبق عليهم حكم الحرابة أيضاً، لأن حكم الإعدام غير كاف بالنسبة لحد الحرابة، ووفقاً لرأى جمهور العلماء سواء من الشيعة أو السنة فإن امتلاك السلاح لا يستوجب تنفيذ حد الحرابة، وإنما يوجه الاتهام بالحرابة وينفذ حدها عندما يتم حمل السلاح لتخويف وإرعاب الناس.

وبغض النظر عن النقاش أو الخلاف الفقهي الموجود حول فرض أن مجرد التخويف والإرهاب يتوجب القتل أم لا، فإن التخويف والإرهاب لم يصدر عن هؤلاء الأشخاص أيضاً، ولأن هؤلاء المتهمين لم يحملوا السلاح لا يشملهم حد الحرابة، وما يمكن اتهامهم به هو حيازة أسلحة أو مهمات غير مصرح بامتلاكها، ومن ثم معاقبتهم بما يتناسب مع جرمهم، وإذا لم تكن له سوابق، فلن يستحقوا مثل هذا العقاب المشدد.

إن الظروف بالغة الحساسية التي تمر بها إيران والمنطقة، فضلاً عن السيناريوهات المشؤمة التي تترادى لإيران والقوميات الإيرانية تتم عن أن اكتساب محبة الشعب الإيراني في خوزستان من خلال إلغاء إعدام هؤلاء التسعة سيؤدي إلى إحباط تلك المؤامرة، إن المودة أنجح من العنف، والرحمة أكثر فاعلية من القهر، وتجاوز الحكومة عن خطأ مواطن أليق من نفاذ الصبر.

لقد تم الاعتراف رسمياً بمبدأ الإحساس بالشعور القومي في الدستور ولا ينبغي أن يدفع بقية الشعب تكلفة أعمال المتطرفين الذين يمثلون قلة داخل القوميات والأقليات الإيرانية.

بناء على الأسباب السالف ذكرها، وبالنظر إلى أن ملف المتهمين مازال في المحكمة العليا، ويمكن أن يؤدي تأييد الحكم وتنفيذه إلى استغلال آخرين للموقف، أطالب سواء من منطلق المصلحة أو منطلق حرمة الإنسانية بإصدار أمر بإجراء تحقيق دقيق للتوصل لما سيؤول إليه مصير هؤلاء الأفراد، وتحديد هيئة خاصة للقيام بالتحقيق وعمل حوار مباشر مع المتهمين ومحاميهم وأسراهم.

وآمل في إمعان النظر فيما سبق ذكره أن يصدر أمر بالاستئناف وإجراء تحقيق عادل بشأن المتهمين الباقين في حوادث خوزستان.

٢ - المنظمات الطلابية: الاتحادات الفئوية صمام أمام الجامعات

توجه فكر وزارة العلوم والبحوث التقنية بعد حادث اقتحام المدينة الطلابية بجامعة طهران والتي كانت الشرارة الأولى لتصاعد المطالب الفئوية إلى السعي لتشكيل اتحاد فئوي وذلك في ظل إحجام الناشطين السياسيين عن متابعة مطالب التجمعات الفئوية، واستطاعت الحصول على موافقة على اللائحة

التأسيسية المقترحة لتأسيس اتحاد فئوي في عام ١٩٩٩م وعلى هذا الأساس تم تشكيل الاتحادات الفئوية في الجامعات.

في البداية لم يكن لدى الاتحادات الفئوية أي نوع من الضمانات التنفيذية لتحقيق المطالب الطلابية، وفي أفضل الأحوال كانت تمارس دوراً استشارياً لوكلاء شئون الطلاب بالجامعات، ولم يقتصر الأمر على هذا الدور الهامشي فحسب وإنما بعض بنود لائحة الوزارة الموضوعة لمثل هذه الاتحادات شكلت عوائق أمام تحركات الاتحاد الفئوية مثل التهديد بإلغاء عضوية المشتركين في الاتحاد في حالة صدور قرار ضده من لجنة الانضباط في الجامعة، مما أدى إلى ألا يعير مسئولو الجامعة مجالس الاتحادات الطلابية اهتماماً ولا يسمعون لهم كلمة لقدرتهم على شطب الناشطين فيها ومنعهم من ممارسة أنشطتهم.

كذلك لم يستطع الاتحاد القيام بدور رقابي على مسئولى الجامعة كما هو مصرح به في لائحته التأسيسية الصادرة عن الوزارة، وبعبارة أخرى عانى التجميد الفعلي لدوره.

مجموعة هذه العوامل أدت إلى تصاعد الانتقادات من الطلاب لهذا الاتحاد الذي كان يوصف بصمام الأمان للجامعة في أوقات تصاعد الاعتراضات الطلابية - تشكل الاتحادات الفئوية (الطلابية):

عندما شعر الناشطون من الطلاب أنهم يفقدون دورهم الفعلي في الجامعات قرروا تشكيل اتحاد المجالس الفئوية (الطلابية)، وأن يقوموا بتجميع قواهم واستكمال سلسلة تنظيماتهم والسعي لإعادة تفعيل دورهم المجدد لم ينجح ممثلو المجالس الفئوية لجامعات إيران في تكوين اتحاد عام على مستوى الدولي في اجتماعهم العام الثامن في شهر مايو ٢٠٠٤ بجامعة شيراز وذلك بسبب اختلاف توجهاتهم وعدم اتفاقهم فيما بينهم، لكن المجالس الفئوية الطلابية بجامعة طهران على إثر هذا الاجتماع وبدأت تعتقد في عدم جدوى المجالس الفئوية بل وترى أنها تضر بالحركة الطلابية، وفي أول جلسة مشتركة لتلك المجالس والتي عقدت بحضور ١٢ ممثلاً فئوياً لجامعة طهران في صيف ٢٠٠٤ بجامعة أمير كبير الصناعية تقرر أن تشكل المجالس الفئوية الطلابية لجامعات طهران اتحاداً إقليمياً له نظرة أوسع من البحث في الأمور المعيشية ويقوم بالسعي لتحقيق المطالب الاجتماعية للطلاب، وتولى المجلس الفئوي لجامعة الزهراء مسئولية إعداد مسودة اللائحة التأسيسية للاتحاد الإقليمي للمجالس الفئوية الطلابية لجامعات طهران.

وقد عقد المؤتمر الثاني المشترك للمجالس الفئوية الطلابية لجامعات طهران في عام ٢٠٠٤ بجامعة الزهراء، وتم فيه التصديق على اللائحة التأسيسية للاتحاد، وتقرر

عقد المؤتمر الثالث في جامعة طهران لوضع اللائحة الداخلية وإجراء انتخابات اللجنة المركزية للاتحاد.

أسفرت نتائج الانتخابات عن نجاح ممثلي المجالس الفتوية لطلاب جامعات طهران وأمير كبير الصناعية وجامعة العلوم والصناعة ونصير الدين الطوسي وجامعة فتنون طهران في اللجنة المركزية للاتحاد، ومع حدوث بعض التحولات انضم إليهم ممثل الجامعة الصناعية للماء والكهرباء.

أصدر الاتحاد الإقليمي للمجالس الفتوية الطلابية لجامعات طهران بياناً في شهر أكتوبر ٢٠٠٥ م ألقاه ممثل المجلس الفتوى لجامعة طهران في جمع من طلاب الجامعة أعلن فيه نشأة الاتحاد وذلك أثناء وجود محمد خاتمي في قاعة الشهيد تشرمان بالكلية الفنية بجامعة طهران.

مارس الاتحاد نشاطاته من أول سنة لتأسيسه عبر لقاءات أجراها ممثلوه مع كل من رئيس مجمع تحديد مصلحة النظام ووزير العلوم (التعليم العالي) وأوضحوا في تلك اللقاءات أهداف التنظيمات الفتوية التي يمثلونها، وعلى أعتاب انتخابات رئاسة الجمهورية التاسعة، أعرب ممثلو الاتحاد عن المطالب الطلابية المتمثلة في انتخاب رؤساء الجامعات من قبل هيئة التدريس وليس تعيينهم، تحقيق الاستقلال الثقافي والمالي للجامعات، تحقيق الحريات الأكاديمية، إيجاد أمن نفسي للطلاب ودعم مسئولى الجامعات والتعليم العالي لقيام التنظيمات الاجتماعية للطلاب والأساتذة والعمل على زيادة دورها.

مع إجراء انتخابات اللجنة المركزية دخل الاتحاد عامه الثاني، وكان آخر موقف اتخذته الاتحاد التعبير عن أن طلاب جامعة طهران المعارضين لهم مطالب ديمقراطية.

الديمقراطية هي الأهم

صرح مسعود وكيلي نيا سكرتير الاتحاد الفتوى لطلاب جامعات طهران قائلاً: التحرك الأخير لطلاب جامعة طهران يبين وجود تنظيم ساكن عندما لم يجد استجابة مناسبة لمطالبه السياسية استطاع أن يتخذ قراراً غير متوقع من المجتمع غير المتوائم معه وبناء عليه يمكن اعتبار قيام الطلاب بتدمير الأموال العامة أداة لتوصيل أصواتهم.

ويعتبر وكيلي نيا أن الديمقراطية تتضمن الوحدة الوطنية ويقول: مع الأخذ في الاعتبار الأحداث الأخيرة التي كلفت إيران الكثير والتي تمثلت في التوتر الحادث بين إحدى وسائل الإعلام والمواطنين الإيرانيين المتحدثين باللغة الأذرية نرى أن ضعف البنى السياسية والاجتماعية للديمقراطية في إيران هو العامل الرئيسي وراء تحويل المصاعب الاجتماعية إلى اعتراضات عالية التكلفة تقترن بممارسات العنف، هذا في حين أن البنى الاجتماعية في

أي دولة إذا ما كانت تشكلت وفق قواعد الديمقراطية تؤدي إلى خلو الاعتراضات الشعبية من إراقة الدماء وممارسات العنف.

ويقول وكيلي نيا إن أفضل عمل يقوم به الطلاب في الوقت الحالي هو بدلاً من المطالبة بإقالة آية الله عميد زنجاني أن يهتموا بإرساء عمليات البنية التحتية لمجال التنمية الاجتماعية والذي يعد بمثابة التمهيد للتنمية السياسية.

٣ - المنظمات العمالية: ارتكاب خطأ أكبر لإصلاح خطأ أصغر

أضرب عمال مجمع طالقاني للصناعات الخشبية في مدينة إسلامشهر، وبعد التفاوض مع المسؤولين، أوقفوا الإضراب مع إعطاء مهلة عشرة أيام لحدوث انفراجة في الأمر. يوم الأحد ١٥ يوليو أعلنت وكالة أنباء إيلنا أن عمال مجمع طالقاني للصناعات الخشبية في إسلامشهر قاموا بعمل إضراب كاعتراض على مستوى مرتباتهم، والحل غير القانوني للمجلس الإسلامي للعمال بالمجمع.

وصرح أحد القيادات العمالية بالمجمع قائلاً: اعترض عمال شركة طالقاني للصناعات الخشبية الأسبوع الماضي بالتجمع في محل عملهم وطالبوا بدفع مرتباتهم المتأخرة وأكدوا على ضرورة عقد المجلس الإسلامي للعمال بالمجمع، ومع حضور ممثلين عن العمال ووزارة العمل، أنهى العمال إضرابهم بشكل مؤقت، وحددوا مهلة عشرة أيام حتى تدفع الإدارة مرتباتهم المتأخرة ويتم إعادة تشكيل المجلس العمالي الذي سبق حله.

إن حل المجلس الإسلامي للعمال بهذه الشركة أمر غير قانوني ويجب على مسئولى وزارة العمل وبخاصة المنظمات العمالية تلبية هذا المطلب للعمال، وأضاف أن العمال قد حذروا من أنه في حالة عدم دفع الإدارة لمرتباتهم المتأخرة وعدم إعادة تشكيل المجلس، فإنهم سيستأنفون إضرابهم.

يعمل في هذه الشركة ١٠٠ عامل، وقد نقلت وكالة أنباء عمال إيران أخباراً سيئة أخرى عن أحوال عمال إيران، أحدها أن مرتبات عشرات العمال في شركة أرم للدواجن في مدينة قزوین قد تم تبديدها، وأن كل عامل في هذا المصنع يعمل كأربعة عمال في الجهد، وقد أضاف عيد على كريم ممثل العمال بأقليم قزوین لقد قام مدير الشركة بهدف التهرب من تطبيق بنود قانون العمل بتنفيذ مشروع لتقسيم العمال إلى فئات، وتقسيم المصنع إلى وحدات منفصلة لكي لا تطبق عليه قواعد الوحدات الإنتاجية الكبرى كما أن ٩٠٪ من عمال هذه الشركة معينون بعقود وبالتالي محرومون من الحصول على الحد الأدنى للإجور.

٤ - المنظمات التعليمية: آخر جيل من المعلمين:

شيراز عبد الله: من أي زاوية ينبغي تحليل اعتراض

المجالس الفتوية لمديرى المدارس الثانوية فى بعض مراكز محافظة طهران (مدينة القدس، شهریار وغيرهما)؟

لعلهم آخر جيل من المعلمين الذين يتمسكون بأستاذيتهم ولذلك السبب اعترضوا، إن حرفة التدريس فى طريقها إلى الانهيار والسقوط، ولعله على مدى السنوات القليلة القادمة سيتحسر المسئولون الإيرانيون على وجود معلمين متمكنين لكنهم معترضون.

الجميع يعلم أن مرتب المعلم فى إيران لا يمكن أن يوفر نفقات أسرة عادية مكونة من فردين، فكيف يكون الحال إذا كانت هذه الأسرة مكونة من أربعة أفراد أو خمسة أو حتى ستة، واحد منهم أو إثنان طلاب فى الجامعة المفتوحة.

بعض المعلمين يتمتعون بحظ أوفر ويعملون فى سوق الدروس الخصوصية فى وسط هذه الظروف لا يعرف عدد من المدرسين عملاً آخر لهم سوى التدريس أو أنهم يريدون الحفاظ على حرمة المعلم، إنهم يفضلون مرتب التدريس والأجر الإضافى فى المدارس الحكومية والذى يساوى أجرة عامل بناء ومع ذلك يمارسون عملاً مجهداً يقضى عليهم بدنياً ونفسياً بعد عدة سنوات.

وأشير على سبيل المثال إلى اعتراض مدرسى مركز قلعة حسن خان وشهریار وما حدث يبدأ من أنه فى عام ٢٠٠٥ أرسل إلى المدارس قرار من وزارة التربية والتعليم بالتالى: (وفقاً لقرار هيئة إدارة ساعات العمل للمدرسين لا يجوز أن تزيد ساعات عمل المدرس فى المرحلة الثانوية على ١٥ ساعة إسبوعياً و ٦٠ ساعة شهرياً)، وتساءل المدرسون الذين كانوا قد بدأوا وبالفعل العام الدراسى بساعات تدريس إضافية وإذا كانت أكثر فماذا سيحدث؟، وتلقوا إجابة مفادها أنه طبقاً للقرار لن يدفع أجر إضافى عن ساعات العمل هذه، فطالب المدرسون بإعفائهم من تلك الساعات الزائدة، ووقع مديرو المدارس فى أزمة، ماذا سيفعلون فى فصول بلا معلمين بعد مرور شهرين على بداية السنة الدراسية؟

فطمأن مسئولوا الإدارات المدرسين وأكدوا لهم أن المشكلة ستحل، وعليهم ألا يتركوا فصولهم، وعاد المدرسون إلى فصولهم ثقة منهم فى وعد المسئولين. وفى آخر العام لم يتم دفع الأجر الإضافى للتدريس لما فوق الستين ساعة شهرياً بحجة أنه لا توجد ميزانية، وبالإضافة إلى هذا لم يتم رفع أجر التدريس الإضافى فى بعض المناطق، ولم يدفع دعم مسكن المعلمين لمدة ٢٤ شهراً، إن ما يتساءل عنه معلمو مركز قلعة حسن خان ومركز شهریار لماذا تبلغ مرتبات سائر موظفى الدولة ضعفى أو ثلاثة أضعاف مرتبات المعلمين، إنهم لا يقولون

لماذا منح موظفو المجلس المحلى لمدينة طهران ومراكزها مرتب شهر كمكافأة فى فبراير ٢٠٠٦م فضلاً عن مائة دولار لمواجهة ارتفاع نفقات المعيشة ولم يمنح مثلها للمعلمين.

٥ - الهيئات الطبية والصحية: يوم التبرع بالدم:

بالإسبوع الماضى أصدر اتحاد المصابين بمرض الهيموفيليا (النزاف) بياناً بمناسبة اليوم العالمى للمتبرعين بالدم شكر فيه جميع المواطنين الذين تبرعوا بدمائهم نيابة عن جميع المرضى المحتاجين للدم جاء فيه: نحن نؤمن أن تقديم المساعدة لشريك فى الإنسانية دون أن نعرف من هو، من ضمن أجل السلوكيات الاجتماعية للبشر، كما نؤمن بأن الأفراد الذين يحافظون على سلامة دمائهم بتبرعهم المستمر بالدم لمحتاجين هم أجل وأفضل أفراد المجتمع.

٦ - علاج الهيباتيت يتكلف ١٢٥ دولاراً شهرياً:

أعلن مدير اتحاد الهيموفيلين لوكالة أنباء طلاب إيران أنه صدر حكم قضائى يلزم الحكومة بدفع نفقات علاج المصابين بفيروس التهاب الكبدى (C) عن طريق نقل الدم لمرضى الهيموفيليا والبالغ عددهم ٧٠٠ مريض، وأضاف أن التكلفة الشهرية لعلاج فيروس (C) تزيد ١٢٥ دولاراً شهرياً، وبغض النظر عن الحكم القضائى فإن الحكومة ملزمة بذلك، وعلى وزارة الصحة أن تتحمل مسؤولية الحفاظ على سلامة المرضى أثناء عمليات نقل الدم طبقاً للقانون، ومما لا شك فيه أن وزارة الصحة تقر بأنه لا ينبغى على كل مريض يحتاج لدواء أن يحصل على حكم قضائى كل يحصل عليه، وبناء على هذا جدير بالحكومة التى وزير الصحة فيها متخصص فى أمراض الكبد وكذلك مساعدته الأول أن تسرع فى مديد العون للمرضى.

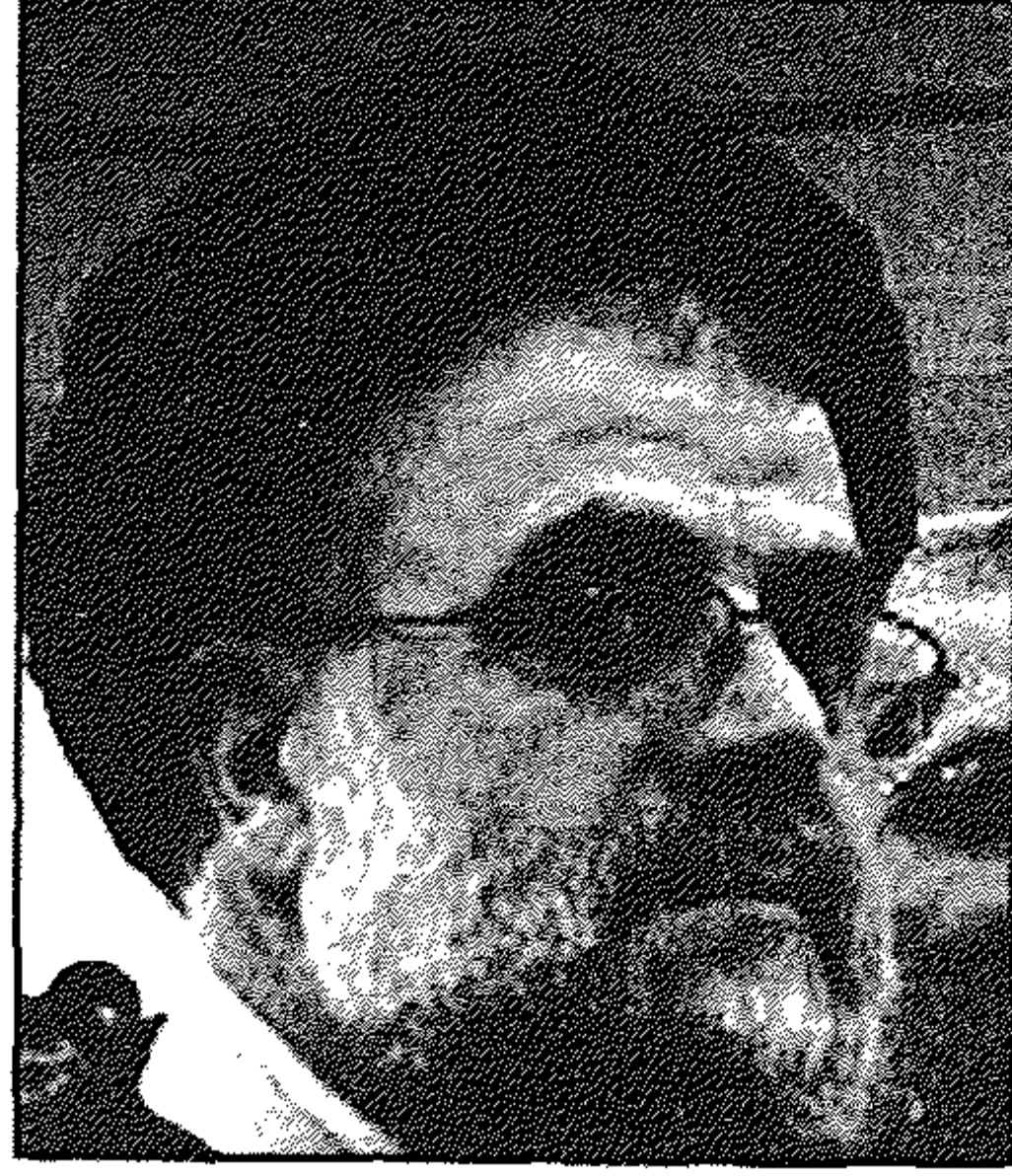
٧ - منظمات المرأة والشباب: أول مجلة إلكترونية نسائية

أعلن إسلامى فرد رئيس تحرير وكالة أنباء المرأة الإيرانية، عن نشر الوكالة لأول مجلة إلكترونية نسائية وتضم هذه المجلة أخبار وتقارير ومقالات ٣٠ صحيفة يومية واسعة الانتشار، وعشر وكالات أنباء رسمية وعشرة مواقع ذات صلة بالمرأة فضلاً عن خمسة مجلات نسائية ورقية، ومن ضمن الموضوعات التى تتضمنها المجلة تقديم الإنتاج الثقافى المرتبط بقضايا المرأة، وتقديم النساء البارزات فى جميع المجالات، والمنظمات العاملة فى مجال المرأة وكذلك تقديم المواقع الإلكترونية النسائية فى أنحاء العالم.

إن إنشاء مثل هذا الموقع سيؤدى إلى الارتقاء بمستوى عرض قضايا المرأة وزيادة المعلومات عنها، ويمكن الإطلاع عليها على العنوان التالى: WWW.IWNA.IR

الثورة الإسلامية والتغيير في المؤسسة الدينية

■ حوار مع السيد حسين موسى التبريزي ■ رضا أحمدى شرق (الشرق) ٢١/٦/٢٠٠٦



٥٨

في الجمهورية الإسلامية

في عهد الحكم البهلوي كان التوجه العام إهدار أكبر قدر من الثقافة الإسلامية والقضاء عليه.

من ناحية أخرى نظراً لخبرة طويلة تمتد لـ ٢٥٠٠ عام من ثقافة الاستبداد، والاستبداد هنا لم يكن مقصوراً على الحكومات وإنما كان قد وجد طريقه إلى جميع أفراد المجتمع الإيراني فرداً فرداً، داخل الأسر في القرى والمدن كل شخص في أي محيط صغيراً كان أو كبيراً يريد أن يفرض رأيه وفكره على الآخرين، الفرد في هذه الثقافة الاستبدادية بدلاً من أن يفكر من منطلق (نحن) يفكر من منطلق (أنا)، وبالطبع مازلنا إلى الآن مصابين بهذه الآفة.

ومع نجاح الثورة كانت الثقافة الإسلامية وثقافة سيادة العدالة إحدى النقاط التي مست الحاجة إلى الاهتمام بها، وأثير الحوار حول ثقافة رؤية الآخر والمجموع، والإيثار والتسامح وغيرها من القيم، وإلى جوار هذه الإدراكات كانت هناك وجهات نظر أخرى، على الرغم من الإدراكات الفقهية والكلامية المختلفة يمكن أن تساعد على نشر ثقافة الثورة، كان الإمام يطرح نقاطاً جديدة في بياناته وخطبه أغلبها يدور حول ثقافتنا التقليدية ورجال الدين الذين لديهم فهم تقليدي قديم عن الإسلام، ولم يكن يرى عمقاً في فهمهم وأحياناً كانوا ضمن صفوف المخالفين.

على الرغم من أنهم لم يظهروا هذا إلى حد ما لكنهم في أحيان كان يظهرون أيضاً، هذا الأمر قد أدى

بعد سنوات من العمل في المجالين السياسى والتنفيذى، يهتم الآن السيد حسين موسى التبريزي بتشكيل حزب سياسى، وله دور فعال ومؤثر في بيت الأحزاب ويدير تيار اليسار داخله. وكان مجمع مدرسى حوزة قم العلمية أحد ابتكاراته برفقة عدد من رجال الدين الإصلاحيين، وهو في هذا الحوار يتحدث عن خبرة تشكيل الأحزاب في أوساط رجال الدين وأثر ذلك الأمر على سلوك وثقافة رجال الدين.

x السيد حسين موسى التبريزي، شهدنا على مدى عدة سنوات رجال الدين وهم يتوجهون إلى تكوين الأحزاب والتنظيمات السياسية، مثلما شكلتم برفقة أصدقاء لكم تنظيمات سياسياً تحت مسمى مجمع مدرسى حوزة قم العلمية وقد حظيت هذه الظاهرة بكثير من النقد والتحليل، ويمكن اعتباره من وجهة النظر السياسية والاجتماعية ظاهرة مثيرة للجدل، في هذا الحوار القصير نرغب في تناولها من زاوية العلاقات البينية داخل أوساط رجال الدين، وبناء على هذا نتساءل ما هو مصدر هذه التعددية بين رجال الدين؟

-لقد نجحت الثورة الإسلامية بزعامة الإمام الخميني، وكانت تسعى لتحقيق أهداف معينة، وهذه الثورة لم تكن انقلاباً عسكرياً وإنما ثورة عقائدية ثقافية ونظراً لوجود لاحقة الإسلامية في اسمها، كان لقضية الثقافة الإسلامية وعقيدة الإسلام مكان خاص

منذ بداية نجاح الثورة إلى إيجاد نوع من الازدواجية في فهم قضايا المجتمع الإيراني، وظهرت رؤيتان وتوجهان في المدرجات الفقهية والكلامية، ومما لا شك فيه أن هذه الازدواجية كانت موجودة قبل الثورة بداية من عام ١٩٦٢م، فعلى سبيل المثال كانت بين الأفراد الذين تبنا النضال ضد نظام الظلم والشاهنشاهية، فمجموعة منهم كانت تقول أن مهمتها النضال ضد الظلم، وواصلت نضالها من خلال تبعيتها للإمام، ومجموعة أخرى كانت تقول أن ذلك ليس من واجبها والحد الأقصى لدورها هو أنه إذا ثار الناس سنكون بينهم، وإذا لم يثوروا فإن هذا ليس واجباً علينا حتى يقوم إمام الزمان ويحل المشكلات، هذان النوعان من الفكر كانا موجودين قبل نجاح الثورة حتى بين أولئك الأشخاص الذين كانوا من المناضلين المؤيدين للإمام.

البعض كان يؤمن بصحة آراء الإمام ويتبعها، والبعض كان يراها غير صحيحة. - والحديث بالطبع عن رجال الدين - ولذلك وقعت التعددية داخل صفوف رجال الدين منذ اللحظة الأولى لنجاح الثورة.

x في أي المواقع ظهر هذان النمطان من الفكر؟ ومن هم الأشخاص الذين حملوهما؟

- في أوائل عقد الثمانينات ظهر هذين النمطين من الفكر مع الفقه التقليدي والفقه التقدمي، حيث صارت عبارات الإسلام الاجتهادي والإسلام التقليدي عبارات معروفة ومألوفة داخل المجمع الإيراني، كما كتبت مقالات تتناول قواعد الحكومة والحكم لدى الإمام وبخاصة في عامي ١٩٨٤، ١٩٨٥ وما بعدهما.

وأيد اتحاد مدرسي حوزة قم العلمية (جامعة مدرسين حوزة علمية قم) الإسلام التقليدي، وأحياناً لم يكن حتى يستطيع تحمل قواعد الحكم لدى الإمام حدث ذلك حتى بين الأفراد الذين كانوا مؤيدين للثورة والإمام وفي طهران أيدت روحانيت مبارز عدداً كبيراً من أصحاب ذلك الفكر داخل اتحاد مدرسي حوزة قم، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالضرائب التي طرحت للنقاش أثناء عرض قانون الضرائب لعام ١٩٨٤م داخل مجلس الشورى الإسلامي، كان عدد من رجال الدين في قم على رأسهم السيد آذري قمي يعتقدون أن أخذ ضرائب زيادة عن الخمس وسهم الإمام الذي يعطيه الناس أمر حرام شرعاً.

آنذاك كان السيد آذري قمي سكرتيراً لاتحاد مدرسي قم وكتب مقالات حول هذا الشأن.

قدمت حكومة المهندس مير حسين موسوي لائحة القانون للمجلس ولم يكن قد تم التصديق عليه بعد حينئذ كان السيد إمامي كاشاني المتحدث الرسمي باسم مجلس صيانة الدستور وصرح في الإذاعة

والتلفزيون بأنه إذا صدق مجلس الشورى الإسلامي على قانون الضرائب فإن مجلس صيانة الدستور سيرفضه.

لقد رددت على المرحوم آذري رداً مفصلاً من الناحية الفقهية وأرسلت ذلك الرد إلى المجلس، آنذاك لم أكن نائباً فيه ولكن وزعته على أعضاء المجلس، لقد تناولت موضوع الضرائب من ناحية فقه الدولة وأثبت صحتها بالأدلة الفقهية، ولأن السيد آذري كتب رأيه بالأسانيد الفقهية كتبت ردي بالأدلة الفقهية كذلك، ثم تحدث الإمام وقال إن أحكام الدولة من الأحكام الأولية وليست أحكاماً ثانوية وأخذ الضرائب في حالة الضرورة ليس جائزاً فحسب وإنما هو ضرورة لإدارة الدولة فتم التصديق على قانون الضرائب.

حدث نفس النقاش فيما يتعلق بقانون العمل، والثروات المعدنية وغنائم الحرب، وما يتصل بأراضي البناء والأراضي الزراعية، وظهر الخلاف بين التوجهين بعض أصحاب التوجه التقليدي لم يكونوا يقبلون الآراء التقدمية وأحياناً كانوا يقولون أنها جائزة كحكم ثانوي جوازي، لكن الإمام كان يطرحها على أنها احتياج للمجتمع وأحكام فقهية أولية، حتى فيما يتعلق بالاتفاقات التجارية وما شابهها وصل الخلاف فيها إلى درجة الاحتكام إلى مجلس صيانة الدستور، ووصل الأمر إلى حد تقديم آية الله صاف جليبايجاني استقالته لأنه لم يكن يقبل هذه القضايا، وحدث في قم بعض الأمور بحيث كتبوا رسالة إلى الإمام، ونقل الحاج أحمد الخميني عن الإمام أن مفاد هذه الرسالة كان يحوي نفس مضمون رسالة مهدي بازرجان بإضافة بعض الإهانات والتجاوزات.

علي أية حال حدثت مثل هذه المواقف فكان البعض مؤيداً لفكر الإمام مؤيداً للفقه التقدمي الذي جمعه الإمام في بيان خاص لرجال الدين وقال أن النهج ينبغي أن يكون نهج الاجتهاد الجوهري (بمعنى تلبية احتياجات العصر والمجتمع) والتي بينها وشرحها فيما بعد بتدخل عنصرى الزمان والمكان في الفقه، تلك كانت القضايا الأولى للثورة.

x هذه القضايا كان معظمها يطرح على صعيد الحكومة، فماذا كانت طبيعة أصدائها على الحوزات العلمية في قم؟

- آنذاك كان هذان التياران واضحين بجلاء بين مؤيدي الثورة في قم، أحدهما هو الإسلام التقليدي وممثلته اتحاد مدرسي حوزة قم ممن يؤيدون الثورة لأنه داخل اتحاد مدرسي قم كان هناك من العلماء من لا يهتم بشأن الثورة من الأساس ولا يؤمنون بالحكومة الإسلامية، في مواجهة هذا التيار كان الإمام يرسى

قواعد تيار الفقه التقدمي التنويري، في منتصف عقد الثمانينيات، وأيد الإمام أفكار مجموعة من الأصدقاء العلماء الذين كانوا في مكتب الدعوة الإسلامية بحوزة قم، وكانت الهيئة المعبرة عنها هي مكتب الدعوة، وكان من المنضمين لهم من خارج المكتب آية الله العظمى منتظري الذي لم يكن عضواً بمكتب الدعوة لكنه كان مؤيداً لهذا الفكر، كذلك كان السيد هاشمي رفسنجاني وآية الله خامنئي من المؤيدين في طهران، وهكذا انفصل تيار عن روحانيت مبارز في مرحلة لاحقة وكونوا روحانيون مبارز كجبهة خاصة أو حزب سياسي، وبين خطباء الجمعة ظهر بعض خطباء مؤيدين لفكر مكتب الدعوة، ومجموعة أخرى مؤيدة لفكر اتحاد المدرسين.

x هل أدى هذا الخلاف في وجهات النظر إلى خلق مشكلة مع دخول رجال الدين إلى الساحة السياسية والتفذية؟

- في أثناء الدورة الأولى لانتخابات مجلس الخبراء

التي أعتقد أنها كانت أوائل عام ١٩٨٤م، اتخذنا قراراً في مكتب الدعوة بتقديم قائمة من المرشحين لهم نفس توجهنا الفكري، وقدمت روحانيت مبارز قائمة مشتركة مع اتحاد مدرسي قم، آنذاك لم يكن لروحانيون مبارز وجود مستقل، وكان بعض أفراد مؤيدين لمكتب الدعوة والبعض الآخر يؤيد روحانيت مبارز واتحاد مدرسي قم، اعتقد أنه كان ينبغي تقديم ٧٢ مرشحاً، وكان حوالي ٢٥ مرشحاً مشتركاً فيها بين القائمين، وقد حصل مرشحونا الذين لم تدرج أسمائهم في قوائم أخرى على أعلى نسب تصويت مثل السيد جمى في آبادان، ودشتي في بوشهر، وأنواري في بندر عباس وغيرهم وحصل أصدقائنا على أصوات أكثر مما حصل عليها أعضاء اتحاد مدرسي قم في كل من أذربيجان الغربية ومشهد، حينئذ بعث الإمام برسالة للتيارين يعبر فيها عن تأييده لكلا التيارين سواء مكتب الدعوة أو اتحاد مدرسين قم، حيث كان يذكر اسم مكتب الدعوة حتى تم تكوين روحانيون مبارز في عام ١٩٨٧م.

أمناء المدن بالانتخاب لا بالتعيين

■ همبستكي (التضامن) ٢٥/٧/٢٠٠٦

يقول: "يجب أن تكون البداية فقط من المدن الكبرى". إن هذا المشروع من شأنه إعطاء الشعب فسحة أكبر وحرية أكثر لإدارة شئونه بنفسه. ولذا ثمة تأييد واسع لهذا المشروع أكان في دفعة واحدة، أي بانتخاب أمين العاصمة وأمناء المدن الأخرى وكل المدن أو البدء بانتخاب أمين العاصمة والمدن الكبرى ومن ثم التدرج بانتخاب أمناء المدن الأخرى، وهذا سيساعد على محاسبة أمناء المدن أمام مجالس شوري تلك المدينة، ومن شأن هذا المشروع تفعيل وتنشيط دور الشعب وأهل المدن في حكم أنفسهم بأنفسهم كما يدور في صالح الحياة الديمقراطية والحزبية في البلاد ويمنع توسع أي عملية فساد أو إعطاء شعارات رنانة من دون العمل بها، وهناك أمور فنية أخرى من الممكن مناقشتها تتعلق بصلاحيات الأمين المنتخب ومجالس البلدية وكيفية إجراء الانتخابات في وقت لاحق.

يدور النقاش في مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) حول العمل على انتخاب أمين العاصمة بشكل مباشر من قبل ساكنيها. وما يناقش اليوم في مجلس الشورى حول انتخاب أمين العاصمة وأمناء المدن الأخرى يشكل نقلة نوعية في مجال إدارة المدن وترتيب أمورها، وشأنه شأن كل أمر جديد يطرح على الناس ونوابهم في البرلمان تثار تساؤلات وآراء عدة تزكي هذه التجربة أو هذا المشروع، حيث يقول أحد النواب: "إن انتخاب أمين العاصمة والمدن الأخرى من شأنه تدعيم سلطة الشعب والحكم المحلي".

و يقول نائب آخر: "نستقبل هذا المشروع وسنناقشه بروح ساعية وجادة".

فيما يقول نائب من معارضي المشروع: "بسبب ضعف منظمات المجتمع المدني والثقافة المتعلقة بالحكم المحلي نعارض طرح هذا المشروع". ونائب آخر

ثورة اقتصادية

رسالت (الرسالة) ٨/٧/٢٠٠٦

تعليماته من أجل تفعيل المادة ٤٤ من الدستور ونرى نحن في هذه الخطوة نظرة طويلة الأمد من أجل إصلاح النظام الاقتصادي في البلاد، وقد طلب القائد من الحكومة تشكيل لجنة لمتابعة هذا الأمر وتساءل القائد لماذا لم تجلب الحكومة الاستثمارات ورؤوس الأموال اللازمة للاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية بالرغم من تأكيدات السابقة على هذا الموضوع، نعم المتابعة الجدية وتفعيل هذا النص الدستوري سيحدث ثورة اقتصادية وسيفعل دور القطاع الخاص والمشارك وسيقلل من حجم الدولة وتدخلاتها الاقتصادية وسيساعد على النمو الاقتصادي بل ستكون ثورة اقتصادية.

بتنفيذها الخطة ستتحول الحكومة من الملكية المباشرة للشركات الكبرى إلى الإشراف والتوجيه لمختلف القطاعات الاقتصادية للوفاء بشروط منظمة التجارة العالمية. وأن نقل ملكية ٨٠٪ من الأسهم سيحقق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ونهاية للفقر

ويمكن للمستثمرين الأجانب المشاركة بغرض في عطاءات الخصخصة الإيرانية لكن بعد الحصول على تصريح من وزارة الاقتصاد لكل حالة على حدة. وأنحى محللون باللائمة على المخاوف الدولية بشأن برنامج إيران النووي وغياب الشفافية بقطاع الأعمال في الافتقار إلى الحماسة لشراء الأصول الحكومية. ويجادل مستثمرون محليون أيضاً بأن الصناعات الحكومية تبالغ في تقدير قيمتها.

أعلن المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية علي خامنئي عن خطط لعملية خصخصة واسعة لقطاعات حكومية يستثنى منها الشركات العاملة في قطاع النفط الحساس، حسب ما أفادت وسائل الإعلام. وبموجب أمر أصدره خامنئي، تنوي الحكومة بيع ٨٠٪ من حصصها في عدد من الشركات الصناعية التابعة للحكومة ومن بينها شركات مصرفية وإعلامية وشركات نقل وأخرى تعنى بشئون المعادن. ويهدف قرار المرشد إلى تفعيل المادة ٤٤ من الدستور والداعية إلى دعم دور القطاع الخاص والمشارك. كما أن متابعة تفعيل المادة ٤٤ من الدستور من قبل الأجهزة المعنية بدقة ويجدية من شأنها أن تحول الحالة الاقتصادية في البلاد إلى حالة أخرى وستكون ثورة ثانية بعد الثورة الإسلامية في بلدنا إيران.

بعد الثورة الإسلامية كانت هنالك أفكار بتقليص حجم الدولة وتوسعها الاقتصادي وتقليل هيمنتها على قطاع الاقتصاد ولم تأخذ الحكومات المتعاقبة على الحكم في البلاد هذه الأفكار بمحمل الجد فتوسع حجم الدولة في قطاع الاقتصاد وكذلك حجم الحكومة والدولة نفسها نتيجة اعتمادها على بيع النفط والحصول على ريعه، وهذا التوسع الحكومي في القطاع الاقتصادي قد همش دور القطاع الخاص والمشارك في البلاد بل كاد أن يلغى وجودهما، البلد لا يحتاج إلى هكذا مؤسسة حكومية اقتصادية ضخمة بل يريد إشراف حكومي حكيم ومدبر ومدير بشكل فاعل حتى لا يعيق عمل باقي قطاعات المجتمع الاقتصادية، وقد شخص قائد الثورة في إيران هذا الخلل وأصدر

١- تعديلات جوهرية في جبهة المشاركة

■ شرق (الشرق) ١٦/٧/٢٠٠٦

وحماية أحد المبادئ الأساسية للجبهة والمتمثل في المحافظة على تمثيل كامل لكافة تشكيلات وتيارات هذا الحزب داخل اللجنة المركزية ومما لا شك فيه أن جميع أركان وتشكيلات حزب المشاركة يدركون أن تقدم ونجاح هذا الحزب في تحالفهم واتحادهم معاً.

على سعيد آخر، قال محمد على سعيدي عضو اللجنة المركزية في الحزب: "حتى تتعقد الجمعية العامة للحزب لا يمكن التنبؤ - من جانب أي شخص - بمن الذي سيصبح أميناً عاماً للحزب. ربما كان البعض يريد أشخاصاً معينين لكن الجهة الوحيدة صاحبة القول في هذا هي الجمعية العامة. فقط الشئ المؤكد في هذا الصدد هو تغيير الأمين العام للحزب حيث أن السيد محمد رضا خاتمي غير راغب في الاستمرار والبقاء في هذا المنصب".

الجدير بالذكر هنا أنه في أعقاب تأكيداً تغيير محمد رضا خاتمي الأمين العام لجبهة المشاركة بدأ الحديث عن طرح عدد من الأسماء الأعضاء في اللجنة المركزية لجبهة المشاركة منهم: محسن ميردامادي، عبد الله رمضان زاده، سعيد حجارين، محسن صفايي فراهاني، ايلاهي كولايي، صفدر حسين.

تبحث جبهة مشاركة إيران الإسلامية خلال شهر أغسطس الحالي عدداً من الاقتراحات المقدمة من جانب "اللجنة التنفيذية" و "لجنة الدعم" بشأن إجراء تغييرات في اللائحة التأسيسية الخاصة بها وكذلك التطور الذي حدث في "المؤسسة التنفيذية" للحزب. وسوف تتم مناقشة هذه الموضوعات في اجتماع الجمعية العامة للجبهة الذي سيعقد خلال أغسطس الحالي وذلك إلى جانب مناقشة موضوعات أخرى مثل احتمالات تغيير "الأمين العام" للجبهة وهو المنصب الذي يشغله حالياً محمد رضا خاتمي.

في هذا الصدد صرح حسين كاشفي نائب الأمين العام قائلاً: "إن جميع الأصدقاء في جبهة المشاركة يتفقون على الإبقاء على السيد خاتمي في منصب الأمين العام للجبهة لكنه هو الذي لا يرغب في الاستمرار في شغل هذا المنصب ومن ثم في أن يرشح نفسه لشغل هذا المنصب في الجمعية العامة القادمة". وأضاف كاشفي: "من ناحية أخرى لابد من التأكيد على أنه لا وجود لما يمكن تسميته بالمنافسة بين أطراف الجبهة فهذا الأمر في موجود داخل جبهة المشاركة حيث هناك إصرار من الجميع على رعاية

٢- المبادئ الأخلاقية لجمعية فدائي الثورة الإسلامية

■ شرق (الشرق) ١٦/٧/٢٠٠٦

في هذا الصدد يجب التذكير أنه يجب على التيار المحافظ أن يسترد وحدته السابقة وأن يتمركز على القواسم المشتركة القائمة بين أطرافه وهي -أي الجوانب المشتركة- كثيرة جداً ويتخلل عن جوانب الاختلاف. في هذا الصدد يجب الإشارة إلى الدور المحوري والرئيسي لكل من غلام حداد عادل وأحمدى نجاد للوصول إلى هذا الهدف فدورهما مهم جداً في

نتيجة للتداعيات والتطورات الداخلية الأخيرة وما صاحبها من لفظ وجدل كثيرين فإن جمعية فدائي الثورة الإسلامية مهتمة بتوضيح المبادئ والأسس الأخلاقية التي يقوم عليها عمل الجمعية وتؤمن بها وتصر على إعمالها وتحقيقها.

في مقدمة هذه المبادئ والأسس ما يلي:

١- حفظ وحماية وحدة التيار المحافظ.

هذا الصدد. إن هذين الكبيرين في المقام والمنصب - بما لديهما من مكانة رسمية وقانونية وكذلك بما يتمتعان به من وجاهة وأهلية داخل التيار المحافظ - يستطيعان قيادة التحرك في هذا الصدد.

٢- الشفافية

ذلك أن لدينا قناعة مفادها أن تيار الأغلبية يجب أن يصبح دوماً في موضع "استجواب" بشأن مهامه ووظائفه وما يجب أن يقوم به وبرامجه وخططه الملزم بتنفيذها ومن ثم فإن جميع مسئولى الحكومة يجب أن يكونوا موضع استجواب دائم. إذ لا يجب أن تظن الحكومة أن جميع وسائل الإعلام، خاصة الوطنية - الحكومية، يجب أن تتحول إلى أبواق لتمجيد وتعظيم الحكومة وحسب.

٣- الاعتدال والوسطية

هنا يجب على تيار الأغلبية أن يستبعد طوعاً المتطرفين والراديكاليين والمغالين. يجب أن يتحرز تيار الأغلبية عن الوقوع في شرك أى من أنماط التطرف

والإفراط والتفريط وأن يجعل قبلته الدائمة في "الاعتدال والوسطية". هذا التوجه والسلوك المطلوب في السياسة الداخلية يجب أن يكون له صدى في السياسة الخارجية أيضاً.

٤- المحافظة على أخلاق وأدب الأغلبية.

إن "أدب الأغلبية" يستوجب أن تعتبر الحكومة - بوصفها أعلى سلطة - جميع المواطنين على درجة سواء وجزءاً مهماً منها. إن الإقرار من جانب الحكومة بضرورة التعاون مع النخب، الاستفادة من رؤي وتجارب أولئك الذين يمثلون أو يشكلون صوتاً لمؤسسات كبرى، القبول بتضارب وتنوع الآراء والاعتراف رسمياً بحقوق المعارضين والمنتقدين للحكومة و... إن ذلك كله من شأنه أن يزيد من تعاون المنتقدين والمعارضين مع الحكومة أى تيار الأغلبية ومن ثم تكون النتيجة هي زيادة "الكفاءة" و "الأهلية" التنفيذية أى تحقق الجدارة واللياقة لعمل النظام التنفيذي في الدولة.

٣- اعتراض جديد وإطاحة ناعمة

■ اسد الله بادامتشيان (x) ■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٧/١٦

٥- طرح "المجتمع المدني" كبديل لنموذج المجتمع الإسلامي.

٦- استعمال كلمات واصطلاحات غريبة مثل "المعارض" و "المخالف" بدلاً من المعاند، المشرك، الملحد، الكافر والمنافق.. الخ.

٧- تخلص وتحرير "العلمانية" من دلالتها القبيحة المنفرة والتي تعنى الشخص الذى لا دين له ولا مذهب وإشاعة مفاهيم متأدبة لها مثل أن العلمانية تعنى الحكومة التى لا شأن لها بمذهب الناس أو بدينهم وأنها لا تعنى إطلاقاً المفهوم الرائج وهو عدم التدين أو بعبارة أدق من لا دين له.

٨- المطالبة بإعمال وتنفيذ المطالب التى تنادى بها المرأة الغربية بدلاً من تلك التى تنادى بها أولها المرأة الإسلامية.

٩- تجديد وتلميع الوجوه الغربية والمتغربة الداعية للغرب. بل إن العناصر سيئة السمعة والتى كانت مرتبطة بالنظام الطاغوتى (نظام الشاه) يجب إعادة طرحها من جديد بوصفها شخصيات أدبية وثقافية مثل فروغى، تقى زاده، سعيد نفيسى وعلى دستى وذلك فى مقابل -وبدلاً من- الوجوه الإسلامية والثورية

قيل أن المؤامرة السابقة والحالية لم يعد لها فائدة فى أجندة الاستكبار العالمى خاصة الاستكبار الأمريكى وأنه قد مضى وانتهى تاريخ صلاحية تلك المؤامرة وأن الاستكبار العالمى بات بصدد مؤامرة جديدة خاصة بإيران الإسلامية وسائر الأمم الإسلامية النائرة. إن ثمة عدداً من الطرق والوسائل البديلة قد حلت فى استراتيجية الاستكبار العالمى الجديد التى باتت معروفة بـ "استراتيجية الإطاحة الناعمة". من هذه الطرق والوسائل ما يلى:

١- إحلال "الديمقراطية" محل "الإسلام". حيث يجب أن يصبح هدف الشعب هو تحقيق هذه المعشوقة أى الديمقراطية.

٢- إحلال الديمقراطية محل "الحرية" والعمل على الترويج لهذا المصطلح على نحو يأخذ الشعوب إلى نسيان كلمة "الحرية" وذلك بتشجيع استخدامها فى كافة وسائل الإعلام.

٣- إحلال والترويج لـ "الاشتراكية" محل "العدالة الاجتماعية".

٤- العمل على تقوية المطالبة بالحقوق المدنية بدلاً من المطالبة بالحقوق الإسلامية.

مثل الشهيد آية الله شيخ فضل الله نوري، آية الله نائيتي، سيد جمال الدين أسدآبادي، آية الله كاشاني والشهيد آية الله مدرسي (١).

١٠- طرح مفهوم "المفكر المستتير" بدلاً من مفاهيم مثل: ملتزم، ثوري وحزب الله.

١١- الترويج ونشر الآداب والتقاليد الغربية بدلاً من التقاليد والأساليب الحياتية المعيشية الإسلامية الخالصة.

١٢- إغفال ذكر شاعرات ملتزمات إسلاميات مثل "حميد سبزواري، مرداني، المرحومة سييده كاشاني مقابل القيام بتعظيم شاعرات مثل فروغ فرخ زاد وسيمين بهباني (٢).

١٣- القيام بعمل إحلال وتبديل لوجوه المجتمع الرائدة مثل الشهداء ذوي المقام الرفيع: آية الله مطهرى، آية الله بهشتي، آية الله مفتاح، محمد علي رجائي ومحمد جواد باهنر وذلك من خلال طرح وجوه ليبرالية وديمقراطية للشباب والمجتمع.

١٤- تعريض "ولاية الفقيه العادل" و "فقه أهل البيت" لأنواع وأنماط مبتكرة من الهجوم والنقد من جانب المفكرين الليبراليين على أن يكون ذلك في إطار وفي قالب دينيين.

في هذه "الاستراتيجية الناعمة" ين يتم طرح -أو التصريح ب- "شعار" و "برنامج" الإطاحة بالنظام الإسلامي الإيراني والنظم المشابهة له سواء بشكل مباشر أو بشكل صريح. حيث سيكون السعى من أجل الإبقاء على النظام بوصفه نظام إسلامي ولكن بهدف جعل مضمون ومحتوى هذا النظام "غربي قح". ومن ثم

يجب العمل على إنهاء ونسيان "قيام" النظام وإحلال حالة "الديموقراطية" بدلاً من -مكان- "الثورية". ثم يتم العمل على سريان الليبرالية داخل كل مؤسسات وأركان النظام ومن ثم تتحول "الجمهورية الإسلامية" إلى "الجمهورية الديمقراطية الإسلامية".

ثم تجلس "العولمة" محل "الاستقلال" وتنتشر "الديموقراطية" مكان "الحرية الإسلامية" وتحتل الديمقراطية - في نهاية المطاف - مكان "الحاكمية الشعبية الدينية".

الهوامش

(١) فروغي، تقى زاده، سعيد نفيسي وعلى دشتي يعرفون فعلاً بوصفهم من شعراء وأدباء ونقاد العصر الملكي في إيران أي حتى ما قبل ١٩٧٩. أما آية الله فضل الله نوري فهو من قادة الثورة الدستورية وكذلك آية الله "مدرس" والثاني كان عضواً في أول برلمان إيراني تأسس في ١٩٠٥ أما آية الله نائيتي فهو صاحب فتوى تحريم التبغ وهو المنظر الأول للدور السياسي للمؤسسة الدينية الشيعية.

(٢) النموذج الإسلامي الوارد ذكرهن هنا هن شاعرات وأديبات الثورة الإسلامية أما فروغ فرخ زاد فهي أجرة شاعرة إيرانية في عصر محمد رضا بهلوي بل في القرن العشرين كله وقد عملت مخرجة سينمائية وتوفيت في حادث انقلاب لسيادتها وهي تشبه إلى حد كبير المخرجة "إيناس الدغدي" من حيث طبيعة ومضامين وجراة الأفلام التي أخرجتها، كذلك الحال بالنسبة للشاعرة سيمين بهباني.

(x) عضو اللجنة المركزية لحزب المؤتلفة الإسلامي.

خامنئي وتغيير التقسيمة السياسية

■ أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن

أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

الشوائب، وحماية حقوق الجماهير، ودعم الثقافة الأصيلة والفن القائم على القيم الإسلامية، وتغيير نظام التعليم من أجل إيجاد كوادر وطنية ملتزمة وخلقة. فضلا عن حل المشاكل الاقتصادية من خلال دعم استثمار القطاع الخاص والتعاوني، وحماية المؤسسات الكبيرة، وخفض استثمارات الحكومة، وتقليل سعر الفائدة المصرفية، وتفعيل العمران وزيادة حجمه، وتقليل نسبة البطالة. وكانت المعارضة الإصلاحية قد اتهمت الحكومة بأنها أسوأ حكومات النظام، لأنها زادت من حجم التضخم والمشاكل الاقتصادية، كما شجعت على سياسة التملق، وحذف المعارضين.

لا شك في أن ما أذيع عن لقاء الزعيم خامنئي بقيادات النظام ليس هو كل ما دار في اللقاء، ولكن استقراء الأحداث والقرارات التي اتخذت من جانب الزعيم يوحيان بحقيقة ما حدث، يقول هاشمي رفسنجاني: كنت أتأذى من خلافات الأجنحة السياسية غير المنطقية، لقد اعتبر الأفراد انضمامهم للأحزاب بطاقة هوية للقيام بالنشاط السياسي، في حين أن العمل الحزبي في إدارة البلاد لا يمكن أن يحقق المصالح الوطنية بشكل كامل، إن اختلاف المشارب أمر طبيعي في المسائل المختلفة ومنها الشؤون السياسية، منذ بداية الثورة كان هناك دائما اختلاف في المشارب سواء في الإدارة أو وضع السياسات، لكن لم يكن مطروحا طرد قوى الثورة أو حذفها، ينبغي أن تقبل الأحزاب السياسية قواعد المنافسة السياسية، وتحمل بعضها البعض، لأن مصلحة البلاد في أن تعمل معا، إن التفرق والتشتت من عوامل نجاح الأعداء، فمن كان يريد استمرار الثورة عليه أن يسعى بمسئولية في تحجيم التفرق. (همشهرى فى ٢٠٠٦/٧/٥م)

لقد أصدر الزعيم خامنئي عدة قرارات أهمها قرار

عندما بلغت الخلافات الداخلية بين الأحزاب والجماعات السياسية أوجها، في مجلس الشورى الإسلامي، وفي مجمع تشخيص مصلحة النظام، وبينهما وبين مجلس الوزراء ورئيس السلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، والحوزة العلمية الدينية، والصدام بين الإصلاحيين والأصوليين، فضلا عن الاضطرابات التي وقعت في المحافظات الحدودية، وفي ظل أزمة الملف النووي الإيراني، عقد السيد علي خامنئي المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية اجتماعا لمسئولى النظام على اختلاف وظائفهم، سواء رؤساء السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية ومجمع تشخيص المصلحة، أو رؤساء الجمهورية السابقين ومؤيديهم من الجماعات السياسية المختلفة، على مأدبة غداء، وطلب من الصحف ووسائل الإعلام ألا تنشر شيئا عن هذا الاجتماع إلا ما ورد على لسان الزعيم خامنئي ورئيس الجمهورية أحمدى نجاد. وقد ركز خامنئي في كلمته التي نشرت بعد المونتاغ على ضرورة الالتزام بالوحدة الوطنية، والابتعاد عن أسباب الفرقة باعتبارها أدوات الأعداء في النيل من الثورة الإسلامية ومنجزاتها، والتمسك بالإيمان والعقل والتدبير، حيث اضطربت الأمور السياسية والاقتصادية والثقافية نتيجة الخلافات والصدام بين الجماعات السياسية وهو ما أثر أيضا على الأمن والنظام. وأبدى الزعيم اعتراضه على الخشونة والتطرف في السلوك، وسياسة الحذف والطرد نتيجة شعار من ليس معنا فهو علينا. وقد دافع الرئيس أحمدى نجاد عن سياسة حكومته القائمة على العدالة وتوزيع الفرص، والرامية إلى خدمة المحرومين، ونشر الأمل بين الأجيال القادمة، والبعد عن التحزب والتعصب في أجهزة الدولة والإدارات الحكومية، ودعم ثقافة الخدمة، والانسجام الوطني، وتطهير الساحة وتنقيتها من

إنشاء مجلس للعلاقات الخارجية، ورغم أن القرار لم يشر إلى طبيعة هذا المجلس بأنها استشارية، وإنما لمساعدة أجهزة السياسة الخارجية، أو أنها ليست تنفيذية، ولا يقوم بعمل مواز لسائر الأجهزة التنفيذية، فقد ظهرت الطبيعة البحثية لهذا المجلس، رغم تأكيد رئيسه أنها استشارية للزعيم، ورغم أن أعضاء كانوا مسئولين تنفيذيين ولم يكونوا باحثين أكاديميين، حيث جعل القرار وتصريحات رئيسه وظيفته المجلس إعداد دراسات وخطط الدعم، وعرضها على الزعيم، كما يمكن للمجلس عرض ملاحظاته حول السياسات العامة المتعلقة بالشئون والعلاقات الخارجية في إطار أهداف النظام على الزعيم ليرى ما يصدره من توجيهات، ومع اعتماد الزعيم لخطط هذا المجلس تقوم الأجهزة التي اشتركت فيها بتنفيذها. ومن الغريب أن وزارة الخارجية يتبعها عدة مراكز بحثية أهمها مركز الدراسات السياسية والدولية، ومركز دراسات الشرق الأوسط، ومركز دراسات بحر قزوين وآسيا الوسطى، فضلا عن وجود مراكز بحثية تابعة لأجهزة مرتبطة بالسياسة الخارجية مثل رئاسة الجمهورية، ويتبعها مركز الدراسات الاستراتيجية، ومثل مجمع تشخيص مصلحة النظام، ويتبعه مركز الدراسات والاستشارات، لكن الأمر المهم في هذا القرار هو طبيعة تشكيل هذا المجلس، حيث تولى كمال خرازي وزير الخارجية السابق وهو من الإصلاحيين رئاسة هذا المجلس، كما ضم التشكيل الدكتور على أكبر ولايتي مستشار الزعيم للشئون والعلاقات الدولية وهو من المحافظين، ومحمد شريعتمداري وهو وزير اقتصاد وتجارة سابق وخبير اقتصادي من الإصلاحيين، واللواء على شمشاني وزير الدفاع السابق وهو من الإصلاحيين، ومحمد طارمي وهو من النخبة الثقافية في البلاد ومن الإصلاحيين. إن تنوع التشكيلة في مجالات السياسة الخارجية والاقتصاد والدفاع والثقافة أمر طبيعي لخدمة العلاقات الخارجية، فالاستفادة من المستشارين المجريين أصحاب الخبرة ضرورة أقرتها الزعامة، لكن أن تكون التشكيلة من الإصلاحيين وخاصة المعتدلين منهم، ماعدا ولايتي باعتباره مستشارا للزعيم ووزيرا للخارجية خلال ستة عشر عاما، أمر يوحى بأنه يريد أن يعوض الإصلاحيين ما فقدوه مع تولي المحافظين المناصب في السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، إن القضية ليست في خطورة الوضع في السياسة الخارجية نتيجة أزمة الملف النووي، أو الضغوط من جانب الغرب، أو التهديدات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما في خطورة الصراع بين المحافظين والإصلاحيين الذي يفتح الثغرات للنفوذ

الأجنبي، بعد أن ثبت وجود علاقات واتصالات بين بعض النخبة وجهات أجنبية غربية، منها الولايات المتحدة الأمريكية. لقد أراد الزعيم خامنئي أن يكسر التقسيمة القديمة للنخبة بين محافظين وإصلاحيين، ويزيل الحدود المصطنعة بين الفريقين قبل أن تصبح جدرا حصينة تمنع الوفاق، وتصل بالتفريق إلى مرحلة اللاعودة، وأن يعيد التقسيمة السياسية من جديد. كما يريد الزعيم أن يؤكد في هذا المجال أن إعطاء الفرصة للشباب والجيل الثالث للثورة لا يعنى الاستغناء عن خبرة المسئولين القدامى، بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية، ماداموا يؤمنون بولاية الفقيه. كما يؤكد ضرورة استفادة المحافظين من أفكار اليسار والوسط الإصلاحي، من أجل تطعيم فكر الجيل الثالث للثورة وامتزاجه، من أجل إيجاد تيار ثالث يمثل وسطية النظام في مرحلته الحالية. وقد سبق الزعيم خامنئي النخبة السياسية في تشكيل هذا التيار الذي كانت تسعى لإيجاده، بعد تعثر الاتحاد بين الجماعات السياسية ذات الميول المشتركة. لقد أخرج الزعيم هذا الجنين للوجود، ووضع له صفاته، وهي التدين بلا مراعاة أو تعلق، القدرة على الحركة والعمل، الأدب في القول والسلوك، وأهم من ذلك القدرة على التعايش السياسي، التحلي بروح الإيثار وعدم السعي وراء السلطة والجاه والمناصب.

كانت انتخابات الرئاسة الإيرانية والنتيجة التي تمخضت عنها قد أثارت جدلا واسعا في الأوساط السياسية حول قيمة الأحزاب، ومدى فاعليتها وتأثيرها في العمل الشعبي، وثقلها السياسي، ودورها في الساحة السياسية، خاصة ما يتعلق بالأحزاب الإصلاحية، التي بدت الخسارة جسيمة عليها في كل المجالات الشعبية والتنفيذية، فوصول شخص غير مرشح من قبل الأحزاب إلى أعلى سلطة تنفيذية وثاني موقع مؤثر بعد الزعامة، من خلال انتخابات عامة، ليس أمرا يمكن تخطيه من جانب الأحزاب، لأنه يمثل لطمة شديدة لموقعها بين الجماهير، ومن ثم ثقلها السياسي، وتأثيرها في الأحداث. لقد أكدت هذه الانتخابات أن ارتباط الأحزاب بأشخاص لهم دور في النظام السياسي ليس كافيا لدعم الجماهير لهم، كما أن وجود أفراد من النخبة في هذه الأحزاب مع خلاف بينهم، ليس شفيعا لهذه الأحزاب لدى الجماهير، كما تأكد من سير العملية الانتخابية أن هذه الأحزاب كلها لم تصل إلى درجة النضج التي تجعل منها مؤلفة سياسية واجتماعية لها قاعدة جماهيرية، تحمل أهدافا محددة، وأسلوب عمل واضح، واستراتيجية وطنية مقبولة. نتج عن هذا الجدل أن تمت اتصالات بين القوى السياسية وبين بعض الأحزاب ذات السمات والأهداف المشتركة والعلاقات القطبية، من أجل تشكيل

ائتلافات وتكتلات يمكن أن تستقطب الجماهير، وتنبأ المحللون بوجود ائتلافات بيضاء وصفراء وسوداء وربما حمراء حسب طبيعة اعتقاد أصحابها، سواء في الأصولية أو الوسطية الإصلاحية أو الليبرالية أو التكنوقراطية أو الاشتراكية، وقد تمخضت هذه الاتصالات عن تشكيل بعض الأحزاب الجديدة، ومحاولات تشكيل جبهات مشتركة لم تكتمل بعد، وانزواء أحزاب أخرى، ومع اقتراب موعد انتخابات المجالس المحلية ومجلس الخبراء تتسارع الخطى من أجل وضع قوائم انتخابية، على أساس جديد يفتح المجال لتنشيط العمل الحزبي، واقتراجه من الجماهير.

وعلى صعيد آخر هو الصعيد الاقتصادي أصدر الزعيم خامنئي قراراً بالموافقة على اقتراح رئيس الجمهورية بتخصيص نسبة تصل إلى ٥٠٪ من أسهم الشركات والمؤسسات الحكومية والعامة المدرجة بالبند ٤٤ من الدستور، للقطاع التعاوني والخاص في المحافظات، وبيعها بسعر البورصة على أقساط تصل إلى عشر سنوات، مما يشير إلى اتجاه جديد في المجال الاقتصادي، حيث يحاول التخلص من اختلاط الاشتراكية بالليبرالية الاقتصادية، وهو ما أدى إلى تعثر المسيرة الاقتصادية، فتأكيد المسيرة نحو الاقتصاد الحر من خلال الخصخصة مع تشجيع القطاع التعاوني لاحتلال دور بارز في الحركة الاقتصادية يعمق فكرة هدم الجدار العازل بين الإصلاحيين والمحافظين.

ويعتبر تدخل الزعيم خامنئي في الشؤون الإجرائية، خاصة الاقتصادية هو الأول من نوعه، وهو يذكرنا بما فعله عندما كان رئيساً للجمهورية، حيث طلب من الزعيم الراحل آية الله الخميني السماح للحكومة بفرض رسوم استقادة الأفراد والمؤسسات الخاصة من الموارد الطبيعية للبلاد، وقد أصدر الخميني قراراً بالموافقة، وهو تدخل مباشر من الزعيم في الشؤون الإجرائية، وإن كان الخميني يبادر بين الحين والحين إلى التدخل في المسائل التنفيذية إعمالاً لسلطة الحكومة الإسلامية، وتفعيلاً لمضمونها. وإذا كان المحللون يعززون هذا الأمر إلى الاستعداد لمواجهة الحصار الاقتصادي الذي قد يفرض على إيران نتيجة مضيها قدماً في مشروعها النووي، إلا أنه يصب في نهاية الأمر في إعادة تشكيل التقسيمات السياسية للبلاد.

ويمتدح كثير من النخبة المثقفة في إيران هذا التوجه باعتباره حلاً للمواقف الصعبة التي تواجه الإدارة الإيرانية خاصة مع ازدياد الضغوط التي يتعرض لها النظام السياسي في إيران، سواء من جانب الجماعات السياسية الضاغطة في الداخل، أو السياسة الغربية الضاغطة، أو الوجود الأجنبي العسكري حول إيران،

والمتمثل في قوات التحالف في العراق، والقوات الأمريكية والغربية في أفغانستان، فضلاً عن ضغوط الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول الملف النووي الإيراني، إضافة إلى الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها على إيران، ويطرح خبراء السياسة الإيرانيون فكرة إعادة تعريف القضايا العالقة من منطلق أن صانع القرار لا يركب المخاطر في القضايا التي يسعى فيها للحصول على مكاسب معينة، والعكس بالنسبة للقضايا التي يمكن أن يخسر فيها شيئاً، فإذا طرحت قضايا الخلاف بشكل فيه تأكيد على وقوع خسائر، فإن ذلك يشجع صانع القرار على قبول المخاطرة، كما أن إعادة تعريف القضايا يساعد على إخراجها من الطريق المسدود إلى طريق الحل، وقد نجحت هذه الطريقة في مشكلة بحر قزوين والعلاقات مع أذربيجان وتركمنستان. وفي إطار ذلك أكد الزعيم الإيراني سيد علي خامنئي أن علاقات إيران مع دول العالم تقوم على الصداقة، وإيران لا تمثل أي تهديد لأي دولة خاصة جيرانها، وأن إيران لا تستهدف التسلط على أحد، لكن المقبولة الدولية لإيران مع كونها أمراً طيباً جداً، لا يكون ثمنه التفريط في مبادئ الجمهورية الإسلامية التي هي هوية قومية للجميع. وفي تفسير تصريحات الزعيم يؤكد المحللون السياسيون الإيرانيون أن إيران تجعل للقيم تأثيراً على توجهات الإنسان وسلوكه، وأن قيمها وتجاربها تنعكس على قراراتها، ومن ثم فإنها تقع تحت تأثير عدد لا حصر له من عوامل البيئة الداخلية والخارجية.

ومن الواضح أن صانع القرار والنخبة السياسية في إيران قد أصبحا أكثر عقلانية، بمعنى أنهما وصلاً في هذه المرحلة إلى أسلوب معرّف لإدراك العالم، وعوامل اتخاذ القرار المكانية والزمانية والذهنية، وكيفية تشكل القيم والأفكار والتصورات، وكيفية استحضارها وتركيبها معاً، واستخدامها كأداة ووضعها موضع التنفيذ، على أساس إزالة التوتر وصنع الثقة، واستبدال التهديدات بالفرص، ورفع شعار الائتلاف من أجل السلام العادل، كسياسة لمواجهة الإرهاب والعنف والضغط، لأن عدم الاستقرار على الحدود الإيرانية يتعارض مع المصالح الوطنية ويضر بها.

ولاشك في أن انتخابات مجلس الخبراء والمجالس المحلية سوف تكون نقطة فارقة في بيان مدى نجاح الزعيم خامنئي في إعادة رسم التقسيمات السياسية للبلاد، وتشجيعه على اتخاذ الخطوة التالية نحو طرح مشروع إيراني لإقامة شرق أوسط إسلامي، خاصة إذا ما صارت إيران الرابع الفعلي من الأحداث الأخيرة في فلسطين ولبنان، باعتبارها أحد اللاعبين الرئيسيين المحركين للأحداث في المنطقة.

إيران والحرب الإسرائيلية على لبنان (ملف خاص)

تكتسب الحرب الإسرائيلية الدائرة الآن على لبنان، على خلفية العملية التي قام بها حزب الله في ١٢ يوليو في شمال إسرائيل فقتل ثمانية جنود وأسرا اثنين، أهمية خاصة لدى إيران، لأن هذه الحرب وما ستؤول إليه من نتائج سوف تحدد بشكل كبير مستقبل حزب الله اللبناني كقوة سياسية وعسكرية حليفة لإيران. ولأنها ثانيا، توافقت مع تصاعد أزمة الملف النووي الإيراني، الذي وصل إلى مرحلة صعبة مع صدور قرار مجلس الأمن بتحديد مهلة لإيران حتى نهاية أغسطس الحالي لإيقاف الأنشطة النووية وإلا التعرض لعقوبات. ولأنها، ولاعتبارات عدة، ربما تكون مقدمة لتسوية الخلافات العالقة بين إيران وسوريا من جهة، والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى. ورغم اختلاف توجهات القوى السياسية الإيرانية، إلا أنها في النهاية أجمعت على ضرورة دعم حزب الله ولو مغنويا، ورفض السياسة العدائية الأمريكية الإسرائيلية ضد كل من إيران وسوريا والقوى السياسية الحليفة وعلى رأسها حماس وحزب الله. وفيما يلي ملف خاص يتناول أبرز ما كتبه الصحف الإيرانية، على اختلاف توجهاتها السياسية، عن الحرب بين إسرائيل وحزب الله.

١- إيران واحتمالات الحرب مع إسرائيل

رسالت (الرسالة) ١٩/٧/٢٠٠٦

الإقليمية لكن الدول الغربية تمنع هؤلاء من الاقتراب لايران ولهذا بذلت مساعي كبيرة من جانب أمريكا وحلفائها لعزل إيران وإفشال دورها الإقليمي ولكن من دون جدوى، ففشلت جميع طروحاتهم من مشروع ما يعرف بعملية السلام إلى مجالس التعاون التي بقيت من دون تأثير يذكر على الساحة الإقليمية لأنها وجدت من دون الحضور الإيراني فيها، وكان السعي فيها هو لتحجيم القوة الإيرانية، أما المساعدة التي قدمتها إيران لحزب الله فهي إعطائه صورة القدوة وهذه الصورة لا تحسب بالقانون الدولي على أنها جريمة يعاقب عليها، نعم انتهاك حقوق الإنسان ومنعه من تقرير مصيره واحتلال أرضه هي جريمة يعاقب عليها، لا من يعطي

الحرب مشتعلة بين لبنان وإسرائيل التي تبرز قوتها في قصف بيروت و تقابل رد المقاومة غير المحسوب باتهام إيران على أنها من صنعه، لكن أين إيران ودورها من هذه المعركة حقا؟

دراسة الدور الإيراني ومكانة إيران في المنطقة من شأنها الإجابة على هذا السؤال وحل الكثير من المشاكل فيها، فإيران هي جزيرة الاستقرار والثبات في منطقة مضطربة على الدوام، ويعود الاستقرار الإيراني الذي تفتقده دول المنطقة إلى عدم قبول إيران بالطروحات الأجنبية ورفضها، والتي لا تحمي السلطة ولا البلاد من قبل الأجانب.

وتتفهم دول الجوار الإيراني وتعرف مكانة إيران

صورة الدفاع عن الأرض والمقدسات وحق تقرير المصير، الحرب وقعت لا لأن إيران تقدم هذا الدعم المعنوي بل لأن المجتمع الدولي يعيش على التناقضات والمكايل المزدوجة، فالمحتل هنا يحمى والضحية هنا تقتل من دون أى وجه حق، ومن يدافع عن حقه وأرضه يقال له إرهابي أو مدعوم من دولة أجنبية مثل إيران وسوريا أو لم تدعم أمريكا وبريطانيا الكيان الصهيوني المعتدي على حقوق الآخرين!

إلى جانب إيران، الحليف الرئيسي لحزب الله، فإن سوريا هي الدولة العربية الوحيدة التي تدعم حزب الله الشيعي، على الرغم من أن نظام دمشق ذو توجه قومي /عربي وعلماني. لكن من المعروف أن سوريا ولأسباب مصلحة بحتة، ترتبط بعلاقة تحالف وثيقة مع إيران منذ زمن بعيد كما أن دمشق وقفت لسنوات إلى جانب طهران في حربها الطويلة ضد نظام صدام حسين. من جانب آخر فإن وجود حزب الله في لبنان يصب في مصلحة سوريا، التي فقدت وجودها العسكري المباشر في هذا البلد تحت ضغوط دولية وإقليمية، وهي تحاول من خلال حزب الله أن تعوض فقدان نفوذها في لبنان من جهة، والضغط على إسرائيل من جهة أخرى.

فهناك تخوف حقيقي قديم/جديد من اتساع النفوذ الإيراني في المنطقة، لاسيما بعد سقوط نظام صدام حسين الذي كانت طهران المستفيد الإقليمي الأكبر من الحرب عليه. ويسود الاعتقاد بأنه بعد أن صار العراق

ملعب فسيح لطهران تمارس فيه تأثيرا سياسيا ودينيا، فمن الممكن أن يساعد ذلك على اتساع دائرة النفوذ الإيراني في المنطقة. لذلك يساور القلق كثيرا بعض الدول العربية من الدور الذي تلعبه إيران في هذا البلد الذي يمثل الشيعة فيه ما يقارب ٦٢ في المئة من السكان. وهؤلاء يرتبطون بإيران بروابط دينية عقائدية وسياسية أيضا. ومن هذا المنطلق هناك مخاوف حقيقية من أن يتسع النفوذ الشيعي الإيراني ليشمل بعد العراق لبنان ودول عربية أخرى يقطنها شيعة وبالتالي تشكيل ما يعتبره البعض "بالهلال الشيعي" الذي قد يطوق الدول ذات الأغلبية السنية. في هذا السياق كان ملك الأردن عبدا لله الثاني قد أبدى قلقه قبل نحو عامين من تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة محذرا من ما اسماء "الإمبريالية الإيرانية" و "الهلال الشيعي". وقبل أشهر قليلة عاد الملك الأردني وفسر حديثه عن "الهلال الشيعي" بأنه كان حينها يعبر عن مخاوف من "تحول اللعبة السياسية تحت غطاء الدين إلى صراع بين الشيعة والسنة"، مشير إلى أننا "نشهد بداية له في العراق". أيضا وزير الخارجية السعودي، سعود الفيصل، عبر هو الآخر عن قلقه من تزايد التدخل الإيراني في العراق ودعم بعض الجماعات الشيعية فيه بالمال والسلاح، داعيا في الوقت نفسه الأغلبية الشيعية هناك لمد اليد للسنة والاعتراف بحقوقهم في مواطنة متساوية.

٢- من الخاسر: إسرائيل أم حزب الله؟

د. إبراهيم يزدي ■ شرق (الشرق) ٢٥/٧/٢٠٠٦

بعد الهجوم الواسع للقوات العسكرية الإسرائيلية من الجو والبحر على قطاع غزة على خلفية قيام جماعة فلسطينية شبه عسكرية بختف جندي إسرائيلي، وأعمال القتل الشنيع ضد الشعب المدي من النساء والرجال، الشيوخ والأطفال، وأيضا قطع الخدمات المعيشية والمرافق من ماء وكهرباء وتدمير الطرق والمراكز المدنية والقبض على ممثلي المجلس الفلسطيني ووزراء الحكومة الفلسطينية، بعد كل هذه التطورات الرهيبة دخلت أزمة الشرق الأوسط مرحلة جديدة وحاسمة.

المؤكد أن حكومة إسرائيل غير مستعدة بأي شكل من الأشكال لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم

٢٤٢ والانسحاب من جميع الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧. لكن من ناحية أخرى فإن إسرائيل صارت تحت ضغط الرأي العام العالمي وكذلك الاتفاق بين جميع الآراء بشأن تنفيذ هذا القرار وتأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة باعتبار ذلك الطريق الأخير والوحيد لحل أزمة الشرق الأوسط. من هنا - وبناء على ذلك - كانت إسرائيل بصدد إحداث اضطراب وخلل متعمد في "اللعبة" ومن ثم كانت فقط في انتظار الحجة والذريعة. من هنا كان - أو جاء - أسر الجندي الإسرائيلي بواسطة الفلسطينيين بمثابة "الحجة" و"الذريعة" لشن حملة واسعة - وغير ملائمة - على ذلك القرار. هذا بغض النظر عما إذا كانت هذه

الخطوة العسكرية من جانب مجموعة فلسطينية والمتمثلة في أسر جندي إسرائيلي في صالح المصالح الرئيسية للشعب والحكومة الفلسطينية فهذا الأمر يعد قضية أخرى. لكن جميع الشواهد تفيد بأن إسرائيل كانت - ولا زالت - بصدد القيام بتنفيذ هذا الهجوم على الفلسطينيين وأنها كانت تنتظر فقط "الذريعة".

وبينما كان الجيش الإسرائيلي قد بدأ تنفيذ منظومة أعمال الخراب والدمار والقتل في قطاع غزة من الجو والبر والبحر وبينما كان العالم يراقب بشكل أو بآخر هذه العملية البشعة لقتل جيل كامل في غزة، قامت مجموعة من مقاتلي حزب الله اللبناني بفتح جبهة جديدة عبر الهجوم على قاعدة عسكرية إسرائيلية في مزارع شبعا الواقعة بين سوريا ولبنان. خلال هذا الهجوم تم أسر جنديين إسرائيليين بواسطة مقاتلي حزب الله وهو ما صار حجة جديدة لشن وتوسيع حملة عسكرية إسرائيلية أخرى على لبنان وتعميق أزمة الشرق الأوسط.

المؤكد أن حزب الله قام بخطوته هذه من أجل أن تقوم إسرائيل بإطلاق سراح الأسرى اللبنانيين الذين كانوا قد أسروا في معارك حزب الله مع إسرائيل والتي أدت إلى خروج الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان وهو الهدف الذي كانت تتهرب من تنفيذه بحجج وذرائع مختلفة. لكن من ناحية أخرى وجدنا الولايات المتحدة وحلفائها يطلبون - عن طريق القرار ١٥٥٩ الصادر من مجلس الأمن - يطلبون من سوريا أن تسحب قواتها من لبنان ثم طالبوا من الحكومة اللبنانية أن تقوم بنزع سلاح حزب الله. نتيجة لهذا وجدنا الحكومة السورية تقوم بسحب قواتها بعد عقدين من الوجود في سوريا بسبب الضغوط الرهيبة التي تعرضت إليها. لكن في المقابل لم تكن الحكومة اللبنانية مستعدة لنزع سلاح حزب الله ربما أيضاً لأنها لم تكن قادرة على ذلك. لكن الواقع يقول إن أغلبية الشعب والحكومة في لبنان كانوا يعتبرون الوجود المسلح لحزب الله في جنوب لبنان هو من أجل حفظ وحماية جميع الأراضي اللبنانية، كانوا يعتبرونه أمراً ضرورياً.

لقد طرحت الحكومة الإسرائيلية في هجمتها الواسعة على لبنان مطلبين أساسيين هما:

١- تحرير الجنديين الإسرائيليين.

٢- نزع سلاح حزب الله.

والسؤال الأجدد هنا مفاده: هل ستتجح إسرائيل في تحقيق هذين الهدفين أم لا؟ وكيف؟ وإذا لم تتجح فما هي النتائج المتوقعة لذلك؟

مما لا شك فيه أنه يجب علينا أن ندرك بأن إسرائيل تسعى من أجل تحقيق عدة أهداف أخرى غير هذين الهدفين أو المطلبين، أهمها أن تخرج دائرة الأزمة والتوتر من حدود فلسطين وأن ينجرف الرأي العام لشعوب العالم عما يحدث في غزة والضفة الغربية عبر زيادة مساحة وعمق التوتر.

كما أن عمليات القصف الرهيبة وما سينتج عنها من زيادة في الخسائر المادية والمعنوية سوف تدفع الشعب والحكومة اللبنانية للثورة والتحرك ضد حزب الله وفي نفس الوقت سوف تضعف - أو تقضى على - التأييد الشعبي لحزب الله.

لكن قراءات وتقارير المراقبين المحايدون تفيد جميعها أن أيًا من هذه الأشياء لم يحدث وأن الشعب والحكومة اللبنانية لا يزالان يؤيدان "حزب الله" فحتى الآن وبرغم الهجمات الواسعة والثقيلة والعنيفة التي تقوم بها إسرائيل فإنه لم توجد بعد أية شواهد أو مؤشرات تفيد بأن حزب الله سوف يطلق سراح الجنديين الإسرائيليين الأسيرين. بل يعتقد الكثيرون أن هذين الجنديين قد قُتلا أثناء الهجمات الجوية الإسرائيلية على المناطق السكنية وغيرها وإن كان هذا الاحتمال قد تحقق بالفعل فإن ذلك سيعنى أن دائرة الحرب بين إسرائيل وحزب الله سوف تتسع رقعتها وشدتها. لكن كيف ستصل إسرائيل إلى هدفها الثاني أي نزع سلاح حزب الله؟

إن مجلس الأمن والحكومات الغربية خاصة الولايات المتحدة لم يتمكنوا من تنفيذ القرار رقم ١٥٥٩ ونزع سلاح حزب الله ويريدون من الحكومة اللبنانية أن تقوم بهذا الأمر، والسؤال هنا هو كالتالي:

هل قبلت الحكومة الإسرائيلية أي قرار صادر من الأمم المتحدة بشأن فلسطين؟ الواقع أنها لم تقبل بأي قرارات في هذا الصدد ومن ثم لم تنفذ أي منها. ليس فقط قرار ٢٤٢ والانسحاب من الأراضي المحتلة في حرب ١٩٦٧ بل إنها لم تفعل ذلك تجاه قرار "الجدار العازل" في الضفة الغربية حيث تجاهلته تماماً. هذا بالإضافة إلى عدم احترامها للمعاهدات والمواثيق الدولية مثل اتفاقية "جنيف" التي تمنع صراحة ضم الأراضي المحتلة في أوقات الحرب إلى الأراضي الأصلية للمحتل سواء عن طريق الجيش أو عن طريق حكومة الاحتلال.

إسرائيل لم تأبه - ولم تعرا اهتماماً أو اعتباراً - لذلك، وهي تصر على مخالفة المعاهدات والمواثيق الدولية بكل وضوح فقامت بضم أجزاء من أراضي بيت المقدس وغرب نهر الأردن إلى الأراضي الإسرائيلية. السؤال هو إذا كانت إسرائيل لا تخضع للقرارات

والمواثيق والمعاهدات الدولية فكيف ينتظر أن تقوم الحكومة اللبنانية بتنفيذ القرار المتعلق بنزع سلاح حزب الله؟ خاصة أن ذلك الأمر لا مكان له الآن بالنسبة للحكومة اللبنانية في ظل هذه الظروف.

ثمة طريق آخر للحل غير ممكن وهو أن يقوم حزب الله من تلقاء نفسه بإلقاء سلاحه والتخلي عنه. لكن لا يوجد أي دليل على القول بأن حزب الله يمكنه أو يريد أو حتى يفكر في أن يقوم بهذا الأمر! المؤكد أن زعيم حزب الله قد أعلن مرات عديدة أنه في حالة عودة الأمور إلى طبيعتها في الشرق الأوسط فإنه سيصبح مستعداً لأن يتحول إلى حزب سياسي لكن مثل هذه الظروف لم تتوافر بعد لا في لبنان ولا في الشرق الأوسط.

ثمة طريق حل آخر محتمل وهو أن يقوم الجيش الإسرائيلي بعد دخوله الأراضي اللبنانية بنزع سلاح حزب الله بنفسه خاصة بعد عدم استطاعته - بل وفشله - في تحقيق ذلك عن طريق عمليات القصف الجوي والبحري.

من هنا فإن الطريق الوحيد المتبقى أمام إسرائيل هو اكتساح لبنان برياً. لكن الاحتمال الخاص بإمكانية تحقيق نصر في معركة برية مع حزب الله ضعيف جداً. لقد أشار قادة إسرائيل أكثر من مرة - خاصة بعد تجربة الحرب الماضية مع حزب الله والانسحاب الإسرائيلي الإجباري من لبنان - أشاروا إلى أنهم قد تعلموا دروساً كثيرة من تجربة الحرب السابقة وأنهم لا يريدون دخول الأراضي اللبنانية والدخول في حرب برية مع حزب الله. من هنا فإن دخول الجيش الإسرائيلي إلى لبنان يعني "تغيير" ما هية الحرب. إن القوات العسكرية الإسرائيلية على الرغم من أنها مجهزة تماماً إلا أنها تبقى في النهاية "جيشاً كلاسيكياً".

إن القوات العسكرية لحزب الله تعتبر - مقارنة بالجيش الإسرائيلي - جيشاً غير منتظماً أي غير كلاسيكي. إن الجيش الكلاسيكي يستطيع بسرعة أن يدخل منطقة مثل جنوب لبنان بل ويحرز تقدماً فيها. أما الجيش غير المنتظم أي غير الكلاسيكي - يستطيع أن يدفع الجيش الكلاسيكي للهروب عن طريق حرب العصابات والحروب المضجعة هذا بالإضافة إلى أن هذه الحرب تحدث داخل أراضي لبنان والناس العاديين تؤيد حزب الله وتدعمه وحزب الله لديه المعرفة والخبرة الكبيرتين بالوضع الجغرافي للمنطقة مقارنة بالمرات السابقة وهو يتفوق في هذه السمة على الجيش المهاجم. المؤكد أيضاً أن حرب الميليشيات الفدائية تعد مكلفة للغاية وغالية الثمن بالنسبة

للجيش الكلاسيكي بينما تكلفتها تبدو أقل بكثير جداً بالنسبة للجيش غير المنتظم أي غير الكلاسيكي، كذلك تبدو تحركات مثل هذا الجيش أخف وأسرع وأكثر بكثير مقارنة بالجيش الكلاسيكي. كل هذا وغيره من الأسباب والعوامل الأخرى ستؤدي إلى أن الجيش الإسرائيلي سوف يفرق في الوحل في داخل لبنان.

لكن يبدو أن دخول الأراضي اللبنانية يعد الخيار الوحيد بالنسبة للحكومة الإسرائيلية. إن الحكومة الإسرائيلية لن تقبل بأن توقف ما بدأت تحقيقه في منتصف الطريق. ذلك أن تكلفة هذا التوقف ستكون ضخمة جداً بالنسبة لها. مرجع ذلك أن حزب الله قد استطاع - كما هو معلوم - أن يقصف المدن الإسرائيلية البعيدة والقريبة مستفيداً بما لديه من صواريخ مختلفة وهو الأمر الذي أسفر عن إحداث زلزالا في نفوس الإسرائيليين فضلاً عن تدمير المنشآت والمبان وكذلك التداعيات الاقتصادية الثقيلة الناتجة عن ذلك.

إن الهيكل النفسي والتركيبية الذهنية للشعب الإسرائيلي قائمة على عدم تحمل حرب ممتدة وطويلة. ففي جميع الحروب السابقة التي جرت بين العرب وإسرائيل استطاعت إسرائيل عبر - من خلال - هجمات خاطفة سريعة القضاء على الجيوش العربية وتحقيق أهدافها العسكرية - السياسية. هذا إلى جانب أن الحرب لم تكن تدخل المدن والمناطق السكنية الإسرائيلية ولم تكن تؤثر على النوم والطعام والحياة اليومية للشعب الإسرائيلي.

لكن إذا ما طال أمد الحرب واضطربت الحياة واختلت مظاهر الهدوء داخل المدن الإسرائيلية فعند ذاك سيصبح الميزان الحقيقي القدرة على المقاومة لدى الشعب الإسرائيلي ولفترة طويلة موضع تفكير وتردد حقيقيين وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على أفكار الرأي العام الإسرائيلي فيما يخص تأييد الحكومة بل وسيضع السياسات والبرامج والخطط الحكومية الإسرائيلية وقادتهم موضع استجواب حقيقي.

عندما أقيمت انتخابات حرة تحت مراقبة دولية استطاعت حماس أن تحصل على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني وأن تشكل الحكومة. آنذاك قام البعض من المحللين والمفكرين الإسرائيليين بتوجيه اللوم لحكومة شارون نظراً لامتناعها عن تقديم امتيازات أكثر لمحمود عباس.

الآن أيضاً يلوم البعض من أصحاب الرأي والنشطاء السياسيين الإسرائيليين، يلومون الحكومة الإسرائيلية بسبب عدم الاعتراف بحكومة حماس والاتصال والتفاوض معها وهؤلاء يعتقدون إن إسرائيل يجب أن تعترف رسمياً بحكومة حماس المنتخبة من الشعب.

بناءً على ما تقدم فإن استمرار الحرب بين حزب الله وإسرائيل خاصة في ظل استمرار وزيادة الهجمات الصاروخية لحزب الله من شأنه أن يحدث آثاراً سلبية في الجبهة الداخلية الإسرائيلية. مع ذلك يبقى سؤال وهو إلى متى سيتمكن حزب الله من الاستمرار في هجماته الصاروخية؟ الواقع أن هذا الأمر غير واضح بالنسبة لنا لكنه بكل تأكيد يرتبط بعدد الصواريخ الموجودة في أيدي حزب الله.

إن استمرار الهجمات الإسرائيلية الواسعة والشديدة على لبنان لم تتمكن فقط من تقويض البنى التحتية والهياكل الأساسية لحزب الله أو إثارة الرأي العام اللبناني والحكومة ضد حزب الله بل إنها - على العكس - صارت سبباً لاعتراضات دولية وعالمية واسعة ضد إسرائيل، لقد كشف المجتمع العالمي وبشدة عن رد فعل. إن ما حدث ويحدث في أفغانستان وفي العراق بشكل خاص قد زلزل وبقوة من مكانة الولايات المتحدة لدى الرأي العام لشعوب العالم. لقد عمت المظاهرات المعادية للولايات المتحدة وإنجلترا العالم كله. على الرغم من أن هذه التظاهرات تحدث نتيجة للتأييد غير المشروط لهاتين الحكومتين لإسرائيل وللجرائم التي ترتكبها هذه الحكومة إلا أن الجزء الأكبر من تلك التظاهرات يرجع في حقيقته إلى "عمق الكراهية" لشعوب العالم نتيجة لسلوك هذه الحكومة الإسرائيلية.

داخل الدول العربية - الإسلامية فإن الأوضاع باتت بصدد تحول جديد. فقد اتخذت حكومات هذه الدول سياسات ومواقف مزدوجة. البعض من هذه المواقف المزدوجة متأثر من المنافسات التقليدية أو العداءات التاريخية القائمة بين الشيعة والسنة. إن شيعة العالم بعد قرون من القمع والتهميش والإنزواء صاروا بصدد مرحلة مفصلية ثالثة على طول تاريخهم وهي المرحلة المصحوبة بكسب السلطات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. ففي العراق - آجلاً أم عاجلاً - سوف تنتهي الحرب الداخلية وسوف تفرز الديمقراطية في العراق - في المدى المتوسط - ستفرز حكومة ذات أغلبية شيعية. وفي لبنان صار الشيعة مؤثرين في التطورات السياسية والاقتصادية.

وفي سائر الدول العربية الأخرى مثل الكويت، البحرين، الإمارات، أفغانستان، باكستان و.. أصبح الشيعة بصدد إعادة بناء قوتهم وبصدد الدخول في عصر جديد. هنا يتضح لنا - أو يتأكد لنا - أن الدور الرئيسي لحزب الله في لبنان والشرق الأوسط غير مرغوب فيه للحكومات العربية السنية لكن الوضع بين الشعوب الإسلامية خاصة العربية منها يبدو مختلفاً.

ذلك أن العرب بشكل عام غير مرتاحين للهزائم المخزية والمخجلة التي لقيتها الجيوش العربية من إسرائيل وصاروا - أي العرب - أسرى لعقدة الاحتقار من غيرهم.

لهذا كله أصبح صمود حزب الله في مواجهة إسرائيل وقيامه بطرد الجيش الإسرائيلي من لبنان ومقاومته التي يشاهدها الجميع الآن بل والأكثر من ذلك قيامه بضرب المدن الإسرائيلية بالصواريخ، أصبح مدعاة لترحيب وتأييد كبيرين من جانب المسلمين. هنا يجب لفت الانتباه إلى نقطتين رئيسيتين هما:

أولاً: بينما تمارس إسرائيل بكل قوتها عمليات مستمرة من قتل الفلسطينيين وأكثرهم سنة فغن الجماعات السنية شبه النظامية - العسكرية في العراق بدلاً من أن تقوم بإعلان وقف إطلاق النار في العراق وتوظيف إمكاناتها لصالح الشعب الفلسطيني السني، بدلاً من ذلك لازالت تقوم بإشعال الحرب وقتل العراقيين خاصة الشيعة منهم المؤكد هنا أن هذا الأمر لا يخلو من شائبة وجود أيادي وسلطة خارجية خاصة إسرائيل التي تؤيد المذابح العراقية.

ثانياً: إن حزب الله الشيعي اللبناني لا زال يؤيد - رغم كل ما يحدث في العراق - لا زال يؤيد حماس والفلسطينيين السنة.

الضغط على إسرائيل للقبول بوقف إطلاق النار غير مشروط في تصاعد مستمر. لقد أصبحت إسرائيل في لعبة الشطرنج السياسية - العسكرية في وضع "المأذق".

ذلك لأن الطرق التي باتت متاحة أمام إسرائيل هي كالتالي:

- ١ - القبول بوقف غير مشروط لإطلاق النار.
- ٢ - استمرار الحرب حتى نفاذ الذخيرة الصاروخية لحزب الله. وهنا أدرك المسؤولون الإسرائيليون مسبقاً أن هذا الأمر من الممكن أن يطول لعدة أسابيع أو حتى عدة أشهر. وهنا يكون السؤال التالي: هل تستطيع أن تستمر إسرائيل في قصف لبنان جويًا؟ حقيقة هناك شك حقيقي في ذلك.

حتى الآن تقول إسرائيل والولايات المتحدة بأن سوريا وإيران مسئولان عن تأييد حزب الله اللبناني. في هذا الصدد يطرح المحللون المتابعون لجماعة الضغط الإسرائيلية في الولايات المتحدة (اللوبي اليهودي) فكرة ضرورة القيام بهجمات عسكرية على سوريا وإيران. هنا يبدو لنا - أو نؤكد على - أن توسعة رقعة أزمة الشرق الأوسط يعد من الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية.

فكما أن "أزمة غزة" قد تبدلت بأزمة "إسرائيل -

لبنان" فإن ثمة احتمال - وإن بدا ضعيفاً - مفادة قيام إسرائيل بضرب "مراكز" معينة في سوريا ودول أخرى.

إن هجوم إسرائيل على سوريا (وهي دولة عربية - سنية وعضو في الجامعة العربية) من شأنه أن يزيد من - ويعمق - الفجوة والخلاف فيما بين الدول العربية مع الولايات المتحدة والغرب. وإذا كانت الحكومات العربية قد قالت - أو ساقَت - ملاحظات أو تحفظات بشأن تأييد حزب الله اللبناني والحكومة اللبنانية فغن مثل هذا الأمر لن يكون قائماً في حالة سوريا. هنا نتذكر بأن علاقات بعض الحكومات العربية مع الولايات المتحدة لم تعد قريبة أو حسنة - كما كانت - بسبب الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة من أجل القيام بتغييرات سياسية. من هنا فغن الهجوم الإسرائيلي على سوريا - ولو بشكل محدود -

سوف يغير من المعادلات السياسية لصالح سوريا ولبنان ومن ثم حزب الله اللبناني.

هنا سيكون السؤال الأساسي كالتالي: لو قامت إسرائيل بتوسعة رقعة الحرب والأزمة إلى الأراضي السورية وحتى دول أخرى فأية مكاسب ونتائج يمكن أن تتحقق لصالح إسرائيل؟ هل سيتم تحرير الجنود الإسرائيليين الأسرى؟ هل سينزع حزب الله سلاحه؟ هل ستحل مشكلة إسرائيل مع فلسطين؟

يبدو أن المكسب الوحيد الإسرائيلي الذي يمكن أن يتحقق من زيادة رقعة الحرب والأزمة يكمن في كسب الوقت وتأخير طريق الحل النهائي لأزمة الشرق الأوسط المتمثل في الآتي: القبول والتسليم التامين بالانسحاب من الأراضي المحتلة في حرب ١٩٦٧ والاعتراف الرسمي بدولة وحكومة فلسطينية مستقلة داخل هذه الأراضي.

٣- المقام - أوم -ة والإرهاب

رسالت (الرسالة) ٢٩/٧/٢٠٠٦

وفق برنامج لخطط الحابل بالنابل، ومن هنا ادرج حزب الله المقاوم في لائحة الإرهاب الغربية شأنه شأن تنظيم القاعدة الإرهابي. ولا ندري كيف تم هذا الفرز المغاير لكل المعاهدات والمواثيق الدولية التي تشير إلى أن حركات التحرر هي حركات مسلحة تقاوم الاستعمار من أجل تقرير المصير (وحق تقرير المصير من النقاط التي سعت إلى تثبيتها أمريكا نفسها) وتميز الجمعية العامة للأمم المتحدة بين هذه الحركات المسلحة والإرهاب. و الجميع يعلم بان احتلال الأرض والسيطرة عليها من قبل الأجنبي هي طمس لحق الشعوب المحتلة أراضيها في تقرير مصيرها وحريتها في ذلك ولهذا احتلال الأرض اللبنانية يعطي الحق لحزب الله بان يقاوم ويكون حركة من حركات التحرر و الجميع يعلم بان هذه الحركة لم تفعل أي شئ ينافي ويخدش حقوق الإنسان المنصوص عليها دولياً، كما لحزب الله قاعدة متبعة منذ نشأته وهي مراعاة قوانين الحرب الدولية وهذا ما لا نراه في الجانب الآخر أي الكيان الصهيوني الذي لم يرحم حتى موظفي الأمم المتحدة وجنودها العاملين في لبنان.

تمكنت المقاومة في لبنان من صد العدو الإسرائيلي والحاق الخسائر الفادحة به ولكن الوضع في العراق لازال خطيراً إذ مازال البلد يعيش في حالة من الفوضى والقتل الجماعي الذي حول العراق الى خراب وسلب الأمان والراحة من الناس وتزداد الأمور سوءاً. كانت هنالك توقعات بأن يشهد العراق استقراراً وهدوء نسبياً بعد مقتل زعيم تنظيم القاعدة هناك أبو مصعب الزرقاوي، لكن لم يحدث هذا بل حصل العكس. لا نريد هنا التطرق إلى ما يحصل في العراق من قتل ودمار أو نحلل اثر مقتل الزرقاوي وتبعاته بل نريد التفريق بين مصطلح المقاومة والإرهاب وفقاً لم تشهد المنطقة (الشرق الأوسط) من أحداث.

ومنذ نصف قرن، تمانع الدول الغربية ولأغراض سياسية تعريف وتصوير ملامح مصطلح المقاومة وحركات التحرر الشعبية على الصعيد الدولي وكذلك تعريف الإرهاب ومصادره.

الواضح هنا أن المقاومة والإرهاب مصطلحان لا يدخلان في أفعال الحكومات ومن هنا استفاد الغرب ذو الحكومات القوية من هذا الغموض لدى أعدائه

يستهدف المدنيين في الأراضي المحتلة بل يوجه كل قوّهات أسلحته تجاه العسكر الصهيوني، أين هذا وأين ذلك؟

وقد توعد وزير الدفاع الإسرائيلي عمير بيرتس بما أسماه تطهير جنوب لبنان من مقاتلي حزب الله، وأكد مواصلة العمليات العسكرية لتحقيق هذا الهدف، رغم اعترافه بتكبد قواته خسائر فادحة. وقد واصل الطيران الإسرائيلي غاراته على الجنوب والبقاع موديا بحياة مزيد من المدنيين الذين ارتفع عددهم إلى ٦٠٠ قتيلا منذ بداية العدوان.

ومن هنا من يريد تشبيه حزب الله بتنظيم القاعدة فهو مخطئ، القاعدة جماعة تكفيرية لا تقاتل ضد الاحتلال والتحرر من أجل الرقي والتطور وصيانة الكرامة الإنسانية، كم قتلت القاعدة من الجنود الأمريكيين في العراق؟ وكم استهدفت من شعبه وقتلتهم بحجج أن هذا شيعي وذلك سني متعاون مع الشيعة والاحتلال؟! حزب الله لا يستهدف اللبنانيين بل من احتل الأرض وهم الصهاينة وحزب الله حتى لا

٤- خطة استراتيجية

■ جمهوري إسلامي (الجمهورية الإسلامية) ٢٠٠٦/٧/٣٠

حزب الله من خلال الهجوم الإسرائيلي أو عن طريق الضغط الدولي لنزع سلاح الجماعة بناء على قرار مجلس الأمن الدولي فرصة لإقامة سلام دائم بين إسرائيل ولبنان. وقالت راييس أن العالم ربما يرى "مخاض ميلاد شرق أوسط جديد".

لقد أخطأت الولايات المتحدة لأنها لم تكبح جماح حليفتها إسرائيل خلال حصار الأيام الماضية وتعرضت لانتقادات لعدم تجاوبها بسرعة مع الأزمة أو مساندة الدعوات إلى وقف فوري لإطلاق النار. ورفضت راييس الانتقادات فيما يعد أول مناقشة مطولة للموضوع مع الصحفيين منذ عودتها مع الرئيس الأمريكي جورج بوش عقب حضور قمة مجموعة الثمانية في سان بطرسبرج.

وقالت راييس أن الحاجة إلى تغيير القوى المحركة في الشرق الأوسط هي السبب في أن الولايات المتحدة لم توافق على وقف إطلاق نار فوري ولكن هذا لا يعني أنه لم يوجد إحساس بالضرورة الملحة لإنهاء العنف. وقالت راييس إن "وقف إطلاق النار سيكون وعدا كاذبا إذا ما أعادنا ببساطة إلى الوضع الراهن".

كوندا ليزا راييس تتحدث عن شرق أوسط جديد نعم إننا نوافق على بلورة شرق أوسط جديد تكون دعائم وجوده الحرية والعدل والمساواة لشعوب الأمة الإسلامية ونوافق على شرق أوسط جديد ينتهي فيه العدوان الإسرائيلي وتعود الحقوق للشعب الفلسطيني في فلسطين وتعود حقوق المواطن العربي المعنوية والمادية على أرضه هكذا نبني شرق أوسط جديد.

تحدثت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا راييس مؤخراً عن ولادة شرق أوسط جديد، وهذه الولادة المزعومة جاءت بالطبع بعد استمرار العدوان الإسرائيلي على لبنان، بالرغم من أن الولايات المتحدة تدرك جيداً أنها غير قادرة على مواجهة المقاومة الإسلامية بواسطة حليفتها الدولية الصهيونية، وأن الهزيمة ستكون من نصيب الكيان الصهيوني والولايات المتحدة لا محالة، وعلى هذا الأساسي يا ترى لماذا تتحدث الولايات المتحدة عن ولادة شرق أوسط جديد في مثل هذه الظروف؟

لقد فشلت الولايات المتحدة في السابق في تطبيق ما يسمى النظام العالمي الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وسعت إلى تمرير مخطط الشرق الأوسط الكبير، وعمدت إلى إشاعة الديمقراطية المزعومة في أفغانستان والعراق والمنطقة مع السعي لتبرير مواقف وإجراءات الدول الحليفة لها في هذا المجال، وعليه فإن الولايات المتحدة التي تزعم أنها تعمل على إيجاد شرق أوسط جديد لا تملك في الواقع إلا بعض الأوراق المحروقة وأنها ستجرح قريباً ذبول الخيبة والهزيمة التي ستلحق أولاً بالكيان الصهيوني الذي يواجه أعنف مقاومة حتى الآن من جانب مقاومي حزب الله.

وتعتقد الولايات المتحدة أن إيران وسوريا تدعمان حزب الله كما تعتبر واشنطن جماعة حزب الله المسلحة منظمة "إرهابية" ولا يقتصر الاتهام فقط على شن هجمات على إسرائيل بل أيضاً بأنها قوة مزعومة لاستقرار لبنان. وترى الولايات المتحدة في إضعاف

أمن الخليج في الرؤية الإيرانية (ملف خاص)

لا اعتبارات عدة، ربما لم يكن السؤال عن مستقبل أمن الخليج مطروحا بنفس الأهمية والزخم بقدر ما يبدو عليهما في الفترة الحالية، على خلفية العضلات الأمنية الجديدة التي تواجهها منطقة الخليج، خصوصا التي فرضها تصاعد حدة التوتر على الساحة الإقليمية بفعل عوامل أساسية ثلاث: أولها، التطورات السياسية التي يشهدها العراق منذ الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ وحتى الآن، فال مؤشرات في مجملها تؤكد أن العراق مازال بعيدا عن الاستقرار والأمن، على ضوء تصاعد حدة عمليات المقاومة العراقية ضد قوات الاحتلال والقوات العراقية الحليفة لها، وفي ظل تزايد احتمالات نشوب حرب أهلية سوف تطول تداعياتها الأمن القومي لدول الخليج. وثانيها، تطورات أزمة الملف النووي الإيراني التي دخلت مرحلة جديدة مع صدور قرار مجلس الأمن الذي يقضي بتحديد مهلة لإيران حتى نهاية أغسطس الحالي لتوقف أنشطتها النووية وإلا واجهت عقوبات دولية. أما ثالثها، فيتعلق بتطورات الصراع العربي - الإسرائيلي، وآخرها الحرب الإسرائيلية الدائرة الآن على حكومة حماس في فلسطين وحزب الله في لبنان، وهي تطورات لها انعكاسات مباشرة على أمن دول الخليج.

لهذه الاعتبارات في مجملها تكتسب قضية أمن الخليج اهتماما خاصا من جانب إيران، خصوصا في ظل حالة التشابك التي تبدو عليها الملفات الشائكة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، بدءا من الملف النووي، إلى الملف العراقي، فالملف السوري اللبناني، وأخيرا الملف الفلسطيني.

في هذا السياق تفرد مختارات إيرانية ملفا خاصا لمعالجة قضية أمن الخليج في الرؤية الإيرانية، يتناول مجمل الملفات السابقة وتداعياتها على الأمن الإيراني وأمن الخليج.

١- مكانة إيران في الخليج على ضوء التحولات في العراق

د. رحمن قهرمان بور ■ همشهري ديپلماتيك (المواطن الدبلوماسي)، العدد الرابع، ٢٠٠٦/٧/٤

محددة واضحة للأمر، فإن الحديث عن تأثير العراق على قضايا منطقة الخليج لن يعدو كونه تخمين وحس، على الرغم من أن الاحتمالات في حد ذاتها علم له قواعده، وإذا قبلنا المقولة الرائجة في تحليل السياسة الخارجية التي تقول أن السياسة الخارجية لأية دولة هي في تحليلها النهائي امتداد لسياستها الداخلية، فإن التوجه الذي سيتخذه العراق حيال الخليج وتوازن القوى فيه هو في التحليل النهائي له امتداد لماهية النظام السياسي العراقي الذي سيحدد المصالح القومية العراقية.

وهنا ثمة تساؤل هام يفرض نفسه وهو: ما هو أقرب السيناريوهات المتوقعة وما سيخلقه من تهديدات وفرص للاعبين الحاليين بمنطقة الخليج في ظل الظروف القائمة والمستقبل القريب؟ هذان السؤالان مرتبطين ببعضهما بشدة؛ لأنه إذا أحس بعض اللاعبين بالخطر من نوع النظام السياسي في العراق سيبدلون الجهد للتصدي ومنع تشكل ذلك النظام السياسي المهدد لهم، وهذا الأمر تزايد أهميته

مع سقوط نظام صدام حسين في العراق، أكبر تهديد مباشر لإيران، وتولى الشيعة مقاليد السلطة في العراق، وكذلك تدهور موقف الولايات المتحدة في العراق، ازدادت قدرة الجمهورية الإسلامية على المناورة، على هذا الأساس أدركت دول المنطقة أن نظام الأمن الجماعي الدائم في المنطقة لن يتشكل بدون إيران ولن يكون له وجود لعدة سنوات قادمة طالما أنه لا توجد إمكانية لظهور العراق كعامل تحجيم لإيران من جديد.

والسؤال الأجدر هنا مفاده: ما هو تأثير العراق على مستقبل المعادلات الأمنية والسياسية في الخليج؟

السؤال يمثل تحديا مهما يواجه اللاعبين الحاليين في الخليج أي أعضاء مجلس التعاون الخليجي، والولايات المتحدة وإيران، لأن العراق لديه القدرة التي تمكنه من تغيير توازن القوى في الخليج.

الإجابة على هذا السؤال تتوقف على طبيعة النظام السياسي للعراق في المستقبل، وطالما أنه لا توجد رؤية

إذا كان هذا اللاعب أو مجموعة اللاعبين يتمتعون بالقدرة الكافية لتحقيق قدر كبير من أهدافهم، فعلى سبيل المثال إذا كانت قطر تعارض تشكيل نظام ديمقراطي في العراق، فلديها آليات محدودة لتحقيق أهدافها، لكن إذا كانت الولايات المتحدة لديها مثل هذه الهدف فإن الأمر يختلف. على الرغم من ترتيب الأسئلة وفق أولويتها إلا أننا مضطرين للإجابة على السؤال الثاني أولاً وذلك للسبب الذي أشرنا إليه.

علينا أن نعلم من هم اللاعبين المتنافسين من استمرار الوضع القائم بالعراق أو تغييره وذلك في ظل الظروف القائمة حالياً، في هذه الحالة يمكن أن نفهم مواقفهم تجاه ماهية مستقبل النظام السياسي العراقي.

تحليل الظروف القائمة

نبدأ البحث بفرضية أن سقوط النظام السياسي البعثي في العراق قد منح فرصاً كبيرة لكل من الولايات المتحدة وإيران في حين أنه خلق تهديدات كبيرة للسعودية والدول الأخرى بالخليج، وبالتالي فإنه إذا استطاعت إيران والولايات المتحدة تفعيل هذه الفرص سيكون لهما أكبر تأثير على مستقبل ماهية النظام السياسي العراقي، ومن أجل إثبات هذا الادعاء نبدأ من نظرية أو فكرة بابي بوزان فيما يتعلق بالمجموعة الأمنية لإقليم ما (RSC) في كتابه القوى والأقاليم، يعتقد أن البنية الأمنية الإقليمية في الشرق الأوسط تقوم على نحو يجعل إضعاف أو حذف منافس يؤدي إلى تقوية وتدعيم المنافس الآخر، مع حذف صدام كانت قد تزايدت بالفعل قدرة إيران على المناورة في المنطقة، لكن هذه الفرضية لا يمكن أن تصدق في حالة أفغانستان على سبيل المثال، لأن البنية التحتية الإقليمية التي تقع فيها إيران وأفغانستان لا تستلزم أن تصدق هذه القاعدة.

لكن ما هي الفرص التي قدمها سقوط صدام لإيران؟ على مدار العقدين الماضيين كان العراق أكبر تهديد للأمن القومي الإيراني وخلال عقد الثمانينيات قامت الحرب العراقية - الإيرانية وازداد خطر التأييد من جانب قوى الغرب والولايات المتحدة لصدام بهدف إضعاف إيران وبالتالي كان وجود صدام حسين بمثابة خطر على إيران ولكن عندما تم إلغاء هذا العدو من المعارك زادت قدرة إيران على المناورة والتحرك في المنطقة.

إلغاء صدام أدى إلى إنهاء سيطرة السنة على النظام السياسي العراقي وهياً المجال لسيطرة الشيعة الأمر الذي يمكن أن يعني خروج إيران من العزلة الأيديولوجية على مستوى المنطقة، والمقصود من العزلة الأيديولوجية والثقافية هو أن الثقافة السياسية في العراق كانت سنية وليست شيعية، وكانت السيطرة السنية أمر طبعي، منذ سقوط صدام وهذه الثقافة السياسية تتعرض للتمزق، وهذه فرصة استراتيجية سانحة لإيران حتى تتمكن من النفذ في عمق

العالم العربي وأحداث انقسام وفجوة فيه وقت الضرورة، إن النفوذ التاريخي والثقافي لإيران بين شيعة المنطقة يضاعف مخاوف العرب من إيران.

تولى الإسلاميين السلطة وهم إسلاميون شيعة قد منح إيران فرصة أخرى ففي المجتمعات العربية بسبب قمع الجماعات السياسية المختلفة تحول الإسلاميون الذين لهم ارتباط وثيق بجماهير الشعب وكيان المجتمع إلى أهم البدائل المطروحة، وتصدق هذه القاعدة على نظام صدام، كما أن وجود زعماء العراق الحاليين لفترة في إيران أثناء نفى صدام لهم يعد مكسباً لإيران.

أضف إلى هذا أن دخول الولايات المتحدة العراق وتدهور الأوضاع بالنسبة لها كمنافس استراتيجي رئيسي لإيران في العراق مثل فرصة أخرى لإيران فضعف معرفة الأميركيين بالمجتمع السياسي العراقي واعتمادهم على متغيرات السياسة الدولية كان له أثر على هذا الشأن، فنظرة الولايات المتحدة للعراق كانت تقوم على أساس الحسابات المتعلقة بمكانة العراق في النظام الدولي إبان عهد صدام ذلك النظام المرفوض على المستويين الإقليمي والدولي ولكن الذي لم يلتفت إليه المحافظون الجديد هو التاريخ السياسي للعراق التاريخ الذي يقول لماذا لم ينجح الإنجليز في إقامة نظام سياسي فعال ومستقر على مدار ما يقرب من عقدين من سيطرتهم على العراق، وأجبروا إلى حد ما على ترك العراق، الغريب أن الأميركيين يكررون نفس الأخطاء التي ارتكبتها الإنجليز في عقدي الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين، ومن بينها إثارة النزاعات القبلية لإقرار الأمن، إن الحديث عن أخطاء الولايات المتحدة في العراق أكبر من أن نتأوله هنا، والأمريكيون أنفسهم تحدثوا عنها أفضل من أي شخص آخر.

إن مجموع ما ذكر يعني زيادة قدرة إيران على المناورة في كل من منطقة الخليج ومنطقة الشام المكونة من الأردن والعراق ولبنان وسوريا وفلسطين تلك المنطقة المعروفة باسم الهلال الخصيب أو الهلال الأخضر.

إن عدم رغبة العرب في الوجود الدبلوماسي على الصعيد الداخلي للعراق أو انخفاض نفوذ العرب السنة بسبب تولى الشيعة للسلطة في العراق قد أدى إلى تزايد أهمية إيران في التوازنات الداخلية العراقية التي كان آخرها الجهود الإيرانية لإخراج العراقيين من الأزمة السياسية التي وقعت حول تشكيل الحكومة العراقية، كما كانت الجهود الإيرانية مؤثرة وفاعلة في إنشاء مؤيدي مقتدى الصدر عن الصدام المسلح مما أدى إلى تهدة الأوضاع نسبياً في العراق.

إن الولايات المتحدة تعول في الأساس على المتغيرات الدولية (الأمم المتحدة) وتتجاهل متغيرات المجتمع العراقي (المرجعية الشيعية، جماهير الشعب، مذهب الشيعة وعقائدهم، العلاقات الثقافية والتاريخية) الحقيقة أن

الولايات المتحدة انشغلت بالسياسة الخارجية العراقية ونسيت السياسة الداخلية هذا الأمر نفسه أثار مخاوف العرب وبخاصة عرب الخليج.

توجد تقارير عديدة تقول بأنه بمجرد سقوط صدام سارع العرب السنة بالخليج إلى إرسال وعاظ سنة إلى العراق مع إنفاق مبالغ ضخمة على هذا النشاط الدعوى حتى يحولوا بأي شكل دون تدعيم مكانة الشيعة في العراق.

إن تولى الشيعة للسلطة في العراق لأول مرة على مدار التاريخ العراقي كان مطابقاً لقواعد لعبة الديمقراطية التي يؤيدها الغرب، وكانت الولايات المتحدة تحدد هدفها النهائي من التواجد في العراق بإقامة الديمقراطية على أراضيه، وقد تحول ذلك إلى كابوس للعرب ولأجل هذا تزايد الدعم الخفي والمعلن من قبل بعض الدول العربية لبعض الجماعات شبه العسكرية بالعراق.

إن الصمت المطبق من العرب حيال موت الزرقاوى الإرهابي الذي كان له الدور الأكبر في إشعال الفتنة وقتل الشيعة أمر غريب لدرجة أنه أثار تعجب المثقفين العرب أنفسهم، لقد وصل العرب إلى حد أنهم ادعوا بأن إسقاط صدام كان مؤامرة مشتركة بين كل من واشنطن وطهران وتل أبيب.

من وجهة نظر العرب، فإن تزايد الأهمية الاستراتيجية لإيران في المنطقة جاء نتيجة لسقوط منافسها القديم أي صدام، ولذلك يتوجه العرب لإقرار توازن للقوى في المنطقة بردع إيران، وعلى الرغم من أن هذه السياسة تطابق ما كان يمارسه الحكام العرب منذ فترة طويلة بشكل سرى وغير حكومي. إلا أن كلاً من العرب وإيران أيضاً يسعون إلى إنكار وجود فتنة بين الشيعة والسنة، إلى جانب هذا وقعت عدة تحولات رئيسية كانت مهمة في توازنات المنطقة من أهمها:

١- أدى ضغط الولايات المتحدة على السعودية بعد أحداث ١١ سبتمبر لإجراء إصلاحات سياسية من ناحية، والميل الشخصي لدى الملك عبد الله للقيام بدور إقليمي أكبر في شبه الجزيرة من ناحية أخرى إلى أن يرتبط المحيط الداخلي السعودي بتزايد الوجود في المعادلات الإقليمية. على المستوى الإقليمي وما وراء الإقليمي كانت هناك ثلاث تحولات أدت إلى أن تعطى الولايات المتحدة وزناً أكبر للسعودية في سياستها الشرق أوسطية.

التحول الأول: الرد السلبي التركي على طلب تمركز قوات أمريكية على الأراضي التركية الأمر الذي خذل المحافظين الجدد إلى حد أنهم اعتبروا تركيا دولة لا يمكن الوثوق بها. التحول الثاني، زيادة نفوذ إيران نتيجة لسقوط صدام مما أجبر الولايات المتحدة على الاستفادة من السعودية لخفض نفوذ إيران المتزايد في المنطقة ويمكن تحليل سفر الملك عبد الله إلى كل من الصين والهند وماليزيا وإعطاء ضمانات لهم بتوفير النفط في حالة حدوث خلل في أسواق تصديره وذلك

بعد زيارة ديك تشيني إلى السعودية بأنه يأتي في إطار هذا الدور الجديد للسعودية

التحول الثالث، عدم ميل مبارك الصديق القديم للولايات المتحدة في السير قدماً مع المشروعات الأمريكية في المنطقة ومن بينها حركة الديمقراطية. ومن وجهة نظر الأمريكيين فإن الملك عبد الله الذي تولى الحكم حديثاً لديه دافع أكبر لمجاراة مشروع الشرق الأوسط الكبير.

٢- تزايد تعاون الاتحاد الأوروبي مع تركيا على هامش تعمق قضية الأكراد على إثر مشاركة الأكراد في السلطة في العراق، مما أوقع زعماء تركيا بأنه ينبغي عليهم كأسلافهم الكماليين اجتناب الانخراط في قضايا الشرق الأوسط، وتوجيه معظم طاقاتهم للحاق بالاتحاد الأوروبي.

هذا على الرغم من أن قرار تورجوت أوزال بالتحالف مع الولايات المتحدة في حربها بالخليج، كان قد زاد من الوجود التركي في معادلات الشرق الأوسط إلى حد بعيد.

٣- على الرغم من أنه يبدو في البداية أن إسرائيل أكبر الراغبين من سقوط صدام، لكن النزاعات الداخلية المتزايدة يوماً بعد يوم في إسرائيل حالت دون أن يتمكن زعمائها من الاستفادة من هذه الفرص لزيادة قدرتهم الإقليمية على المناورة، لم ينجح التفاؤل المبدي من قبول الدول الإسلامية وخاصة العربية منها لإسرائيل للانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في فلسطين المحتلة، وامتنعت باكستان وبعض دول الخليج عن مواصلة تطبيع العلاقات مع إسرائيل بسبب الاعتداءات الإسرائيلية كما أن هناك تحولاً آخران أقسدا توقعات الإسرائيليين:

الأول، التقاعد الإجباري لشارون وظهور الخلافات داخل حزب الليكود، والثاني، تولى جيل الانتفاضة للسلطة في فلسطين بعد موت عرفات وأقول مكانة فتح.

إن نجاح حماس في الانتخابات البرلمانية الفلسطينية دعم وجود معضلة انعدام الأمن الدائمة في المجتمع الإسرائيلي مرة أخرى؛ كما أنه لازال هناك خلاف شديد بين العلمانيين والأصوليين المتطرفين حول الانسحاب من المستوطنات اليهودية التي كانت رمزا لعودة اليهود ولا زالت.

٤- فشل السياسات الأمريكية والفرنسية حيال لبنان لأسباب عديدة، أدى إلى سعي إسرائيل إلى تناسي الذكرى المريعة للخلافات الأمريكية الفرنسية أثناء الحرب على العراق من خلال إخلاء الساحة لفرنسا في الشئون اللبنانية وكانت عوامل نفوذ إيران وسوريا وحزب قد تناقصت بالفعل. مع خروج سوريا من لبنان وزيادة الخلافات الداخلية تدخلت إيران بشكل عملي على الفور ومنعت تردى الأوضاع على نحو أشد في لبنان.

هذا في حين أن العرب السنة بزعامة السعودية كانوا يسعون بمساعدة وسائل الإعلام مثل شبكة الجزيرة إلى اتخاذ موت الحريري كذريعة لإضعاف مكانة محور الشيعة

في لبنان، وجاء في إطار هذا التحرك موضوع عبد الحليم خدام مع الأخذ بالاعتبار الصلات التجارية القوية التي كانت بينه وبين الشبكة التجارية للحريز.

إن تدعيم مكانة إيران في المنطقة لم يكن بلا تأثير في خفض الضغوط على سوريا كما لا ينبغي استبعاد تعمق حالة انعدام الأمن في العراق عن هذه الإطار.

على هذا النحو فإنه نتيجة لانغماس الولايات المتحدة في مشكلات العراق وعدم ميل تركيا إلى تكثيف وجودها في الشرق الأوسط، والمشكلات الداخلية التي لم تحل واستمرار الخلافات الداخلية الشديدة داخل إسرائيل وانحسار وجود إسرائيل في المنطقة مقارنة بما كان متوقعا كل ذلك أدى إلى زيادة قدرة إيران على المناورة في المنطقة بشكل ملحوظ في مرحلة ما بعد صدام.

إن السعودية بسبب طبيعة نظامها السياسي ونسجها الثقافي الاجتماعي الخاص واجهت مشكلات أقل بكثير من الآخرين، ولهذا السبب ظلت البديل الوحيد لإيران في إيجاد التوازن الإقليمي، هذا في حين أن السعودية تقتقد هذه الإمكانية من الأساس لأسباب متعددة ولا تستطيع التهاون بالمتغير الإيراني في سياستها في شبه الجزيرة أو المنطقة بأسرها.

من نتائج هذا الأمر تدعيم مكانة إيران في الخليج، وعلى الرغم من أن السياسات العملية لإيران هي الحفاظ على الوضع القائم وتجنب خلق أي نوع من التوتر في المنطقة، حتى فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني أعلنت إيران عدة مرات أنه ليس لديها أي نية لإشغال منطقة الخليج، لأن أي نوع من تغيير الوضع القائم في الخليج يمكن أن يقتصر بحساسية بالغة من قبل المجتمع الدولي بسبب موضوع النفط، على الرغم من هذا كله فإن تدعيم مكانة إيران في المجمل العام كانت له النتائج الاستراتيجية التالية:

١- أصبح من المعلوم أن أي نظام أمن جماعي يقام في الخليج يستلزم وجود إيران، وأنه لا يمكن استبعاد إيران من توازنات الخليج.

٢- ارتفاع المكانة الاستراتيجية لإيران في الخليج أمر دائم غير مؤقت، وإنما العكس هو الصحيح بمعنى أن أي إضعاف لمكانة إيران في المنطقة أمر مؤقت.

لأجل ذلك لا يمكن تجاهل إيران في القضايا الجماعية للمنطقة.

٣- وضعت دول الخليج الصغيرة في وضعية متأزمة ومتناقضة، فمن ناحية لجأت إلى مظلة الأمن الأمريكي للحفاظ على أمنها، ومن ناحية أخرى أصبح زيادة التقارب مع الولايات المتحدة مثير لعدم رضا إيران وبقية قوى الخليج. وكلما زادت قوة إيران أكثر بدت هذه المشكلة أكبر.

٤- من المتوقع أن العراق لن يستطيع لعدة سنوات أن يتحول إلى دولة بحيث يجابه دور إيران في المنطقة وهذا

الأمر نفسه سيزيد من قوة إيران في مواجهة الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي وحتى السعودية.

السيناريوهات المستقبلية:

يتوقف مستقبل العراق بشكل كبير على أسلوب تفاعل المتغيرات المختلفة على المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، وبعبارة أخرى إذا كانت إرادة زعماء العراق أو الولايات المتحدة ليست هي المحددة لمستقبل العراق، كما أن إرادة زعماء المنطقة لا يمكن أن تكون هي المحددة لمستقبل العراق. إذا فإن مستقبل العراق سيتشكل في ضوء تفاعل مختلف اللاعبين، ومن الطبيعي في هذه الأثناء أن يجتهد كل لاعب في أن يكون له الدور الأكبر في رسم مستقبل العراق والاستفادة من قوته إلى أقصى حد، وهذا التصرف سلوك طبيعي على الصعيد السياسي، وحتى لو نظرنا للأمر من الناحية الأخلاقية نجد تساؤل يبرز أما أعيننا: أنه إذا كانت الولايات المتحدة تسمح لنفسها بأن تأتي حتى أقاصى الدنيا وتتدخل في شئون العراق، فلماذا إذا لا تملك دول المنطقة هذا الحق؟ وما هي المرجعية التي تتيح للولايات المتحدة أن تفرض شيئاً على شعب العراق هو لا يريده، حتى إذا كان هذا الشيء أمراً ذو قيمة مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان (من وجهة النظر الأمريكية بالطبع)؟

إن تاريخ العراق مملوء بالنزاعات والصراعات المستمرة وممزج بالعنف السياسي وقلمنا نذكر مرحلة في التاريخ المعاصر للعراق لم يرق فيها نظام سياسي عن طريق العنف. إن العنف جزء من الثقافة السياسية العراقية، سواء كان هذا حسناً أو سيئاً.

هذين الأمرين قد أديا إلى سيادة نوع من المنطق الهويزي (توماس هوبز) على الثقافة السياسية العراقية، وقد جعلت فترة حكم صدام هذا الوضع أشد سوءاً بمراحل عديدة، حيث كان من الأمور الاعتيادية في فترة حكم صدام، تجسس الأفراد لحساب النظام القمعي، واستخدام العنف في التعامل مع المعارضين مثل النفي والقتل والتعذيب.

من الطبيعي عدم القدرة على محو الآثار السلبية لهذه الحكومة في فترة قصيرة نتيجة ذلك أن مستقبل العراق ممثلي بالتناقضات التي يصعب حلها.

وفيما يلي سنعرض لبعض هذه التناقضات:

١- العراق القوى أم الضعيف؟

إذا كان عراق المستقبل يريد أن يكون لديه دولة قوية، من المحتمل بشدة أن هذا الأمر يستلزم استخدام درجة من العنف من قبل الحكومة المركزية الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى خفض مشروعية النظام السياسي.

من ناحية أخرى استخدام السلطة والعنف من الحكومة المركزية يستلزم تمرکز السلطة في يد فرد واحد وتتضائل إمكانية تحقيق ذلك نظراً للشعارات الرئيسية للولايات المتحدة فيما يتعلق بالديمقراطية والتعددية في العراق.

وعلى الرغم من أن الدول الديمقراطية لا تسعى للحرب ولا تميل للعنف، لكن هذه الفرضية لا تصدق على منطقة الشرق الأوسط، فما أكثر الحالات الجيوبولوتيكية والتاريخية للعراق التي اضطر فيها زعماء العراق إلى اتخاذ مواقف هجومية على المستوى الخارجى بالرغم من مراعاتهم لقواعد الديمقراطية فى الداخل، وبالطبع ليس من المستبعد تفعيل هذا السيناريو.

٢- العراق الشيعى أم العراق السننى؟

إذا تمت مراعاة قواعد الديمقراطية والانتخابات الحرة فعلياً فى العراق، فمن الطبيعى أن يكون للشيعية سلطة أكبر، ولذا سيسعون إلى إخراج قوانين العراق من سلطة الثقافة السننية، وهذا الشئ لا يرغب العرب فيه.

إن إقامة ثانى حكومة شيعية فى العراق يعنى بداية فصل جديد فى التوازنات الأمنية والسياسية بالشرق الأوسط وتعميق الانقسامات فى العالم العربى وزيادة ضعفه، وهذا يعنى زيادة تبعية العرب للغرب لضمان أمنهم لا يمكن الامتناع عن تسليم السلطة للشيعية سوى باستخدام أساليب غير ديمقراطية وبالتدخل الأمريكى المباشر، وأداء مثل هذا الأمر سيضعف مكانة الولايات المتحدة لدى شيعية العراق، ولا يبدو من المحتمل التوصل لصلح وطنى بين الشيعية والسنة العرب لعدة سنوات قادمة على الأقل، ولذلك فإن الاحتمال الأقرب هو ظهور أزمات سياسية بسبب فوز الشيعية فى الانتخابات وعدم رغبة العرب السنة فى المشاركة السياسية.

حتى إذا كان العرب السنة داخل العراق مستعدون لعقد صلح وطنى، فإن قادة العرب بالمنطقة لن يكونوا مستعدون لقبول مثل هذا الأمر بسهولة، كما أن أى تدخل أمريكى لصالح أحد طرفى النزاع سيؤدى إلى إغضاب قسما من حلفاء الولايات المتحدة، هذه الحالات كانت الولايات المتحدة قادرة دائماً على إدارتها بسبب امتلاكها للقوة الأكبر.

٣- العراق الفيدرالى أم العراق المركزى؟

الأكراد هم المؤيدون الرئيسيون للفيدرالية والسنة أكبر المعارضين لها.

على الرغم من أن فكرة الفيدرالية كانت مطروحة بشدة فى بداية سقوط صدام، ولكن سرعان ما أدرك الغربيون والعراقيون أن الفيدرالية تستلزم درجة من التحضر السياسى والثقافى.

فى المجتمعات التى لم يصل الشعب فيها إلى درجة معينة من التحضر تجعله يعتبر أن الاختلاف أمر طبيعى ولا يجعله عاملاً لاحتقار الآخرين، وما أكثر الحالات التى تؤدى الفيدرالية فيها إلى ظهور العداوات القومية والدينية فى بعض الدول، وعندما لا تستطيع أمة حل مشكلاتها بالفكر، لابد من التوجه نحو التجربة والخطأ وفى النهاية ستصل إلى فرضية أن التعايش السلمى يستلزم التحمل والاحترام المتبادل والصفح.

للعراق المركزى أيضاً مشكلاته الخاصة، فالأكراد بصعوبة بالغة سيكونون مستعدين لتقبل حكومة مركزية غربية ولكن على المدى البعيد.

إن تقدم الفيدرالية على الرغم من أنه يستلزم فى مراحله الأولى حل الخلافات حول أسلوب تقسيم الثروات الطبيعية وبخاصة النفطية منها، ولكن استمرار الفيدرالية يستلزم وجود ظروف وملابسات لا يلحظ أى منها فى العراق حالياً، من بينها التعايش السلمى للعرقىات المختلفة مع بعضها البعض وبخاصة الأكراد مع العرب السنة.

٤- العراق الإسلامى أم العراق العلمانى؟

طرحت هذه الفكرة منذ عدة سنوات وبخاصة فى أولى سنوات الاحتلال الأمريكى للعراق، لأن الولايات المتحدة تريد تطبيق النموذج التركى أو شئ مشابه له فى العراق؛ بمعنى الاعتراف رسمياً بالعلمانية وفصل الدين عن السياسة.

وكان السعى الأمريكى لتدعيم السياسيين العلمانيين فى العراق خطوة فى هذا السبيل، لكن سرعان ما علم أيضاً أن الدين لازال يمثل أقوى قوة على الصعيد الاجتماعى والسياسى بالعراق ولا يمكن تحيته عن مكانته بسهولة.

إن وجود الدين على الصعيد السياسى والاجتماعى يطرح من جديد قضايا مثل حقوق المرأة وصلة الإسلام بالديمقراطية وتعارض التقليد مع الحداثة والتى لم يستطع حلها المجتمع العراقى وحده وشغلت العالم الإسلامى والعالم العربى على وجه الخصوص لسنوات طويلة.

ما نريد قوله باختصار هو أن قسماً من المشكلات والتناقضات العديدة التى تلم بالعراق اليوم لا يسهل حلها على المدى القصير ولا حتى المدى البعيد.

من ناحية أخرى طالما أن جزء من هذه المشكلات على الأقل لم يتم حله لا يمكن وضع تصور واضح عن مستقبل العراق.

فضلاً عن المشكلات الداخلية، فإن المعضلة الرئيسية التى تواجه العراق أن مصالح اللاعبين الإقليميين وما وراء الإقليميين لا تتوافق مع بعضها البعض فيما يختص بالعراق وبينها تناقضات شديدة.

هذا الأمر سيؤدى إلى حدوث ارتباط وثيق بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية فى العراق، بعبارة أبسط اللاعبين الخارجيون سيمنعون العراقيين من متابعة حل مشكلاتهم بدون وجود ضغوط داخلية قوية.

من الطبيعى أن يظل مستقبل العراق غامضاً لفترة، وفيما يتعلق بدوره المتوقع فى الخليج فإن أقصى ما يمكن عمله هو اللجوء للاحتتمالات ربما لا يمكن وضع تصور دقيق لمسار وكيفية تأثير العراق على مستقبل الخليج، ولكن النقطة المحورية التى يمكن الاستناد إليها هو أنه سواء بطريق مباشر، وعن طريق التأثير على توازنات الشرق الأوسط سيؤثر العراق على مستقبل الخليج وتوازناته.

٢- الدور المستقبلي للعراق في معادلات الخليج (الفارسي)

■ د. أحمد نقيب زادم (x) ■ همشهرى ديپلماتيك (المواطن الدبلوماسي) العدد الرابع، ٢٠٠٦/٧/٤

جيو استراتيجي هام، لدرجة أن العامل الخاص بالنظم السياسية القائمة فيها من حيث طبيعتها وماهيتها والتي تعد بلا شك من العوامل المؤثرة في عملية الائتلاف والاختلاف، هذا العامل الجيو استراتيجي لا يمكن تجنبه أو التغافل عنه بسهولة وبأى شكل من الأشكال.

إن المنافسة القائمة بين إيران والسعودية والعراق - على الرغم من وجود اختلاف أو تنوع في النظم السياسية الخاصة بها، ترتبط بعامل خطير يتعلق بماهية "الإدراك الذاتي" القائمة لدى كل دولة في عملية مقصودة وعبر نغمة معزوفة تتمحور حول ما يمكن وصفه "بالاستعلاء أو التفوق الإقليمي" أو الأفضلية الإقليمية لكل منها. من ناحية أخرى يرتبط الدور الخاص بكل من هذه الدول الثلاث يرتبط - بدوره - بعاملين آخرين يكمنان خلف عوامل ومحددات أخرى مثل القدرة العسكرية، الاقتصادية والتحالفات الإقليمية والفوق إقليمية.

هذان العاملان هما:

- ١- اتساع وطول السواحل الخاصة بكل دولة.
 - ٢- طبيعة ومكانة القوى البحرية الخاصة بكل دولة.
- في إطار هذه الزاوية يمكن الجزم بأن مكانة كل دولة من هذه الدول الثلاث تبدو مختلفة بعضها عن بعض.
- فالمملكة العربية السعودية لا تملك قدرة كبيرة فيما يخص السيطرة على - أو الوصول إلى - مياه الخليج (الفارسي). وفيما يخص الجزء الذي تملكه من سواحل الخليج (الفارسي) نجد أنها تقتصد للموانئ الهامة والكبيرة والمتطورة.

أما العراق فإن قدرته محدودة للغاية فيما يخص الوصول لمياه الخليج (الفارسي) لدرجة أن أقل مناوشة أو مزاحمة تتم من جانب إيران أو الكويت للعراق في هذا الصدد من الممكن أن تصل بهذه القدرة إلى درجة الصفر.

إيران بدورها على العكس من ذلك فهي تمتلك سواحل خليجية تمتد لحوالي ٩٠٠ كيلو متر من السواحل المفتوحة والمتمتعة في الوقت نفسه بوجود موانئ هامة للغاية مثل ميناء بوشهر وميناء بندر عباس وهو ما يتيح لها أكبر معدلات السيطرة الجغرافية على هذه المنطقة.

أما بخصوص العامل الثاني أي القدرات -القوات- البحرية التي تعد أهم وسائل - وأدوات الصراع في الخليج (الفارسي) فإننا بصدد توزيع غير متساوي أو متكافئ بين الدول الثلاث.

من أهم المعايير الخاصة بتحديد منطقة ما بوصفها منطقة داخلية في النظام الدولي، المعيار الخاص بارتباط واتصال أجزائها بعضها ببعض. أي عندما يحدث أمر مهم أو حادثة ما في جزء من أجزائها فإن بقية الأجزاء الأخرى تصبح عرضة للتغيير سواء كان ذلك التغيير سلبياً أم إيجابياً بالإضافة إلى حتمية ظهور أو خروج "رد فعل" من تلك الأجزاء.

منطقة الشرق الأوسط -من هذه الزاوية- تعد بمثابة كتلة فاعلة في النظام الدولي. كذلك يمكن تقسيم وتصنيف كل منطقة في العالم بحسب موقعها ومكانتها في إطار "الكل" أو المناطق "المتكاملة" المتمتعة بدور نسبي ما في النظام العالمي. هنا تصبح منطقة الخليج (الفارسي) - بوصفها جزء من كل أي بوصفها جزء من منطقة الشرق الأوسط - من جملة المناطق التي يمكن تصنيفها بحسب الرؤية السابق ذكرها.

فهي تتمتع بمكانة يمكن معها تصنيفها بأنها منطقة متميزة ومستقلة داخل الكتلة أو المنطقة الأكبر أي داخل منطقة الشرق الأوسط.

إن الموقع الإستراتيجي والاقتصادي والأهمية النوعية لمنطقة الخليج (الفارسي) في الاقتصاد العالمي كلها عوامل تضيف وتضاعف من المكانة الخاصة للخليج (الفارسي) لدرجة أننا نجد في الكثير من جامعات العالم أكثر من وحدة بحثية مختصة بدراسة منطقة الخليج (الفارسي) وحسب.

من ناحية أخرى تفيد الدراسات الإقليمية والدولية أن المناطق المهمة في العالم يتم تقسيمها إلى جزأين هما:

- ١- المنطقة المركزية Core أي منطقة القلب.
- ٢- منطقة الطوق أي المحيط بالمنطقة المركزية وهو ما يعرف بـ Periphery.

في هذا الصدد يتم تصنيف الدول المهمة في منطقة ما بأنها الدول التي تلعب دوراً رئيسياً في قضايا تلك المنطقة. حيث تعرف هذه الدول بأنها الدول المركزية فيما تعرف بقية الدول الأخرى بأنها منطقة المحيط أو الطوق.

انطلاقاً من هذه الرؤية فإن دولاً ثلاث هي إيران، السعودية والعراق تصنف بوصفها دول القلب - المركز لمنطقة الخليج (الفارسي)، ومن ثم يلعب ائتلاف واختلاف هذه الدول دوراً مهماً في مصير هذه المنطقة. من ناحية أخرى تقوم عملية أو ظاهرة التنافس بين هذه الدول على عامل

فعلى الرغم من أنه لا يمكن بحال من الأحوال الإغفال عن القواعد العسكرية التي تضعها الدول الصغيرة في المنطقة مثل قطر والبحرين تحت سيطرة القوى الكبرى، إلا أن إيران تعد القوة البحرية الهامة في الخليج (الفارسي). إن القوة البحرية الإيرانية ليست لديها خبرة طويلة في القرون الأخيرة. فبعد أن قامت بشراء سفينتين من ألمانيا في عصر "ناصر الدين شاه" (أحد حكام الأسرة القاجارية التي كانت تحكم إيران في القرن التاسع عشر وحتى ظهور رضا بهلوي في عام ١٩٢٤) بدأت أولى خطواتها البحرية، في عصر رضا شاه الأول ١٩٢٤ - ١٩٤٥، من دون أن تتجاوز قدرتها مجرد "الحارس الساحلي" لشواطئها. لكن في العصر البهلوي الثاني (عصر محمد رضا شاه ١٩٤٥ - ١٩٧٩) بدأت تبذل جهودها - خاصة بعد عام ١٩٧١ أي وقت انسحاب القوات البحرية البريطانية من مناطق شرق قناة السويس - لأجل بناء قوتها البحرية. آنذاك، وبالإضافة إلى دور شرطى الخليج (الفارسي) الذي أسند لإيران وفقاً لنظرية "جوام بر"، فإن نظرة أو نظرية جديدة لشرق وجنوب إيران تم الإعلان عنها من جانب الحكومة الإيرانية وهو ما كان دليلاً على الاهتمام الحقيقي من جانب هذه الدولة لكى تلعب دورها المناسب في الخليج (الفارسي).

لكن الدور الإيراني المستقل في هذا الصدد لم يبدأ حقيقة إلا بعد قيام الجمهورية الإسلامية لكن هذا الدور قابل بعقوبات كبرى من جانب القوى الغربية والولايات المتحدة لدرجة أن مبادرة إيران من أجل إنشاء أساطيل سريعة الحركة لم تسفر عن شئ في مواجهة الأساطيل البحرية الأمريكية.

لكن ما حدث من تجهيز القوات البحرية الإيرانية - بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية بصواريخ (اس. اس. ١٢) الروسية وبناء قواعد بحرية جديدة وترافق ذلك مع تسليح هذه القوات بغواصات وبوارج حربية جعل من القوات البحرية الإيرانية خطراً حقيقياً وفعلياً على الأساطيل البحرية القابضة في الخليج (الفارسي) ومن هنا تحولت إيران لتصبح أكبر قوة بحرية في الخليج (الفارسي) على نحو سيجعل أى من منافسيها غير قادر على مواجهتها أو الوقوف أمامها.

إلى جانب هذا الواقع المسلم به يجب لفت الاهتمام إلى مجموعة من الائتلافات والتحالفات التي قامت فئة من دول المنطقة بإجرائها مع القوى الأجنبية الكبرى وكذلك الدور المستقبلى للعراق الذى يمكن أن يقترب من - أو يتكامل مع - هذه الائتلافات والتحالفات التي صارت قائمة وهذه النقطة نفسها تعد عاملاً حاسماً في عملية السعى لإيجاد نظام سياسى عراقى يكون "تابعاً" للغرب والولايات المتحدة أم يجب أن يكون تابعاً لإيران أو على أقل تقدير لديه ميول قوية تجاه طهران ومن ثم فإن عملية بناء النظام السياسى

العراقى والدائم صارت في ذاتها أحد أوجه أو أسباب أو مظاهر الصراع بين واشنطن وطهران. بعبارة أخرى يمكن القول بأن الدور المتوقع للنظام السياسى العراقى من الممكن - بل من المؤكد - أنه سوف يرجع كثيراً من كفة الصراع القائم بين الولايات المتحدة وإيران.

مثل هذا الأمر جعل باسكال شينبو مدير مركز الدراسات الدبلوماسية والاستراتيجية في باريس يقول: من الصحيح أن الأمريكين قد خلصوا الإيرانيين من أسوأ أعدائهم أى صدام حسين لكنهم - أى الأمريكين - لا يريدون على الإطلاق أن يؤدى ذلك إلى ظهور حكومة مؤيدة لإيران في العراق.

لكن إن حافظ الأمريكين على تنفيذ ادعاءاتهم الديمقراطية نحو إقامة حكومة عراقية ديمقراطية فإنهم سوف يحققون بأنفسهم هذا الهدف الذى تسعى إليه إيران. مرجع ذلك أن الائتلاف العراقى الموحد الشيعى الذى يحظى بدعم آية الله السيستانى قد فاز بأغلبية المقاعد في الانتخابات البرلمانية كما هو معلوم وكلما زاد الوزن السياسى للشيعه كلما أدى ذلك إلى زيادة النفوذ السياسى الإيراني في العراق.

مما لا شك فيه أن الأمريكين سوف يبذلون جهوداً أخرى حتى لا تصل "ثمار" عملياتهم الحربية إلى طرف آخر. هنا نكون بصدد سيناريوهين هما:

السيناريو الأول، أن ينال العراق استقلاله بانسحاب قوات الاحتلال منه، بما يحفظ العلاقات الأخوية مع إيران. وفي هذه الحالة فإن "الاتحاد" و "التعاون" بين إيران والعراق سوف يكون أمراً حتمياً خاصة فيما يتعلق بمنطقة الخليج (الفارسي). وفي هذا السيناريو سوف تعمل إيران على إيجاد التمهيدات اللازمة لدخول العراق في الخليج (الفارسي) ليتحقق له القدرة اللازمة لقيام التحالف معها.

أما السيناريو الثانى، فيتمثل في تحول العراق إلى أحد حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة وفي هذه الحالة فإن ذلك سوف يشجع إيران على الإسراع نحو تحقيق التعاون مع المملكة العربية السعودية وربما الانضمام لمجلس التعاون الخليجى لكن على الرغم من كل هذا فإن التأرجح أو الثنائية "الشيعية - السنية" القائمة بين العراق والدول العربية الإقليمية ستبقى أحد أهم المعضلات الخفية التى ستعوق تحقيق مثل هذا التعاون.

ونظراً لأن الاحتمال الثانى هو الأرجح يصبح لزاماً علينا أن نراقب التغييرات الهيكلية الداخلية في العراق التى من شأنها أن تدفع بالشيعه نحو نظام "علمانى" يتخذ من عرويته حجة ومنهجاً نحو التحرك بشكل أكثر انفتاحاً نحو الغرب والنظم الخليجية الخليفة له.

ما سبق يعنى أنه سيتم العمل بقوة من أجل إخراج عناصر سياسية - دينية مثل "الحكيم" و "الجعفرى" من

الساحة السياسية وإفساح الطريق أمام أشخاص أخرى مثل "علاوي" و "مالكي" لكي تحل مكانهم ليقوم هؤلاء بدورهم لإجراء عملية إحلال وتجديد من نتيجتها إفساح الطريق أمام العناصر المؤيدة للغرب.

ثمة شواهد ستؤكد لنا على هذا التحول يمكن متابعتها ورصدها في السياسة الخارجية العراقية كأن نجد العلاقات العراقية التركية في سبيلها لتصبح أكثر حميمية واتفاقاً للدفاع المشترك بين العراق والسعودية والذي من شأنه أن يقوى من العلاقات العراقية مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي وشيئاً فشيئاً يتم تمهيد السبيل أمام الاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات معها.

في إطار هذا السيناريو أيضاً سوف يكون ممكناً "تنوق" طعم الصراعات بين الحين الآخر فيما بين إيران والعراق على هذه المائدة.

لمواجهة مثل هذا الوضع يجب على إيران من الآن فصاعداً أن تضغط من أجل ضرورة إعمال وتحقيق الديمقراطية في العراق وأن تعمل على تقوية الجماعات السياسية الشيعية بشكل لا يصبح ممكناً معه إغماض العين عن - أو إغفال - هذه الجماعات أو دورها في الحياة السياسية العراقية. في الوقت ذاته يجب إتمام وإنجاز هذا العمل بشكل لطيف ومقبول وبمنهج ناعم بحيث لا يمكن أن يثير أي حساسية للغرب. مرجع ذلك أنه قد بات واضحاً أن وحدة الشيعة قد سلبت النوم من عيون الغرب كما صارت سبباً من أجل استخدام الغرب لجميع قوته وقدراته للحيلولة دون حدوث واستقواء هذه الوحدة.

أيضاً يمكن الاستفادة من عملية "الدمقرطة الأمريكية" في المنطقة كعامل فعال آخر لصالح إيران. ذلك أن هذه السياسات تثير دائماً حالات من عدم الرضا المتزايد فيما بين شيوخ المنطقة خاصة في البلاط السعودي. إن القادة السعوديين يدركون جيداً أن الولايات المتحدة بصدد إحداث تغييرات في النظام السياسي السعودي وهي التغييرات التي تم تأجيلها إلى وقت آخر نظراً للظروف الإقليمية القائمة الآن.

أيضاً الخطر الإسرائيلي الذي يشكل بالفعل خطراً حقيقياً لجميع الدول الكبرى بالمنطقة مثل إيران، السعودية، العراق بل وتركيا مثل هذا الخطر يمكن اعتباره عامل آخر لتحقيق التوافق والتقارب مع هذه النظم السياسية (الخليجية) التي ترى أن وجودها قد بات مستهدفاً من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل.

كذلك بدأنا نسمع الآن عن نغمات وهمسات من أجل تقسيم العراق والتي من شأنها أن تقلب جميع المعادلات الإقليمية رأساً على عقب فيما لو قدر لها أن تتحقق.

على صعيد آخر فكما أن الدويلات الخليجية العربية قد أصبحت مراكز وقواعد جيدة للغرب حيث قامت بتوفير مدناً صغيرة كمراكز عسكرية فريدة له بحجة أن ذلك من شأنه أن يحقق مصالح لجميع الدول في المنطقة انطلاقاً من - أو اعتماداً على - دور اقتصادي ستحظى - أو تحظى - به هذه الدول فإن عراقاً مقسماً سوف يصبح قواعد مناسبة وفريدة للولايات المتحدة وإسرائيل.

ما سبق كله يكشف عن حقيقة مفادها أن منطقة الشرق الأوسط مقبلة على سنوات أزمة شديدة وحالة من عدم الأمن. وانطلاقاً من كل الأسباب الوارد ذكرها من قبل فإنه يجب على إيران أن تعمل وبكل قوتها من أجل تقوية ودعم قدراتها البحرية في الخليج (الفارسي) وجعل نفسها "قوة" غير قابلة للتهميش أو الإلغاء في أي معادلة يمكن رسمها أو وضعها بخصوص منطقة الخليج (الفارسي)، خاصة إذا ما علمنا أن هناك احتمالات نسبية بشأن إحداث تغييرات سياسية داخل باكستان بما يخلق - أو يجعل من باكستان - عامل ضاغط آخر وجديد على إيران. ما سبق يعني أنه في إطار الضرورات التي يجب إنجازها فإن جميع البرامج والخطط اللازمة في العراق يتعين على إيران أن تكون معتمدة على نفسها وعلى قدراتها أكثر من أي شئ آخر وأن تأمل - في داخلها فقط - أن يتحقق تحرك ما داعم لها من جميع دول المنطقة اللهم إلا إذا اتخذت العلاقات الإيرانية - الأمريكية مساراً آخر.

٣- مجلس التعاون الخليجي والملف النووي الإيراني

■ د. سيد جلال دهقاني ■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٧/١٦

الجانب العسكري لهذا البرنامج، لدرجة أن دول الخليج (الفارسي) الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي أيضاً قد أصبحت واقعة تحت هذا التأثير، وأعربت عن قلقها من الأنشطة النووية الإيرانية. هذا في حين أن الإجراءات المتسمة بالشفافية والتطوعية من جانب

تحولت الأنشطة النووية السلمية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية على مدى الأشهر الأخيرة إلى واحدة من أهم القضايا والموضوعات على الساحتين العالمية والإقليمية وقامت الولايات المتحدة وإسرائيل بل والدول الأوروبية بشن حرب نفسية ودعائية لتظهر

الجمهورية الإسلامية في إطار التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية تثبت حقيقة أن البرنامج الإيراني هو سلمى وغير عسكري تماماً، وتهدف هذه المقالة إلى توضيح الماهية السلمية للأنشطة النووية الإيرانية هذا من جانب، ومن جانب آخر تبديد مخاوف الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي تجاه البرنامج النووي الإيراني.

تشكل الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي والجمهورية الإسلامية الإيرانية مجتمعاً أمنياً إقليمياً، وهذا يعنى أنه توجد بين هذه الدول تبعية متبادلة أمنية وسياسية واقتصادية، بالشكل الذى يجعل أى تغيير أو تطور فى أى منهما أو فى المنطقة يضع الآخرين تحت التأثير بشكل مباشر، الأبعد من ذلك أن أمنهم مرتبط ببعضه بشكل متبادل، ولا يمكن حماية أمن واحدة من دون الأخذ فى الاعتبار أمن الآخرين. ولذا سواء اهتمت الدول بهذا الأمر أم غفلت عنه فإنه لن يحدث أى تغيير فى الحقيقة الجغرافية السياسية. إلا أن العقل والمنطق السياسى والمصالح المشتركة تفرض على متخذى القرار فى هذه الدول أن يأخذوا هذه الحقيقة بعين الاعتبار وأن يتخذوا قراراتهم على هذا الأساس.

وعلى أساس هذه التبعية الأمنية المتبادلة، فمما لا شك فيه أن ملف إيران النووى والأزمة الناجمة عنه، يؤثر على أمن جميع دول المنطقة بشكل أعم من إيران وجيرانها، بناء على هذا، فإن المسعى السياسى والدبلوماسى الشامل لحل هذا الملف بشكل سلمى مع الحفاظ على الحقوق الطبيعية لكل الدول هو واجب ومسئولية الجميع، بعبارة أخرى، إيران ومجلس التعاون بمثابة كيان واحد، يجب أن يعملوا باعتبارهما لاعبين معنيين ومؤثرين لوقف تصاعد الأزمة وخروجها عن حد السيطرة، والوصول إلى هذا الهدف يتطلب فهم ومعرفة الحقائق الموجودة، ووضع وتنفيذ استراتيجية أمنية سياسية وتبنى سياسات تتناسب معها.

لكن من ناحية أخرى وضع وتبنى استراتيجية أمنية دفاعية من جانب أحد هذين اللاعبين يتطلب معرفة للنظرية المقابلة واستراتيجية وسياسات اللاعب الآخر، لأن عدم فهم وعدم الأخذ فى الاعتبار الاستراتيجية الدفاعية - الأمنية للآخر من الممكن أن يؤدى إلى سوء فهم وتبنى السياسات التى تؤدى بدورها إلى إيجاد مشكلة الأمن، وفى ظل هذه المشكلة بدلا من توفير الأمن للجانبين تتفاقم حالة عدم الأمن. ولهذا فإن فهم ومعرفة النظرية الدفاعية واستراتيجية الأمن القومى والسلوك النووى لإيران أمر حيوى بالنسبة لجيرانها العرب.

وقد أعلنت إيران دوما أن أسلحة الدمار الشامل لا

مكان لها فى نظريتها الدفاعية، ومن الممكن اختبار صحة هذا الإدعاء من عدة جوانب: من الناحية العقائدية والإيديولوجية، فإن إنتاج واستخدام السلاح النووى حرام من وجهة نظر الجمهورية الإسلامية الإيرانية، لأن مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية وأيضاً الزعيم الحالى قد أفتوا بحرمة تصنيع واستخدام أسلحة الدمار الشامل.

ومن الناحية الاستراتيجية أيضاً فإن إنتاج أسلحة الدمار الشامل وخاصة القنبلة النووية ليس فقط لن يوفر الأمن للجمهورية الإسلامية الإيرانية بل على العكس يتضاد مع أمنها ومصالحها القومية، لأن أولاً، إنتاج السلاح النووى بداية هو بمثابة نشر المظلة الحمائية النووية الأمريكية على الدول الأعضاء فى مجلس التعاون "مثل نشر المظلة النووية الأمريكية على دول أوروبا الغربية أثناء الحرب الباردة" ومن ثم تتأكد مشروعية الوجود العسكرى غير التقليدى لأمريكا فى المنطقة وهو التطور الذى يتنافى تماماً مع مبادئ النظرية الدفاعية الأمنية فى إيران. ثانياً، حصول إيران على السلاح النووى سيؤدى إلى إضفاء المشروعية على الترسنة النووية للنظام الصهيونى وتبرير تنميتها. ثالثاً، إنتاج إيران قنبلة نووية سيؤدى إلى تبلور توازن عسكرى غير تقليدى إقليمى ودولى ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية. هذه التطورات الثلاثة على عكس مصالح وأمن إيران القومى. لذا فإن المنطق الاستراتيجى يفرض ألا تتحرك إيران للحصول على أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية. الأهم من هذا، أن مبادئ السلوك النووى للجمهورية الإسلامية الإيرانية على مدى السنوات والشهور الماضية تفيد أن نظريتها الدفاعية - الأمنية هى بدون برنامج واستراتيجية لإنتاج السلاح الذرى. ويقوم منطق سياسة إيران وسلوكها النووى على ثلاثة مبادئ: الشفافية، أى فرض الشفافية على نشاطها وبرنامجها النووى وتقديم المعلومات المطلوبة. المشاركة، بمعنى دعوة كافة الدول للمشاركة فى برنامجها النووى السلمى. والتمسك بالمعاهدات والالتزامات الدولية فى إطار التعاون الوطيد والشامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن تطبيق أى من هذه المبادئ بمفرده يكفى للتأكيد على سلمية البرنامج النووى الإيراني.

ولهذا فإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية قامت على مدى الأعوام والشهور الماضية بناء على هذا المنطق الاستراتيجى ومبادئ السلوك النووى، وباعتماد إجراءات باعثة على الثقة ومطمئنة جداً، بل ذهبت إلى أبعد من التزاماتها الدولية. بعض هذه الإجراءات هى: تطبيق مضمون اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، السماح لمفتشى الوكالة بتفتيش المراكز النووية، دعوة المفتشين

لزيارة منشآت يوسى أف فى اصفهان فى عام ٢٠٠٣، التعليق الطوعى لأنشطة التخصيب وتصنيع قطع أجهزة الطرد المركزى على أساس محادثات طهران مع الدول الأوروبية الثلاث فى أكتوبر ٢٠٠٣، التعليق لكل ما أمكن فى مجال أنشطة يوسى أف حتى شملت RandD، التطبيق الطوعى للبروتوكول الإضافى قبل توقيعه والتصديق عليه من جانب مجلس الشورى الإسلامى، ودعوة الشركات الخاصة والحكومية فى الدول الأخرى للمشاركة فى مشروع تخصيب اليورانيوم فى إيران وعلى هذا الأساس، أعلن مدير الوكالة الدولية لطاقة الذرية أنه لا يوجد أى دليل على انحراف الأنشطة النووية الإيرانية لإنتاج الأسلحة النووية، وعلى دول العالم العربى بصفة عامة وأعضاء مجلس التعاون الخليجى بشكل خاص أن تقوم ببناء على ماهية ومبادئ وأهداف النظرية الدفاعية الأمنية ومنطق وسلوك إيران النووى بتبنى سياسة نووية متبادلة. يجب على مجلس التعاون الخليجى مع الأخذ فى اعتباره مصالحه "التي معظمها مشترك مع إيران" أن يتبنى سياسة نووية فعالة ومستقلة إزاء إيران بعيداً عن مصالح وأهداف القوى فوق الإقليمية، وبصفة عامة من الممكن أن تقوم هذه السياسة النووية الفاعلة على تبنى أحد خيارين وهما: الأول، الوقف التام والدائم لأنشطة وبرنامج إيران النووى. الثانى، الاعتراف رسمياً بحقوق إيران المنصوص عليها فى إطار NPT القائمة على حق الاستفادة السلمية للتقنية والطاقة النووية المشتملة على دورة الوقود النووى.

وتبنى سياسة نووية قائمة على تبنى الخيار الأول من جانب مجلس التعاون ليس فقط لن يساعد على أى حل سلمى وإدارة الأزمة النووية الإيرانية، بل سيؤدى إلى زيادة سوء الفهم بين الجانبين وتفاقمه، لأنه بداية بدلا من أن يحل المسألة سيمحوها. ثانياً، يعتبر امتلاك التقنية النووية السلمية ودورة الوقود النووى خطأ أحمر بالنسبة لإيران، ولا يمكن العدول عنه، والسبب الأهم لوصول المحادثات إلى طريق مسدود بين إيران وأوروبا هو إصرار الدول الأوروبية الثلاث على الوقف الدائم والكامل للبرنامج النووى الإيرانى، ولذا فإن مجلس التعاون لكسب ثقة إيران بشكل أكبر، وبالتالي المساعدة فى إدارة الأزمة والخروج من الطريق المسدود الراهن، يجب أن يتبنى خياراً غير الخيار الأوروبى الأمريكى. والخيار الثانى يتم تحقيقه بطريقتين: الأولى، إخلاء منطقة الخليج (الفارسي) من الأسلحة النووية، والثانية، إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية. وعلى أساس قليل الثمن - الفائدة والمنطق الاستراتيجى، فإن تحقيق سياسة إخلاء منطقة الشرق

الأوسط من الأسلحة النووية ستؤمن المصالح والأمن القومى للجمهورية الإسلامية الإيرانية ومجلس التعاون لأنه عن طريق نزع سلاح النظام الصهيونى ستزول المخاوف الأمنية لكلا اللاعبين، وتتبنى السياسة الإعلامية لمجلس التعاون ودوله هذا الخيار، ولكن من الضرورى أن يتم تبنيه بشكل جدى وأكثر فاعلية على الساحة العملية.

وتبنى هذه الاستراتيجية وتطبيقها من جانب مجلس التعاون، يستلزم متطلبات وإجراءات خاصة نشير إليها تالياً: ١ - تبنى سياسة "Pro - active" وتجنب الانفعال والحياد من جانب مجلس التعاون الخليجى بهدف التأثير الإيجابى على مسار الأزمة وخلق الفرصة من أجل حل سلمى لها.

٢ - إغلاق الملفات القديمة وتجاوز الخلافات الناجمة عن سوء الفهم والعمل على خلق حاضر ومستقبل قائم على تفاهم وتعاون مشترك.

٣ - التعاطى مع الملف النووى الإيرانى كحالة مستقلة من دون ربطه بأى قضايا خلافية، لأن ربطه بهذه القضايا سيزيد من تعقيد.

٤ - معارضة ومواجهة دبلوماسية تبنى الخيار العسكرى للحيلولة دون وقوع مواجهة عسكرية فى المنطقة، وذلك بتبنى دبلوماسية فاعلة وابتكارية بعيداً عن سياسة الترقب الحالية.

٥ - حشد كل الآليات السياسية والدبلوماسية لإدارة وحل موضوع الملف النووى الإيرانى فى إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٦ - خلق الثقة وبعث الطمأنينة عن طريق تقديم التطمينات اللازمة لإيران القائمة على المشاركة فى فرض عقوبات عليها أو اتخاذ إجراءات تهديدية ضدها سياسية أو اقتصادية أو عسكرية.

وإيران بدورها عليها أن تتخذ إجراءات باعثة على الثقة منها:

١ - دعوة الدول الأعضاء فى مجلس التعاون للمشاركة فى البرنامج النووى الإيرانى.

٢ - التوقيع على اتفاقية عدم اعتداء وتوسيع أشكال التعاون الأمنى العسكرى.

٣ - التوقيع على اتفاقية الإنذار المبكر القائمة على تبادل المعلومات فى مجال محطة بوشهر النووية.

٤ - التعاون البيئى فى مجال الطاقة النووية وعقد الاتفاقيات الثنائية فى هذا المجال.

٥ - تأسيس وكالة إقليمية للطاقة الذرية لتبادل المعرفة والتقنية النووية وإنتاج الوقود والطاقة النووية.

٦ - المصادقة على قانون منع إنتاج وتخزين ونشر الأسلحة النووية فى مجلس الشورى الإسلامى.

٤- أبعاد الاضطراب في مضيق هرمز: "الأزمة المؤثرة"

■ سيد محمد سين ملائك ■ همشهرى ديپلماتيك (المواطن الدبلوماسى)، العدد الرابع، ٢٠٠٦/٧/٤

مضيق هرمز هو ممر مائى ضيق، يصل الخليج (الفارسى) ببحر عمان. ويبلغ طول هذا المضيق ٢٧٠ كم، وعرضه ٤٧ كم. ويُعد مضيق هرمز من أهم المحطات فى شبكة نقل البترول فى العالم. أما بعد الثورة فقد اتخذت أهمية هذا المضيق مناحى أخرى، خاصة بعد الحديث عن سيناريوهات كثيرة لغلغ وفتح المضيق. إذ يعبر يومياً عبر هذا المضيق أكثر من ١٥ مليون برميل بترول بجوار البضائع الأخرى، وبالإضافة إلى الغاز السائل والمنتجات البتروكيماوية، وكذا بعد التفات المتخصصين لمسألة البترول الخام أصبح ما يقرب من ٤٠٪ من البترول الخام المصدر للعالم يمر عبر مضيق هرمز. ولعله يكتسب المرتبة الثانية من هذا الجانب بعد مضيق "مالاكا" الواصل بين الفلبين وماليزيا، والذي يُعد مصدر عبور البترول الرئيسى إلى دول آسيا لاسيما الصين، كوريا الجنوبية، اليابان، الهند، سنغافورة وتايوان. ومن ناحية أخرى، نرى أن الولايات المتحدة الأمريكية تؤمن ما يقرب من ١٥٪ من وارداتها البترولية، من هذا المنطقة، وكذلك أوروبا التى تستورد ٢٢، ٧٪، لذا فإن الأهمية الجيوبوليتيكية والجيواكونوميكية لهذا الممر المائى إنما هى التى تجعل القدرات الكبرى الإقليمية والدولية تحاول السيطرة عليه بدعوى توفير الحماية اللازمة لخطوط البترول.

× التكنولوجيا فى مواجهة الموقع: (موقع الجغرافية السياسية):

عقب قيام الثورة فى إيران، وبعد الاحتلال السوفيتى لأفغانستان، قامت الإدارة الأمريكية عام ١٩٨٠م. وعلى لسان رئيسها آنذاك "جيمى كارتر" بإعلان النهج السياسى الأمريكى وبشكل علنى الذى مفاده، أن تدخل أى دولة سواء كانت من داخل أو خارج منطقة الشرق الأوسط لعرقلة الطريق الحر للبترول فى مضيق هرمز سيكون بمثابة التعدى على المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذى سيواجهها بقوة فى المقابل، لذا بدأت القوات الأمريكية تتخذ مواقعها فى قواعدها العسكرية بقطر والبحرين والمملكة العربية السعودية. وكذا اتخذت سياسات أخرى موازية

لتقليص أهمية موقع الجغرافية السياسية للمضيق، عبر استخدام خطوط مد أنابيب البترول الأخرى، خط المملكة السعودية المجهز حالياً لنقل أكثر من ٥ ملايين برميل بترول يومياً من المملكة السعودية بميناء ينبع على البحر الأحمر.

هذا الخط الذى فى واقعه عبارة عن خطين متوازيين بقطر ٥٦ و ٤٨ بوصة وبطول ١٢٠٠ كيلو متر، ويأتى بجوارهما كذلك خط آخر يستوعب ٢٩٠ ألف برميل يومياً من "NCL"، (الغاز السائل). حيث كانت هذه الخطوط قد تأسست عام ١٩٨١م من أجل المحافظة على صادرات السعودية البترولية إبان الأزمات، وكذا لتغذية المناطق الصناعية بينب ومنطقة غرب المملكة، بطاقة استيعابية قدرها ٨٥ مليون برميل بترول خام يومياً، ومع بداية الدخول فى عملية تدويل الحرب الدائرة بين إيران والعراق عام ١٩٨٧م، تصاعدت هذه الطاقة الاستيعابية لتصل إلى ٣,٢ مليون برميل يومياً، حتى تستطيع تعويض البترول الموقوف بسبب حرب ناقلات البترول. وفى عام ١٩٩٣، حاولت الحكومة السعودية رفع الطاقة الاستيعابية لهذا الخط إلى ٥ ملايين برميل يومياً. وهذا غير خط أنابيب البترول الآخر الذى يبلغ قطره ٤٨ بوصة، والموصل لخطوط الطاقة (البترول والغاز) من حقول البترول العراقية إلى جنوب ميناء ينبع فى منطقة معاجز، ورغم أن هذا الخط يستوعب ٦٥ مليون برميل بترول يومياً، إلا إنه أغلق عقب إقدام العراق على احتلال الكويت، وظل عالقاً على هذه الصورة حتى الآن.

الواقع أن تأسيس مثل هذه الخطوط إنما يُعد من الناحية الاستراتيجية نوعاً من محاولة تجنب المخاطر الاقتصادية العالمية، وفى حال حدوث أزمة بمضيق هرمز يمكن تجاوزها - من المنظور الأمريكى - أما الحكومة السعودية فكانت ترى أن الإقدام على تلك الخطوة، إنما هى خطوة من أجل ثبات أوضاع الطاقة للمنطقة، وأخيراً سيظل ينظر لبديل لمضيق هرمز، للحيلولة دون استخدام دولة مثل إيران مضيق هرمز كسلاح سياسى.

وقوع الأزمة:

إن حدوث أى شئ بمضيق هرمز من شأنه خلق

أزمة سيكون من الصعب مواجهتها، إذ سيؤدي ذلك إلى وقف صادرات بترول كل من الكويت، الإمارات وإيران وقطاع كبير من صادرات العراق أيضاً، كما سيصاب الوضع الآسيوي بالشلل التام، بعد إجبار دول منطقة الخليج المصدرة للطاقة بأنواعها للتوقف، وقد تواجه العديد من دول آسيا لاسيما اليابان وكوريا الجنوبية المعتمدة في الأساس على الغاز القطري العديد من المشكلات بعد توقف سفن نقل البترول في الخليج عن العمل.

ووفقاً لإحصاءات هيئة الطاقة الأمريكية حول الوضع الافتراضي لاستمرار أزمة مثل أزمة مضيق هرمز ولأكثر من ثلاثة أشهر، فإن معدلات التضخم سترتفع لتصل إلى ٦٪، وكذا معدلات البطالة إضافة إلى انخفاض إجمالي الدخل المحلي إلى أكثر من ٤٪.

عوامل الخطر:

تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية دائماً ما ننظر إلى إيران على أنها الممثلة للأزمة الحقيقية في منطقة الخليج ومضيق هرمز. فما من شك أن امتلاك إيران لحدود بحرية ممتدة بطول الخليج (الفارسي) وبحر عمان، وبهذا التعداد السكاني البالغ ٧٠ مليون نسمة، إضافة إلى مدنها الكبرى المطلة على الخليج ومنشأتها هناك، كل ذلك قد جعل الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إليها خاصة بعد ثورتها على أنها مكمّن الخطر الذي يهدد المجتمع الدولي ولكن رغم إن قدرات إيران التسليحية لا تضارع قدرات دول المنطقة وبجوارها القوات الأمريكية، إلا أن الحسابات الاستراتيجية البترولية لها أهميتها أيضاً. ومن ناحية أخرى، نود الإشارة إلى أن إيران ليس من مصلحتها زعزعة استقرار وأمن الخليج لأنها تعد من أهم الدول المصدرة للبترول، ولديها أكبر أساطيل النقل البحري في مجال البترول في العالم، وأن أي اضطراب في هذا المجال، لربما قد يؤدي إلى محاولات لتغيير الجغرافية السياسية لهذه المنطقة، ومن ثم فإن البقاء على ثبات أمن المنطقة يصب في مصلحة إيران ودول المنطقة.

أمن الطاقة:

يعتقد بأنه لا شك في كون تحقيق الأمن لطاقة الخليج (الفارسي) لا يتم إلا في ظل العلاقات الوثيقة والاستقرار لدول هذه المنطقة، فالاستقرار قد يكون السبيل الأساسي من أجل تأمين وصول الطاقة للعالم. خاصة وأن ست دول من أعضاء الأوبك، وثلاثي منتجي أوبك يتمثل في هذه المنطقة، لذا فجميع دول العالم ينبغي أن تحرص على بقاء هذه المنطقة الحساسة بعيدة عن عوامل التوتر والاضطرابات. ولذلك رأينا كيف تم التعامل مع المسألة العراقية حينما راحت المحافل السياسية تدعو لضرورة ترتيب الأوضاع الأمنية هناك بأسرع وقت ممكن حتى يتسنى للإنتاج العراقي العودة إلى أسواق البترول الحالية، وفي الوقت نفسه، فقد أعلنت المملكة العربية السعودية عن زيادة إنتاجها من البترول لتعويض الخسائر الناجمة عن الأزمة العراقية.

ومما سبق تناوله يمكن القول إن ثمة نظامين يمكنهما توفير أمن الطاقة في منطقة الخليج، أولهما نظام مجلس تعاون الخليج الذي بدأ يشق طريقه منذ عام ١٩٨٠م، كرد فعل إزاء خطر الحرب الإيرانية العراقية، إلا إنه بعد انتهاء نظام صدام وعودة العلاقات بين إيران والسعودية لربما لا يمكنه تحقيق الاستقرار للمنطقة، وثانيهما هو نظام تعاون موسع بين دول الخليج الثمانية، وإقرار العلاقات الاقتصادية فيما بينهم، ومن ثم تنعكس تلك العلاقات على إقرار الأوضاع وثباتها بالمنطقة. ومن ناحية أخرى، اتضح أن التصعيد المفاجئ لأسعار البترول العالمية خلال الفترة القليلة الماضية قد لفت أنظار العالم إلى أهمية تحقيق أمن الطاقة، ورغم أن ذلك الارتفاع في أسعار الطاقة قد يرجع إلى زيادة الطلب ونقص الإنتاج، إضافة إلى عدم الاستقرار لدى بعض دول الإنتاج، لاسيما نيجيريا والعراق، وكذا عدم الاستثمار المناسب في هذا القطاع، ولكن الشئ المؤكد في هذا المجال، أن الخطر الحقيقي الذي يواجهه العالم في أمن الطاقة هو أمن الخليج (الفارسي) الذي يعد مضيق هرمز أهم نقاطه، وتباعاً فإن أي خطر يهدد هذا المضيق، سيكون بمثابة الأزمة المؤثرة في العالم.

٥- نظرة على نقاط التلاقى والخلاف فى العلاقات الإيرانية - الإماراتية ... الطرف الثالث

■ الدكتور نقى طبرسا ■ همشهرى ديپلماتيك (المواطن الدبلوماسى)، العدد الرابع، ٢٠٠٦/٧/٤

لوحظ فى السنوات الأخيرة أن بعض الدول العربية والغربية تحاول ودون فهم جذور العلاقات التاريخية الطيبة القائمة بين إيران والإمارات، حكومة وشعب، النيل من هذه العلاقة الثنائية، من أجل تحقيق مصالح شخصية. إلا أن كلاً من إيران والإمارات ورغم بعض تحفظاتهما حول جزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى عازم على مواصلة علاقاته السياسية الاقتصادية بالآخر، بكل هدوء وتعقل، محاولة منه فى إفشال محاولات الطرف الثالث. فعلى ضوء خلفية حُسن الجوار، العلاقات التاريخية والإدراك المشترك للظروف الجديدة الطارئة على المنطقة نجد أن كلاً من الجانبين الإيراني والإماراتى مصمم على الارتقاء بعلاقاته الثنائية مع الآخر، لذا لاحظنا، خاصة منذ السنوات الأخيرة الماضية توثيق العلاقات الثنائية بينهما، بشكل رفع ميزان التبادل التجارى الرسمى بين الدولتين من مليار دولار فى عام ١٩٩٩ إلى حدود ١٠ مليارات دولار عام ٢٠٠٦. وبالإضافة إلى زيادة حجم التبادل التجارى، فهناك أيضاً التعاون الوثيق بين الجانبين فى المجالات ذات الاهتمام المشترك خاصة البترول والفاعليات المرتبطة بالقطاع الخاص، وكذا التبادل الدبلوماسى والاتصال السياسى على أرفع المستويات بين سفراء الدولتين والذى يُظهر مدى الإرادة السياسية لدى طهران وأبو ظبى على استمرار بقاء العلاقة قائمة وبشكلها الوثيق الدائم.

لكن يبدو أنه منذ أزمة سفينة خاطر فى أغسطس من عام ١٩٩٢م، وهناك ثمة طرف ثالث - أطراف - يحاول التدخل فى قضية الجزر على ضوء إعطاء الضوء الأخضر لحكومة الإمارات العربية لتصعيد تلك القضية على مستوى المحافل المختلفة الإقليمية والدولية، ومن ثم راحت الأخيرة - فى بعض الأحيان - تستفيد من هذه الأوضاع التى ربما قد تصورت أنها لمنفعة دولتها، الأمر الذى عقد المسألة. وهذا رغم أن إيران دائماً ما عارضت دخول طرف ثالث فى هذه القضية، وإنما كانت ترى ضرورة حل تلك القضية بين الجانبين فقط وفى إطار مذكرة تفاهم عام ١٩٧١، خاصة أنه فى بعض المراحل الزمنية منها كان المسئولون الإماراتيون يؤمنون أيضاً بضرورة بقائها فى إطارها الثنائى دون دخول طرف ثالث، رغم أن هذا

التوجه يبدو أنه بدأ يتناقص خلال الخمس سنوات الماضية بعد طرح المسألة على أروقة المحافل الإقليمية والدولية لاسيما تناولها فى البيان الختامى لاجتماع وزراء الخارجية العرب، ومجلس التعاون الخليجى، جامعة الدول العربية، وكذا من خلال الجلسات المشتركة لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبى، غير أن تكرار المحاولات الإماراتية على هذا النحو بدون نتائج تذكر قد جعل القيادة السياسية الإماراتية تفضل حل المسألة العالقة فى ظل التفاهم الثنائى الموجود وفى إطار مذكرة تفاهم ١٩٧١، خاصة أن الأطراف المختلفة التى تحاول الدخول للتأثير على هذا الموضوع لربما قد يكون لها مصالح ما فى المنطقة من استمرار سوء الفهم القائم، ومن هذه الأطراف، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا وبريطانيا.

وبالنظر إلى محاولات هذه الأطراف سواء كانت من قبل دول أو منظمات إقليمية ودولية إزاء قضية الجزر، يمكن القول إن أهداف كل طرف من هذه الأطراف الساعية للتأثير على القضية مختلفة عن الآخر، فمثلاً أهداف الولايات المتحدة وبريطانيا وحتى فرنسا مختلفة ومغايرة مع أهداف سائر الأطراف الأخرى، فالبعض يهدف إضافة إلى تحقيق مصالح اقتصادية، إلى تحقيق أهداف استراتيجية بعيدة المدى من قبيل الوجود الفيزيقي والدائم فى منطقة الخليج (الفارسى)، بينما تتبع مواقف بعض الدول العربية إزاء القضية ذاتها من خلال الصلات القومية والعرقية إضافة إلى أهدافهم الاقتصادية أيضاً.

وكذا نجد أن بعض الدول الأوروبية، الآسيوية والأمريكية اللاتينية والأفريقية قد تنظر إلى المسألة من باب الاستفادة من الأسواق الإماراتية وإقامة المشروعات الاقتصادية الكبرى، لذلك يأخذ هؤلاء المواقف الداعمة للإمارات من خلال الاستفادة من المحافل الإقليمية والدولية المختلفة التى تحمل بعضها أسماء عربية وإسلامية وأخرى بلا أى أسماء لتعقيد القضية أكثر فأكثر. وهنا تجدر الإشارة إلى أن تدخل مثل تلك الأطراف - الطرف الثالث - فى القضية لن يثنى إيران عن مواقفها السابقة فحسب، وإنما سيحمل هذا التصرف القيادات الإماراتية نتائجها الغير محسوبة، لذا فقد تفهم البعض هذا الموقف وراح منذ

فترة قليلة ماضية يسحب هذا الموضوع من جدول أعمال مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية.

x دراسة إجمالي مواقف الطرف الثالث:

بداية نود الإشارة إلى أنه يصعب تناول تحليل مواقف الأطراف الضالعة في القضية العالقة بين إيران والإمارات في دراسة واحدة، ومن ثم سوف نشير فقط إلى أبرز وأهم مواقف الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وبعض المنظمات الإقليمية.

١- موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

الواقع أن الموقف الأمريكي إزاء قضية الجزر قد بدأ يتسم بالازدواجية الصريحة خاصة منذ عام ١٩٩٢. إذ بدأت تصريحات الإدارة الأمريكية تتخذ الانحياز للإمارات العربية حينما اعتبرت بأن الجزر الثلاث إماراتية، وراحت تدعو إيران إلى ضرورة إخلاء هذه الجزر والأهم إعلانها استعدادها لبعث قواتها العسكرية إلى المنطقة للدفاع عن سيادة الإمارات العربية.

٢- بريطانيا

كانت بريطانيا تعلن حيادها منذ البداية إزاء هذه المسألة، لكنها وبحلول عام ١٩٩٢، بدأت في ازدواجية واضحة هي الأخرى حينما راح مسئولوها يعلنون عن ضرورة حل تلك الأزمة من خلال علاقات الصداقة القائمة بين الدولتين وفي إطار مذكرة تفاهم ١٩٧١. واعتبرت بريطانيا أن الإجراءات الإيرانية في الجزر الثلاث تثير مخاوف وشكوك دول مجلس التعاون الخليجي، وأن بريطانيا سوف تساند الموقف الإماراتي في تلك القضية.

٣- فرنسا

لفرنسا مواقف مماثلة من القضية نظراً لعلاقاتها الاقتصادية والعسكرية بدولة الإمارات، فمثلاً تارة تعلن ضرورة حل القضية العالقة وفقاً لمبادئ القوانين الدولية وعبر طريق الحوار والمفاوضات، وتارة أخرى تعلن أنها تساند الإمارات في مواقفها، بل وتدعو الإمارات في مبادرة فرنسية أخرى إلى الذهاب إلى محكمة العدل الدولية.

٤- روسيا

بينما راحت روسيا بعد أحداث أغسطس ١٩٩٢، تدعو إلى حل القضية بالطرق السلمية تطورت المبادرة الروسية في هذا السياق إلى أشكال أخرى بعد ذلك، عندما أعلنت أنها تؤيد الموقف الإماراتي في الذهاب إلى محكمة العدل الدولية، بل وفي أحيان أخرى تشدد الموقف الروسي ودعا إلى الذهاب إلى مجلس الأمن.

٥- الصين

أما الصين فهي الأخرى وبسبب علاقاتها

الاقتصادية مع الإمارات فأحياناً كانت تتبنى مواقف ترضى نوعاً ما - حكومة الإمارات، خاصة حينما كانت تبرز قلقها إزاء الأعمال الإيرانية في الجزر الثلاث، لكنها في معظم الوقت، يبدو أنها تعمل على إرضاء الطرفين من خلال اتخاذ مواقف وسط حيال مسألة الجزر.

٦- المنظمات الإقليمية، العربية والإسلامية

بالنظر إلى أداء المنظمات الإقليمية سواء العربية أو الإسلامية منها يمكن القول إنه منذ عام ١٩٩٢م، والأداء المسيطر على عمل هذه المنظمات لاسيما الجامعة العربية، دول حركة عدم الانحياز، منظمة البرلمان العربية الأفريقية، وكذا المجالس الإسلامية إنما هو أداء فردي لا يتسم بالجماعية حيال قضية الجزر.

٧- سائر الدول الأخرى

ومن جملة هذه الدول العربية والإسلامية مثل: سوريا، ليبيا، مصر، العراق، السودان، لبنان، الأردن، الجزائر، موريتانيا، تونس، فلسطين، جيبوتي، الكويت، السعودية. الدول غير العربية: إيطاليا، أيرلندا، إندونيسيا، كوريا الشمالية، البرازيل، فنزويلا، نجد أن معظم مواقف هذه الدول إنما هي مواقف فردية لا تحمل صفة الموقف الموحد تجاه قضية الجزر الثلاثة بين الإمارات وإيران.

جدير بالذكر أن المشاورات الإيرانية الإماراتية حول العلاقات الثنائية مازالت قائمة بين الجانبين وعلى أرفع المستويات منذ ولايتي، خرازي ومتقي (وزراء خارجية إيران)، وراشد عبد الله والشيخ حمدان بن زايد، وتبادل الزيارات بين طهران وأبو ظبي قائمة وجميعها ورغم الأفعال الشيطانية من قبل الطرف الثالث تشير إلى محاولة الجانبين استمرار النظر على هذه القضية وحلها في إطار علاقات الصداقة القائمة بين الدولتين، لاسيما أن مشكلة السفينة أو غيرها من سوء تفاهم ليس من شأنها الإضرار بإيران أو الإمارات إنما الإضرار بدول المنطقة أيضاً.

وأخيراً يعتقد أن تجربة المباحثات الثنائية في أبو ظبي والدوحة بين الجانبين الإيراني والإماراتي، وفي إطار مذكرة التفاهم ١٩٧١م، ومع الأخذ في الاعتبار رسالة الشيخ الفقيه زايد بن سلطان آل نهيان في ٢٠ أبريل من عام ١٩٩٢م، حول هذا الخصوص فإن هذه الخطوات ليس من شأنها حل تلك المسألة في إطار المحافظة على علاقات الدولتين بل وتحقيق أيضاً أمن واستقرار المنطقة ومصالح جميع دولها أيضاً.

(x) أستاذ العلوم السياسية بجامعة طهران.

الحكومة الوطنية العراقية والعلاقات مع إيران

■ علي رضا آيتي ■ شرق (الشرق) ١٩/٧/٢٠٠٦

وبعد أن قامت الثورة الإسلامية قام صدام حسين أمام كاميرات التليفزيون بتمزيق الوثائق الخاصة بمعاهدة ١٩٧٥، وأعلن أن العراق في حل من التزامات هذه المعاهدة. وأعلن أنه تم التوقيع على هذه الاتفاقية تحت ضغط الولايات المتحدة وإسرائيل الذين كانوا يدعمون الشاه. ومنذ البداية لم يكن العراق ينوي تطبيق كل بنود الاتفاقية وفي النهاية شن صدام حرباً على نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية الناشئ لمدة ثماني سنوات. وهي الحرب التي شنها نظام البعث على مدى ثماني سنوات بدعم كامل من النظم الإقليمية والدولية ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، لكنه ليس فقط لم يستطع تحقيق أيا من أهدافه، بل إنه زاد من مشاكله، وتحللت بنية النظام السياسية والاقتصادية والعسكرية لنتهاء بذلك المقدمات الضرورية لسقوط النظام بعد عقدين من الحرب والمقاطعة

العصر الذهبي للعلاقات الإيرانية - العراقية .

تاريخ علاقات إيران بجارتها الغربية المليء بمظاهر الصعود والهبوط على مدى أربعمئة عام قبل انهيار نظام صدام لم يشهد علاقات طيبة قائمة على حسن الجوار والاحترام المتبادل لحق ملكية الجانبين وهذا النظام البعثي العلماني حتى في وقت المقاطعات الدولية، حيث كان واقعا تحت ضغوط شديدة من جانب الغربيين، لم يكن على استعداد لإقامة علاقات ودية مع إيران وحل القضايا وإيجاد مخرج للتخلص من هذا المستنقع الذي خلقه لنفسه. في هذه المرحلة استطاع الشعب العراقي المظلوم بعد عشرات الأعوام من الاستبداد أن يتحدث عن حقوقه في هذا البلد، ويسير العراق نحو البنى السياسية الجديدة. ولهذا أبدى الإيرانيون سعادتهم بسقوط هذا النظام الحاقداً وأعدوا أنفسهم لإحياء العلاقات التاريخية والثقافية مع الأمة العراقية وخاصة بعد فتح المدن المقدسة العراقية أمام الزائرين الإيرانيين.

ويعتبر تشكيل المؤسسات الوطنية في العراق والسير في العملية السياسية من الدعائم القوية للعلاقات الإيرانية - العراقية، لأنه في جانب هناك إيران مستقرة وبها قوى شيعية، وفي جانب آخر هناك عراق جديد به تعددية وله توجهات إسلامية. وكان الشعب العراقي قد عقد أول انتخابات حرة وعادلة في تاريخ

قام وزير الخارجية الإيرانية منوشهر متقي مؤخراً بزيارة للعراق كان الهدف منها هو تقديم تهنئة الحكومة والأمة الإيرانية للعراق بمناسبة نجاح العملية السياسية وبدء العمل الدائم للمجلس الوطني والحكومة العراقية، وكذلك أيضاً إعلان استعداد الجمهورية الإسلامية الإيرانية لتقديم الدعم الشامل وفتح فصل جديد من العلاقات بين البلدين .

وبصفة عامة كانت العلاقات الإيرانية - العراقية مضطربة ومتوترة منذ أواخر عقد الستينيات وحتى أواسط الثمانينيات. وفي هذه الفترة كانت النظم الانقلابية والشيوعية قد هيمنت على العراق، وكانت الحركات القومية قد نشطت بشدة في العالم العربي. وبناء على هذا كانت فكرة نزع خوزستان من إيران وضمها للعراق نابعة من هذه الحالة الفكرية التي كانت سائدة في العراق، على أي حال، فإن أيا من هذه النظم متى استقر، دخل على الفور في خلافات مع إيران، ومن المؤكد أن البداية كانت من نهر اروند ثم ادعاء الأحقية في خوزستان، وقاموا بدعم وتأييد الجماعات والتنظيمات الانفصالية وفي النهاية وصل الوضع المتوتر والمعقد تدريجياً إلى مواجهة عسكرية. إلى جانب ذلك استخدم كلا الطرفين كل الآليات الموجودة والممكنة لممارسة الضغط على الطرف المقابل وكانت النتيجة العامة لهذا الأمر هي توجه العراق إلى الاتحاد السوفيتي أكثر مما كان وسباق التسليح مع إيران، وإيران (الشاه) بدورها حتى لا تصبح متخلفة عن العراق سارت باتجاه تتسابق أكبر مع الأمريكيين، ومن المؤكد أن البعثيين بعد النزاع على الحدود في عام ١٩٧٣ و ١٩٧٤ أصبحوا في أزمة مع إيران وأزمة الأكراد العراقيين وللتخلص من هذا المأزق دخلوا في تصالح مع إيران وأدى هذا الأمر إلى توقيع أهم اتفاقية رسمية بين الدولتين في عام ١٩٧٥ وهي اتفاقية الجزائر والتي تعد واحدة من أفضل الاتفاقيات وأكثرها اكتمالا بعد الحرب العالمية الثانية وقد وضعت هذه الاتفاقية نهاية للنزاعات على الحدود والأراضي والمياه بين إيران والعراق وعلى الرغم من توقيع هذه الاتفاقية، إلا أن الأجواء بين البلدين وخاصة من جانب العراقيين لم تكن أبداً أجواء ودية.

البلاد عام ٢٠٠٤ وفي هذه الانتخابات فازت قائمة الائتلاف العراقي الموحد وحصلت على أكثر من ١٤٠ مقعداً في الجمعية الوطنية الانتقالية، وتم تشكيل حكومة الجعفري باعتبارها حكومة انتقالية. وقام وزير الخارجية الإيراني آنذاك بالتوجه إلى العراق باعتباره أول مسئول رسمي لدولة عربية وإسلامية لتهنئة الأمة والحكومة العراقية بهذا الإنجاز .

كانت هذه الزيارة مقدمة لرقى مستوى العلاقات. وكانت إيران في إطار سياستها الحكيمة قد اعترفت رسمياً بالحكومة الانتقالية العراقية وقامت بدور ايجابي لتقدم العملية السياسية في هذا البلد وخاصة فيما يخص وضع الدستور والتصديق عليه وإنشاء المؤسسات المدنية وتهئية الأوضاع. وكانت إيران تؤكد العلاقات الجيدة بين البلدين لتقديم العون للأمة والحكومة العراقية ذلك في الوقت الذي كانت المشاكل المتزايدة تضيق الخناق على قوات الاحتلال، وأثبتت إيران أنه لن يكون هناك حل لمشاكل المنطقة من دون مشاركتها، وردا على هذه الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الإيراني، توجه وفد عراقي رفيع المستوى برئاسة رئيس الوزراء العراقي إلى طهران في صيف ٢٠٠٥، وأحدثت هذه الزيارة أصداء قوية إقليمياً وعالمياً وقد وقع البلدان الكثير من مذكرات التفاهم في مختلف المجالات في هذه الزيارة الشيء الذي لم يتحقق في عهد صدام مطلقاً حتى في ختام البيان الصحفي لهذه الزيارة كانت هناك فقرات أكدت أن نظام صدام كان البادئ بالحرب على إيران ومع إجراء الانتخابات العامة في العراق اختار الشعب نوابه، وكون حزب الأغلبية في الانتخابات مع سائر الأحزاب الحكومة العراقية الدائمة. وقد أدى نجاح العملية السياسية وتشكيل المجلس المنتخب والحكومة الوطنية إلى قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية بإيفاد وزير خارجيتها إلى العراق في ٢٦/٥/٢٠٠٦ لتقديم التهاني للأمة والحكومة العراقية وقد تمت هذه الزيارة في حين أن العلاقات السياسية الإقليمية للعراق لم تصل

إلى مرحلة عملية وجدية. وكانت للزيارة الأخيرة أصداء إقليمية وعالمية قوية، حيث أكدت دور إيران الإيجابي في التطورات العراقية، الدور الذي بدأ منذ تأسيس مجلس الحكم العراقي ويعتقد البعض أنه لو استمر هذا المناخ الإيجابي بنفس الشكل بدون أي معوقات بين البلدين فستشاهد في المستقبل رغبة الحكومتين في بحث موضوع الحرب وتطبيق اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ .

ومن المحاور المهمة المؤثرة على علاقات البلدين وجود قوات الاحتلال في العراق التي بإجراءاتها الخاطئة في مكافحة الإرهاب تؤثر بشكل سلبي على أمن جيران العراق وعلى رأسها إيران، كما أنها جعلت الحدود المشتركة غير آمنة. ليس هذا فحسب بل قامت قوات الاحتلال بتوجيه الاتهام لإيران بالتدخل في العراق والعمل على عدم استقراره .

وبصفة عامة فإن أهمية دور إيران في التطورات العراقية ومواقفها البناءة إزاء مشاكل هذا البلد قد أثبتت تدريجياً مدى قوة وتأثير إيران، وقد اعترف كثير من الأطراف بأن تجاهل دور إيران في التطورات العراقية سيعود بالخسارة على الأمة والحكومة العراقية وكذلك أيضاً المنطقة وقد قدم الخبراء والباحثون في الولايات المتحدة توصيات في هذا الصدد للبيت الأبيض، وطبقاً لهذه التوصيات فإن سياسات إيران تجاه العراق تتفق مع المصالح القومية العراقية، وفي نفس الوقت لا تتضاد مع سياسات واشنطن في العراق، وأن العلاقات بين إيران والعراق أمر لا يمكن تجنبه، وهذه العلاقات من الناحية الاستراتيجية هي أمر حيوي بالنسبة لبغداد بل ولطهران أيضاً، وبغض النظر عن موقف الولايات المتحدة ستتبلور العلاقة بين البلدين التي سيرتكز عليها العراق وقد ذكر الاستراتيجيون الأمريكيون في توصياتهم للبيت الأبيض : كما أن السعودية، نظراً لأسباب أقل أهمية، كانت مضطرة لأن تحدث تقارباً بينها وبين إيران، وتصل بشكل ما إلى اتفاق، فمن البديهي أن تتقارب بغداد أيضاً من طهران نظراً للعديد من النقاط المشتركة بين الطرفين.

استعداد العلمانيين في تركيا لمواجهة الإسلاميين

■ جمشيد سنجار ■ همشهرى ديپلماتيك (المواطن الدبلوماسى) العدد الثالث، ٢٠٠٦ / ٧ / ١

أدى مقتل قاض علمانى على يد محام إسلامى فى ٢٩/٥/٢٠٠٦ إلى دخول المجتمع التركى مرة ثانية فى حالة من الغليان ودخلت التكتلات السياسية فى هذا البلد مرحلة حساسة.

وقد وضعت الدولة التركية التى عانت فى الماضى، خاصة على مدى العقدين الأخيرين كثيراً من مثل هذه الأحداث آليات مختلفة لمواجهة وضبط هذه الأحداث. وكانت ظاهرة الاغتيالات المجهولة الفاعل التى كانت تحدث فى عقدى السبعينيات والثمانينيات من العقد الماضى قد جعلت الساحة السياسية التركية منكفئة على نفسها، حيث قتل خلالها عدد من الكتاب والنخبة العلمانية على يد قاتلين مجهولى الهوية وعلى الرغم من أوجه الشبه الكثيرة إلا أن هناك اختلافاً بين الحادثة الأخيرة والأحداث الإرهابية التى وقعت على مدى العقدين الأخيرين.

وهذه الحادثة الأخيرة التى وقعت الشهر الماضى جاءت فى ظروف يتبادل فيها دعاة العلمانية والإصلاحيون اتهامات قاسية وصريحة، ويستعد المناخ السياسى فى البلاد لانتخابات رئاسية مهمة ستحدث فى غضون أقل من عام وهذا الأمر يثير فى الذهن أسئلة عديدة أولها: هل هذا سيناريو مخطط مسبقاً من قبل المحافظ العلمانية للضغط على الحكومة وإجبارها على التنحي الهادئ من السلطة وعقد انتخابات برلمانية مبكرة؟ وهل وقوع مثل هذه الأحداث قبل أقل من عام من الانتخابات الرئاسية هو خطوة لعرقلة وجود أردوغان فى هذا المنصب. وهل حزب العدالة والتنمية على الرغم من كل الضغوط يستطيع أن يتخطى التقاليد ويأتى بشخص إسلامى لرئاسة الجمهورية؟ وللدرد على هذه الأسئلة وبحث الأهداف المحتملة لابد من أن نخضع بنية النظام فى الدول وخاصة فى تركيا للتحليل.

لقد وصل تمسك العناصر والمحافل العلمانية فى تركيا بمنع دراسة النساء المحجبات لدرجة أن سليمان دميريل الرئيس التركى السابق قال بشكل مباشر فى تصريحات: يجب على الحكومة أن تتحصن إزاء تهديد الرجعية ولا يمكن حل مشكلة الحجاب بالدستور ولو تريدون أن تدرسوا بالحجاب فاذهبوا للسعودية. وعلى الرغم من أن هذا الحديث قوبل برد فعل شديد من

جانب رئيس الوزراء التركى أردوغان، إلا أن صدور هذا الكلام من جانب سياسى محنك يكشف عن قلق النظام التركى الشديد من تأثير المظاهر الإسلامية التى تشاهد اليوم بكثرة فى المجتمع التركى فى النظام التعليمى وبالتالى فى المجتمع الإسلامى التركى، والاهتمام بمسألة الحجاب وجذورها يفيد فى معرفة التوليفة الأساسية فى بنية النظام التركى ويعتبر واحداً من الأساليب الفاعلة فى معرفة وتحليل التطورات الداخلية فى هذا البلد.

النقطة الثانية التى يجب الإشارة إليها بخصوص المبادئ المدونة بالنسبة للنظام فى تركيا المؤسسات والتنظيمات التى تتولى حراسة وحماية هذه المبادئ فعلى مدى العقود الماضية تم استحداث أجهزة وآليات مختلفة للحفاظ على هذه المبادئ وعلى الرغم من أنه فى العقود السابقة كانت المسئولية فى الغالب تقع على كاهل العسكريين باعتبارهم المؤسسين الأوائل لهذا النظام ولكن بالنظر إلى ردود الفعل السلبية لتدخل العسكريين على المستوى الداخلى والخارجى أصبحت عملية الحفاظ على هذه المبادئ بشكل مباشر أو غير مباشر تقوم بها بعض التنظيمات والأجهزة القانونية فى البلاد أهمها: رئيس الجمهورية والجيش ومجلس الأمن القومى وجهاز الاستخبارات والأمن فى البلاد والمجلس الأعلى للتعليم والمحكمة الدستورية ومجلس الدولة وإلى جانب هذه التنظيمات والأجهزة تلعب وسائل الإعلام من الصحف والقنوات التليفزيونية دوراً أساسياً.

والأشخاص الذين يتولون قيادة هذه الأجهزة يكونون من أوفى الأشخاص لهذه المبادئ وعلى هذا الأساس نرى أنه حتى الآن يختار معظم رؤساء الجمهورية من العسكريين حتى الثلاثة الذين كانوا مدنيين قد تم اختيارهم من بين المؤمنين بمبدأ العلمانية. وعلاوة على هذا هناك ثلاث مؤسسات مهمة تشمل منظمة التعليم العالى والمحكمة الدستورية ومجلس الدولة تتولى مسئولية التعليم وتصفية وإلغاء العناصر غير العلمانية ويتولى رئاسة هذه الأجهزة أشخاص متعصبون جداً للمبادئ الكمالية ووظيفتهم الأساسية تلقين الجيل الجديد مبادئ العلمانية والحيولة دون دخول العناصر الإسلامية والمعارضة للمبادئ المذكورة الأجهزة الحكومية وفى النهاية تصفيتهم. فى مثل هذه البنية من

الطبيعى أن الحكومات والمجالس التى تتكون من الأحزاب السياسية ستتمتع بقدرة محدودة على المناورة، وأى إجراء يتخذ من جانب الحكومة والمجالس ويكون مغايراً للمبادئ المذكورة ستتحرك سريعاً الآليات القانونية لمنع تطبيق برامجها، وتشاهد أمثلة على هذه الأحداث فى تاريخ التطورات التركىة الداخلية وخاصة فى العقود الماضية. على سبيل المثال وقوع انقلابين عسكريين فى عقدي الستينيات والثمانينيات من القرن الماضى وأدى إلى انتقال السلطة بشكل هادئ عن طريق العسكريين فى عقدي السبعينيات والتسعينيات إلى الحفاظ على السلطة العلمانية فى البلاد واحتدمت عمليات الكتل بين الإسلاميين والعلمانيين. والشهور والأسابيع القادمة حبلى بتطورات جديدة فى تركيا ومن الواضح أن أنصار العلمانية فى تركيا قد دقوا أجراس الخطر مرة ثانية وعلى الرغم من أن الظروف لا تشبه ظروف حكومة الرفاه- يول وحزب العدالة والتنمية ولا يعتزم أيضاً تهيئة الساحة لانفراد واستغلال جناح العلمانيين لكن لا يجب نسيان أن التجارب السابقة قابلة للتحقق بأشكال أحدث.

التحديات الحالية

بالنظر إلى المواضيع السابقة فما نشاهده اليوم فى تركيا هو تكرار إلى حد ما للمسيرة السابقة، فحزب العدالة والتنمية الذى وصل إلى السلطة منذ أربعة أعوام بحصوله على الأغلبية المطلقة واستطاع على مدى الأعوام الماضية على عكس الحكومات السابقة أن يوطد مكانته لدى الرأى العام على الرغم من اجتيازه أزمات وضغوطاً شديدة مازال حتى الآن يتعرض لتهديدات وتحديات أقوى من جانب المحافل العلمانية وتكشف مسيرة التطورات بشكل واضح أنه قد تم إعمال الآليات المتوقعة للحفاظ على النظام العلمانى من عام مضى وحتى الآن بشكل ملموس والهدف الأساسى لهذه المحافل والأجهزة هو اتهام

حزب العدالة والتنمية بتعطيم النظام ومنع انتخاب أوردوغان رئيس الوزراء الحالى لمنصب رئيس الجمهورية فى انتخابات أبريل ٢٠٠٧م وللوصول إلى هذا الهدف فإن أكثر الأساليب قانونية هو إجبار الحكومة على عقد انتخابات مبكرة فى العام الحالى ونزع أغلبية مقاعد البرلمان من حزب العدالة والتنمية وفى هذا الصدد فإن الأحزاب السياسية على الرغم من أنها تساورها شكوك قوية فى نجاحها فى الانتخابات البرلمانية المبكرة ولكنها نظراً لمساندة العناصر العلمانية الموجودة فى النظام حتى الآن تدعم وبشدة عقد هذه الانتخابات وقد أعلن بايكال رئيس الحزب المعارض للحكومة فى المجلس صراحة وضمن اتفاقه مع العسكريين وتأييد اتهامات رئيس الجمهورية للحكومة: يجب أن يختار رئيس الجمهورية القادم عن طريق مجلس جديد، وبالتهديد بالاستقالة الجماعية لنواب الحزب من المجلس والرجوع إلى صدر الأمة "الاستفتاء" أكد أن الانتخابات الرئاسية القادمة ستكون واحدة من أعقد القضايا فى الشهور القادمة. والأشخاص الذين لا يؤمنون حقيقة بالدستور لا يستطيعون أن يكونوا رؤساء للجمهورية، وكذلك أيضاً قال فى ٢٤ مايو فى حديث له مشيراً إلى أن المجتمع التركى كان فى الماضى يدعم دائماً العلمانية نظراً لوجود المؤسسات المختلفة: إن الأمر معقود على أن نخرج من هذه الأزمة السياسية ونجد مخرجاً سياسياً وسنجد فى الانتخابات القادمة المخرج الذى يقوم على الأدوات الديمقراطية وسنرد على الأشخاص الذين أوصلونا إلى هذه النقطة. هذا الكلام من الممكن إلى حد ما أن يكون كاشفاً لاتفاق من وراء ستار مع العناصر المنفذة والفاعلة فى النظام وأن هناك إمكانية لعقد تحالف بين الأحزاب السياسية المعارضة فى الانتخابات القادمة لنزع الأغلبية من حزب العدالة والتنمية.

علاقات دولية

أمريكا والوقت

■ جمهورى اسلامى (الجمهورية الإسلامية) ٢٠٠٦/٧/١٢

مدى تأثيرها من تلك الدول الضاغطة عليها وعلى إيران، وإذا انصاعت الوكالة لرغبات الولايات المتحدة وما تريده هذه الدولة من منع تقدم إيران التكنولوجي فبهذا تصبح الوكالة مجرد أداة بيد هذه الدولة لتنفيذ مآرب و أهداف معينة.

وبعدما وصلت المقترحات التي تقدمت بها الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي بالإضافة إلى ألمانيا إلى إيران، يتم الحديث حاليا عن تحديد موعد للرد الإيراني عليها، ومن هنا طالب الرئيس الأمريكى جورج بوش إيران بالرد السريع على المبادرة مما استوجب الرد الإيراني وعلى لسان الرئيس أحمدى نجاد بتحديد موعد للرد على هذه المقترحات في شهر أغسطس الحالى، فغضب بوش من هذا وصعد من لهجته العدائية ضد إيران، فلتكن ما تكن هذه التصريحات والتصريحات المضادة لها، المهم عدم التنازل عن حقنا في مجال امتلاكنا للتكنولوجيا النووية وأن تحفظ لنا رزمة الحلول المقدمة حقنا هذا، وعلى من قدم الرزمة الاعتراف بحق إيران في تخصيص اليورانيوم على أراضيها، وإن لم يتم هذا سيتبين زيف الحل المقدم لنا، وكذلك التناقضات الموجودة لدى هذه الدول في التعامل مع الملف السلمي النووي الإيراني.

هنالك أيضا تناقضات ومفارقات واضحة في سير العملية التفاوضية المتعلقة بالملف والرزمة المقدمة لطهران فتهج الولايات المتحدة يتعارض مع ما تنتهجه أطراف المبادرة هذه، حيث تضع واشنطن شروطا مسبقة لإجراء أى حوار مع طهران وعلى رأس تلك الشروط إيقاف إيران لنشاطها النووي أى لتخصيب اليورانيوم، ويبدو لنا من هذه الشروط والتحركات الأمريكية بأن واشنطن لا تريد أن تصل الدبلوماسية الأوروبية والروسية والصينية إلى صيغة حل مرضية مع إيران، ولا تريد أن يكتب لهؤلاء أى شئ في مجال حل هذه الأزمة، حيث تخشى واشنطن أن تتحول إيران إلى قوة مركزية على الصعيد الإقليمى.

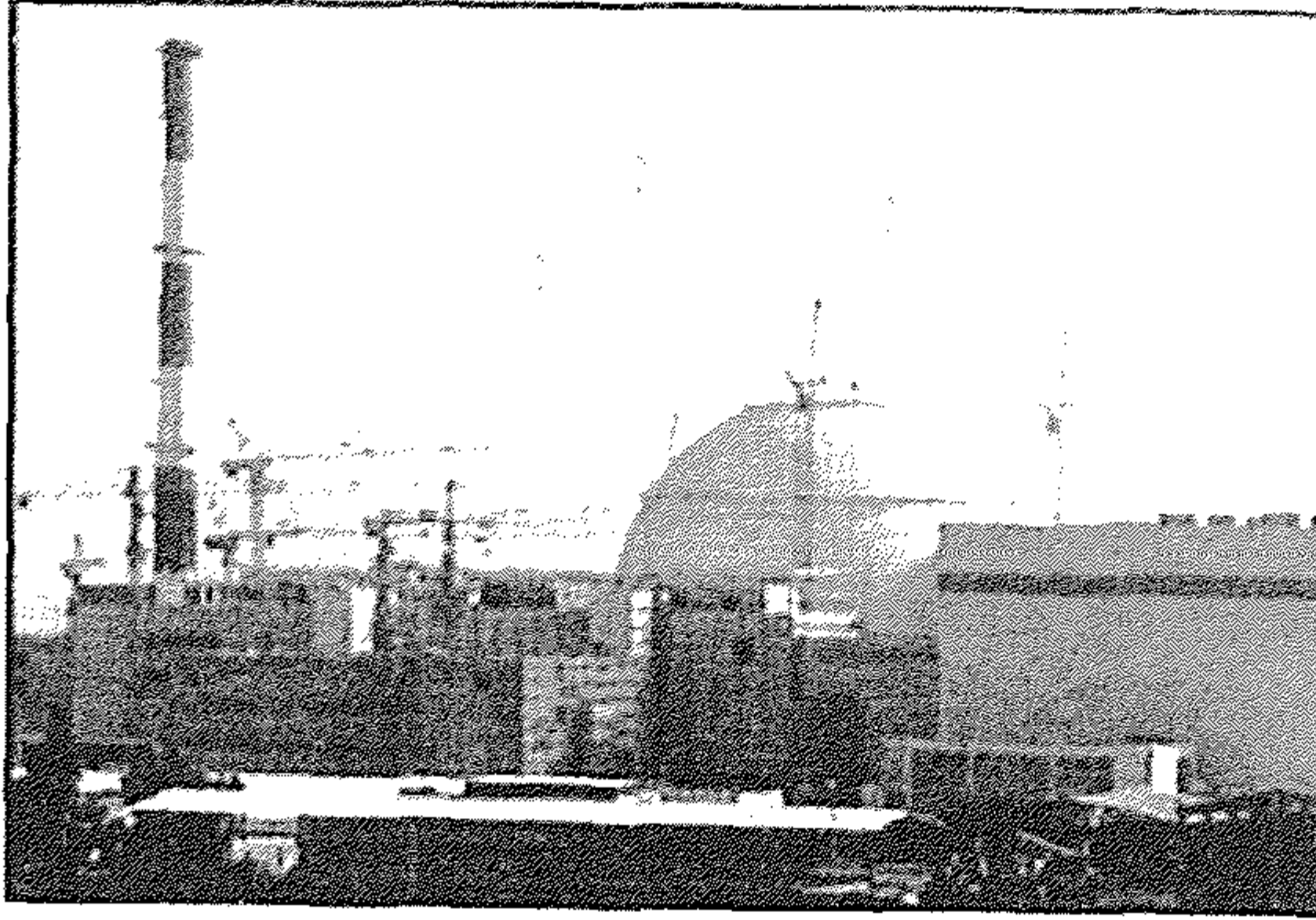
منذ سبعة وعشرين عاما تشن الولايات المتحدة الأمريكية حربا نفسية ضد إيران فاستخدمت كل ما هو متاح لديها لاستهداف الثورة و مسيرتها، الآن أضافت الانترنت والفضائيات إلى حربها هذه ضدنا، لكن المواجهة استمرت وإيران لم تتراجع عن ما كانت تريد و لم تستسلم للضغوط الأمريكية والكل يعلم أن من تلك الأساليب الأمريكية في الحرب النفسية هو التدرج في المطالب من أجل الوصول إلى الهدف المنشود و هو استسلام أو تراجع ذلك البلد عن سياساته تجاهها و من أجل هذا تتحجج الولايات المتحدة بحجج عديدة، فتارة تقول بأن النظام الإسلامى بسياساته يدعم المقاومة اللبنانية والفلسطينية، فعليه أن لا يفعل ذلك و تارة أخرى تقول بأن على إيران إيقاف نشاطها النووى لكن حقها في استخدامه في المجال السلمى محفوظ و لا نقاش عليه، ومن ثم تقول هذه رزمة حلول فعلى إيران الإجابة عليها خلال ساعات أو أسبوع، وإن لم تجيب فهي لا تريد الحل وإن تراجعت إيران و قبلت هذا ستتججج الولايات المتحدة مرة أخرى و تقول لديكم النفط و الغاز ولا تحتاجون الطاقة الذرية فأوقفوا البحوث العلمية في هذا المجال (طبعا تتناسى واشنطن امتلاك إيران لهذه المخزونات في زمن الشاه كما تتجاهل من أراد إيجاد تلك المشاريع والمفاعلات النووية) ونقول إن تراجع إيران في حقها المشروع لاستخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية سيتبعها مطالب أمريكية أخرى لا بداية لها ولا نهاية، فأمرىكا تتحجج على الوقت وعلى الساعة وعلى كل شئ!

ثمة قضية أخرى يجب أخذها فى الاعتبار وهى أن مصداقية الوكالة الدولية للطاقة الذرية و من خلال الملف النووي الإيراني على المحك، فإما أن تثبت هذه الوكالة مهنيتها وحيادها و إما أن تثبت انجرارها وراء الطروحات السياسية الأمريكية و الغربية، إما أن تثبت مدى استنادها للحقائق و الواقع و إما أن تثبت

تداعيات البرنامج النووي الإيراني على العلاقات الإيرانية-الأمريكية

■ سيد مهدي حسيني (x)

■ إطلاعات سياسية اقتصادية (الأخبار السياسية الاقتصادية) العدد يونيو - يوليو ٢٠٠٦



ست اتفاقيات لمفاعلات إيرانية مع ألمانيا، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. هذا وقد اعتبرت الحكومة الإسرائيلية هذه الإجراءات من قبل الشاه أنها من أجل امتلاك القنبلة النووية وأنها تخطو إلى هذا السبيل منذ عام ١٩٦٧م، فبالرغم من أن الدول الغربية كانت تسعى لإنهاء طاقة إيران النووية، فإن شاه إيران كان قد تشبع بتلك الفكرة، خاصة حينما صرح بهذا في سبتمبر من عام ١٩٧٤م: قائلًا "إن العالم الحالي بات يواجه مشكلة امتلاك بعض الدول السلاح النووي دون البعض الآخر، ونحن لا نمتلك، ومن ثم فإن صداقتنا لدولة مثل الولايات المتحدة ومفاعلاتها النووية أمر غاية في الأهمية". وبالفعل فقد عقد الشاه بعض الاتفاقيات مع الدول الغربية لتنفيذ برامج نووية لاسيما الخاصة منها بتخصيب اليورانيوم وتجهيز كوادر وإعدادها في هذا المجال. ووقعت معاهدات مع كل من الولايات المتحدة، فرنسا، ألمانيا ولمدة عشر سنوات قابلة للتמיד من أجل تأمين الوقود النووي لمفاعلاتها، بل ودخلت شراكة بنصيب ١٠٪ في كنسرتيوم دولي مع بلجيكا وأسبانيا وإيطاليا وفرنسا من أجل عملية تخصيب اليورانيوم.

والواقع أن برنامج إيران النووي لم يكن في البداية يمثل تهديداً لإسرائيل، ولكن مع تزايد عوامل التنافس بين إيران وإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد تداعيات أحداث ١٩٦٧ و١٩٧٤م، إضافة إلى مضي إسرائيل في برنامجها السري، ومحاولة إيران هي

أشار الباحثون الأمريكيون المتخصصون في شئون الشرق الأوسط إلى أن رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية كافة منذ الرئيس روزفلت وحتى جورج بوش، وهم يتخذون مواقف متشددة في سياستهم الخارجية حيال إيران، وكذلك واشنطن دائماً ما تختار أصعب الخيارات في المواجهة مع إيران، تلك الخيارات التي بدأت في التضائل أكثر فأكثر منذ الحادي عشر من سبتمبر، وإلى أن المسألة النووية قد أصبحت التحدي الحقيقي بين إيران والولايات المتحدة في الربع قرن الأخير، ولربما تتحدد علاقات إيران الخارجية في الفترة القادمة وفقاً لها، وجدير بالذكر أن الباحثين الأمريكيين يعتقدون - وفقاً للدراسات والمواقف الرسمية - أن إيران تسعى لامتلاك السلاح النووي سواء أكان هذا بعد الثورة أو قبلها.

أمريكا وبرنامج إيران النووي قبيل الثورة:

كانت الرغبة الإيرانية حيال امتلاك الطاقة النووية قد بدأت منذ عهد "محمد رضا شاه" ومع وصولنا لمنتصف عقد التسعينيات كان هناك ثلاثة وعشرون مفاعلاً نووياً منتشرة على أنحاء مختلفة من إيران، حيث كان الهدف من تأسيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية في عام ١٩٧٤م، ينطوي على الدخول في مفاوضات مباشرة وسريعة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا وألمانيا (الغربية) من أجل بناء تلك المفاعلات النووية.

ففي عام ١٩٧٩م، استطاع نظام الشاه المنهار عقد

الأخرى في تلقى المساعدات من الاتحاد السوفيتي علاوة على المساعدات العسكرية التي تتلقاها من الولايات المتحدة، ومن ثم سرعان ما غدا كل طرف يشعر بخطورة الطرف الآخر. ومن ناحية أخرى، فقد كان ينظر للبرنامج الإيراني باعتباره برنامجاً لدولة عضوة في حلف "السنسو" وسيكون بمقدورها التصدي للاتحاد السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط (كانت إيران من أبرز القوى الإقليمية آنذاك للتصدي أمام النفوذ السوفيتي). وبالرغم من هذا فلم تكن الولايات المتحدة تقدم الدعم الحقيقي للبرنامج الإيراني، إلا عندما هاجم الاتحاد السوفيتي أفغانستان في ١٩٧٩م، وخشى "كارتر" وإدارته الأمريكية من تكرار نفس المحاولة مع إيران، خاصة حينما بات الهجوم السوفيتي على إيران وشيكاً في أغسطس ١٩٨٠م، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تفكر في استخدام السلاح النووي كتنكيك في مواجهة الهجوم المنتظر، لكن إيران أيضاً لم تكن مصممة على امتلاك السلاح النووي لمواجهة الخطر السوفيتي فحسب، وإنما من أجل مواجهة التهديدات النابعة من القدرات الإقليمية لاسيما مصر والمملكة العربية السعودية وخاصة العراق.

فالبرنامج الإيراني كان أكثر تطوراً من نظيره العراقي، حيث كانت إيران متقدمة على جارتها العراق في هذا المجال بما يزيد على العامين، غير أن العراق قد استطاع عام ١٩٧٦م شراء مفاعل أوزيراك "Osirak" من فرنسا وأصبح هو الآخر من الدول الأخرى الساعية لامتلاك قدرات نووية لإحداث عملية توازن مع القدرات الإسرائيلية.

وعلى أية حال، ورغم مختلف الأسباب والتداعيات فقد استنتج المحللون أن دوافع وأهداف امتلاك إيران لقدرات نووية تمثلت فيما يلي:

- ١- الردع، في مواجهة الاتحاد السوفيتي.
- ٢- إيجاد قوى أخرى في مواجهة الهند أو أي قدرات إقليمية أخرى، إذ إن وجود قوى نووية في مواجهة الهند سيجعل باكستان تغض الطرف عن البرنامج النووي الإيراني، بل وستعتمد إلى دعمه.
- ٣- إيجاد التوازن بين القوى الإقليمية الأخرى.
- ٤- التصدي لأي تهديدات نووية إقليمية، والحيولة دون استجداء الآخرين.

أمريكا وبرنامج إيران النووي بعد الثورة:

بعد سقوط النظام الشاهنشاهي أصبحت الاتفاقيات التي أبرمتها إيران مع الدول الغربية حول برنامجها النووي موضوعاً للتساؤل مما جعل الحكومة الإسلامية تحاول التأكيد على تلك الاتفاقيات مجدداً

عام ١٩٨٤م، خاصة المتعلقة منها بمفاعل بوشهر، ومركز البحوث النووية بأصفهان. حتى أنه يقال بأن الحكومة قد اعتمدت لهذا المجال ميزانية كبيرة عام ١٩٨٧م، وقد ذكر أحد المحللين في هذا السياق: "أنه بعد رحيل الشاه في يناير ٧٩ من إيران، فقد ورث المسؤولون الجدد البرنامج النووي الإيراني بكل تداعياته، غير أن آية الله الخميني لم يكن يعتقد كثيراً بهذا المجال - النووي، الكيماوي والبيولوجي - نظراً لاعتباره عملاً غير أخلاقى، حتى قيل أن الحكومة (الجديدة) ترغب في الاستمرار بهذا المجال (أي في طريق اقتناء الطاقة النووية)، ولكن بطموحات أقل" وها هي الولايات المتحدة اليوم تنظر أيضاً لمحاولات إيران في مجال الطاقة النووية على أنها تهديد لمصالحها بمنطقة الشرق الأوسط، ومن ثم تحاول الحيلولة دون مواصلة إيران لطريقها في هذا المجال. ويذكر أن وسائل إعلامها سبق وأن اتهمت إيران كما حدث مع العراق بمحاولة امتلاك القنبلة الذرية (السلاح النووي)، ذلك الاتهام الذي بدأ في ازدياد منذ حرب الخليج (الفارسي)، دون أدنى دليل يؤكد زعمهم في هذا السبيل.

أما مع تولى كلينتون للإدارة الأمريكية فقد تغيرت السياسة الأمريكية في التعاطي مع هذا الملف، وذلك بعد اتباع سياسة الاحتواء المزدوج مع كل من إيران والعراق. منذ يناير ١٩٨٤، سرعان ما اعتبرت الإدارة الأمريكية إيران من ضمن قائمة الدول الرعاية للإرهاب. وفي هذا السياق كتب اسكوتسكي: "إن أمريكا قد استبدلت من تصريحات القيادات الإيرانية على سير إيران في طريق صنع القنبلة النووية، سواء من تصريح رئيس البرلمان في أكتوبر ٨٨ أو نائب رئيس الجمهورية في أكتوبر ١٩٩١م".

فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تعارض حصول إيران على أي تجهيزات، تكنولوجية، مهارات وعلوم نووية حتى ولو كانت للاستخدامات السلمية، ولهذا فرضت إدارة كلينتون عقوبات اقتصادية على إيران، إلا أن هذه العقوبات ظلت أحادية الجانب، بمعنى أن أوروبا لم تتقيد بتنفيذها. وكذا صوت الكونجرس الأمريكي على مشروع السناتور داماتو الذي قضى بغلق الأسواق الأمريكية في وجه إيران - إضافة إلى قرارها بعدم جلب أي واردات من إيران، وعدم تصدير أي معدات وقطع غيار عسكرية تمكن إيران من تطوير تكنولوجياتها. ومنذ عام ١٩٧٩م، خاصة مع أزمة الرهائن الأمريكيين والعقوبات الأمريكية تتوالى العقوبات على إيران، منها لائحة ٣٨ من قانون الصادرات الأمريكية الذي فرض عدم تصدير أي مواد

عسكرية، ووضع إيران ضمن قائمة وزارة الخارجية الخاصة بالدول الراحية للإرهاب الدولي.

وأمام تلك المزايم الأمريكية، كثيراً ما كانت إيران تنفي مساعيها لامتلاك تكنولوجيا نووية ومحاولة تخصيبها لليورانيوم. حتى أن مدير هيئة الطاقة الذرية الإيرانية قد نفى تماماً في ٢٠ يونيو عام ١٩٩٢م. وجود مثل هذه المزايم التي لا أساس لها من الصحة، مؤكداً أن برنامج إيران النووي إنما يفرض الاستخدامات السلمية للطاقة، وناشد ضرورة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

ففي سبتمبر ١٩٨٠، قامت إسرائيل بضرب مفاعل أوزيراك العراقي للحيلولة دون وصول العراق للقنبلة النووية، إلا أن الضربة لم تحقق شيئاً. هذا وقد استبقت إيران منذ عام ٨٢ برنامجها النووي وبشكل علني. وفي هذا السياق، ذكرت دورية "جينز ديفنس" آنذاك في تقريرها عن وضع البرنامج النووي أن إيران مضت في طريقها ومن الممكن وصولها للقنبلة النووية عام ١٩٨٦م. ومن ناحية أخرى، سعت العراق ومنذ مارس ١٩٨٤م إلى التفاوض مع الاتحاد السوفيتي لتأسيس مفاعل بديل عن مفاعل أوزيراك. وفي أوائل عقد التسعينيات وقع حدثان دوليان كان لهما أثرهما على الأمن القومي الإيراني، أولهما انهيار الاتحاد السوفيتي وهي القوة العظمى القابعة على الحدود الإيرانية، ورغم إنه بهذا تقلصت فرص التهديدات السوفيتية لإيران، ولكنها في الوقت ذاته، وربما قد ضيعت مع الانهيار السوفيتي الفرصة أيضاً في وجود قوة يمكنها الحيلولة دون التدخل الأمريكي في إيران، ثانيهما الهجوم العراقي على الكويت عام ١٩٩٠م واندلاع حرب الخليج (الفارسي) الثانية. وما من شك في أن هزيمة العراق في هذه الحرب كان بمثابة الفرصة لإيران، غير أن الخطر الأمريكي ظل قائماً خاصة بعد انتشار قواته في كل بقعة من الخليج عقب الحرب. وحول هذا الموضوع، صرح وزير الدفاع الإيراني السابق بعد عملية "عاصفة الصحراء" في الخليج "اليوم يعد امتلاك السلاح النووي في يد إيران بمثابة اللعب بالنيران، نظراً للقدرات المتوافرة لدى القوى الكبرى التي بمقدورها استهداف هذا السلاح"، وكان هذا يعني أن امتلاك السلاح النووي لم يكن مدرجاً في الاستراتيجية الإيرانية، لكن معظم المحللين الغربيين والإسرائيليين رأوا (حتى قبيل الهجمة الأمريكية على العراق)، أن القوى العسكرية العراقية هي أهم أبرز دوافع إيران لامتلاك السلاح النووي، إذ أن العراق أهم التحديات الأمنية الخطيرة لإيران. و مع اعتلاء الرئيس "محمد خاتمي" حكم إيران في

مايو ٩٧، وفوزه الجديد في يونيو ٢٠٠١م، واجهت الحكومة الإيرانية تساؤلاً حقيقياً مفاده، هل يمكن حل المسألة النووية الإيرانية عبر طريق التعااطي والتعاون في إطار التنسيق الدولي، أم عبر طريق تأكيد حقها النووي من خلال قطع علاقاتها بالوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجتمع الدولي، لإقرار سياسة الأمر الواقع؟ إلا إن سياسات الرئيس خاتمي قد انتهجت الطريق الأول. توالى الأحداث بعد ذلك، وظلت إيران توجه انتقاداتها للسياسة الأمريكية في الخليج، وأفغانستان والشرق الأوسط، وفي المقابل أدرجت إدارة بوش اسم إيران ضمن محور الشر (إضافة إلى كوريا الشمالية والعراق)، ومن ثم اعتبر امتلاك إيران لتكنولوجيا السلاح النووي خطراً يهدد أمن الولايات المتحدة والدول الحليفة لها في المنطقة (إسرائيل).

إيران، أمريكا والوكالة الدولية للطاقة الذرية:

الواقع أنه منذ طرح المسألة النووية الإيرانية على الساحة (المفاوضات) والولايات المتحدة الأمريكية تحاول لعب الدور المؤثر سواء بالشكل المباشر أو غير المباشر، للحيلولة دون امتلاك إيران للطاقة النووية. إذ إنه عقب انتهاء حرب الخليج الثانية والمباحثات جارية بين إيران وأوروبا على برنامجها النووي إلى أن تم الاتفاق مع روسيا والصين لبناء المفاعل الإيراني، الأمر الذي أثار مخاوف الأمريكيين والأوروبيين، فضلاً عن انتقاداتها للاتفاق. وبالفعل فقد بدأت الأزمة النووية الإيرانية مع تقرير "محمد البرادعي" مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي رفعه لمجلس حكام الوكالة في اجتماع مايو ٢٠٠٣م، حيث قد أفاد تقرير المدير العام ومن بعده مجلس حكام الوكالة بعدم شفافية إيران فيما يتعلق بنشاطها النووي، ومن ثم طالبوها بضرورة التوقيع على البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر انتشار السلاح النووي.

وعلى أية حال، فقد وقعت إيران في النهاية على البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر انتشار السلاح النووي مع الاعتراف بحقها في اقتناء التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية في ديسمبر ٢٠٠٣م. ورغم ذلك ظلت تقارير الوكالة الدولية تفيد بمضي إيران في تجاربها النووية دون تقديم أدلة تشير إلى ذلك، وكذا استمرت شكوك بعض الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة حيال أهداف إيران من برنامجها النووي، ومن أبرز دوافعهم للشكوك في النوايا الإيرانية:

١- ميل إيران لاستكمال مفاعل بوشهر (الذي قد توقف العمل به منذ قيام الثورة).

٢- سوابق إيران مع بعض الدول الأوروبية وفي العديد

من مناطق العالم.

٣- محاولتها السرية في عملية تخصيب اليورانيوم.

٤- التوسع في برامجها الصاروخية متوسطة وبعيدة المدى.

هذا وقد ادعت الدول الغربية أن كل ما تقوم به إيران سواء نشاطها الملحوظ في ناتانز وارانك أو ما التقطته الأقمار الصناعية من صور لمنشآت ناتانز التي أشارت إلى بناء تلك المعامل على أعماق بعيدة جداً من سطح الأرض، للوقاية من الهجمات الجوية إنما يمثل خرقاً واضحاً لمعاهدة NPT.

وتبعاً بدأت الوكالة الدولية تقدم تقاريرها على الموقف الإيراني مرة كل ثلاثة أشهر (منذ مارس ٢٠٠٣م). وقد أفادت بعض هذه التقارير أن إيران تقوم منذ ثمانية عشر شهراً - سرّاً - ودون علم الوكالة بمحاولات تخصيب اليورانيوم، وفصل البلوتونيوم. ولعل التساؤل الذي واجهته إيران في المباحثات الأوروبية، لماذا تقوم إيران بتخصيب اليورانيوم بينما شراء اليورانيوم منخفض التخصيب من الخارج أقل بكثير من إنتاجه في الداخل، علاوة على أن تأسيسها لمنشآت على أعماق بعيدة من سطح الأرض يكلفها الكثير؟ إلا أن الرد الإيراني كان يتمثل في أن الحاجة الماسة لتوفير اليورانيوم المخصب من أجل تشغيل مفاعل بوشهر وبعض البرامج الأخرى هي التي دفعتها لضرورة إنتاجه على الأراضي الإيرانية. لكن يبدو أن مخاوف الوكالة حيال المنشآت الإيرانية التي تعمل بالمياه الثقيلة، ومنشآت ناتانز التي كانت من المقرر الانتهاء منها في ٢٠٠٤م، فضلاً عن نشاطها في فصل مادة البلوتونيوم بعيداً عن أعين الوكالة، كل ذلك ورغم عدم وجود ما يؤكد جعل مجلس حكام الوكالة يصدر قراراً بعدم تعاون إيران مع الوكالة الدولية الذي خرج تقريرها بالاعتراض على إيران في أكثر من أربعة عشر موضعاً وهو الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تهدد بإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن بعد إنذارها بفرض عقوبات دولية على إيران.

ومن ناحية أخرى، وفي إطار الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية على إيران في هذا السياق، فقد أدعى أحد الباحثين الأمريكيين "ديفيد البرت" مدير مركز العلوم والأمن الدولي بالولايات المتحدة الأمريكية أن إيران لديها ما يزيد على ٤٠ ألف كيلو جرام من الكعكة الصفراء التي تمكنها من صناعة الرؤوس النووية، وإذا أخذنا في الاعتبار، المواد الخام المستخرجة من أراضيها، وكذا المواد المطروحة في الأسواق السوداء فإن إيران

سيكون بمقدورها امتلاك ما يزيد على ٢٠٠ رأس نووية، الأمر الذي يجعل الشكوك الدولية حيال إيران في محلها.

الأسباب الأمريكية لإحالة الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن:

الواقع أن الولايات المتحدة تحاول تأسيس دواعيها لإحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن على لائحة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة NPT، إذ إن هذه اللائحة ووفقاً لمنشور الأمم المتحدة تفيد بأن مجلس الأمن هي الجهة الأساسية المعنية بالتحقيق فيما يتعلق بالقضايا الأمنية وكذا بقضايا التعاون بين الدول الأعضاء والوكالة الدولية، ومن أهم أبرز الدواعي الأمريكية، ما يلي:-

١- التأثير على استقرار الأمن الدولي.

وفقاً للمادة الثالثة من لائحة الوكالة الدولية: "الوكالة ملزمة بتقديم فعاليتها السنوية إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة، وفي حالة اللزوم مجلس الأمن"، بمعنى أنه إذا ما ارتابت الوكالة في فعاليتها بعض أعضائها المرتبطة بالأمن، فعليها آنذاك اللجوء لمجلس الأمن المنوط به مسئولية حفظ الأمن الدولي.

وهذا ما اعتمد عليه أحد المسؤولين الأمريكيين "جون بولتون" في تفسير حوزة إيران لأسلحة الدمار الشامل وبالتالي تهديدها للأمن الدولي وهذا تماماً ما يدعو لإحالة هذا الملف لمجلس الأمن وفقاً للمادة الثالثة من لائحة الوكالة.

٢- الخروج عن إطار المراقبة:

تذهب المادة الثانية عشرة من لائحة الوكالة أيضاً إلى أن "التفتيش الدولي يجب أن يرفع تقريره للمدير العام للوكالة عن أي عصيان (من قبل أعضاء الوكالة)، والمدير العام بدوره يرفع تقريره بهذا إلى مجلس حكام الوكالة. وتبعاً يطالب مجلس الحكام الدولة الخارجة عن إطار قوانين الوكالة بالرجوع وتعديل مواقفها"، وهذا أيضاً يجب أن يرفع وبشكل ملزم إلى الجمعية العمومية ومجلس الأمن الدولي. ومن ثم تستند الولايات المتحدة إلى هذا المادة، لكون إيران لم تلتزم بلائحة الوكالة، وخرجت عن إطار رقابتها الدولية.

٣- عقوبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية:

كذلك ووفقاً للمادة الثانية عشرة من لائحة الوكالة فإنه في حالة خروج أي دولة من الدول الأعضاء من إطار قوانين الوكالة وعدم عودتها في الوقت المناسب، فإن مجلس الحكام يمتلك معاقبتها بإحدى الطريقتين، إما بتقليص أو تعليق مساعدتها، أو بتعليق جميع المزايا والحقوق المكتسبة لتلك العضوية التي كانت تتمتع بها أثناء التزامها واستردادها. وهذا بدوره يعني أنه فضلاً

عن إحالة الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن، يمكن أيضاً اتباع الخطوات التالية:

١- تعليق المساعدات المرتبطة بالوكالة لإيران بما فيها المساعدات الروسية أيضاً.

٢- ضرورة استرداد المواد والتجهيزات الروسية والباكستانية من إيران.

٣- تعليق كافة الامتيازات والحقوق الممنوحة لإيران بمقتضى معاهدة NPT، بما يعنى تعليق حقوق إيران فى امتلاك التكنولوجيا النووية.

وتجدر الإشارة كذلك، إلى أن وجهة نظر الخبراء الإيرانيين المتخصصين فى المجال النووى ترى أن الولايات المتحدة الأمريكية سبق وحاولت من خلال مؤتمر إعادة النظر فى معاهدة "NPT" وضع محددات أكثر صرامة على المجموعات الخمس الواردة بالمادة الرابعة من تلك المعاهدة.

١- مجموعة الدول الخمس المعترف بحوزتها للسلاح النووى (الولايات المتحدة - روسيا - الصين - بريطانيا - فرنسا).

٢- مجموعة الدول غير المعترف بحوزتها للسلاح النووى، ولكنها تمتلكه بالفعل (إسرائيل - الهند - باكستان - كوريا الشمالية).

٣- مجموعة الدول المالكة للتكنولوجيا النووية المستخدمة فى المجال السلمى بمستويات مرتفعة.

٤- مجموعة الدول المستهلكة للمواد والتكنولوجيا النووية (يعنى الدول صاحبة المفاعلات النووية لكنها لا تمتلك الوقود النووى).

٥- مجموعة الدول غير المستخدمة لتلك التكنولوجيا.

ويرى المسئولون الإيرانيون أن الولايات المتحدة تسعى للحفاظ على مثل هذه التقسيمة، بمعنى عدم السماح لدولة باجتياز مجموعتها المصنفة عليها إلى المجموعة الأعلى، وعلى سبيل المثال، عدم السماح لدول المجموعة الثانية لاسيما الهند وباكستان للصعود إلى المجموعة الأولى، أى الاعتراف بقدراتها النووية، باستثناء إسرائيل قطعاً من هذه المحددات المذكورة آنفاً. وكذا تحاول الولايات المتحدة الحيلولة دون صعود إيران للمجموعة الثالثة الحائزة على الوقود النووى والانضمام مع كل من اليابان، ألمانيا، البرازيل الأرجنتين، بل وتجتهد لهبوطها إلى المجموعة الخامسة أيضاً، غير إن هذا الوضع قد لا يرضى الجانب الأوروبى المستفيد من شراء إيران وغيرها للوقود النووى من أسواقها. إضافة إلى هذا، فإن هناك أسباباً أخرى تخالف امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية من قبل الولايات المتحدة لاسيما الادعاء

برعاية النظام الإيرانى للإرهاب، وتهديدها للدول المجاورة يثير الكثير من الشكوك مع امتلاكها لهذه التكنولوجيا، وكذا تمتعها بالطاقة الطبيعية (البترو / الغاز)، يجعلها فى غير حاجة للطاقة النووية، ومن ثم فهى لا تطمئن للبرنامج النووى الإيرانى حتى فى ظل التفتيش الدولى، نظراً للاستعدادات الإيرانية لمواصلة امتلاك السلاح النووى.

الموقف الدولى من البرنامج الإيرانى:

يمكننا بحث مواقف الأطراف المهتمة بالمسألة الإيرانية فيما يلى:

١- الطرف الأمريكى:

فى البداية وقبل إجراء انتخابات الرئاسة الأمريكية فى ٢٠٠٤، كانت السياسة الأمريكية حيال المباحثات الجارية بين إيران والجانب الأوروبى تتسم بالتردد واللامبالاة، إذ كان كولن باول وزير الخارجية الأمريكية السابق قد صرح بأن الإدارة الأمريكية غير معنية بالتدخل فى المباحثات الجارية بخصوص الملف الإيرانى، لكن سرعان ما بدأنا نسمع تصريحات قيادات البيت الأبيض بضرورة إحالة هذا الملف إلى مجلس الأمن، وأنه من غير المستبعد استخدام العمل العسكرى إزاء إيران. وفى مارس ٢٠٠٥م، أعلنت كوندوليزا رايس أن الولايات المتحدة تدعم المباحثات الأوروبية (الترويك) مع إيران، لكنها فى الوقت ذاته، تعارض انضمام إيران لمنظمة التجارة العالمية. بل وسعت لفرض ضغوط على إيران من أجل تعليق عملية تخصيب اليورانيوم، وإلا فمن الضرورى رفع الوكالة للملف الإيرانى إلى مجلس الأمن.

على أية حال، فقد اتسم الموقف الأمريكى من الملف الإيرانى بعد ذلك بالتشدد، خاصة وأنها رأت أن إيران تمتلك برنامجاً سرياً لامتلاك السلاح النووى، ومن ثم طالبوا إيران بتعليق كافة فعاليتها النووية، والالتزام أكثر بالتعاون مع الوكالة الدولية، والمضى قدماً فى مباحثاتهم مع الجانب الأوروبى، نظراً لأن غالبية الأمريكين يرون أن المواجهة مع إيران لا تحقق المصالح الأمريكية، ومن ثم ينبغى إعطاء الفرصة لاستكمال المباحثات الأوروبية مع إيران.

٢- دول الترويك:

فى نوفمبر ٢٠٠٤م، وبعد جولات وعديدة تمكنت المباحثات بين دول الترويك الثلاث (ألمانيا، بريطانيا، فرنسا) وإيران التوصل إلى اتفاق بين الجانبين سمي باتفاق باريس مفاده، استمرار البرنامج الإيرانى ولكن فى إطار يضمن الاستخدام السلمى لهذا البرنامج. لكن سرعان ما عدل الجانب الأوروبى عن هذا الاتفاق، نظراً لعدم موافقة الولايات المتحدة عليه، وبالتالي لم

تترك أوروبا المجال لإيران من أجل المناورة، فاعترضت على استئناف عملية تخصيب اليورانيوم. وفي المقابل، ومن خلال قمة الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة في ٢٠ يونيو- ٢٠٠٥م، وكذا اجتماع وزراء خارجية مجموعة دول الثماني في ٢٣ يونيو من نفس العام طالبوا إيران بالوقف الفوري لتخصيب اليورانيوم، الأمر الذي وضع الجانب الأوروبي في موقف صعب، نظراً لعدم قبول إيران بوقف عملية تخصيب اليورانيوم. وقطعا كانت إيران تدرك صعوبة الموقف الأوروبي ومن ثم اقترحت استعدادها لقبول تخصيب اليورانيوم الخاص بها من قبل روسيا كمرحلة أولى. وفي ٥ أغسطس ٢٠٠٥م، قدمت دول الترويكا اقتراحاً جديداً لإيران يتمثل في توفير حوافز لإيران من قبل توفير اليورانيوم المخصب الجاهز مع بعض الحوافز الاقتصادية نظير تسهيل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، في مقابل تعليقها لعمليات تخصيب اليورانيوم، وتقديم كافة الضمانات التي تحول دون تحويل برنامجها النووي السلمي إلى برنامج عسكري. لكن يبدو أن إيران رأت أن الاقتراح الأوروبي يعد مغايراً لاتفاقية باريس، فضلاً عن اختراقه الواضح للحقوق الدولية، ومعاهدة NPT ذاتها، كما أن أوروبا ليس لديها السيادة التامة التي تمكنها من تنفيذ الضمانات والحوافز المطروحة. ومن ثم رفضت إيران المقترح الأوروبي، بأن أعلن أحمدى نجاد في ١٨ أغسطس ٢٠٠٥م استئناف عملية تخصيب اليورانيوم في أصفهان، الأمر الذي انتقدته وبشدة كافة الدول الغربية. حتى جاء اقتراح إيران الذي طرحه الرئيس الإيراني في الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي يتضمن قبول إيران مشاركة الشركات الأجنبية في عملية تخصيب اليورانيوم الإيراني كضمان لسير البرنامج الإيراني. الأمر الذي رفض كذلك من قبل أوروبا والولايات المتحدة، مما جعلهما يضغطان من أجل استصدار قرار من مجلس حكام الوكالة ضد إيران.

تداعيات إيران النووية على أمريكا:

إن ثمة وجهتي نظر داخل أروقة الساحة الأمريكية حيال المسألة النووية الإيرانية إحداهما ترى أن الاستراتيجية الإيرانية لا تتطوّل على امتلاك القنبلة النووية لحماية أمنها القومي، بينما ترى الأخرى أن السعي وراء امتلاك التكنولوجيا النووية لتحقيق التنمية إنما هو مجرد فكر ساذج، وأنه من يتبنى وجهة النظر تلك هم صناع القرار داخل الإدارة الأمريكية المسيطرون على توجيه الأمور، فوجهة نظرهم تتطوّل على أن امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية لسوف

يعصف بالمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، فضلاً عن تأثيرها الشديد على استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، نظراً لأن تلك التكنولوجيا بجوار صواريخ إيران البالستية بمقدورها تهديد الأمن الغربي والأمريكي معاً، وكذا التأثير على العلاقات الأمريكية الدولية والإقليمية لاسيما علاقات الولايات المتحدة مع روسيا، الصين والاتحاد الأوروبي، وأخيراً تأثير ذلك على استقرار وسلامة الأمن الإقليمي والدولي. تداعيات إيران النووية على الدول الإقليمية:

١- دول الخليج (الفارسي)

في عام ١٩٦٠م، نالت غالبية الدول العربية استقلالها، وشيئاً فشيئاً بدأت هذه الدول تبتعد عن سلوكيات القبيلة وتتحول إلى سياسات الحكومات، وفي تلك الأثناء، كان النفوذ الإيراني على المنطقة محكماً، خاصة حينما انسحبت القوات البريطانية من منطقة الخليج وقناة السويس، ومن ثم رأت الإدارة الأمريكية آنذاك والتي كانت متمثلة في الرئيس نيكسون التعاون مع إيران بوصفها تتمتع بقوة يمكن أن تحمي المصالح الأمريكية بتلك المنطقة (شرطي الخليج). ولكن سرعان ما قامت الثورة في إيران وخشى العرب وخاصة العراق من آثار تلك الثورة، ومن ثم طرح مجلس تعاون الخليج في ١٩٨١م وتدرجياً بدأ هذا المجلس يقوى لاسيما حينما وثق علاقاته بالولايات المتحدة الأمريكية. لكن مع الاحتلال العراقي للكويت عام ١٩٩٠م، وإثبات عدم قدرة مجلس التعاون الخليجي أو حتى وجود القوات الأمريكية في المنطقة على الحيلولة دون وقوع الأخطار، فكان لابد من اتخاذ أحد السبيلين في مواجهة القوة الإيرانية النووية:

١- إما بمحاولة امتلاك القوة النووية - وفي هذه الحالة مواجهة المعارضة الدولية - خاصة وأن بعض الدول الخليجية قد بدأت بالفعل مؤخراً في تحديث بنية أسلحتها التقليدية لاسيما السعودية والإمارات، لكنهما يظلان بعيداً عن دوافع إيران أو باكستان التي دفعتهما لامتلاك السلاح النووي، وبالتالي يبقى أمامهم شراء رؤوس نووية جاهزة، وفي هذه الحالة يقلصون الخطر الإيراني على المصالح الأمريكية حيال المنطقة.

٢- أو الدخول تحت مظلة حماية دول نووية مثل الولايات المتحدة، لعل دول الخليج بمقدورها عبر علاقاتها الوثيقة بالولايات المتحدة تحقيق هذا الأمر، أو حتى عبر عضويتهم بالئاتو والاستفادة من تفوقه العسكري (الكويت، قطر أميل إلى هذا الخيار). وبالنظر إلى ظروف دول الخليج الداخلية يبدو أن الخيار الثاني - الخيار الأمريكي - هو الأفضل، وكذا فمن ناحية أخرى، فإن هذا الخيار لا يثير مخاوف

إسرائيل، ورغم أن هذا الخيار نفسه يصب في الصالح الأمريكي من حيث بيع السلاح وإلى غير ذلك، إلا أنه في الوقت ذاته، قد لا يكون هو نفسه الصالح للأمريكيين ولمصالحهم في المنطقة على المدى البعيد ولا في صالح الدول العربية، لذا نرى أن ثمة أصواتاً تنادى بإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل.

٢- إسرائيل:

منذ سنوات طويلة وإسرائيل تنظر لإيران بوصفها خطراً يهدد أمنها. وكثيراً ما اعتقدت إسرائيل أن حصول الجمهورية الإسلامية في إيران على السلاح النووي هو على الدوام ضد المصالح الإسرائيلية. فضلاً عن كونه قد يؤدي إلى سباق تسلحي جديد لاسيما تحفيز القاهرة ودمشق وحتى أنقرة على المضى في نفس طريقها.

وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل دائماً ما تشير مخاوف الغرب من إمكانية حصول إيران على تكنولوجيا السلاح النووي، بذريعة علاقاتها مع دول المنطقة وخاصة الإسلامية المتشددة منها لاسيما حزب الله في لبنان وبعض الفصائل في فلسطين ومحاولة تزويدهم بهذا السلاح لاستهداف إسرائيل. ومما سبق تناوله يتضح أن ثمة نواقص وتضارباً يسود النظام الدولي حيال التعامل مع المسألة النووية، فمعاهدة NPT تمنح حق استخدام التكنولوجيا النووية من أجل التنمية بشرط عدم الاستفادة منها في

السلاح النووي. والشئ اللافت للنظر هنا أن كلتا الدولتين سواء إيران أو الولايات المتحدة تلجأن إلى نفس المعاهدة NPT لإثبات مواقفهما، فإيران ترى حصولها على التكنولوجيا النووية كحق طبيعي وفقاً للمعاهدة، بينما ترى الولايات المتحدة الأمريكية حرمان إيران من هذا الحق وفقاً لعدم التزامها للمعاهدة أيضاً، وبالتالي ينظر إليها على كونها تمثل تهديداً على استقرار الأمن والسلم الدوليين. والواقع المرهنا أن خلط هذه المسألة بين الجانبين القانوني والجانب السياسي سيظل عاملاً دون حسم الأزمة القائمة. ولعل الاستراتيجية الإسرائيلية في التعامل مع إيران تتطوى على أحد أمرين:

- ١- توجيه ضربة نووية قاسية ضد إيران.
 - ٢- حملة عسكرية وقائية (استباقية) على غرار ما سبق وأن فعلته مع العراق في يونيو ١٩٨١م. مع الأخذ في اعتبارها اختلاف الوضع الإيراني عن العراقي، وأن إيران تمتلك صواريخ شهاب التي بمقدورها استهداف المدن الإسرائيلية، وكذا القواعد الأمريكية المنتشرة في دول الخليج الكويت، قطر، عمان، العراق، والبحرين. ولكن في النهاية ستكون لهذه الخطوة تداعياتها على إسرائيل والمنطقة أيضاً، نظراً لكون هذه الخطوة ستؤثر على العلاقات السياسية والاقتصادية الإسرائيلية الأمريكية - بدول الخليج والدول العربية.
- (x) باحث في العلاقات الدولية بجامعة طهران

الجمع الفريد من نوعه

رسالت (الرسالة) ٢٥/٧/٢٠٠٦

لمواجهة رئيسها فيكتور شينكو الذي قاد جموع التغيير على النمط الغربي هناك، ووجهت له ضربة قوية أثناء أزمة الغاز التي حلت بين أوكرانيا وروسيا الاتحادية، ولكن أمريكا بدأت تخطط لإدخال هاتين الدولتين في حلف الناتو وسلخهم بشكل نهائي من الفلك الروسي وإدخالهم نهائياً في الفلك الغربي وإن فشلت واشنطن في روسيا البيضاء وفاز لوكاشنكو المقرب لموسكو هناك، ومن ثم زاد التوتر بين أمريكا وروسيا إلى أن وصل ذروته في قمة الثمانية عندما ظهر علناً وطفى على السطح في المؤتمر الصحفي الذي عقده بوش مع مستضيفه بوتين فسخر الأخير من بوش وديمقراطيته ونموذجه لحقوق الإنسان عندما ذكره بأفعال سجن أبو غريب في العراق ومعتقل جوانتانامو في كوبا والخلاف

منذ أن دخل بوش الابن البيت الأبيض وبوتين الكرملين، اشتد الخلاف والتشنج بين الجانبين. معارضة الولايات المتحدة الأمريكية لطموح روسيا في عودتها إلى عنفوان قوتها رافقه رد فعل بريطاني - ألماني سعى إلى عزل روسيا دولياً وإقليمياً ومن هنا جاءت الثورات ضد الموالين أو المقربين لموسكو في جورجيا وأوكرانيا، وواجهت موسكو المزيد من المشكلات هناك، لا بل حتى في آسيا الوسطى والقوقاز. عادت روسيا بعد أن امتصت الصدمة في جورجيا وأوكرانيا بالرد على من وصل من المتحالفين مع الغرب هناك إلى السلطة، فحذرت شاكشولي الرئيس الجورجي من مغبة استمراره في نهجه العدائي لموسكو وأعادت المعارضة للبرلمان في أوكرانيا

لازال مستمر حتى في الازمة اللبنانية وعلى ما يبدو جمع بوش وبوتين هو جمع فريد من نوعه).

وفي قرغيزستان المجاورة دعمت موسكو قاعدتها الجوية في كانت بإرسال ألف جندي وأجهزة جديدة للقاعدة التي لا تبعد سوى عشرين كيلومتراً عن مطار ماناس القريب من بيشكيك التي تمتلك فيها الولايات المتحدة منشآت عسكرية. وإذا كان الرئيس الروسي قد أعطى ضوءه الأزرق للوجود الأمريكي على أرض الأقمار الصناعية السوفيتية القديمة، وذلك انطلاقاً من أنه لم يكن له خيار آخر، وبضمن ذلك تأييده القضاء على منظمة طالبان وغيرها من المنظمات العسكرية، مثل المنظمة الإسلامية في أوزبكستان العاملة على تهديد حلفاء روسيا، فإن موسكو قد أعلنت إعلاناً رسمياً أن على القوات الأمريكية الانسحاب عندما يعود الاستقرار إلى أفغانستان.

وفي الواقع، فإن القواعد الأمريكية في أوزبكستان وقرغيزستان لا علاقة لها بمقاتلة منظمة طالبان وأعضائها في أفغانستان، بمقدار ما لها علاقة بعمل واشنطن لتحقيق استراتيجيتها العسكرية الجديدة، إذ ستعمل الولايات المتحدة على إعادة نشر ٧٠ ألف جندي تقيم حالياً في منطقة البلقان الأوربية، لتقيم لاحقاً في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. فالأمر يتعلق بإيجاد قوة تدخل سريع وجدت الولايات المتحدة قواعد جديدة لها في آسيا الوسطى، وهي القواعد التي لن تكون قطباً لحفظ الأمن والاستقرار في المنطقة، بل مواقع استراتيجية بين جنوب آسيا والصين وروسيا.

في موسكو، يتساءل الخبراء والدبلوماسيون والمسؤولون السياسيون: أيجب على روسيا الاستمرار

بالشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة؟ أو التقرب من الصين؟ وكيف يمكن وضع حد لتراجع سيطرتها في الحيز ما بعد السوفيتي؟

ولدى تسلمه السلطة في العام ١٩٩٩، كان بوتين يريد تحسين موقع روسيا على الساحة الدولية. نصحه العديد من الخبراء حينها بالقطع مع السياسة التي اعتمدها رئيس الوزراء السابق إيفجينى بريماكوف. فبدل أن ترهق روسيا نفسها في البحث عن عالم متعدد الأقطاب، معناه المواجهة مع واشنطن، يجب عليها إعادة تمركز مصالحها الحيوية، من خلال اندماجها بالاقتصاد العالمي لتحديث نفسها. إذن كان من الضروري التقرب من الولايات المتحدة وأوروبا والعدول عن الكلام المصطنع عن روسيا كقوة عظمى ونزع الطابع العسكري لعلاقاتها مع الغرب.

ومنحت اعتداءات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ للرئيس بوتين فرصة للتعمق في إعادة النظر هذه في سياسته الخارجية. حينها، كانت الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة وأوروبا تتمركز حول أربعة محاور: الصراع المشترك ضد الإرهاب الإسلامي؛ الإدارة المشتركة لمنطقة التآزم في آسيا الوسطى؛ دمج جزئي لروسيا في منظمة حلف شمال الأطلسي؛ تعاون في مجال الطاقة.

وقد ترجم هذا التحول مباشرة من خلال دعم موسكو للتدخل في أفغانستان، فتح قواعد عسكرية أميركية في أوزباكستان وقرغيزيا، تأسيس لجنة مشتركة بين روسيا وحلف شمال الأطلسي، قبول توسع التحالف ليشمل دول البلطيق، وتطوير مشاريع تعاون في مجالي النفط والغاز.

عودة إلى سياسة الشرق والغرب

■ حوار مع الدكتور/ حسين كاظم بور أردبيلي

همشهرى ديپلماتيك (المواطن الدبلوماسي) يونيو ٢٠٠٦

كبار المسؤولين في وزارة النفط الإيرانية وفيما يلي نص الحوار:

× أعلن الصينيون في نهاية عام ٢٠٠٥ أن الناتج الإجمالي لبلادهم قد تعدى الـ ٢٠٠٠ مليار دولار وبناء عليه تكون الصين بذلك قد تعدت إيطاليا وحصلت على المرتبة السادسة عالمياً. وطبقاً لتقرير البنك الدولي عام ٢٠٠٤ وصل الناتج الإجمالي للصين إلى المرتبة السابعة

تعتبر عملية الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، خاصة التي حققت نتائج ناجحة في الجانب الاقتصادي أمراً في غاية الأهمية وذلك من أجل معرفة أسباب النجاح ونقل هذه الآليات بما يتناسب مع الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لكل دولة، ولهذا قامت همشهرى ديپلماتيك بإجراء هذا الحوار مع الدكتور حسين كاظم بور أردبيلي وهو من

عالمياً وخلال الفترة ذاتها حققت روسيا نمواً ملحوظاً، كما انخفض معدل البطالة بها. فما هو تحليلكم لهذه الإحصائيات؟ وما هي علاقة هذا بسياسة اللامركزية؟

ما أشرتكم إليه من إحصائيات يعكس مؤشرات مقبولة من المجتمع الدولي، لها أهميتها في سوق المنافسة الدولية، كما تمثل أهمية قصوى بالنسبة للاقتصاد القومي الإيراني.

وتمثل هذه القضية في الثقافة والمفردات الاقتصادية الإيرانية ظاهرة بالغة الأهمية وإن كانت إلى وقت ليس ببعيد، لا تحظى باهتمام الحكومات الإيرانية، لأن تقييم الآخرين وقياس مؤشرات نجاح أي دولة، يجب أن يحظى باهتمامنا، حيث يعكس تفوق الناتج الإجمالي الصيني على نظيره الإيطالي، مدى تفوق الاقتصاد الصيني مستقبلاً، وبناءً عليه يمكن طرح قضيتين للبحث، الأولى هي نسبة النمو الاقتصادي الإيراني، والثانية مكانة إيران في الاقتصاد العالمي. فقضية النمو الاقتصادي الصيني، قضية نسبية إذا ما قورن بدول أخرى، فهذه الدولة حققت خلال الأعوام الأخيرة نمواً داخلياً ما بين ٩,٥ و ١٠٪، لكن الأهم من ذلك، أن الصين خلال تلك الفترة أصبحت جديرة بالاهتمام، مقارنة باقتصاديات الدول الكبرى، لدرجة أنه بات من المتوقع وصول اقتصادها إلى المرتبة الأولى عالمياً وليس المرتبة الثانية، وهذه التوقعات تقتضي بالضرورة المحافظة على معدل النمو الراهن.

x هذه الإحصائيات تعكس النمو الاقتصادي الصيني والروسي بل ودول الشرق بصفة عامة مما يعني تزايد قوة هذه الدول في النظام الدولي.

نعم توصلت إلى النتيجة ذاتها، ولكن يجب أن أؤكد في البداية أن هذه المؤشرات يجب وضعها في إطار تقييم المنافسات الدولية، كما يجب وضعها موضع المقارنة مع إيران ومكانتها في الكتلة الشرقية التي باتت قوية في ظل تزايد الحديث عنها مؤخراً أما القضية الأهم فتتلخص في المؤشرات الإيجابية التي تحظى بها اقتصاديات الدول الشرقية داخل المنظومة الدولية خاصة مع استمرار المعدلات الراهنة على الصعيد الصيني والروسي وبناءً عليه، إذا طرأت تغيرات على أوضاع دول أخرى من الممكن انهيار هذه المؤشرات أو على الأقل تأخيرها. كذلك من الممكن حدوث تأثيرات جذرية بسبب تحولات جيوبوليتيكية أو تكنولوجية.

على سبيل المثال ألحقت الحرب الإيرانية - العراقية أضراراً بالغة باقتصاديات إيران مما أدى إلى

تزايد الفجوة بيننا وبين الاقتصاد العالمي الأمر الذي استغرق فترة طويلة وصعبة من أجل تفاديها، وبناءً عليه فإن حدوث تطور جيوبوليتيكي غير مستبعد إطلاقاً عند إجراء مثل هذه المقارنات وعلى كل حال، لا يمكن التغاضي عن القضية الكورية ووحدة الكوريتين وقضية تايوان وماضي اليابان والصين وروسيا وتجاربههم التاريخية. من ناحية أخرى نجد أن التحول التكنولوجي يمكن أن يغير من مكانة القوة وبناءً عليه فإن التكنولوجيات تلعب دوراً مهماً ورئيسياً في مسار التوقعات بل وربما تحدث تغييرات جذرية واستراتيجية.

ويعتبر ظهور حضارة على أسس اقتصادية، قضية تختلف عن ظهور حضارة على أسس ثقافية أو ظهور حضارة على أسس كليهما، كما أن العامل المجتمعي والقوى البشرية والجغرافية الطبيعية والقومية، تلعب دوراً أساسياً آخر لا يمكن التغاضي عنه.

وربما تنشأ الحضارة في البداية اعتماداً على أحد هذه العوامل ومن ثم يطرأ تطور جذري في عوامل أخرى، مثل ظهور تقدم اقتصادي ينعكس على الساحة الثقافية والعسكرية وغيرها، لكن العامل الرئيسي في هذه الحالة الذي لا يمكن التغاضي عنه هو وجود قوة قومية محفزة، لإنتاج حضارة قوية.

x ولكن خلال فترة الحرب الباردة، لم نشهد ظهور مثل تلك التوليفة، حيث كان للاتحاد السوفيتي قوة عسكرية ضخمة ومكانة دولية مرموقة، في ظل تراجع مؤشرات قدراته الاقتصادية المحدودة. على سبيل المثال، اليابان تحظى بالمرتبة الثانية اقتصادياً في حين أنها لا تملك نصيباً سياسياً.

- أنا شخصياً أقر بمنطقية تحليلكم ولكن القضية الأهم، مفادها أن رؤية القادة والنخبة السياسية والاستراتيجية والأمنية، تركز على المتغيرات الاقتصادية كالاهتمام بمستوى الاقتصاد الصيني في عقد السبعينيات وتفاوتته عن عقد التسعينيات وبداية القرن الحادي والعشرين، فلماذا لا تحظى القضايا السياسية والجيواستراتيجية بمثل هذا القدر من الاهتمام، فإذا كانت القضايا الاقتصادية بالغة الأهمية بالنسبة للصين في عقد التسعينيات فإن القضايا السياسية الاستراتيجية أيضاً قد حظيت بنفس القدر من الأهمية من جانب هذه الدولة.

x ما هو تعريفكم للنظام الدولي الراهن؟

- المساعي متواصلة من أجل إقرار نظام متعدد القطبية بالرغم من انهيار القطبية الثنائية، وهو ما عليه الوضع الراهن، والنظام أحادي القطبية حالياً تسوده الهيمنة الأحادية مما يثير مقاومة دولية، مقاومة

ليست محتكرة من جانب إيران ولكنها تمارس من جانب أوروبا وروسيا والصين والعديد من دول العالم، تلك المقاومة تستهدف في المقام الأول التصدي لبسط النفوذ الأحادي أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وأنا مع نظام ثنائي القطبية، لأنه من الممكن الانسجام مع النظام ثنائي القطبية بالرغم من معارضتي لأحد أطراف النظام، بما أنتى أدم الطرف الآخر.

وسواء كان النظام أحادياً أو ثنائياً أو متعدداً فجميعها أنظمة لا يمكنك من خلالها الحصول على الأمن طالما لست عضواً فاعلاً به. وبناءً عليه فإن من يسعون لخلق روسيا جديدة أو لتطوير الصين من أجل تحويل النظام الدولي الراهن إلى نظام ثنائي القطبية ومن ثم توفير الأمن لأنفسهم من خلال الاحتماء في إحدى هاتين القوتين. واهمون.

فقد حققت الصين خلال عقد الثمانينيات تنمية مزدهرة من خلال التقارب مع الغرب والولايات

المتحدة الأمريكية أى أنها مارست استراتيجية الانحياز والاتحاد والائتلاف مع أحد أركان النظام الدولي، ولدى إيران القدرة على إقرار علاقات قوية من أجل التحول إلى قطب ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

x ما هو تقييمك للموقف الصيني المتأرجح من الملف النووي الإيراني؟

- التفاوت والاختلاف فقط ينصب في غلو الثمن الصيني، فالصينيون يريدون تايوان وإذا حصل الصينيون على تايوان فإنهم سيصوتون ضدنا في مجلس الأمن، ومقاومة الصين الحالية للولايات المتحدة ليست بسبب تايوان ولكنها بسبب تزايد قوة هذه الدولة في النظام الدولي ولكن هذه الزيادة رفعت من ثمن هذه الدولة في مقابل علاقاتها معنا، صحيح أن المستوى الاقتصادي للصين مرتفع جداً، لكن في النهاية هذه الدولة تحكمها المصالح ولا يجب علينا الاعتقاد بأن التنمية الاقتصادية بها ستدفعها لمجابهة الولايات المتحدة والتصدي لها من أجلنا.

مجموعة الثماني الإسلامية.. التحالف الإسلامي من أجل التنمية

■ حميد رضا ارشدي ■ همشري ديپلماتيك (المواطن الدبلوماسي) يونيو ٢٠٠٦

وقد دفعت التحولات الجذرية الأخيرة على الساحة الدولية وظاهرة عوامة الاقتصاد والنهوض بالتكتلات الإقليمية والدولية مثل الاتحاد الأوروبي والآسيان وأوبك وسارك وسادك، معظم الدول النامية وعلى رأسها إيران، في اتجاه تفعيل تعاونها مع بعضها البعض من أجل تأمين احتياجاتها الاقتصادية.

وإذا كانت آلية النهوض بالعلاقات بين الدول في الماضي كانت تتم من خلال توطيد العلاقات الثنائية فيما بينها، إلا أن التعاون الحالي أصبح في إطار حوار وتفاعل بين التكتلات والمنظمات الدولية مع بعضها البعض.

ومجموعة الثماني الإسلامية مثل باقي التكتلات والمنظمات النامية تسعى من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى التحول لتكتل قوى ومؤثر، لديه القدرة على التعامل مع تكتلات أخرى على رأسها الدول الثماني الصناعية الكبرى، ومن ثم القيام بدور عالمي مؤثر.

من ناحية أخرى تسعى دول مجموعة الثماني الإسلامية إلى تحقيق تكامل فيما بينها من خلال اتخاذ سياسات عالمية وإقليمية بالتنسيق مع بعضها وبالتعاون مع دول أخرى بهدف التصدي لسياسات الدول الكبرى الاحتكارية.. ويحدد هذه الدول الأمل في القدرة على تحقيق تكامل

أدى تزايد مستوى العلاقات بين الدول منذ عقود، إلى توطيد العلاقات الثنائية، وبسبب التحولات الجذرية على الساحة الدولية في الفترة الأخيرة، وعوامة الاقتصاد، تزايد الإقبال على الحوار والتفاعل في إطار إقليمي بهدف تحقيق مصالح مشتركة وبناء عليه قامت ثماني دول إسلامية من مناطق جغرافية متباينة (أربع مناطق) بإنشاء منظمة إقليمية، هذه المنظمة بالإضافة إلى منظمات إقليمية أخرى عديدة يمكن اعتبارها خطوة في اتجاه تحول النظام الدولي إلى نظام متعدد القطبية، بدلاً من النظام أحادي القطبية.

وبالنظر إلى تجارب الماضي، يتضح أن ظهور العديد من التكتلات والتنظيمات الدولية، كان في الغالب نتيجة تحديات كل فترة، ونتيجة أوضاع ومتطلبات المجتمع الدولي، خاصة في الوقت الراهن وبالنظر إلى أهمية هذه المنظمات بالنسبة للدول النامية التي هرولت أخيراً في اتجاه تحقيق وتأمين مصالحها القومية اعتماداً على الانضمام إلى تكتلات ومنظمات إقليمية ودولية.

لا يستثنى عن هذه المنظومة، مجموعة الثماني الإسلامية بوصفها تكتلاً اقتصادياً يضم ثماني دول إسلامية كبرى.

اقتصادي فيما بينها .

وعضوية الدول النامية في هذه المنظمة ينهض بدور هذه الدول على الصعيد الدولي ويضاعف من قدراتها الدفاعية الرامية إلى الحصول على حقوقها المشروعة . كانت نقطة انطلاق مجموعة الثماني الإسلامية من جانب نجم الدين أريكان، زعيم حزب الرفاه الإسلامي ورئيس وزراء تركيا الأسبق بهدف دعم التعاون الاقتصادي بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتركيا وباكستان وبنجلاديش واندونيسيا وماليزيا ومصر ونيجيريا، وبهدف إقرار حوار فعال مع مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى (G8 وهي (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا واليابان وروسيا).

وتم عقد أول قمة بين زعماء المجموعة في اسطنبول ١٥ يونيو ١٩٩٧ وتحتصر أهداف المجموعة في النقاط التالية:

- الارتقاء بمكانة الدول النامية في الاقتصاد العالمي .
- إيجاد تنوع وتوفير فرص جديد في مجال العلاقات التجارية .
- زيادة المشاركة في اتخاذ القرارات على الصعيد الدولي .

- تأمين مستويات معيشية أفضل (رفاهية) بالنسبة لشعوب الدول الأعضاء ويتمثل هدف المجموعة الرئيسي في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء اعتماداً على الأسس التالية:

- استبدال النزاع بالسلام، والحوار بدلاً من المواجهة، والتعاون بدلاً من الاستعمار، والعدالة بدلاً من المعايير المزدوجة، والمساواة بدلاً من التفرقة والقيادة الشعبية بدلاً من الظلم .

الهيكل التنظيمي لمجموعة الثماني الإسلامية:

أ- اجتماع القادة والزعماء

وهي أكبر مؤسسة مكونة من رؤساء الجمهوريات ورؤساء الوزراء بالدول الثماني الأعضاء، وتتعقد مرة كل عامين، حيث تم عقدها حتى الآن خمس مرات .

القمة الأولى تم عقدها في اسطنبول بحضور الرؤساء التركي والإيراني والاندونيسي ورئيس وزراء بنجلاديش ومصر وباكستان وماليزيا ووزير الصناعة النيجيري في ١٥ يونيو ١٩٩٧، القمة الثانية كانت في بنجلاديش، أما القمة الثالثة والتي عرفت باسم بيان القاهرة فقد عقدت في مصر وناقشت قضايا جوهرية كان على رأسها تطورات الاقتصاد العالمي وآثار هذا التطور على اقتصاديات المجموعة، أما أعمال القمة الرابعة التي عقدت في طهران فقد ناقشت عدة موضوعات كان على رأسها النهوض بالتعاون بين دول المجموعة، أما القمة

الخامسة والأخيرة فقد عقدت في بالي بإندونيسيا في مايو ٢٠٠٦ .

ب- اجتماع وزراء الخارجية

وهو التنظيم السياسي المكلف باتخاذ القرارات وتقرر عقده مرة كل عام وتم عقده تسع مرات بصورة رسمية وأربع مرات بشكل غير رسمي .

كان الاجتماع السابع رسمياً وقد جرى في طهران قبيل فعاليات قمة المجموعة الرابعة . بيومين، بينما أجريت الجلسة الثامنة على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، أما الاجتماع التاسع لوزراء خارجية المجموعة فقد عقد في بالي قبيل اجتماعات القمة الخامسة في إندونيسيا .

ج- اللجنة العليا المشتركة

وتم إنشاؤها بهدف تفعيل الحوار وكمؤسسة تنفيذية وتضم نواب وزراء خارجية الدول الثماني الإسلامية، حيث تقرر عقد اجتماعاتها مرتين كل عام .

وقد تولت أمانة مجموعة الثمانية من خلال مكتب أو مركز التنسيق (Coordinating Unit) باسطنبول دعم عملية التنسيق بين المجموعة والمنظمات والهيئات الدولية .

- قدرات وكفاءات المجموعة:-

تتمتع معظم دول المجموعة بمكانة ممتازة، لدرجة أنها تضم خمس ممرات استراتيجية بالعالم على رأسها مضائق بسفر وداردينل في تركيا، وقناة السويس في مصر ومضيق هرمز في إيران ومضيق مالاکا في إندونيسيا وماليزيا .

وبالرغم من عدد الأعضاء البسيط فإنهم يمثلون ١٤٪ من سكان العالم وما يقارب ٦٪ من إجمالي الناتج العالمي و ٧٪ من حجم المبادلات التجارية بالعالم و ١٤٪ من الطاقة الكهربائية و ١٢٪ من إنتاج النفط العالمي ٢٨٪ من احتياطات الغاز العالمي .

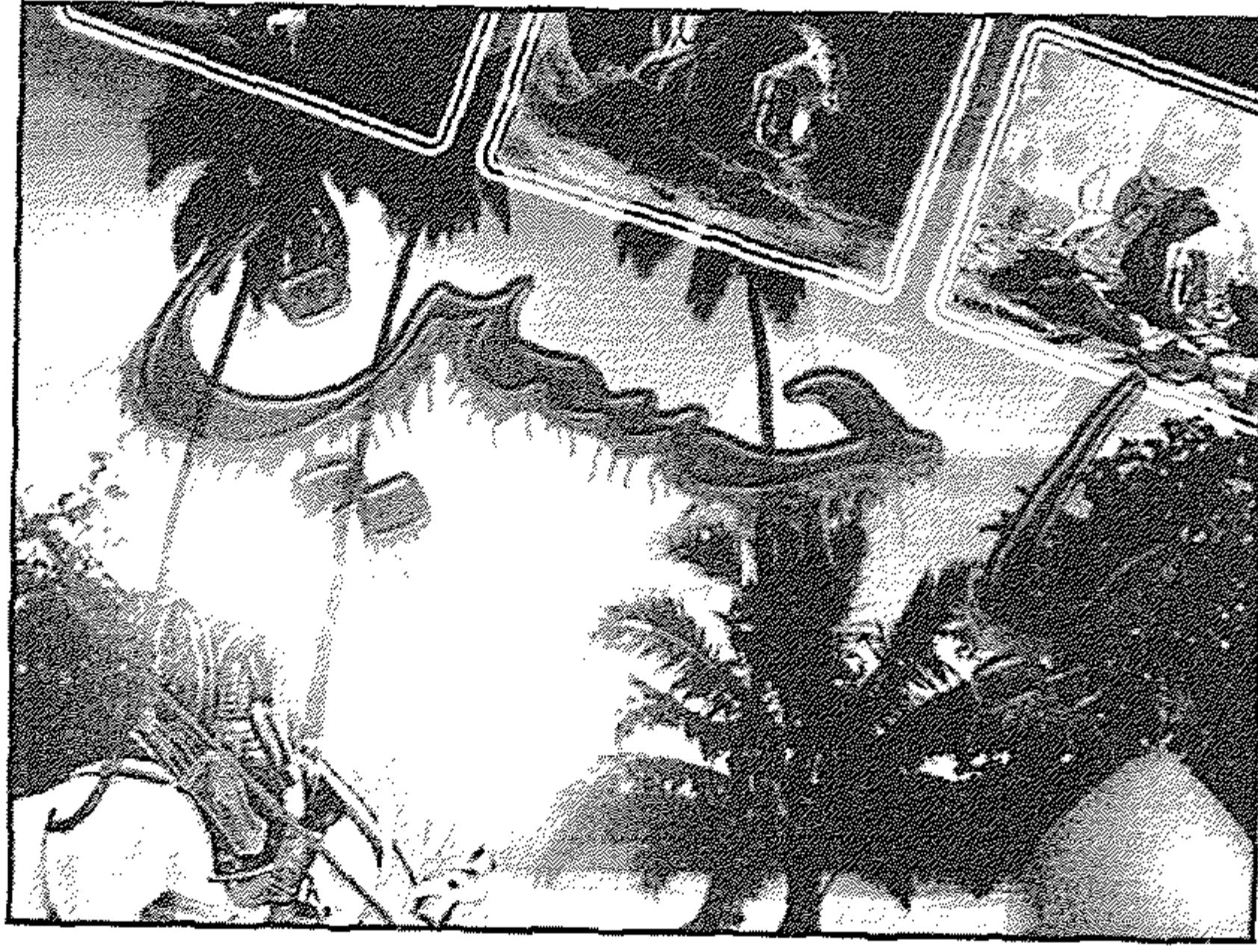
من ناحية أخرى تتمتع معظم دول المجموعة ببنى تحتية مناسبة للنهوض بالعمل المشترك كما أن بها كفاءات فنية وسياسية ومالية واقتصادية وصناعية فضلاً عن مصادر النفط والغاز والقوى البشرية، مما يساعدها على التعاون والتنسيق المثمر فيما بينها .

- النمو التجاري بين دول مجموعة الثماني الإسلامية طبقاً للدراسات الدولية، بلغ النمو التجاري بين دول المجموعة بشكل عام ١٤,٥٦٣ مليار دولار عام ١٩٩٩، ووصل إلى ٢٣,٠٠٤ مليار دولار عام ٢٠٠٤، في حين بلغ إجمالي النشاط التجاري بين دول المجموعة خلال تلك الفترة والدول الأخرى ٣٩٧,١٢٧ مليار دولار و ٧٣١,٦٣٨ مليار دولار بنسبة نمو ٨٤٪ وهذا يعكس مدى النمو التجاري بين دول المجموعة مقارنة بالنمو التجاري مع دول العالم الأخرى .

أهم الأعياد والمناسبات الدينية والمذهبية والسياسية والقومية بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران

■ د. يحيى داود عباس

أستاذ اللغة الفارسية - كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر



ولكل أمة تقاليدها في مباهجها وأفراحها والتعبير عن سرورها بأعيادها، وهذه الأعياد تصحبها تقاليد من وحى الشرائع، أو من وحى البيئة والثقافة، بعضها تعترف به الشرائع وأعراف الجماعات، وبعضها لا ترضى عنه ولا تستسيغه.

وإذا كان الإسلام قد حصر الأعياد في عيدين هما: عيد الفطر وعيد الأضحى، فإن المسلمين احتفلوا ومازالوا يحتفلون بمناسبات أخرى متصلة بتاريخ الإسلام، جعلوا منها أعياداً ووضعت لها مع مرور السنين والقرون طقوس وتقاليد اجتماعية تختلف بين موطن وموطن، وتتفق في أنها تعبير عن تعظيم الحدث المرتبط بهذه المناسبة:

ومن أبرز هذه الأعياد وهذه المناسبات عند الإيرانيين الشيعة:

- أ - المولد النبوي (مناسبة دينية).
- ب - عاشوراء (مناسبة مذهبية).
- ج - غدير خم (مناسبة مذهبية).

الأعياد ظاهرة اجتماعية هدى الناس إليها قديماً، وأقرتها الأديان، وهي ظاهرة لا تخلو منها أمة من الأمم. ولكل أمة أعيادها التي تؤلف أديانها ورسومها بين قلوب أفرادها، وكان للأمم قديمها وحديثها شرقيها وغربيها أعياد إما من السماء أو من وحى الطبيعة أو من إلهام العقول أو من إملاء الظروف والأحوال: لذلك تلونت الأعياد بألوان مختلفة واتخذت شتى الألقاب، وكل عيد من هذه الأعياد يرمز إلى حادثة سارة أو مناسبة سعيدة يحلو للإنسان أن يستحضرها ويعيش في جوها.

وكانت الأعياد في الأمم القديمة مقصورة على المناسبات الطبيعية أو الحربية، ولقد لمستها الحضارة وألقت ظلالها عليها، وأثرت فيها وتأثرت بها، وأكثرت من مناسباتها، فأصبح للأمم أعياد للتحرر والاستقلال وأعياد للعلم والفن وأعياد للطفولة والأمومة وأعياد غير ذلك أوحى بها الحضارة، وأخذت كل أمة نصيبها منها.

والاحتفالات المذهبية التي تقام لآل البيت في إيران على مدار العام كثيرة وقديمة، فلكل واحد من رموز آل البيت وبخاصة الأئمة الاثني عشر احتفالات بميلاده وبموته أو شهادته وبذكرى الأربعين. كما أن الأعياد والمناسبات السياسية عديدة، اخترنا منها أبرزها وهي: انتفاضة ١٥ خرداد، عيد انتصار الثورة الإسلامية، ويوم الجمهورية الإسلامية، وكلها مناسبات استحدثت بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران... أما الأعياد القومية، فهي تتمثل في عيد النوروز وعيد تأميم صناعة البترول.

أولاً: الأعياد والمناسبات الدينية والمذهبية:

أ- المولد النبوي: (من ١٢ ربيع الأول إلى ١٧ ربيع الأول):

لم ينفرد الشيعة بالاحتفال بذكرى المولد النبوي، بل شمل ذلك معظم الدول الإسلامية السنية. وكان الإيرانيون يحتفلون بهذه الذكرى قبل الثورة الإسلامية، لكن احتفالهم نحا منحى آخر بعد قيام الثورة، ففي احتفال العام الهجري (١٤٠٢) دعا آية الله منتظري إلى إقامة أسبوع الوحدة الإسلامية (هفته وحدت إسلامی) في هذه المناسبة من كل عام.

والشيعة يؤرخون لمولد الرسول - صلى الله عليه وسلم - في اليوم السابع عشر من شهر ربيع الأول، في حين أن معظم أهل السنة يؤرخون له في الثاني عشر من شهر ربيع الأول، ولهذا اقترح آية الله منتظري أن تكون الأيام التي تقع بين التاريخين وقتاً مناسباً يحتفل فيه في كل عام بهذه المناسبة الدينية. وكان هدفه إيجاد نوع من الوحدة والتنسيق في احتفال الجانبين بهذه المناسبة.

وقد وجه الإيرانيون الدعوة إلى فقهاء من الجانبين: السني والشيعة لحضور مؤتمر الجمعة والجماعة الذي عقد في طهران في عام ١٩٨٢م لأول مرة. وكانت قضية الوحدة الإسلامية محور المناقشات على مدار الأسبوع.

وفي ١٥ ربيع الأول عام ١٤١٦ هـ (١٤ أغسطس ١٩٩٥م) عقد في طهران المؤتمر العالمي الثامن للوحدة الإسلامية (كنفرانس بین المللی وحدت اسلامی - مرداد ١٣٧٤ هـ. ش)، وقد شارك فيه أكثر من سبعين من علماء ومفكرى تسع وعشرين دولة. وكان السيد علي خامنئي المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية قد صرح قبيل انعقاد المؤتمر بأن أسبوع الوحدة ومراسمه من الصدقات الجارية للثورة الإسلامية. وبدأ المؤتمر أعماله بكلمة الرئيس رفسنجاني التي أكد فيها على ضرورة دعم الوحدة والتضامن بين جميع مسلمي العالم، كما أشار إلى دور علماء الدين والمفكرين في

العالم الإسلامي في تحقيق هذه الوحدة، وأكد على أن تحقيق هذه الوحدة ضرورة استراتيجية في الوقت الحاضر. وكان موضوع الكتاب والسنة أهم الأبحاث التي طرحت في المؤتمر.

وفي هذا المؤتمر، الذي أصبح عقده تقليداً يحرص حكام إيران على مراعاته منذ قيام الثورة الإسلامية، يقوم بعض الضيوف المشاركين في المؤتمر بإلقاء كلمات تدور حول ضرورة الوحدة الإسلامية وسبل تحقيقها، وحول عدد من القضايا التي تهم العالم الإسلامي. وينشر نشاط المؤتمر في الصحف اليومية التي تصدر في إيران أيام انعقاد المؤتمر. كما يقوم أعضاء المؤتمر بزيارة عدد من المساجد الإيرانية والحوارات العلمية الدينية وحوزة قم على وجه الخصوص، ويلتقون بالأساتذة والطلاب، ويتبادلون الكلمات والخطب. وإذا افترضنا حسن النية، يكون هذا الاحتفال خطوة من خطوات التقريب بين المذاهب.

ب- عيد غدير خم (١٨ ذو الحجة):

متواتر في أخبار الشيعة أن يوم الغدير هو اليوم الذي عهد فيه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لعلي بن أبي طالب، وأوصى له بالخلافة تنفيذاً لقوله تعالى: "يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك، وإن لم تفعل، فما بلغت رسالته، والله يعصمك من الناس" (سورة المائدة - جزء من الآية ٦٧).

وهو العيد الذي يحتفل فيه الشيعة تعبيراً عن فرحتهم بإعلان الرسول - صلى الله عليه وسلم - تعيين علي بن أبي طالب وصياً له، وأشهد - بزعمهم - الصحابة على ذلك.

ومن أسماء العيد: عيد الولاية، والولاية هي الصيغة التي ابتكرها الشيعة لتحل محل الخلافة، وجعلوها من أسس الدين.

ويقول الشيعة أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - قد مكث في يوم ١٨ ذي الحجة في السنة العاشرة من الهجرة في مكان يدعى غدير خم، وهو موضع بين مكة والمدينة، وذلك أثناء عودته بعد أن أدى حجة الوداع، وأخذ بيد علي بن أبي طالب، وقال: "من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، وأخذل من خذله". ويقال لهذا الحديث: حديث غدير خم أو حديث الغدير. وفسروا كلمة مولاه بمعنى: الولاية والإمامة والأولوية.

وقد عبد الشيعة هذا الحديث إعلاناً جلياً ودليلاً صريحاً على إمامة علي بن أبي طالب. وهو حديث صحيح لدى أهل السنة، وقد أخرجه أبو داود والنسائي، لكن الشيعة أولوه ضمن ما أولوا من أحاديث في هذا الصدد. وهو من الأحاديث التي كان لها أثر

كبير في توجيه الفكر الشيعي.

ومعلوم أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - انتقل إلى الرفيق الأعلى من غير أن يوصى بالخلافة لأحد من بعده، ويستحيل - عقلاً وعادة وشرعاً - على الصحابة الذين أثى عليهم الله في القرآن الكريم، وأثى عليهم رسوله - صلى الله عليه وسلم - في أحاديثه أن يكتموا الحق الذي تزعمه الشيعة، ويغتصبون من على هذا الحق. ومعلوم أيضاً أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - ترك أمر خليفته لاختيار المسلمين عملاً بمبدأ الشورى: إذ كيف يأمر القرآن بالشورى، ويأتي الرسول فيجهز عليها ويخالف أهم أمر من أمور المسلمين وهو الحكم.

يقول الدكتور/ عبد المنعم النمر عن هذا الحديث: "هو حديث لم يصح بهذا المعنى عند أهل السنة، ومحال أن يكون الصحابة أو بعضهم قد سمعوا هذا الحديث عن الرسول ثم خالفوه ولا سيما أبو بكر وعمر، ولو عرف الصحابة هذا الحديث - وهو في أمر عظيم وليس سرياً - ما اجتمعوا في سقيفة بني ساعدة. والرسول لا يزال مسجى في بيته، ليختاروا خليفة من بعده، وقد بدأ الأنصار في ذلك ثم لحقهم المهاجرون".

ويقول في موضع آخر في كتابه: "ولا يمكن ادعاء أن أبا بكر وعمر وكبار الصحابة، تجاهلوا هذا الحديث، لغرض سيئ في نفوسهم، وإن ادعى الشيعة ذلك".

والحق أنه عيد مبتدع لا أصل له في الدين، ولا سند له في شريعة سيد المرسلين، لا من القرآن ولا من السنة، ولا من فعل الصحابة ولا أهل البيت المطهرين، إذ لم يجعلوا ذلك اليوم عيداً ولا احتفلوا به.

ج- عاشوراء (١٠ محرم): ذكرى مقتل الإمام الحسين بن علي ثالث أئمة الشيعة:

عاشورا من أبرز المناسبات المذهبية عند الشيعة، وهي من المناسبات الحزينة. وقصة قتل الحسين معروفة، وخلاصتها أنه لما تولى يزيد بن معاوية خلافة المسلمين، خرج الحسين بن علي عليه، واشتد الخلاف بينهما، وانتهى الأمر بقتل الحسين في صحراء كربلاء. وكان قتله - كما يقول أحمد أمين - فاتحة شر كبير على الإسلام، فقد قسم المسلمين: شيعة يلتهبون عاطفة لأهل البيت، وسنة يرونهم خارجين على سياستهم يستحقون عليها التأديب والقتل. وكان ذلك في يوم العاشر من المحرم من عام ٦١ هـ (١٠ أكتوبر ٦٨٠م) ولهذا سمي هذا اليوم بيوم عاشوراء. وجدير بالذكر أن أيام تاسوعاء وعاشوراء والأربعين (الحسيني) عطلة رسمية في إيران وهذا يوضح أهمية هذه المناسبة.

وقد قدر ليوم عاشوراء أن يصبح حدثاً بارزاً في التاريخ الإسلامي بصفة عامة، وأصبح هذا اليوم يوح حزن شامل عند الشيعة بصفة خاصة، وتمادى الشيعة في إبراز أحزانهم بأساليب عديدة تحولت مع الزمن إلى تقاليد موروثة ارتبطت بيوم عاشوراء، وأصبح اسم عاشوراء عند الشيعة مرادفاً للحزن الممزوج بالغضب والرغبة في الثأر، وأصبحت هذه التقاليد جزءاً من العقيدة الشيعية.

ومن هذه التقاليد: مجالس العزاء التي تقام في كل مكان، ويتجمع بها النسوة والرجال، ويقوم في هذه المجالس متكلم بليغ حسن الأداء يقص مأساة الحسين، وينشد المراثي في صوت حزين ولحن منغم، فيغلب الناس البكاء وتجري دموعهم حسبة عند الله، وقد يبكي المتكلم أيضاً فيزيد تأثيره فيهم ويسمى هذا الرجل: "روضة خوان" أي: قارئ التعزية.. فإذا كان اليوم العاشر، خرجت هذه الجموع وسارت في الشوارع: بعضهم يضرب الصدور، فيسمون (سينه زنان)، وبعضهم يضرب الظهور العارية بالسلاسل، ويسمون (زنجير زنان)، والبعض يشج الرعوس بنوع من المدى يسمى (قمه) بفتح القاف وكسر الميم، ويقال لهم (قمه زنان)، ويسألون الله المغفرة بهذه الدماء السائلة من رعوسهم في سبيل الحسين، ويتقدم هذه الفرق جماعات ينشدون عبارات محزنة بنغمات رتيبة، على وقفات تضرب الصدور والظهور، ويردد مقاطعها القوم بعدهم، ويسمون (نوحه خوانان) أي: النائحون.

أما مجلس العزاء الرسمي الذي كان الملوك ورجال الحكومة يحضرونه قبل الثورة الإسلامية، فإنه يقام في الوقت الحاضر ويحضره مرشد الثورة، وتلقى فيه الكلمات عن دور الحسين في الحفاظ على الإسلام، كما تقام فيه مراسم ضرب الصدور والنواح.

أما ما يسمى بضرب القامات أو شج الرعوس بالمدى (قمه زنى) الذي أفتى به فقهاء الشيعة من قبل، والذي كان من مظاهر التعبير عن الحزن قبل الثورة، فقد نهى عنه الخميني قبل وفاته، كما ينهى عنه خامنئى - مرشد الثورة - في الوقت الحالي، وتحذر الشرطة المواطنين من ارتكاب هذا الجرم الذي نهى عنه المرشد، وتعلن أنها سوف تتعامل مع مرتكبي هذا الجرم طبقاً لمواد القانون. وقد نشرت صحيفة "إطلاعات" رأي ثمان وعشرين من آيات الله وحجج الإسلام الذين يرفضون هذا السلوك، ويحضون على ضرورة اتباع ولى أمر المسلمين، وعلى ضرورة الابتعاد عن البدع التي تضعف الإسلام، ويأخذها أعداء الإسلام عليهم. ولكي نقف على فلسفة خروج الحسين بن علي على يزيد بن معاوية وعلى رأى الشيعة في هذا الخروج،

ينبغي أن نقرأ ما قاله الشيعة في هذا الصدد يقول حسن الأمين:

"إن ثورة كربلاء المجيدة تمثل موقف المعارضة الذي قاده أهل البيت ضد الانحراف في فهم الإسلام وتطبيقه، فهي نتيجة سلسلة من المواقف السابقة، وفاتحة سلسلة من المواقف المقبلة".

ويقول علي شريعتي - المفكر الشيعي الذي يعده البعض منظراً ومعلماً للثورة الإسلامية - عن الحسين وعن سبب استشهاد: "والآن أعلن الحسين حضوره في كل العصور، وفي مواجهة كل الأجيال، في كل الحروب، وفي كل أنواع الجهاد، في كل ساحات الأرض والعصر.. لقد مات في كربلاء من أجل أن يبعث كل الأجيال والعصور".

في يوم عاشوراء وفي صحراء كربلاء بدأ التوحيد النفسي عند الشيعة الإثنا عشرية. وقد كتب محمد تقى المدرسى: لقد انتهت مأساة كربلاء.. وباستطاعة المرء أن يتحدث عن أى شئ، ثم يربطه بكربلاء.. كربلاء لها علاقة بكل شئ في الحياة.

وتحول الحسين في الوجدان الشيعي إلى رمز للثورة على الظلم والانحراف ومكافحة الحكام الطغاة. والشيعة يرون أن كل ثورة أو انتفاضة هي على طريق الحسين ونهجه، وصار الحزن على الحسين فريضة واجبة ومظهراً من مظاهر التقوى والإيمان، وصار البكاء عليه في ذكرى استشهاد عادة واجبة، وأصبح هذا البكاء - من ناحية أخرى - تنقيساً عن كل الأحزان العامة والخاصة المكبوتة في صدور الشيعة.

ولا يخلو أى مجلس مذهبي في إيران من ذكر اسم الحسين، وكل الطرق تؤدي إلى كربلاء، حتى راج في اللغة الفارسية مثل يقول: الفرار إلى صحراء كربلاء.

والإيرانيون يستحضرون أحداث يوم عاشوراء في كل مناسبة، ويتمثلونها في كل موقف. وقد راجت لديهم مقولة: كل يوم عاشوراء، وكل أرض كربلاء، وكل شهر محرم. ويرى على شريعتي أنه من مسئولية الشيعي أن يرى كل الشهور محرم وكل الأيام عاشوراء وكل قطعة أرض ساحة كربلاء.

وقد أدرك الخميني أهمية مجالس العزاء فاستفاد منها ومن جموعها الفقيرة، وأضفى عليها طابعاً سياسياً. وربط بين خروج الحسين ضد يزيد بن معاوية وبين خروج الشعب الإيراني ضد الشاه، وتحولت مواكب العزاء إلى مظاهرات سياسية مناهضة للشاه، وذلك في (١٣ خرداد ١٣٤٢ هـ. ش/ يونيو ١٩٦٣ م).

وقد أكد الخميني غير مرة على أن الثورة الإسلامية في إيران قبس من نور ثورة عاشوراء، وكان يعد ثورته استمراراً لثورة كربلاء واقتداء بها، وكان يؤمن بأنه

يجب استمرار هذه الثورة في كل يوم وفي كل مكان. يقول آية الله جنتي رئيس مجلس صيانة الدستور عن الخميني: "استوعب الإمام الخميني درس عاشوراء وقام بالثورة الإسلامية، ورفع علم الثورة الحسينية من أجل محاربة الظلم والجور في العالم".

وهم يربطون في إيران الآن بين ثورة الخميني وعاشوراء، يقول حجة الإسلام والمسلمين ناطق نوري رئيس مجلس الشورى الإسلامي في دورته الرابعة: "الثورة الإسلامية باقية طالما أن عاشوراء باقية".

وصرح آية الله يزدي بأن الثورة الإسلامية الإيرانية، ثمرة من ثمرات حادثة كربلاء، وينبغي البحث عن أسباب نجاح الحكومة الإسلامية في إيران على المستوى العالمي في الثورة الحسينية، وفي صلتها المباشرة بحادثة كربلاء.

ويشير الدكتور الرئيس السابق محمد خاتمي إلى تأثير كل من عاشوراء والثورة الإسلامية في الآخر، فيقول "إن الثورة الإسلامية لم تكن ظاهرة وليدة الساعة، وإن لها جذوراً في التاريخ الإسلامي وبخاصة في واقعة عاشوراء، وقد أثرت عاشوراء في الثورة الإسلامية، وأحيت الثورة الإسلامية عاشوراء من جديد، كما أحيت قيمها الأصيلة.

والإيرانيون يتحدثون عن التماثل والتناظر بين ثورة الحسين بن علي وثورة الخميني، ويرون أن الدم انتصر على السيف في الثورتين.

وهم في إيران يؤمنون بأن هوية الثورة الإسلامية وماهيتها نابعة من ثورة عاشوراء، وبأن هذه الثورة تعد استمراراً لانتفاضة عاشوراء، وبأن بقاء هذه الثورة وترسيخ أهدافها مرهون ببقاء روح عاشوراء حية في إيران.

وعن دور المآسي الشيعية العديدة ودور الاحتفالات الدينية والمذهبية يقول د. شتا: "تقدم فاجعة كربلاء وحدها - من بين مآسي الشيعة العديدة - نماذج ومثلاً لا تزال تعيش في الوجدان الإيراني، بحيث صارت جزءاً من حياته اليومية، ولا أظن أن مذهباً دينياً يعايش وجدان معتنقيه، ويوجه حياتهم قدر المذهب الشيعي بالنسبة للشعب الإيراني، وذلك عن طريق الاحتفالات الدينية واحتفالات عاشوراء، وقراءة الروضة أو سير آل البيت (ولكل منهم روضة تقرأ في مناسبة ما)، فإذا المأساة حية متجددة لا تنسى أبداً، ولا تخلق جدتها أبداً.

وأخيراً إذا كانت مجالس العزاء بعامة ومجالس العزاء الحسينية بخاصة قد لعبت دوراً فعالاً في التثقيف المذهبي قبل الثورة الإسلامية، فإنها أصبحت تلعب دوراً أهم وأخطر في التثقيف الثوري والتوعية

السياسية إلى جانب التثقيف المذهبي والوعظ الديني. ويمكن القول بأنه في ظل الفوران الثوري والحاجة الماسة إلى التعبئة المستمرة، فإن إحياء ذكرى كربلاء فرصة للحشد الجماهيري اللازم لاستمرار مسيرة الثورة الإسلامية.

والحق أن إقامة مأتم ليلة الأربعين ومجالس العزاء السنوية بدعة مذمومة شرعاً، ولا سند لها من الشريعة الفراء، وهو أمر استحدث ابتداءً لا اتباعاً، ففي الحديث: التعزية مرة كما جاء في نيل الأوطار للشوكاني.

ثانياً: الأعياد والمناسبات السياسية:

أ- انتفاضة ١٥ خرداد ١٣٤٢ هـ (يونيو ١٩٦٣م):

تعد هذه الانتفاضة طليعة الثورة الإسلامية التي قامت في ٢٢ بهمن ١٣٥٧ هـ. ش (١١ فبراير ١٩٧٩م)، ومن يقرأ الكتب التي تناولت الثورة الإسلامية وتتبعها، يجد أنها تؤكد على أن جذوة هذه الثورة اشتعلت في ١٥ خرداد ١٣٤٢ هـ. ش، وأن هذه الانتفاضة التي حققت أهدافها بعد خمسة عشر عاماً، كانت بداية فصل انتصار الثورة؛ لهذا فهم يحتفلون بهذه الانتفاضة وبهذا اليوم تمجيداً لها واعترافاً بفضلها.

يقول خامنئي - مرشد الثورة الإسلامية -: طبقاً لتحليلنا، فإن انتفاضة (١٥ خرداد) كانت الحركة التي وضعت - في الحقيقة - أساس جميع الحركات التي تلتها.

وكانت المظاهرات قد اندلعت يوم (١٤ خرداد ١٣٤٢ هـ. ش) بعد أن خطب الخميني في المواطنين، وهاجم الشاه وسياسته في يوم (١٣ خرداد)، وعباً أفراد الشعب الإيراني ضد النظام الملكي، مستغلاً حلول أيام شهر المحرم الذي تكون مشاعر المواطنين المذهبية فيها في أوجها. وتصدى جنود الشاه للمتظاهرين، وألقى القبض على الخميني؛ فزادت المظاهرات، وسقط عدد كبير من القتلى والجرحى، واعتقل الكثيرون ومنهم عدد كبير من علماء الدين وألقي بهم في السجون، وفي الخامس من أبريل أفرج عن الخميني بعد أن قضى حوالي عشرة شهور في السجن، وواصل الخميني هجومه على الشاه وعلى سياسته بعد خروجه من السجن. وبعد صدور قانون الحصانة للأمريكيين (الكابيتولاسيون) ألقى الخميني خطبة هاجم فيها هذا القانون والبرلمان والحكومة؛ مما جعل الشاه يصدر أمراً بنفيه إلى تركيا في الرابع من نوفمبر عام ١٩٦٤م. وبقية الأحداث معروفة.

وكان من الطبيعي أن يصبح يوم (١٥ خرداد) من المناسبات التي يحتفل بها في إيران، وتعطل فيه المدارس والجامعات والدوائر والمصالح الحكومية بعد

الثورة.

وتبدأ الاحتفالات بمراسم العزاء (النواح وضرب الصدور) الخاصة بشهداء كربلاء وشهداء انتفاضة (١٥ خرداد)، ثم تليها الكلمات التي - عادة - ما تؤكد على أن انتفاضة (١٥ خرداد) كانت حادثة عظيمة من الحوادث التي تصنع التاريخ، وأنها أرست قواعد انتصار الثورة الإسلامية في عام ١٣٥٧ هـ. ش (١٩٧٩م).

ب- ذكرى قيام الثورة الإسلامية (٢٢ بهمن = ١١ فبراير):

تحتفل الجمهورية الإسلامية الإيرانية بهذه المناسبة في كل عام، وتبدأ الاحتفالات - بصفة رسمية - في (١٢ بهمن = ١ فبراير) وهو اليوم الذي اندلعت فيه شرار الثورة، وتستمر عشرة أيام تنتهي في (٢٢ بهمن = ١١ فبراير).

وكانت هذه الأيام قد شهدت أحداثاً مصيرية، تبدأ منذ عودة الإمام الخميني من فرنسا إلى إيران في ١/٢/١٩٧٩م (١٢ بهمن ١٣٥٨ هـ) بعد أن أمضى خمسة عشر عاماً في المنفى، وتنتهي بنجاح الثورة بعد عشرة أيام من عودة الخميني. والإيرانيون يسمون هذه الأيام العشرة: دهة فجر أي: عشرة الفجر، أو دهة مبارك فجر أي: عشرة الفجر المباركة.

والإيرانيون يرون تشابهاً وتماثلاً بين فجر ثورتهم والفجر الذي أقسم به الحق سبحانه وتعالى في القرآن الكريم، وبين الأيام العشرة التي خطا فيها الخميني خطواته العملية والحاسمة على أرض الوطن والتي ختمت بنجاح الثورة، والليالي العشر التي أقسم بها الله - جل وعلا - في القرآن (والفجر، وليالٍ عشر) الآيتان ١، ٢ من سورة الفجر.

وكان الخميني قد التقى خلال هذه الأيام بالعديد من الوفود التي كانت تمثل طبقات الشعب، وكلف مهدي بازرگان بتشكيل حكومة مؤقتة، ونصح بختيار بالاستقالة، إلا أن الأحداث تطورت وتلاحقت، وتصدى المواطنون للقوات الحكومية حتى سقط القصر الإمبراطوري واستسلم أفراد الحرس الملكي، واحتل المواطنون الإذاعة والتلفزيون، وأعلنوا انتصار الثورة الإسلامية وسقوط النظام الإمبراطوري وتولت حكومة بازرگان السلطة الفعلية في البلاد.

ومن مظاهر الاحتفال بهذه الذكرى: تشكيل لجان تشرف على تنفيذ برامج الاحتفال في جميع المحافظات الإيرانية، وتتم مناشدة المواطنين بضرورة المشاركة الفعالة في الاحتفال لكي تجدد العهد لأهداف الثورة ولإمام. وتوجه الدعوة إلى عدد من الصحفيين الأجانب للسفر إلى إيران لتغطية هذه الاحتفالات في

كل عام. وتبدأ الاحتفالات في التاسعة والنصف من صباح يوم (١ فبراير - ١٢ بهمن) وهو الوقت الذي وصل فيه الخميني من باريس ويشارك فيها جميع طبقات الشعب وعدد من الضيوف الأجانب، وتدق أجراس الثورة التي تسمى أجراس الفجر في المدارس والقطارات والمصانع والكنائس. وتلقى الخطب التي يشار فيها - عادة - إلى جهاد الخميني ودوره في قيام الثورة، وتستمر الاحتفالات في الأيام التسعة المتبقية، لكن مكان الاحتفال يتغير في كل يوم، ويطلق على كل يوم اسم مختلف عن اليوم الذي سبقه. ويبث التلفزيون برامج خاصة عن عشرة الفجر، وتنتشر الصحف أخبار الاحتفالات، وتقام المسابقات الثقافية ومسابقات قراءة القرآن ومعارض القرآن وكتب العلوم القرآنية، هذا فضلاً عن إقامة المسابقات الرياضية الدولية والمهرجانات السينمائية، وافتتاح المدارس والمشروعات الجديدة في المدن المختلفة، كما تحتفل السفارات والمراكز الثقافية والمدارس الإيرانية بهذه المناسبة في الخارج.

ويحظى آخر الأيام العشرة بالمزيد من الاهتمام، حيث تسير فيه مسيرة حاشدة تثبت - من وجهة نظر الإيرانيين - استمرار الثورة وتؤكد مساندة المواطنين لها ولأهدافها.

والإيرانيون يرون أن مشاركة المواطنين المستمرة في هذه الاحتفالات تذكي روح الثورة في نفوسهم بصفة دائمة، وتذكرهم بالأحداث التي شهدتها هذه الأيام العشرة. وهم يشيرون دائماً إلى أهمية إقامة احتفالات عشرة الفجر، ويرون أن النجاح في إقامة هذه الاحتفالات يعد نجاحاً للنظام ودعمه له، كما يعد دليلاً على قدرة الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقوة خط الإمام، ويرون أن استمرار مثل هذه الاحتفالات استمرار للثورة، وتوقفها توقف للثورة. وتنتشر الصحف مقولة للخميني عن عشرة الفجر وهي: "ولد الإسلام من جديد في عشرة الفجر، وتعد هذه الأيام العشرة نقطة مصيرية في تاريخ إيران".

ج- يوم إعلان الجمهورية الإسلامية (١٢ فروردين ١٣٥٨ / أول إبريل ١٩٧٩م):

أعلنت الحكومة المؤقتة - برئاسة بازرگان - ومجلس الثورة أنه تم تحديد يومى ١٠، ١١ فروردين ١٣٥٨ هـ. ش (٣٠، ٣١ مارس عام ١٩٧٩) لإجراء استفتاء من أجل تحديد نوع النظام في إيران، وقبيل موعد إجراء الاستفتاء بأيام قلائل، وجه آيات الله (شريعتمداري، مرعشي نجفی، شيرازي وکلیایکانی) رسائل إلى أفراد الشعب الإيراني، تحدثوا فيها عن الواجب الديني والوطني لكل فرد مسلم، وحثوا المواطنين على

التصويت لصالح الجمهورية الإسلامية، وأعلنوا أنهم سيدلون بأصواتهم لصالح الجمهورية الإسلامية.

وفي يوم الخميس (٩ فروردين ١٣٥٨/٣/٢٩م) أي قبل إجراء الاستفتاء بيوم واحد، وجه الإمام الخميني رسالة إلى الشعب الإيراني قال فيها إن هذا الاستفتاء سوف يحدد مصير الشعب الإيراني، وإنه إما سيؤدي إلى الحرية والاستقلال، أو إلى التبعية وتكميم الأفواه مثل الماضي، وأوصاهم بضرورة المشاركة الفعالة في الاستفتاء، وبالتصويت لصالح الجمهورية الإسلامية من أجل مصلحة الإسلام ومستقبل إيران وشعبها. وقال: إن جميع طبقات الشعب شركاء في الحقوق الوطنية، تعاونوا مع قوات الشرطة والأمن، الحكومة حكومة إسلامية، والجيش والحكومة ونحن في خدمتكم، أعدكم بأن يكون الجميع أحرار في الحكومة الإسلامية، وبأن يحصل الجميع على حقوقهم المشروعة. فلنتوجه جميعاً إلى صناديق الاقتراع غداً، وسوف أدلى بنفسى برأى، ينبغي أن نتجشم المشاق، حتى نجني ثمار هذه المشاق. الاستفتاء يعني "نعم" و"لا"، وهو ليس انتخاباً، وأنتم أحرار، اختاروا ما تشاءون، واكتبوه، واختيار "لا" لا يعني طلب النظام الملكي أو الجمهوري المطلق أو الديمقراطي أو الأنظمة الأخرى. ونساؤنا لهم حق التصويت وحق الاختيار.

كما قال أثناء اجتماعه في مقر إقامته مع عدد من مواطني مدينة قم: قولوا "نعم"، فأنا سأقول "نعم" وأريد منكم أن تذهبوا - رجالاً ونساءً - وتقولوا "نعم"، ونعم هذه ستضمن الاستقلال لكم ولبلدكم.

وفي اليومين العاشر والحادي عشر من شهر فروردين عام ١٣٥٨ هـ. ش أي بعد أقل من شهرين من نجاح الثورة الإسلامية، توجه المواطنون إلى صناديق الرأي، وصوت ٩٨,٢٪ من المواطنين لصالح الجمهورية الإسلامية (حوالي ٢٠ مليون ممن تتوفر فيهم شروط الإدلاء بأصواتهم). وكانت أغلب الدوائر الانتخابية في المساجد.

وفي عصر يوم الأحد (٢١ فروردين ١٣٥٨ هـ. ش/ ١ أبريل ١٩٧٩م) صدر بيان عن الإمام الخميني أعلن فيه عن إقامة نظام الجمهورية الإسلامية في إيران، وتوجه بالشكر إلى أفراد الشعب لإقبالهم الشديد على الاستفتاء، وعلى التصويت لصالح الجمهورية الإسلامية، وهنا أفراد الشعب بهذا اليوم التاريخي الذي أثبتوا فيه للعالم - شرقه وغربه - وعيهم السياسي والاجتماعي. وقال: إن يوم ٢١ فروردين - الذي هو أول أيام الحكومة الإلهية - من أكبر أعيادنا الدينية والوطنية، ويجب على أمتنا أن تتخذ هذا اليوم عيداً، وتحرص على إحيائه في كل عام.

وهكذا أصبح هذا اليوم عطلة رسمية سنوية، وأطلق عليه اسم: يوم الجمهورية الإسلامية. وقد أجريت أول انتخابات لاختيار رئيس الجمهورية يوم ١٥/١/١٩٨٠ وفاز فيها "أبو الحسن بنى صدر".

ثالثاً: الأعياد والمناسبات القومية:

أ- عيد النوروز:

النوروز من أشهر الأعياد الفارسية القديمة، وهو أهم الأعياد الوطنية الفارسية على الإطلاق، وقد حيكت أساطير كثيرة حول سبب ووقت اتخاذ هذا العيد، كما أن له أداباً وطقوساً خاصة به.

ونوروز اسم مركب من (نو) بمعنى (جديد)، و(روز) بمعنى يوم، أى اليوم الذى تبدأ به السنة الجديدة. وهو بداية فصل الربيع، وأول أيام شهر (فروردين): أول شهور السنة الإيرانية الشمسية.

وتذكر بعض المصادر أن العرب احتفلوا بهذا العيد ويعيد آخره هو عيد المهرجان قبل الإسلام، إلا أن الرسول صلى الله عليه وسلم نهى أهل المدينة عن الاحتفال بهذين العيدين، ودعاهم إلى الاحتفال بعيد الفطر وعيد الأضحى. ولما مر عهد صدر الإسلام، عاد الاهتمام بعيد النوروز فى عهد الدولة الأموية باستثناء فترة خلافة عمر بن عبد العزيز، وفى عهد الدولة العباسية زاد اهتمام الدولة والشعب بهذا الاحتفال.

ولعل هذا العيد هو العيد الوحيد الذى يجمع الإيرانيون بجميع طوائفهم ومذاهبهم وعقائدهم الفكرية والسياسية على الاحتفال به. ومما يذكر أن الاحتفال بهذا العيد يمتد - على المستوى الشعبى - ثلاثة عشر يوماً، ويمتد على المستوى الرسمى - أسبوعاً.

ولعيد النوروز مقدمة هى عيد: (جهاز شنبه سورى) وخاتمه هى عيد "سيزده بدر" وجهاز شنبه سورى: اسم مركب معناه الاصلاحي: الاحتفالات والمراسم التى يقيمها الإيرانيون فى ليلة الأربعاء الأخير من السنة الشمسية. وعادات الشعب الإيراني وتقاليده فى عيد جهاز شنبه سورى عديدة، وأهمها: عادة إيقاد النيران والتعلق والقفز فوقها.

إلا أنه منذ قيام الثورة الإسلامية الإيرانية فى إيران، سعى زعماء النظام الحاكم فى إيران إلى إلغاء أو تقييد عادة إيقاد النيران خشية أن تفتح هذه العادة مجالات تتفد منه العادات والتقاليد المجوسية القديمة ومنها للحوادث التى تنتج عن استخدام الألعاب النارية والمفرقات والمواد الحارقة فى هذه الاحتفالات.

أما عيد "سيزده بدر" فموعده هو: اليوم الثالث عشر من شهر "فروردين" من كل عام. و"سيزده بدر": اسم مركب معناه الإصطلاحي: الثالث عشر خارج

المنزل أو بعيداً عن المنزل، حيث يغادر المواطنون منازلهم فية هذا اليوم، ولو لدقائق معدودات، ظناً منهم أنه يوم مشئوم، وأن خروجهم من منازلهم يطرد الشؤم خارجها. وهم يتوجهون إلى الحدائق والمتنزهات، ويقضون الوقت فى اللهو والمرح.

ب- عيد تأميم صناعة البترول: (٢٩ اسفند ١٣٢٩هـ / ٢٠ مارس ١٩٥٠م):

فى ١٥/٣/١٩٥٠ طرح محمد مصدق، وكان من رموز الجبهة الوطنية وعضواً فى البرلمان الإيراني، مشروع تأميم النفط، وقدم المشروع إلى البرلمان، وكان صيغة القانون عبارة عن: "فى سبيل ضمان سعادة الشعب الإيراني وإزدهاره تقرر بهذا القانون تأميم كل الصناعة البترولية فى البلاد، وستقوم الحكومة الإيرانية بعد الآن باستثمار جميع منابع البترول".

وأصبح قانون التأميم نافذ المفعول بعد أن أقره البرلمان ١٥/٣/١٩٥٠ ومجلس الشيوخ ٢٠/٣/١٩٥٠. وقرر مجلس الوزراء رفع يد بريطانيا عن النفط، وعهد الشاه إلى مصدق برئاسة الوزارة فى ٢٩/٤/١٩٥١ ومضى مصدق فى إجراءات التأميم، وتصاعدت الأزمة بين إيران وبريطانيا، وسقطت حكومة مصدق، وقدم للمحاكمة وصدر عليه الحكم بالسجن ثلاثة أعوام، خفضها الشاه إلى النصف، وبعد خروجه من السجن اعتزل العمل السياسى إلى أن مات فى عام ١٩٦٦.

وبعد أن كانت بريطانيا تسيطر سيطرة كاملة على البترول الإيراني أصبحت الشركات البترولية: الأمريكية والبريطانية والهولندية والفرنسية هى المسيطرة على هذا البترول طبقاً لاتفاقية مدتها ٢٥ عاماً، تؤمّم بعدها صناعة البترول فى إيران وتلغى الاتفاقية.

ومصدّق - فى الواقع - لم يكن بطل معركة التأميم الوحيد، بل شاركه فى ذلك رجل الدين الشهير آية الله الكاشانى. يقول عنه الدكتور/ محمد السعيد عبد المؤمن: "لقد بدأت الحركة الثورية لتأميم البترول فى مدينة قم بزعامة رجل الدين القوى آية الله أبو القاسم الكاشانى عندما أطلق صيحته المشهورة "أيها الكلاب الإنجليز اتركوا لنا بترولنا وأخرجوا من بلادنا"، ثم قام على رأس مظاهرة عارمة قاصداً البرلمان الذى كان يناقش قضية التأميم، وقد ألهمت هذه المظاهرة حماس نواب المعارضة وعلى رأسهم نواب الجبهة الوطنية".

وروى أن آية الله الكاشانى أفتى باسم الدين بأن اتفاقيات البترول الإيرانية- البريطانية تتعارض ونصوص القرآن الكريم، وبأن أى شخص يعارض فكرة تأميم البترول، يكون عدواً للإسلام.

كما لعبت منظمة فدائى الإسلام دورا مؤثرا فى عملية تأمين صناعة النفط ، حيث اغتال أحد أعضائها وهو خليل طهماسبى رزم أرا - رئيس الوزراء - بتكليف من نواب صفوى- رئيس المنظمة آنذاك- لأنه كان معارضا لمسألة تأمين صناعة البترول الإيرانية. وينظر الآن الى نواب صفوى و خليل طهماسبى ورفاقهما على أنهم طليعة الثورة الإسلامية.

ولقد حافظت الحكومات التى توالى بعد نجاح الثورة الإسلامية فى إيران على الاحتفال بهذا لاعيد ، نظرا للتحالف الذى جمع بين القوى الوطنية والقوى الدينية على هدف واحد وهو: قطع دابر التدخل الأجنبى فى إيران. أى التيار الوطنى - بقيادة الدكتور محمد مصدق- والتيار الدينى- بقيادة آية الله سيد أبو القاسم الكاشانى- جمعتهما معركة تأمين صناعة البترول حولها- إلا أن الخلاف دب بين الكاشانى ومصدق لأسباب داخلية وخارجية ، إلا أن تمكنت المخابرات المركزية الأمريكية بالتنسيق مع المخابرات البريطانية من تدمير انقلاب ضد مصدق الذى نجح فى التأميم، وطرد البريطانيين من إيران، وتعيين الجنرال فضل الله زاهدى رئيسا للوزراء ، وعاد الشاه من روما بعد أن كان قد فر إليها ومكث فيها ثلاثة أيام. وهكذا سيطر الأمريكيون على إيران وحلوا محل البريطانيين.. إلى أن قامت الثورة الإسلامية فى عام ١٩٧٩، فقطعت إيران علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، وتزداد هو الخلاف بين البلدين يوما بعد يوم.

المراجع:

- ١- د. إبراهيم حامد المغازى: "أحزان عاشوراء (عن التعزية فى إيران).
- ٢- د. إبراهيم الدسوقي شتا: - الثورة الإيرانية : الجذور - الأيديولوجية. - الثورة الإيرانية: الصراع - الملحمة - النصر.

- عن التشيع والثورة: د. على شريعتى - ترجمة وتقديم ودراسة : القاهرة - الطبعة الأولى ١٩٩٦ .
- ٣- أبو الوفا المرازى: رمضان والأعياد - القاهرة ١٩٧١ .
- ٤- أبو مفلح: إيران (دراسة عامة) - العراق ١٩٨٥ .
- ٥- أحمد أمين: - فجر الإسلام- الجزء الأول - ضحى الإسلام- الجزء الثالث- يوم الإسلام - القاهرة ١٩٥٢ .
- ٦- أحمد عطية: القاموس الإسلامى: المجلد الخامس.
- ٧- أحمد مهابة: إيران بين التاج والعمامة.
- ٨- د. أمين عبد المجيد بدوى: القصة فى الأدب الفارسى.
- ٩- آية الله الخمينى: الحكومة الإسلامية (النسخة العربية).
- ١٠- حسن الأمين: دائرة المعارف الشيعية- المجلد الثالث - بيروت- لبنان.
- ١١- د. طه ندا: الأعياد الفارسية فى العالم الإسلامى.
- ١٢- د. عبد المنعم النمر: الشيعة - المهدي - الدورى الثانى.
- ١٣- فهمى هويدى: إيران من الداخل الطبعة الثالثة- القاهرة ١٩٨٨ .
- ١٤- د. محمد السعيد عبد المؤمن: - مسألة الثورة الإيرانية - القاهرة - ولاية الفقيه بين النظرية والتطبيق.
- الفقه السياسى فى إيران وأبعاده.
- ١٥- على دوائى: نهضت روحانيون إيران - جلددهم - مشهد.
- ١٦- على شريعتى: شيعة .
- ١٧- عدد من الصحف الإيرانية: إطلاعات - جمهورى اسلامى



السيد الطباطبائي: العلامة والمجدد والمفسر (١٣٢١-١٤٠٢ هـ)

ولادته ونشأته:

ولد السيد محمد حسين ابن السيد الطباطبائي في ٢٩ ذي الحجة هـ ١٣٢١ / ١٩٠٣ م، في مدينة تبريز، وقد اشتهرت أسرته منذ القدم بالفضل والعلم والرياسة، وكانت سلسلة أجداده الأربعة عشر الماضين من العلماء المعروفين فيها، توفيت والدته وعمره خمس سنوات، وتوفي والده عندما بلغ التاسعة من عمره، وفي هذه السنة، ذهب إلى المدارس لتعلم القراءة والكتابة والقرآن الكريم والكتب الفارسية المتعارف عليها في ذلك الوقت، كما تعلم فن الخط عند الأستاذ الميرزا علي النقي، ثم باشر بعد ذلك دراسة اللغة العربية والأدب العربي، وأنهى مرحلة السطوح عند الأساتذة المعروفين في مدينة تبريز.

في عام ١٣٤٣ هـ "١٩٢٤ م"، هاجر إلى النجف الأشرف لإكمال دراسته الحوزوية، وبقي هناك إحدى عشرة سنة يحضر دروس الفقه والأصول عند العلماء الكبار آنذاك، أمثال: آية الله النائيني وأبي الحسن الأصفهاني ومحمد حسن الكمباني، ونال في هذه الفترة الوجيزة درجة الاجتهاد.

لم يكتف الطباطبائي بدراسة الفقه والأصول، بل واصل دراسته في العلوم الأخرى، مثل: علم الرجال، والفلسفة، والعرفان، والأخلاق، والرياضيات،

والحساب، والجبر، والهندسة المستوية والمجسمة، وغيرها.

في عام ١٣٥٣ هـ / ١٩٣٤ م، عاد السيد الطباطبائي إلى تبريز برفقة أخيه السيد محمد حسن نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة التي طرأت على حياته، ومارس التدريس فيها بحدود ١٠ سنوات.

بعد هذه الفترة، ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية وما نجم عنها من استقرار القوات الروسية في مقاطعة أذربيجان، وتحسن وضعه الاقتصادي، وجد السيد الطباطبائي في هذه الظروف عوامل مشجعة لاستئناف الحياة العلمية من جديد، فهاجر إلى مدينة قم، وبدأ بتدريس علم التفسير والفلسفة والعلوم العقلية، وهي علوم لم تكن تدرس من قبل في الحوزة، وذلك جنباً إلى جنب مع العلوم الأخرى مثل الفقه والأصول.

شرع منذ سنة ١٣٦٨ هـ بتدريس الأخلاق والعرفان، ثم بتدريس رسالة السير والسلوك المنسوبة للعلامة ببحر العلوم.

أساتذته:

تلقى العلامة الطباطبائي علومه على يد مجموعة من الأساتذة الأفاضل، نذكر منهم: الشيخ محمد حسين النائيني، والشيخ محمد حسن الكمباني في

الفقه والأصول، والسيد حسين البادكوبى فى الفلسفة، وكان له أثر كبير على شخصيته العلمية، ومن أساتذته أيضاً السيد أبو الحسن الأصفهاني فى الفقه، حيث درس عنده عدة سنوات، والميرزا على القاضى الطبائى فى الأخلاق، الذى كان له تأثير عميق على شخصية الطبائى. وقد حصل على إجازة فى الاجتهاد من الميرزا النائنى وإجازات فى الرواية من الشيخ عباس القمى وآية الله حسين البروجردى، وتلمذ أيضاً على الشيخ الكوهكمري، والسيد أبو القاسم الخونسارى، والميرزا على الأيروانى، والشيخ على أصغر الملكى.

طلابه:

درس عند العلامة الطبائى جيل من الطلبة الذين نهلوا من علومه المختلفة، وكان لهم دور بارز فى تنمية العلوم العقلية التى كان العلامة يوليها اهتمامه، نذكر منهم: الشهيد مرتضى المطهرى، الشهيد محمد حسيني البهشتى، الشهيد محمد مفتاح الهمداني، الشهيد على القدوسى، الشهيد محمد رضا السعيدى، آية الله جوادى آملى، الأستاذ محمد تقى مصباح اليزدى، آية الله مكارم الشيرازى، الشهيد مصطفى الخمينى، السيد عبد الكريم الأردبيلي.

مكانته العلمية:

لم يكن العلامة مجتهداً فى العلوم العقلية والنقلية فحسب، بل كان لديه سعة اطلاع واسعة، فكان أديباً وشاعراً ماهراً كتب القصائد الشعرية باللغتين العربية والفارسية، وفناناً بارعاً بالخط، فقد كان خطه جميلاً جداً، وله منظومة فى آداب الخط ضمها إلى أحد مؤلفاته.

طريقته فى التدريس:

كان العلامة الطبائى هادئاً وليناً فى كلامه عند إلقاء الدروس، ولا ينتهى من مطلب من مطالب الدرس إلا بعد أن يقوم بإشباعه بحثاً، وبعبارات قصيرة من دون تشتيت لأذهان الطلاب بكثرة التفرعات، ويقوم بشرح مطالب المادة على أساس الاستدلال والبرهان فى إثبات العلوم النظرية مثل الفلسفة وما شابهها، ويقول السيد الطبائى فى هذا المجال: لا ينبغي الاعتماد على الشعراء والقصص فى إثبات هذه العلوم.

سماته الشخصية:

لا يمكن الإحاطة بشخصية السيد الطبائى، فقد جسّد فى سلوكه كلّ معانى التقوى والأخلاق الحسنة، فكان مخلصاً لله، ودائم الذكر والدعاء، ومما يؤثر عنه، أنه كان مواظباً على أداء المستحبات، ولديه فى شهر رمضان برنامج متنوع موزع بين العبادة والتأليف وقراءة القرآن وقراءة دعاء السحر الذى كان يهتم به

اهتماماً كبيراً، حيث كان يقرأ بحضور أفراد عائلته. كان العلامة بسيطاً متواضعاً فى جميع شئون حياته، فكان يعيش فى مسكن متواضع، وكان يلبس القماش العادى، ومما يؤثر عنه، أنه لم يعتمد طول حياته فى تيسير أموره المعاشية على الحقوق الشرعية، بل كان يعتمد فى سد احتياجاته على واردات قطعة أرض زراعية صغيرة ورثها عن أجداده فى تبريز.

وكان شديد التواضع والاحترام لأساتذته، وبالخصوص أستاذه فى الأخلاق آية الله القاضى الطبائى، كما كان متواضعاً مع طلابه، حيث كان يرفض أن يناديه طلابه بكلمة أستاذ، وكان يقول: أنا وأنتم عبارة عن مجموعة جئنا إلى الدرس لغرض العمل سوية، للتعرف على حقائق الإسلام.

منهجه فى التجديد:

ارتحل العلامة الطبائى إلى قم فى عام ١٣٦٤هـ "١٩٤٥م"، وكانت الحوزة العلمية فيها آنذاك، تشهد بدايات نهضة تصدى لها آية الله العظمى السيد حسين البروجردى، وكانت هذه النهضة بحاجة إلى من يرفدها، ولأجل ذلك، اكتسب حضور العلامة الطبائى إلى قم أهمية خاصة فى تبلور تلك النهضة الفكرية القوية التى شهدتها فى النصف الثانى من القرن العشرين، وإشعال جذوتها، وهذا ما عبّر عنه بقوله: "عندما قدمت إلى قم، أمنت النظر وتفحصت الواقع بحثاً عما تحتاجه الحوزة فى ذلك الوقت، فوجدت أنه أهم ما ينقص الحوزة وبرامجها الدراسية تفسير القرآن والبحوث العقلية، ولهذا باشرت بتدريس التفسير والفلسفة، مع أن تفسير القرآن لم يكن ينظر البعض علماً يحتاج إلى تحقيق وتأمّل، بل وغير لائق بمكان له الانشغال به عن الفقه والأصول، حتى إن البعض كان يعتبر تدريس التفسير والانشغال به دليلاً وعلامة على قلة المعلومات. على أى حال، لم أتخذ ذلك ذريعة أو مبرراً مقبولاً أمام الله تعالى لأن أتنازل عن مشاريعي، بل على العكس، واصلت الطريق حتى تمخض عنه تفسير الميزان".

ولم تكن الفلسفة أحسن حالاً من التفسير، ولئن كان التفسير درساً قليل المنزلة فى عُرف البعض، فإن الفلسفة كانت تواجه العقبات، وما إن باشر السيد الطبائى بتدريس الفلسفة وجعل مادة درسه كتاب الأسفار، انطلاقاً من تشخيصه لمسئوليّاته والدور الذى ينبغي القيام به فى مواجهة النزعات المادية التى غدت تغزو المسلمين، والفلسفات الغربية التى انبهر بها أبناءهم، حتى برزت جهود تحاول إيقافه، حيث أوغر البعض صدر آية الله البروجردى، وأخذوا يقربون إليه فكرة تعطيل هذا الدرس المهم الذى كان يحضره مئة

طالب، وفجأة أبلغ السيد الطباطبائي بخبر قرار قطع رواتب الطلبة الذين يحضرون عنده، وهنا أخذت الحيرة منه مأخذاً كبيراً، بين الاستمرار في الدرس وما يترتب على ذلك من سلبيات كبيرة، وبين تعطيله الذي يعنى تعطيل الوظيفة الإسلامية. وفي هذه الأثناء، أرسل آية الله البروجردى موفداً عنه إلى السيد الطباطبائي مع رسالة تحريرية يذكر فيها أن سماحته - أي السيد البروجردى - كان يدرس الأسفار في أصفهان مع زملاء خفية، وأن طرح مثل هذا الدرس بشكل علني أمر لا مصلحة فيه، وبعد قراءته للرسالة، أجاب السيد الطباطبائي عليها شفهاياً للموفد، بأنه ليس عاجزاً عن تدريس الفقه والأصول، وأنه جاء من تبريز إلى قم لتصحيح ما تسرب إلى أذهان الطلبة ولمواجهة الماديين وغيرهم، وأن عصرنا الحاضر يختلف عن العصر الذي كانت تدرس فيه الأسفار بشكل خفي، إذ لم تكن آنذاك فلسفات مضادة توجب إقحام الحوزة في العلوم العقلية، وشفع هذه الإجابة برسالة تحريرية إلى آية الله البروجردى قال فيها: "إن مواصلي لهذا الدرس نابعة من تشخيصي لمسؤولية شرعية لسد نقص ضروري ألمسه داخل المجتمع الإسلامي، ولكنني في الوقت نفسه، ونظراً إلى أنني لا أجزى لنفسي مخالفة توصياتكم باعتباركم زعيم الحوزة وقائد المجتمع الشيعي، فإنني ألزمت نفسي بالطاعة لما تصدرونه من حكم، حتى لو أدى ذلك إلى تعطيل الدرس، وإنني سأعتمد حكمكم مبرراً لي أمام الله تعالى للتخلي عن هذه الوظيفة التي شخصتها، أما إذا كان رأيكم غير هذا، فإنني سأواصل الدرس".

وإثر هذه الرسالة المفعمة بالأخلاق الرفيعة وروح المسؤولية، استجاب آية الله البروجردى لرغبته وأجازه بالاستمرار في درسه.

وفي جانب آخر، يؤكد العلامة في بحوثه نقطة مهمة، وهي أن الدين والعقل لا يفترقان، ويجب الرجوع إلى القرآن الكريم والوحي في الحالات التي تعجز فيها العقول عن التوصل إلى الحقائق، ولذلك كان من اهتماماته:

- الاهتمام بالقرآن الكريم وطرح تفسير جديد له يحرص على الأصالة ويتسم بالعصرية والعمق والاستيعاب في آن واحد، وبشكل يناسب مكانة القرآن الكريم كمصدر وحيد وخالد لهداية الإنسان في الفكر والسلوك، وهذا ما لحظه العلامة الطباطبائي في تفسيره "الميزان" الشهير، وقد تميز هذا التفسير بأنه يختزن قوة علمية متعمقة في البحث، مع السهولة واليسر والبعد عن التشدد، والتخفف من المذهبية الخاصة إلى حد بعيد، والرجوع إلى القرآن نفسه

بتفسير بعضه ببعض، والنأي به عن الأقوال التي لا تصح من الروايات الكثيرة المختلفة، وعن الآراء التي ترجع إلى تأويل آياته حتى توافق نظراً علمياً، أو تقليداً مذهبياً، أو أصلاً كلامياً، أو فلسفة خاصة، أو تجديداً حديثاً.. إلى غير ذلك مما تلحظه بعض التفاسير القديمة والحديثة.

ومما قاله في بيان منهجه: "تفسر القرآن بالقرآن، ونستوضح معنى الآية من نظيرتها بالتدبر المندوب إليه في نفس القرآن، ونشخص المصاديق، ونتعرفها بالخواص التي تعطىها الآيات، كما قال تعالى: {ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء} [النحل: ٨٩]، وحاشا أن يكون القرآن تبياناً لكل شيء ولا يكون تبياناً لنفسه، وقال تعالى: {هدي للناس وبينات من الهدى والفرقان} [البقرة: ١٨٥] [وقال تعالى: {وأنزلنا إليكم نوراً مبيناً} [النساء: ١٧٤] وكيف يكون القرآن هدى وبيناً وفرقاناً ونوراً مبيناً للناس في جميع ما يحتاجون، ولا يكفيهم في احتياجهم إليه، وهو أشد الاحتياج؟ وقال تعالى: {والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا} [وأي جهاد أعظم من ذلك الجهد في فهم كتابه، وأي سبيل أهدى إليه من القرآن؟".

ومن أبرز مزايا هذا التفسير، أنه يعنى بعد شرح الآيات وبيان معناها، يبحث الموضوعات الهامة، والقضايا التي كثيراً ما شغلت الأذهان في القديم والحديث، بحثاً مستمداً من آيات القرآن نفسها، كما أنه بحث بحثاً جيداً في إعجاز القرآن من جهاته المختلفة، في بلاغته وقوة أسلوبه، وتحديه بالعلم، وبالإخبار عن الغيب، وبمن أنزل عليه القرآن، وبعدم الاختلاف فيه.

ثم تحدث عما يثبت القرآن من قوانين وسنن كونية، كتصديقه لقانون العلية العامة، وإثباته ما يخرق العادة، ومن كون المؤثر الحقيقي في الأشياء بتمام معنى الكلمة ليس إلا الله عز سلطانه، ومن أن القرآن يعد المعجزة برهاناً على صحة الرسالة لا دليلاً عامياً، إلى غير ذلك من الجزئيات الهامة التي تضمنها هذا البحث الدقيق.

- صقل وتجذير الفلسفة الإسلامية وتمكينها من الوقوف على قدميها أمام تحديات الفكر الغربي، وذلك من خلال التأكيد على درس الفلسفة في الحوزة، وتربية عدد من العلماء، وتأليفه ما يزيد على العشرة كتب في الفلسفة والعقيدة، يأتي في مقدمتها كتابه "أصول الفلسفة" الذي وضعه في خمسة أجزاء طبعت مع تعليقات قيمة لتلميذه البارز الشهير آية الله مرتضى المطهري.

التأليف: قدّم العلامة الطباطبائي للمكتبة الإسلامية "٢٥" رسالة وكتاباً ودورة، كتفسير الميزان ذي العشرين جزءاً، وذلك في عدة مجالات من المعرفة الإسلامية، كالتفسير والفلسفة، والعقائد والتاريخ والحديث والفقه والأصول وعلوم القرآن والعرفان والثقافة الإسلامية العامة، إضافة إلى الرياضيات.

إيصال الفكر الإسلامي الأصيل إلى أوروبا، كما في المحادثات التي أجراها سماحته مع المستشرق الفرنسي هنري كوربان، والتي بدأت سنة ١٣٧٨هـ "١٩٥٨م"، وتواصلت أكثر من عشرين عاماً، وكانت اللقاءات تجري في طهران، وكان سماحته يسافر إليها من قم في الشهر مرتين، ويفضلها اقتراب كوربان من المذهب الإمامي، ودون المحاورات ونشرها في بلاده كما نشر فكر التشيع، ووصل الأمر بهنري كوربان إلى أن يقرأ الصحيفة السجادية ويكي.

تخريج جيل من العلماء والأساتذة والمفكرين والكتاب الذين لعبوا أدواراً فكرية وسياسية رفيعة جداً، أمثال آية الله الشهيد المطهرى وآية الله البهشتي، والإمام موسى الصدر، وآية الله ناصر مكارم الشيرازي، والشيخ الشهيد محمد مفتح، وآية الله السيد عبد الكريم الأردبيلي، والشيخ محمد تقى مصباح، وآية الله جوادى آملی، وآية الله حسن زاده آملی وآخرين.

الطباطبائي وعصره:

كان كتابه "أصول الفلسفة" معالجة لظاهرة معاصرة طرأت على المجتمع الإسلامي، وهى الانجراف وراء تيار الفلسفة الغربية.

وكتابه "المرأة فى الإسلام" كشف عن استمرار الظلم الأوروبى القديم للمرأة، وتواصله من خلال الظلم الحديث لها، وكيف أن موقف الحضارات القديمة والجديدة من المرأة يقع بين الإفراط والتفريط.

أما "نظرية السياسة والحكم فى الإسلام"، فإنه على صغره يوضح مدى تعاطى العلامة الطباطبائي مع عصره، إذ عالج "قدس سره" فيه مسألة الحكم معالجة أصيلة، مقارنة بين الإسلام والنظم الوضعية، مشيراً إلى إيجابيات الإسلام فى الحكم والسياسة ومساوئ الأنظمة الوضعية المتمثلة بالديمقراطية والديكتاتورية اللتين يعتبرهما وجهين لعملة واحدة.

دوره فى نجاح الثورة الإسلامية:

منذ نهضة الإمام الخميني فى إيران وما بعدها، كان للعلامة دورٌ كبير فى المشاركة مع كبار علماء الحوزة فى اتخاذ القرارات للتصدي لنظام الشاه، واشترك بإصدار العديد من البيانات التى استتكرت مواقف

النظام الملكى السابق.

أما عن دوره بعد نجاح الثورة الإسلامية وقيام الجمهورية الإسلامية، فإن سوء أوضاعه الصحية لم تسنح له بأداء دوره تجاه الثورة، لكننا يمكن أن نقول: إن للعلامة الطباطبائي الدور الكبير فى تحقيق أهداف الثورة ونجاحها.

شعره:

للعلامة اطلاع واسع فى اللغة الفارسية وأدبها، وقد نظم الشعر بالفارسية، وله قصائد معروفة تم نشرها فى المجالات العلمية المختلفة، وهذا مطلع إحدى قصائده العرفانية بالفارسية:

همى كويم وكفته أم بارها بود كيش من، مهر دلدارها

من مؤلفاته:

تفسير الميزان: وهو كتاب فريد فى نوعه بتفسير القرآن الكريم، ويعتبر من التفاسير المعاصرة، رسالة فى المبدأ والمعاد، حاشية على كفاية الأصول، سنن النبى صلى الله عليه وآله، الشيعة فى الإسلام، القرآن فى الإسلام، بداية الحكمة ونهاية الحكمة، الوحي، رسالة محمد صلى الله عليه وآله فى المنهج الإسلامى، حاشية على كتاب الأسفار للملا صدرا، رسالة فى الحكومة الإسلامية، رسالة فى النبوة، رسالة فى الولاية، على والفلسفة الإلهية، رسالة فى علم النبى صلى الله عليه وآله وسلم، هذا بالإضافة إلى العديد من الكتب فى مختلف الموضوعات.

كما له عشرات المقالات المنشورة فى المجالات العلمية المختلفة، وكثير من التقارير والمقدمات المكتوبة لبعض الكتب المعروفة، مثل: المراقبات، وتفسير العياشي، ووسائل الشيعة، وله كذلك خمسون مخطوطة فى مكتبته الخاصة موجودة الآن عند ورثته.

مما قيل فيه:

قال فيه الإمام الخميني: كان العلامة من كبار علماء الإسلام ومن الفلاسفة البارزين فى العالم الإسلامى، ويمكن اعتباره مفخرة من مفاخر الحوزات العلمية، فقد كان لتأليفاته القيمة فى التفسير والفلسفة والفقه والأصول وغيرها دور مهم فى خدمة العلوم الإسلامية.

وفاته:

توفى العلامة الطباطبائي بتاريخ ٢٨ محرم ١٤٠٢ هـ، بعد أن قضى ثمانين سنة فى خدمة العلوم الإسلامية بصورة عامة، وعلوم شيعة آل البيت بصورة خاصة، ودفن إلى جوار مرقد السيدة المعصومة فاطمة بنت الإمام موسى بن جعفر (الكاظم) عليه السلام فى مدينة قم المقدسة.

الموقف الإيراني من العدوان الإسرائيلي على لبنان

■ د. السيد عوض عثمان

خبير في الشؤون العربية

والإقليمية على حد سواء. أي أن سوريا وإيران هما أكبر المستفيدين من الصراع الجارى، ولهما دور حيوى فيه، قد لا يكون سهلاً الإمساك به لعدم وضوحه في كثير من الأحوال. كما أن الهجمات التي تشن على إسرائيل تم الإعداد لها جيداً في طهران وسوريا ولهما مصلحة في ذلك، حيث إنهما من أكثر الراغبين جراً توسيع نطاق الحرب. وتتمادى وتمضى هذه الاتهامات إلى أن ما يقوم به حزب الله ضد إسرائيل يكشف عن أن الحزب ينفذ بالتأكيد غالبية القرارات المحورية السياسية التي ترسمها القيادات الدينية الإيرانية، ولا يمكن تصديق أن الحزب لم ينل موافقة طهران قبل الإقبال على تلك الخطوة المحفوفة بالمخاطر. وللدلالة على ذلك فإن توقيت تلك العملية يخدم هدف طهران الأساسى بتحويل الانتباه العالمى حول ملفها النووي، والذي بات يعاني جموداً حالياً بعد رفضها وقف تخصيب اليورانيوم، ورد الدول الغربية عليها بتحويل ملفها النووي مجدداً إلى مجلس الأمن، لاسيما وأن اجتماع مجموعة الدول الثماني، والذي عقد في سان بطرسبورج، كرس فعالياته لمعالجة العدوان الإسرائيلي على لبنان، وأهمل مناقشة الملف النووي الإيراني، كما تهدف طهران من تلك الأزمة إلى تحويل الأنظار أيضاً عن الدور الذي تقوم به في العراق، وسط اتهامات بأن حزب الله هو ذراع لإيران وسوريا في دعم الفوضى بالعراق، وأن الحزب مسئول عن الكثير من أحداث "العنف" التي تقع في العراق بمشاركة سوريا وإيران نتيجة لدوره في تدريب وتسليح "المتمردين" السنة، ودعمه العلنى "للعنف" بالعراق عبر رعايته لمؤتمر عقد مؤخراً للبعثيين والمسلحين السنة، الأمر الذي جعل واشنطن تسارع بانتقاد سوريا وطهران وتحملهما مسؤولية ما يحدث في لبنان والهجمات على إسرائيل.

وفي السياق ذاته، هدد مرشد الثورة الإسلامية في نهاية عام ٢٠٠٥، بأن بإمكان إيران تجنيد آلاف المقاومين في هجمات ضد إسرائيل والولايات المتحدة، ولا تتردد إيران في إعلان الدعم العلنى لسوريا و "حزب الله"، وتهدد باستخدام أسلحة كيميائية قد تصل إلى حدود الكيان الصهيونى. أيضاً

تلحظ عين المراقب السياسى أن الموقف الإيراني، مثلما هو حال سوريا، على وجه الخصوص، يتعرض إلى حملة ضارية من التشويه المتعمد واتهامات حادة بأن ما يدور على الساحة اللبنانية قد تم الإعداد المسبق له وتخطيطه في طهران ودمشق، ويجرى تنفيذه بواسطة حزب الله، ولتحقيق غايات لا تصب في المصلحة الوطنية العليا اللبنانية، وإنما وفق "أجندة" إيرانية وسورية تتعلق بتعقيدات الملف النووي الإيراني وتحويل الأنظار أيضاً عن الدور الإيراني في العراق، والمحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة سوريا على خلفية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق، رفيق الحريري. وبالتالي فإن جملة من التساؤلات تطرح نفسها، في الصدارة منها، ما هو الموقف الإيراني الفعلى والحقيقى تجاه لبنان وما يدور فيه من عدوان صهيونى همجى ومدمر، وتعبيرات هذا الموقف، وخصوصية الاتهامات الموجهة لإيران وسوريا والمقصود منها ؟

أولاً : طبيعة ومقصودية الاتهامات ضد إيران :

نالت إيران القسط الأكبر من حملة التحريض وتعتمد التشويه وصناعة الرأى العام، من حيث إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية بدعمها المقاومة الإسلامية في فلسطين ولبنان إنما تستهدف جعل "حركة حماس" و "حزب الله" بمثابة أداتين لفرض القوة الإيرانية في المنطقة وفى معادلة الطموحات الإيرانية كدولة إقليمية عظمى تمتلك قدرات نووية، بما يمثل تهديداً رئيسياً لأمن ووجود الكيان الصهيونى وخوض "حروب بالوكالة" لصالح إيران وسوريا وبدعمهما يتم وضع المنطقة على حافة الهاوية وحرب كبرى، يسقط لبنان ضحيتها ويدفع ثمناً فادحاً. ويتم التردد في الدوائر الأمريكية والبريطانية وبالطبع الإسرائيلية بصورة شبه يومية أن إيران وسوريا مسئولتان عما أصاب المنطقة من تدهور في الأوضاع. وتشير المعلومات إلى أن إيران شاركت بصفة رئيسية وأسهمت في تأسيس "حزب الله" عام ١٩٨٢، وواكبت تنامي قوته عبر أكثر من عقدين بتأمين وتقديم السلاح والدعم المالى والسياسى، حتى أصبح قوة سياسية وعسكرية وطقراً ورقماً صعباً في المعادلة اللبنانية

الرئيس الإيراني أحمدى نجاد خلال مؤتمر لدول الجوار العراقى الذى رعته بلاده فى مطلع يوليو ٢٠٠٦، صرح بأن وجود إسرائيل لن يؤدى إلا لمزيد من تعاسة ومعاناة شعوب المنطقة، محذرا من أن غضب تلك الشعوب قد يؤدى إلى انفجار سريع لا حدود له فى المنطقة. وتبرز مؤشرات وزارة السياحة اللبنانية من أن عدد السائحين الإيرانيين إلى لبنان بلغ نحو ٨٨٨, ٦٠ سائحا فى النصف الأول من عام ٢٠٠٦، تذهب الاتهامات إلى أن بينهم قيادات من الحرس الثوري. بل أن "عماد مغنية" رئيس العمليات فى حزب الله قدم من إيران إلى لبنان بعد زيارة قام بها لسوريا بصحبة الرئيس الإيراني أحمدى نجاد. إضافة إلى اتهامات إسرائيلية تحدثت عن أن عسكريين إيرانيين يساعدون مقاتلى حزب الله، مما دفع المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، حميد رضا آصفى، إلى نفي هذه الاتهامات والتي تؤكد أن "ترسانة" المقاومة، وبحسب أشهر المحللين العسكريين فى إسرائيل زئيف شيف، من صواريخ الكاتيوشا التى يُقدر عددها بحوالى عشرة آلاف، إضافة إلى الصواريخ الإيرانية الصنع موجهة ومضادة للدروع مزودة بحشوات مزدوجة لتدمير الدروع الحديثة. والمعلوم أن إيران تصنع صواريخ تعتبر نسخا من الصواريخ الأمريكية طراز "تاو" و"دراغون" تحت أسماء أخرى وهى "طوفان" و"صاغي". كما تصنع صاروخا آخر مضادا للدروع تحت اسم "رعد" وهو نسخة من الصاروخ الروسى الصنع طراز "ساغر"، وهى الصواريخ بعيدة المدى التى كشف عنها "حزب الله" مثل صاروخ "رعد-٢" وهو الصاروخ الإيراني "شاهين-٢" من عيار ٢٢٣ ميللمترا. كما أن الصواريخ "رعد-٢" و"٤"، فيرجح أن تكون صواريخ إيرانية طراز "فجر-٣" و"فجر-٥"، والتي يصل مداها إلى ٧٥ كيلومترا. ويبقى الخوف الأكبر لإسرائيل وهو إمكان امتلاك "حزب الله" صواريخ إيرانية من طراز "زلزال" قادرة على ضرب تل أبيب. وكان زئيف شيف قد نقل عن مسئولين عسكريين إسرائيليين أن الصاروخ الذى سقط على محطة قطار حيفا هو من طراز "٢٢٠ ميللمترا" وطور أخيرا فى المصانع السورية وأدخل حديثا فى الخدمة فى صفوف الجيش السوري ما يدل على أن سوريا بدأت تعتبر حزب الله جزءا من قواتها العسكرية.

والمحصلة، تكوين "محور عسكري" يتكون من حماس وحزب الله وإيران وسوريا، تعتبر طهران المحرك الرئيسى له وللحرب الدائرة حاليا. ومما له صلة فإن توقيت عملية "الوعد الصادق" فى ١٢ يوليو ٢٠٠٦، تضمنت وفق هذه الاتهامات والتي توافقت مع رؤية وتصريحات قوى ١٤ آذار التى لا تخفى تبنيها للأجندة الأمريكية تحقيق مصالح غير لبنانية لجهة السعى لتخفيف الضغط العسكرى الإسرائيلى عن حركة "حماس" فى غزة والضفة بعد تلقى تقارير تتحدث عن وضع فلسطينى متردٍ قد يصل إلى واحد من

أمريين: إما سقوط حكومة إسماعيل هنية عسكريا، وإما القبول بتسوية سياسية مجانية تعيد الجندي الأسير إلى دياره، وتوقف إطلاق الصواريخ فى اتجاه إسرائيل، وهما أمران يعنيان تماما انتهاء المقاومة الفلسطينية والدور السوري - الإيراني فى فلسطين. وبالتالي، فتح جبهة جديدة فى الشمال لتشتيت القوة العسكرية الإسرائيلية ومنعها من اجتياح غزة.

ثانياً : تعبيرات رد الفعل الإيراني :

فور العدوان والحرب الإسرائيلية المفتوحة على لبنان، وتدمير كل ما هو لبناني : من بشر وشجر وحجر، شدد المرشد الأعلى للثورة الإسلامية فى إيران، آية الله على خامنئى على " أن حزب الله لن يتخلى عن سلاحه لأنه يتمتع بدعم الشعب اللبنانى الذى يضمن المقاومة، لأن سواعد المقاومة هى المسئولة عن عدم السماح للصهاينة بأن يفعلوا ما يشاعون وقتما يشاعون فى لبنان". وأشاد " بحزب الله " وكفاحه ضد " الورم الخبيث " الصهيونى فى المنطقة على خلفية الجرائم والفظاعات التى شهدتها الأسابيع الأخيرة وانتهاك القيم الإنسانية فى فلسطين ولبنان، مما يثبت مجدداً أن وجود الصهاينة فى المنطقة يشكل كياناً شريراً وشرطانياً. وبالتداعى المنطقى، أعلنت إيران، بقوة ووضوح، إدانتها للعدوانية الإسرائيلية على لبنان والمقاومة، وعرض الدعم الإنسانى والمعنوى للبنان وسوريا ورفضها وعدم خشيتها من التهديدات والاتهامات الموجهة إليها، كما أكد الرئيس الإيراني، محمود أحمدى نجاد أن " إسرائيل لا تملك القدرة على النيل من إيران "، و " لا يمكن للنظام الصهيونى، على رغم طبيعته الهمجية والإجرامية وحماته الغربيين، حتى أن ينظر شزرا إلى إيران ". كما دعا وزير الخارجية الإيرانية، منوتشهر متقى، المجتمع الدولى والأمم المتحدة لوقف الجريمة ضد الإنسانية فى لبنان. وانتقدت إيران الرئيس الأمريكى، جورج بوش، بسبب إعلانه أن لإسرائيل "الحق فى الدفاع عن النفس"، معتبرة أن الولايات المتحدة تلعب دورا مدمرا باستخدام "الفيتو" - حق النقض - فى مجلس الأمن، وبتشجيعها للجرائم الإسرائيلية، داعية الإدارة الأمريكية إلى " تصحيح موقفها الخاطئ ".

وعلى خلفية تصريحات الرئيس الأمريكى من تشجيع حكومة أولمرت على " محاسبة سوريا "، وتصريح شيمون بيريز بأن " هناك ضرورة كى تتحمل سوريا المسئولية " وطلبه مساعدة " المجتمع الدولى على ممارسة الضغوط على دمشق " إلى حد التهديد بتوسيع نطاق الحرب بمهاجمة سوريا والتي أكدت أنها سترد على أى عدوان، بموجب اتفاق الدفاع المشترك، وأن أى هجوم إسرائيلى على سوريا سيقابل بـرد مباشر لا حدود له لا بالزمن ولا بالأساليب"، أكد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، حميد رضا آصفى، إن

إيران "تقف إلى جانب الشعب السوري"، آملاً ألا ترتكب إسرائيل خطأ مهاجمة سوريا لأن هذا النظام سيتحمل خسائر لا يمكن تقديرها في حال اتسع نطاق النزاع". وأضاف آصفى: "قدمنا ولا نزال نقدم دعمنا المعنوي والإنساني لسوريا ولبنان". ودخلت إيران، في ١٦ يوليو ٢٠٠٦، بقوة على خط المواجهات التي يشهدها لبنان، مجددة دعمها "حزب الله" ورفضها المساعي الأمريكية - الإسرائيلية "نزع سلاحه" ورؤيتها أنه قادر على الصمود وتحقيق إنجازات عسكرية، شرط أن تتوافر الأرضية الداخلية للتضامن بين اللبنانيين، واستعداد طهران لإعادة بناء كل ما دمرته الاعتداءات الإسرائيلية ضد المنشآت المدنية مهما بلغ حجمها. وعلى خلفية تنديد الرئيس الإيراني بصمت الأمم المتحدة ودعم بعض الدول الغربية للفظائع الإسرائيلية التي ترتكب في لبنان وفلسطين، داعياً إلى عقد اجتماع طارئ لمنظمة المؤتمر الإسلامي لبحث وضع حد للعدوان "الإسرائيلي"، فيما أكد مسئولون في طهران أن الجيش الإيراني لن يدخل الحرب في لبنان. وأكد المتحدث باسم الحكومة الإيرانية غلام الهام أن تبادل الأسرى هو الطريق المعقول لإنهاء المواجهات الحالية في لبنان وفلسطين، وسيحل الأمن في المنطقة في حال توقف الجرائم الإسرائيلية وتبادل الأسرى، ووصف الكيان الصهيوني بأنه مختلق وغير شرعي في المنطقة، "وهو لا يلتزم بما يعد ويقول، ويمر بأزمة هوية ومشكلات داخلية". ومما له صلة، اعتبر الرئيس الإيراني محمود أحمدى نجاد أن زوال "إسرائيل" بات قريباً. وقال أمام حشد من التعبويين في مشهد "إن الصهاينة أشعلوا الحرب من أجل إبادة الآخرين، ولإنقاذ أنفسهم"، لكنه استبعد أن تنتهي هذه الحرب مثل كل مرة، وأشار إلى أن "الإسرائيليين" ارتكبوا خطأ فادحاً لأنهم انتخبوا أسوأ زمان ومكان وظرف لإشعال الحرب. وشدد أحمدى نجاد على أن إزالة الكيان الصهيوني من المنطقة بات قريباً، وستفرح الشعوب في كل العالم بهذا الزوال لدولة نشأت على الأكاذيب واستمرت بالعدوان. وأشار في ٢٣ يوليو ٢٠٠٦ إلى أن الصهاينة اتخذوا قراراً بالقضاء على أنفسهم عبر أسوأ قرار اتخذوه وذلك بشنهم الحرب على لبنان. وأوضح أحمدى نجاد في كلمته خلال ملتقى مدراء التربية والتعليم في جميع أنحاء البلاد الذي عقد بطهران أن هذا الهجوم تم الإعداد له مسبقاً بهدف إنقاذ الكيان الصهيوني. وبين أن تصورات المحتلين الصهاينة كانت تقوم على فكرة خلق مستفس جديد لهم في المنطقة عن طريق القيام بهذه الاعتداءات لكنهم ارتكبوا خطأ جسيماً. وأدان رئيس الجمهورية الجرائم الصهيونية الأخيرة وقتل الأبرياء والعزل في لبنان وفلسطين معتبراً بريطانيا وأمريكا تشتركان في جميع جرائم هذا الكيان وعليهما أن يردوا على تساؤلات شعوب العالم. وأعرب عن دهشته لرفض مجلس الأمن قبول وقف إطلاق النار في لبنان وقال "إن هذه القضية تعتبر من

عجائب الدهر". ووصف الكيان الصهيوني بأنه افتقد إلى المصداقية، ونصح هذا الكيان بلملمة أطرافه والخروج من المنطقة. وحذر رئيس الجمهورية الكيان الصهيوني قائلاً "في غير هذه الحالة ينبغي أن يدرك أنه سيحترق بالنار نفسها التي أشعلها في لبنان وأن شعوب المنطقة ستقضى على ثورة الظلم".

من ناحية أخرى، طلب المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، حميد رضا آصفى، من الأمين العام للأمم المتحدة بذل جميع جهوده لوقف جرائم الكيان الإسرائيلي في لبنان، مؤكداً أن إيران تستخدم نفوذها لحل أزمة النزاع في لبنان، وتشاور مع البلدان الإسلامية والعربية الهامة وكذلك مع بعض البلدان الأوروبية. ولكن ينبغي على كوفي أنان أيضاً بذل الجهود في الأمم المتحدة بهدف وقف اعتداءات الكيان الصهيوني. وأكد أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تستخدم ما لديها من طاقات لحل هذه الأزمة بصورة تضمن حقوق اللبنانيين. وحول موقف أمريكا بشأن دور إيران ودعمها حزب الله في لبنان قال إن طريقة عمل المسؤولين الأمريكيين أكدت منذ البداية أن ما يطلقونه من تصريحات حيال إيران وحزب الله إنما هو بهدف التغطية على جرائم الكيان الصهيوني في لبنان. وأوضح أن أمريكا تستخدم الأمم المتحدة ومجلس الأمن كأداة وأن هذا البلد ينقض قرارات مجلس الأمن خلافاً لرغبة المجتمع الدولي.

ثالثاً: رؤية تحليلية لأبعاد الموقف الإيراني :

يمكن الإقرار، بدايةً بأن الموقف الإيراني جاء استمرارية واتساقاً موضوعياً مع ثوابته ومنطلقاته ورؤيته الاستراتيجية، وكان ولا يزال، ورغم التشويه المتعمد وحملات التحريض، متمائزاً وقوياً في إدانته للعدوانية الإسرائيلية، وللتأمر الأمريكي الذي يوفر كل أشكال الدعم والاسناد، والضوء الأخضر والفترة الزمنية الكافية لتحقيق الهدف المركزي من هذا العدوان، والذي يعد عملية مبيتة وخطوة معدة سلفاً لتصفية حسابات مع لبنان، على خلفية الهزيمة الإسرائيلية والهولة للانسحاب، بصورة مخزية، ودون قيد أو شرط، في مايو ٢٠٠٠، بفضل ضربات المقاومة وصمود الشعب اللبناني واحتضانه لقوى وخيار المقاومة. وترى القيادة الإيرانية أن العدوان الإسرائيلي البربري يتعدى في أبعاده مسألة رد فعل تلقائي لأسر جنديين إسرائيليين، ولكنه وثيق الصلة بتواصل توظيف المعطيات والبيئة الدولية والإقليمية لصالح تنفيذ القرار "الدولي" ١٥٥٩، حيث إن إسرائيل ترى أن الهدف المركزي من هذا العدوان هو تنفيذ هذا القرار بالقوة، خاصة ما ينص على نزع سلاح "المليشيات" اللبنانية وغير اللبنانية، في إشارة إلى حزب الله والمجموعات الفلسطينية المسلحة، عبر توجيه ضربات عسكرية قاصمة للقدرات العسكرية لحزب الله وتدمير بنيته التحتية، واستئصال وجوده وحله

وتفكيكه وحظر إعادة تسليحه، وبمائه في صورة حزب سياسي وخلق بيئة مواتية لتأليب الرأي العام ضد المقاومة، وتحميل حزب الله مسؤولية ما تدمره إسرائيل، بهمجية ومنهجية منظمة في آن للبنان وإعادته عشرات السنين للوراء. ومما لاشك فيه، أنه على خلفية اغتيال رفيق الحريري، تم تكثيف الضغوط لفصل المسار السوري وتلازمه مع المسار اللبناني، وإنهاء الوجود وخروج القوات السورية من لبنان، بدعوى إنهاء الوصاية وتحقيق الاستقلال، مما أثر بشكل جوهري على المعادلات الداخلية اللبنانية والإقليمية " لحزب الله " فبعدما كانت سوريا لا تؤمن الغطاء السياسي الرسمي اللبناني لعمليات "حزب الله" في الجنوب، بات الحزب مضطراً لتوفير هذا الغطاء السياسي بنفسه، مما استوجب واستهدف إعادة الاعتبار إلى دور المقاومة بعد حملة الانتقادات والاستهدافات ضدها من قوى ١٤ آذار، التي فشلت في نزع سلاح الحزب رغم اعتقادها بأن إخراج سوريا من لبنان بمقدوره أن يتكفل ميزان القوى السياسي الداخلي اللبناني بنزع هذا السلاح، لأن بقاء سلاح حزب الله يشكل عقبة في طريق إنتاج نظام سياسي قادر على التكيف مع متطلبات " الأجندة الأمريكية، ومسعى الفصل بين " الدولة اللبنانية " و "حزب الله"، لاسيما بعد أن سحبت الحكومة اللبنانية عقب العدوان، وللمرة الأولى منذ الشروع باتفاق الطائف في ١٩٩٠ "بساط الشرعية" الذي كانت تسبغه على المقاومة أمام المجتمع الدولي، وعزتها إلى حد كبير من الغطاء السياسي، بفعل ضغوط أمريكية وغربية وإقليمية مباشرة على "الأكثرية" النيابية والوزارية، واستغلال وتوظيف ما تمارسه آلة الحرب الإسرائيلية المدمرة، من قصف البنية التحتية اللبنانية وأهداف مدنية أخرى خارج مناطق انتشار "حزب الله" والقوى المؤيدة له وذلك من أجل تصعيد الضغط على الحكومة اللبنانية والفئات اللبنانية الأخرى لتوسيع الانشقاق داخل الصف اللبناني، ودفع غالبية اللبنانيين لرفض الوجود المسلح لـ "حزب الله" في شكل أقوى وأكثر علانية لإفقاد المقاومة شرعيتها الداخلية. ومن قبيل التشويه المتعمد للمقاومة وتصويرها على أنها أدوات لخدمة أهداف خارجية، وهذا على خلاف الحقيقة : فحركة "حماس" أو "حزب الله" ليسا ميليشيات مسلحة أو مرتزقة، ولم تمارس ضرب أهداف خارجية، ولكن معركتهما الرئيسية ضد الكيان الصهيوني المحتل لأراضيها، ومن ثم يبدو منطقياً أن يبرز التحالف الاستراتيجي بينهما وإيران وسوريا ضد العدو المشترك، وهو التحالف الأمريكي- الإسرائيلي. هذا التحالف الاستراتيجي يشكل قوى الممانعة ضد الإملاءات الإسرائيلية والأمريكية. وتترك القيادة الإيرانية، منذ خطاب الرئيس الأمريكي الشهير الذي تناول فيه "محور الشر" وضمّنه كلا من العراق وإيران وكوريا الشمالية، مدى حجم التهديدات والتحديات، ومنها تغيير النظام في إيران، وإكمال السيطرة على منابع

النفط في الخليج، كهدف استراتيجي أساسي للإدارة الأمريكية الراهنة، أي إضعاف أو تدمير الأنظمة المناوئة في المنطقة، لاسيما للمشروع الأمريكي القادم والذي يستهدف شكلاً جديداً من أشكال الوصاية والانتداب على الدول التي يصعب تكيفها مع متطلبات مشروع الشرق الأوسط الكبير أو الجديد. وتقتضي عملية التكيف تلك اعتبار النظام السياسي القائم في إيران وسوريا نظاماً غير ذي صلة، أو محور شر يجب التخلص منه. ومن الواضح أن ثمة استعداد لخوض معركة فاصلة مباشرة ضد سوريا وإيران. ومنطلق ذلك سلخ سوريا عن المعادلة الإيرانية الإسرائيلية، أو الإيرانية الأمريكية. وعلى خلفية إدراك أن ما يجري في لبنان والأراضي الفلسطينية جزء من مخطط إسرائيلي مسبق هدفه نزع سلاح حزب الله وإضعاف المقاومة وصولاً إلى استهداف سوريا ودورها الاقليمي، فإن إسرائيل تخوض "مقامرة" عسكرية تضعها أمام خيار وحيد وهو تحقيق الأهداف المعلنة من العدوان، وما دون ذلك هزيمة سياسية وعسكرية تزيد من قوة المقاومة في المعادلة اللبنانية الداخلية وتعرض تنفيذ القرار ١٥٥٩، والعجز عن التوصل لمعاهدة سلام مع لبنان تقوم على الإملاءات و "تلحيد" الجيش اللبناني الذي سيكون دوره بمثابة "الحارس الأمين" لحدود إسرائيل وإقامة منطقة عازلة بعمق ٢٠ كيلو متراً من حدود الهدنة الدولية لعام ١٩٤٩، ولا تدل المؤشرات الميدانية حتى تاريخه من إمكانية تجسيد ذلك، في ضوء حقيقة أن حزب الله لا يزال يملك مخزوناً من القدرات الصاروخية يمكنه من تواصل ضرب العمق الصهيوني وتداعيات ذلك على التوحد الإسرائيلي والخسائر المتولدة على مختلف الأصعدة. والمحصلة، أن إسرائيل تأمل في أن يشكل الخراب في لبنان عاملاً نفسياً يخيف النظام السوري ويدفعه إلى إعادة حساباته في علاقته مع إيران والتنظيمات الفلسطينية الأخرى. وبالتالي إحداث تصدع في التحالف الاستراتيجي لقوى الممانعة، عبر تصدير الأزمة الداخلية الإسرائيلية أو الأمريكية في المستقبل العراقي، إلى إيران وسوريا.

وفي التحليل الأخير، فإن ما سوف يسفر عنه العدوان من معطيات وحقائق سوف ترسم خريطة جديدة لمعادلة القوى الداخلية والإقليمية وتبقى حقيقة أن هزيمة المقاومة - لا قدر الله - تعني فقدان الممانعة والقدرة لأي طرف لبناني أو عربي في مطالبة إسرائيل برد أي حق من الحقوق المغتصبة، وانتصارها هو فائز قوة يضاف إلى رصيده هذه الأمة، وضمانة لعدم دخولها العصر الإسرائيلي و "بيت الطاعة" الأمريكي، ورسم خريطة جديدة لموازن القوة في المعادلة اللبنانية، مركز الثقل فيها حزب الله والمقاومة، بل والإقليمية وتدعيم التحالف الاستراتيجي بين حماس - حزب الله وسوريا وإيران، وما قد تفرزه هذه المواجهة الفاصلة من أطراف جديدة.

مكاسب وخسائر إيران من الحرب على لبنان

■ محمد أبو الفضل

باحث وصحفي بجريدة الأهرام

بعد أن فقدت الدبلوماسية جزءاً من بريقها للتوصل إلى صيغة مناسبة للتفاهم معها .

مصالح متقاطعة

مهما أنكرت إيران أو نفى حزب الله، فثمة جملة من المصالح تمت طهران تحقيقها من وراء هذه الحرب، لضبط بعض الأوضاع التي تعمل ضد حلفائها وتعظيم علاقاتها معهم بصورة تعزز أوراقها في الحصيلة النهائية، وتفرض على الأطراف المقابلة تصويب بعض المسارات المناهضة لتطلعاتها. أبرزها، خلق جبهة توتر واسعة أو استنزاف مستمر، تشغل تفاصيل تطوراتها كل من إسرائيل والولايات المتحدة والمجتمع الدولي برمته، لتخفيف الضغوط الواقعة عليها في الملف النووي، حيث بدا أن هناك ما يشبه الإجماع لاتخاذ سلسلة من الخطوات الإقصائية لمنع وصول إيران لأهدافها العسكرية، حتى الدول المتحفظة على الممارسات الأمريكية بدأت تميل إلى جانب واشنطن في توجهاتها السياسية .

وليس أدل على ذلك من نقل هذا الملف إلى مجلس الأمن ثم صدور القرار رقم ١٦٩٦ بالإجماع في ٢١ يوليو الماضي، أي في خضم الحرب على لبنان، والذي أُنذر طهران بأن عدم امتثالها تعليق تخصيص اليورانيوم بحلول نهاية أغسطس ٢٠٠٦ سيؤدي إلى نظر المجلس في " اتخاذ إجراءات عقابية " بمقتضى المادة ٤١ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ويكشف ذلك عن طبيعة النوايا الدولية إزاء إيران .

ولعل صدور هذا القرار في الوقت الراهن يفضى إلى ثلاث نتائج. أولها، خطأ الرهانات الإيرانية، إن وجدت، على تشتيت الجهود الدولية لصرف الأنظار عن البرنامج النووي. وثانيها، عزم المجتمع الدولي على التعامل بحزم مع هذا الملف، بدليل ردم كثير من معالم الفجوة التي كانت ظاهرة في حسابات بعض القوى الدولية. وثالثها، تسارع الخطوات نحو تقويض الأوراق الإيرانية. فإذا كان حزب الله حقق إنجازات عسكرية مذهلة وأخرج إسرائيل والولايات المتحدة بأسلحة عدد كبير منها إيرانية الصنع، فإن الوضع سيكون

كانت إيران طرفاً حاضراً في غالبية الحسابات والتوازنات التي حكمت بعض مفاصل الحرب على لبنان. فإسرائيل التي بدأت المعركة في الثاني عشر من يوليو الماضي دشنت عملياتها العسكرية مدفوعة بمجموعة من الأهداف الإستراتيجية. والولايات المتحدة التي دعمتها علناً وفي الخفاء، عسكرياً وسياسياً، مادياً ومعنوياً، كانت لديها أسبابها المتنوعة. وحزب الله الذي دخلها محكوماً بتقديرات متعددة امتلك زمام الفعل أحياناً ورد الفعل في غالبية الأحيان. والمؤشرات والتلميحات التي ساققتها بعض الدوائر العربية حركت مياها راکدة على جبهات متباينة. وكان القاسم المشترك بين هذه الأطراف هو إيران، سواء من زاوية البحث عن الدوافع الحقيقية والأدوات التي بموجبها حددت الآلة العسكرية أهدافها، أو المرامي المطلوب الوصول إليها أو حتى الأغراض المفترض إنجازها في منطقة تتسم منذ فترة طويلة بالسيولة السياسية والعسكرية. كل طرف يمتلك فيها أدوات فاعلة، سمحت له بالتأثير في كثير من تطوراتها.

وبعيداً عن التضخيم والتهوين من الاستنتاجات والتكهنات التي ساققتها كل جهة لتعزيز رؤيتها بشأن إيران، فإنه من الصعوبة تجاهل هذا العامل في المعادلات التي ظهرت، قبيل وأبان الحرب أو بعد أن تضع أوزارها. فحجم التغيرات التي حدثت والتحويلات المنتظر حدوثها يوحى بأن المنطقة مقبلة على مرحلة جديدة، يتم خلالها إدخال تعديلات على المشروعات السابقة أو ترتيب الأجواء أمام إجراءات أخرى أكثر صرامة، تستهدف القوى الرافضة للتوجهات الأمريكية وستتوقف مكونات هذه السياسة بدرجة كبيرة، على نتائج الحرب على لبنان، وتتحدد تفاعلاتها على ضوء مكاسب وخسائر عناصرها المباشرة وغير المباشرة. وفي مقدمتها إيران، التي كشفت جوانب من المعلومات أنها سوف تكون محورا رئيسيا تدور حوله مجموعة من التحركات القادمة. لذلك يمكن القول أن هذه الحرب نقطة تحول باتجاه وضع آليات دولية قوية لحسم كثير من المشكلات العالقة في المنطقة وأبرزها مع إيران،

أكثر سوءاً، عندما تمتلك طهران فعلاً سلاحاً نووياً يمكن استخدامه في الأغراض العسكرية .

ومن جهة أخرى، يصب الكلام الذي تردد حول وجود أهداف إيرانية من اشتعال الحرب على لبنان في خاتمة تأكيد معالم النفوذ الذي تتمتع به طهران من العراق شرقاً إلى لبنان غرباً . وبقدر ما أقلق هذا الاتجاه بعض الدوائر الإقليمية بقدر ما أراح إيران، لأنه يعني ضرورة عدم تجاهل موقفها أو غض الطرف عن مطالبها في أي حسابات إقليمية . وبالتالي الاعتراف بها كقوة مؤثرة في المنطقة ولاعباً يصعب إبعاده عن الحلبة التي تتقاتل داخلها قوى إقليمية ودولية متعددة .

ومن جهة ثالثة ، دعمت الحرب ، سواء أرادت إيران أو لم ترد ، من الروابط التي تتزايد بين طهران وحركات المقاومة العربية في لبنان وفلسطين، وفتحت الأولى (طهران) نافذة لظهور مؤشرات تفيد بأنها تستطيع تشييط هذه الورقة في العراق . لذلك كانت هناك مصالح أمريكية وغربية، ربما تفوق نظيرتها الإسرائيلية، لإفساح الوقت لدحر المقاومة الإسلامية في لبنان، لأنها سوف تتحول إلى مرشد لكافة القوى الأخرى سلباً أو إيجاباً . ويسحب هذا المعنى ، إذا كان موجوداً في الأجندة الإيرانية الحالية، جانباً من الرصيد العربي ويضاعف من ملامح النفوذ الإيراني في المنطقة، لاسيما أن هناك محاولات دعوية لتوسيع نطاقه . وهو ما يؤدي إلى إيقاظ الشارع العربي لصالح مزيد من التفاعل مع الطروحات الإيرانية التي تتطوى على رغبة في خلق مواجهة مصيرية مع إسرائيل، تلعب فيها طهران، حسب تصريحات وتعليقات الرئيس أحمدى نجاد ، دوراً فاعلاً سيرخى بظلاله على أدوار القوى العربية التقليدية .

هواجس وتحديات

بصرف النظر عن نتيجة الحرب الإسرائيلية على لبنان، فإن إيران حققت مجموعة من المكاسب العاجلة والمؤجلة . أهمها انكشاف قدرات الردع الإسرائيلية، فالاهتزاز والإخفاق الذي بدت عليه أثناء الحرب ، جراء تعرضها لضربات واختراقات من قبل أسلحة حزب الله، يؤكد عدم صعوبة إلحاق الهزيمة بها حالة دخولها في مواجهة مع قوات نظامية، وأن ما يتردد عن قوتها التدميرية له حدود على الأرض ويمكن فرملته بوسائل قتالية مضادة .

وأدت المراوغات والمماطلات التي ظهرت على الموقف الدولي حيال تمديد الحرب لصالح إسرائيل إلى تشديد الكلام على ثلاثة عوامل . الأول، ترسيخ ازدواجية المعايير في الأدبيات الغربية بشكل فاضح والثاني، تنامي القلق العربي من أي نشاط إيراني غير مألوف وقد كشفت تصريحات لعللى أكبر محتشمى بور سفير إيران الأسبق في

دمشق ووزير الداخلية السابق والأمين العام للمؤتمر الدولي لدعم الانتفاضة الفلسطينية عن مشاركة مقاتلين من حزب الله مع رجال الحرس الثوري في الحرب الإيرانية - العراقية . وهو ما ضاعف من ملامح عدم الثقة في التوجهات الإيرانية . وقال محتشمى لصحيفة " شرق " في الثاني من أغسطس ٢٠٠٦ أن علاقة الحزب مع طهران أبعد بكثير من علاقة نظام ثوري بحزب أو تنظيم ثوري خارج حدود بلاده ، بحيث يبدو الحزب وكأنه جزء من مؤسسة الحكم في إيران وهو ما يفرض على طهران تبديد المخاوف العربية فعلياً وطمأنة عدد من الدول العربية عملياً . فاستمرار التجاذبات، بشكل مباشر أو غير مباشر، سوف يقود إلى تعميق الاحتقان الذي رسخته الحرب على لبنان، والتي عززت هواجس البعض من تمدد إيران على الساحة الإقليمية .

والثالث، عدم السماح لأي قوى بالخروج عن المألوف الذي حددته الولايات المتحدة . ورغم ما تحمله هذه النتائج من سلبيات لإيران ، غير أنها كشفت لصانع القرار حدود المسموح والممنوع عليها بصورة عملية، مما يفرض عليها مزيد من الحسابات الدقيقة في تعاملاتها مع المجتمع الدولي في كثير من الأزمات المتعلقة مع بعض قواه الرئيسية، خاصة أن كلا من روسيا والصين وفرنسا، بدرجات متفاوتة، قد تخلت عن أدوارها وازدادت خلال هذه الحرب اقتراباً من التقديرات الأمريكية . الأمر الذي يفرض على طهران إعادة تقويم حساباتها إزاء هذه القوى . وفرض مزيد من الحماية السياسية والعسكرية لمنشآتها النووية .

وعلى هذا الأساس يمكن الإشارة إلى ثلاثة خسائر إيرانية مباشرة ، بسبب هذه الحرب . الأولى، تدمير جزء معتبر من قوة المقاومة اللبنانية ، كانت حتى وقت قريب ينظر إليها كرصيد إستراتيجي مهم لطهران، في حالة تعرضها لضربات عسكرية من قبل إسرائيل أو الولايات المتحدة . وفقدان هذه القدرة من المرجح أن يؤثر على بعض التوازنات التي أقامتها إيران وسوف تفرض إعادة التفكير في وسائل التعامل من قبل الدول التي تسعى إلى تطويقها، والثانية، سواء كانت خسائر المقاومة اللبنانية كبيرة أو صغيرة، فهذه الحرب من المتوقع أن تجعل بعض القوى الدولية تزيد من صرامتها في التعامل مع كافة قوى الرفض والمقاومة ، عبر اتخاذ وسائل ردع جديدة لتضييق الخناق عليها داخلياً وخارجياً . وتراقب عن كثب العلاقات التي تربطها بإيران ، باعتبارها تمثل امتداداً حيوياً لحركتها السياسية والعسكرية، والثالثة، اتساع مجال الاقتناع بضرورة عزل سوريا عن إيران . وإذا كانت فرص تحقيق هذا الهدف بالوسائل القسرية قد فشلت، فإن هناك فرصة مواتية للتعامل معها سياسياً، ربما من خلال فتح الطريق لتسوية مرضية تبعتها في النهاية عن محور إيران .

رقم الإيداع ٢٠٠٣ / ٢٠٠٦

الترقيم الدولي 6 - 229 - 227 - 977 I.S.B.N.



النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعى إلى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام بتلك القضايا، وترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار.

١- الدوريات

(أ) كراسات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩١ تتوجه أساساً إلى صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي. وتصدر "كراسات استراتيجية" منذ يناير ١٩٩٥ باللغتين العربية والإنجليزية. ويرأس تحريرها د. طه عبد العليم

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجي

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بتقديم تحليلات متخصصة حول الشؤون الإقليمية، والتطورات الدولية والمحلية ذات الانعكاسات والأبعاد الاستراتيجية بالنسبة للمنطقة العربية والشرق الأوسط. ويحرره أ. محمد عبد السلام.

(ج) مختارات إسرائيلية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بالرؤى والتصورات والمواقف الإسرائيلية علي صعيدي الحكومة والمعارضة، وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته ويرأس تحريرها د. عماد جاد.

(د) مختارات إيرانية

دورية شهرية تصدر منذ أغسطس ٢٠٠٠ تهدف إلى دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران. ويرأس تحريرها د. محمد السعيد ادريس.

(هـ) قراءات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٦ تهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات وعرضه عرضاً دقيقاً وافياً باللغة العربية. وترأس تحريرها د. ألفت حسن أغا.

(و) أحوال مصرية

دورية ربع سنوية تصدر منذ صيف ١٩٩٨ تهدف إلى دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرأس تحريرها د. محمد السيد سعيد.

٢- التقارير

(أ) التقرير الاستراتيجي العربي

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ يسعى إلى تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري. ويصدر التقرير أيضاً باللغة الإنجليزية بدءاً من عام ١٩٩٥ ويرأس تحريرها د. حسن أبو طالب.

(ب) تقرير الحالة الدينية

يرمي إلى الكشف عن خريطة المؤسسات، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية والإسلامية والمسيحية بالأساس، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط الدين المصري بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها. ويرأس تحريرها أ. نبيل عبد الفتاح.

(ج) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

تقرير صدر منذ عام ٢٠٠١ يعنى بتقديم دراسات تحليلية للقضايا الأكثر أهمية والتي من شأنها التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمي والاقتصادات العربية والاقتصاد المصري. ويحرره أ. احمد السيد النجار.

٣- الكتب

يصدر المركز سلسلة كتب تغطي موضوعات معرفية متعددة تعالج مختلف القضايا. ويرأس تحريرها أ. نبيل عبد الفتاح. كما يصدر المركز كتيبات عن المفاهيم والمؤسسات ضمن سلسلة "موسوعة الشباب السياسية". ويرأس تحريرها د. وحيد عبد المجيد.

٤- المركز علي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام المركز بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية. وتتضمن الصفحة عرضاً لكافة إصدارات وأنشطة المركز. ويمكن الوصول إلى صفحة المركز عن طريق موقع الأهرام: <http://www.ahram.org.eg> بريد إلكتروني

acpss@ahram.org.eg

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب إصدارات المركز من مكاتب الأهرام ومراكز توزيع الأهرام، فضلاً عن إمكانية الاشتراك في الإصدارات الدورية للمركز عن طريق: إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

تليفون: ٧٧٠٤٥٦٥ - ٥٧٨٦٢٢٤ - ٥٧٨٦٠٣٧ - ٥٧٨٦١٠٠ فاكس: ٥٧٨٦٠٣٧ ٥٧٨٦٨٣٣ ٥٧٨٦٠٣٣ - ٥٧٨٦٠٣٣

Email: acpss@ahram.org.eg